

في هذا الكتاب
 من الامام محمد بن
 ابي اسحق
 في الفقه
 في الامام محمد بن
 ابي اسحق
 في الفقه

كتاب احكام الصفار للمعلم

كتاب احكام الصفار للمعلم
 الامام والفقيه
 الامام محمد بن
 ابي اسحق
 في الفقه

و هذا كتاب
 الفقير اليه
 السوادني
 الشريفي
 عن راس
 من الامام

الحمد لله الذي جعل الدنيا دار فناء والآخرى دار بقا
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم **يقول** العبد الضعيف محمد
بن محمود بن الحسين الأشتر وشيخي ما نفع الله بما أباه ومبعل
من الغايز بن أمه وأباه **الحمد لله** الذي بهرت جنته وظهرت
عليه الخلايق بحجته **سبح** عليه الخلايق بنعمته وخص اهل العباد
منهم بنعمته **اشكروا** على ما انعم واوتي **واشهد** ان لا اله الا
الله وحده لا شريك له شهادة تبسط حافة رجاى وتقفى
الخافة على ارجاى **ويؤتى** لتوبتي **ومن** علي عند انتها
الحق **واشهد** ان محمد اميد ورسوله الصادق وعيده
ووعده **او** فتح جيل الهدى بين نجه **واراح** ظلام الكفر
واسكن وجهه **فصلوات** الله عليه وعلى آله الزاهدين
وامكابه البررة المجاهدين **سلاة** على النقيب والتوالي
تدوم مدي الايام والليالي **وبعد** فان الناس في احوالهم
مختلفون وفي طبائعهم وارايم متباينون وعلى مقادير
همهم يكديحون وكل حزب بما له هم فرحون **شعر**
كل بما عنده سنبشرف **يرى** السجادة فيما قاله واعتقدا
فقوم بمدح علما ويقدحوا خرون **ويعتبر** به قوم وهم فاخرون
واشرف العلوم علم الفقه والاحكام **وبيان** الحلال والحرام
الذي رسمته به دمايم الاسلام **وعلى** به شريعة محمد عليه
السلام **لاجل** شرف العلم الفقه وسببه **وفرا** الله دواغمي
الخلعة الي طلبه **وكان** العلما به اجل الانام منقبة والاعلام
درجة ومرتبة **وافضل**هم دينا وامانة **وارحم**هم عقلا ورزاة
بلغ الله الماضين الي جنته **ومنان** الباقيين منهم بحجته **ولا اخلي**

الدين عن امثالهم ومن عليهم في الدارين بحسن احوالهم
واليوم تقاصرت لاعله الهمة واشتغل كل امرئ بما حربه
وهمة **ابتلوا** يقوم لا يرقبون في مؤمن الا اولاد مقبولين
ليري حقا ولا حرمة **وراعهم** هوية الذي هو بغدره وانقلا
الحن بظلمه **وهلم** جري الي ان ارتضعو امن الدنيا ثم يقيم
وركبوا من الدهر فلهو بهم **وما** دوا الا بعين اليقيم **ومن**
الحديث ان نسوة الى حربه **بمقدار** سمك به سمود **فرد**
شقوقهن الدهر **وبعضا** ورد وجوههن **البحر** سودا
ولما تعدت همتهم بما لهن من حسن النعم اردت ان احزن
جملة من المسائل واغرد بها مجردة عن المعاني والدلائل غربة
الوضع والاماس **قريبة** الدرك والايام **ترغيبا** لاهله
وذويه **وخر** ايضا للراغبين فيه **بل** تنشيطا لنفسي على
مطالعة الكتب **ودراسة** الاسفار التي اندرست **وانت**
عليه المحبت والتقيت **سما** احكام الصغار والصغار **شعر**
واودعتها هذه الاوراق القصار **وذكر** كل مسألة منها
في جنبها تيسيرا وتسهيلا **واسال** الله التوفيق ان اشركها
وانفصل كل نوع منها تفصيلا **وسميت** هذا المجموع جامع
الصغار وارجوا ان لا يكون وسيلة الى الهوان والصغار
ومملت فيه عمل الطبيب الحبيب **وما** توفيت الا بالله
عليه توكلت واليه انيب **في** **سما** **اخبار** **الصبي** ذكرني
النوازله صبي سمع الاحاديث وهو لا يفهم ثم كبر حان له ان
يروى عن الحديث **فرق** بين هذا وبيننا اذا قرئ علي الصبي
مكة وهو لا يفهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد والفرق ان الصبي

فيه هذا الامر كما لا يخفى والبالغ اذا قرب عليه ملك ولا يفهم
ما فيه لا يجوز له ان يشهد ولو سمع الاحاديث من غيره فليحذر
جاء له ان يروي **وذكر** السيد الامام الاجل ابو طالب الحسين
بن الحسين الحسيني الديلمي رحمه الله في جامع الادلة
في باب الخيار ولا خلاف في قبول رواية من سمع الحديث
قبل البلوغ ثم رواه بعد البلوغ لان كثيرا من الصحابة كانت
هذه حالهم اما ما رواه قبل البلوغ فغير مقبول عند الجمهور
لان ما في العلم غير الواحد الدليل الشرعي وهو انعقاد
الاجماع ولم يثبت ذلك في خبر الصبي فبقي ذلك على الاصل
الرافع للعمل بالظن لانه النفس لا تثبت بمصدقه غالباً وقال
بعض الحكماء اذا كان مراهقاً يميناً يرويه قبلت روايته
وادعي ان ذلك وجد في عصر الصحابة لكننا نقول لم يثبت
ما اظهر من عادة نعم خلافة **وفي** استحسان الذخيرة صغيراً
وصغيراً حراً ومملوكاً في تجارية يبيعهما لم يسع ان يثبته
منه قبل السؤال فان سأل عن حاله فقال انه ماذون له
في التجارة فانه يتخرب فان كان الصبي عدلاً فان لم يقع
تخريبه على شيء بقي ما كان على ما كان قبل التخریب وكذلك
لو ان هذا الصغير اراد ان يهب ما آت به لرجل او تصدق
به عليه فينبغي لذلك الرجل ان لا يقبل هديته ولا صدقته
حتى يسأل عنه فان قال انه ماذون له في الهبة والصدقة
فالقاضي يتخرب ويدين الحكم على ما يقع تخريبه عليه وان لم
يقع تخريبه على شيء ما كان على ما كان قبل التخریب **قال** محمد
رحمه الله وانما يصدق الصبي فيما يخبر به بعد ما تخرب

دوق تخريبه انه صادق اذا قال هذا المال مال أبي ابي
فلان الا يجزي او قال مولاي قد بعثت به اليك هبة او صدقة
فانما اذا قال هو مالي وقد اذن لي ابي ان تصدق به عليك
او اهبة لك لا ينبغي له ان يقبل **وكان** الشيخ الامام شمس
الائمة الحلواني يقول الصبي اذا آت بقالا بعلوس يتخرب
منه شيئاً واخبره ان اتاه امرته بذلك فان طلبا لصا بون
وخوة فلا بأس بان يبيعه وان طلبا الربيبه وما ياكله
الصبيان عادة فينبغي ان لا يبيعه منه هذه الجملة **والسما**
في الظهارات ذكر الصدر الامام الاجل برهان الدين رحمه
الله في بيان احكام الما المستعمل من المحيط اذا دخل الصبي
يده في الما في الا على قصد اقامة القرينة هل يصير الما
مستعملاً لا ذكر لهذه المسألة في شيء من الكتب وقد وصل
اليك ان هذه المسألة صارت واقعة الغتوي واختل
فيها فتوى الصدر الشهيد حسام الدين عبي وفتوى
القاضي جمال الدين الربعد موفى خالي رحمهما الله والاشبه
ان يصير مستعملاً اذا كان الصبي عاقلاً لانه من اهل القرينة
ولهذا مع اسلامه ومعت عباده حتى يوم بالصلاة
اذا بلغ سبعا ويضرب عليها اذا بلغ عشرة وذكر فيه ايضا
الصبي اذا دخل يده في كوزاً او رجله فان علم ان يده ظاهرة
يتعين جاز التوضي بهذا الما وان علم انه نجس لا يجوز له
وان لم يعلم انه طاهر ونجس يستحب له ان يتوضا بغيره
لان الصبي لا يحامي عن النجاسة غالباً ولو توضى به جاز لان

الطهارة اصل وفي النجاسة شك **وقال** عبد الصمد القلاوي
انه كان مع الصبي رقيب فالما طاهر وطموس وبن كان نسيبا
في السكة فالما مكروه كسور الدجاجة الخلاء وهذا اذا لم يرد
به القربة قايما اذا اراد به القربة فقد ذكرنا ذكره في المحيط
وفي فتاوي قاضي طهيري الدين الصغير اذا جامع البالغة
لا غسل عليه وعليها الغسل وعن ابي يوسف انه يوجب
الغسل علي من لم يدركه قال الفقيه ابو الليث لم ينع قد لم
عندي والتمية اذا كانت لا تستهي بجم الغسل علي الفاعل
اذا انزل وفي المحيط والدخيرة غلام ابن عشر سنين جامع امراته
الي لغة فعليها الغسل لوجود السبب في حقها وهوان
نوازي الحشفة بعد توجه الخطاب ولا غسل علي الغلام
لعدم الخطاب الا انه يومر بالغسل تخلقا واعتياد الحاي يومر
بالصلاة تخلقا واعتياد ولو كان الرجل بالثا والمرأة صغيرة
بجامع مثلها فعلي الرجل الغسل ولا غسل عليها والايلاج في
الصغيرة التي لا بجامع مثلها لا يوجب الغسل كذا ذكره في
الاجناس وفي شرح الشافعي في كتاب الحدود ان عليه الغسل
وان لم ينزل **ذكر في** القنيس الصبي اذا قهقه في صلاته
ذكر في النوادر انه لا يعيد الوضوء لان فعل الصبي لا يوصف
بالجنابة فيعمل فيه بالقياس وفي فتاوي قاضي طهيري الدين
الصبي اذا قهقه في الصلاة قيل بانه لا ينتقض وضوءه وتفسد
صلاته واذا نسي انه في الصلاة فقهره قال شدا قال ابو
حنيفة تفسد صلاته ولا يفسد وضوءه لان السنة وردت
في اليقظان وهو ليس في معنى المستيقظ وقال الحاكم الكنيقي

والفقيه عبد الواحد يفسد الوضوء والصلاة لوجود القهقهة
في الصلاة في المحيط وفيها ايضا الطفل اذا قاء علي ثدي امه ثم
استقمه ثلاث مرات وفي القنيس صبي ارتفع من امه ثم قا
فامتنان ثياب الام ان كان ملان فيه فهو نجس فاذا زاد علي قدر
الدرهم يمنع جواز الصلاة ورويه عن ابي حنيفة انه لا يمنع
ماله نجس لانه لم يتغير من كل وجه فكانت نجاسته دون
نجاسة البول بخلاف المرأة فانها متغيرة من كل وجه كذا ذكر
في عزب الرواية لا في حنيفة وهو الصحيح وان كان اقل من
ملا فيه فليس نجس اعتبارا بالبالغ وفي التقط صبي بلغ
السني جلس علي حجر المصلي وعليه نجاسة كثيرة لم تفسد صلاته
الصبي اذا كان ثوبه نجسا او هو نجس جلس علي حجر المصلي
وهو يستسك او الحمام النجس اذا وقع علي راس المصلي وهو
يصلي جازت صلاته وكذا المجنب والمحدث اذا حمل المصلي
وانما جازت صلاته لان الذي علي المصلي يستعمل له فلم يمس
المصلي حاملا للنجاسة فلو اخذ الطير وادخله في كفه لا تجوز
صلاته ولو وصلت امرأة ومعها صبي يعني حاملة للصبي
جازت صلاتها ولكنها ميسبة لانها اشتغلت بما ليس من
اعمال الصلاة وفي عيون المسائل امرأة صلت ومعها صبي
ميت فان كان لم يستهل فصلا فاسدة غسل او لم يغسل
لان الغسل انما يظهر الميت الذي كان حيا وكذلك ان استهل
ولم يغسل فان غسل فصلا فاثامة وفي المحيط اذا صلت ومعها
صبي ترضعه ان معن الثدي ولم ينزل منه لبن لا تفسد صلاتها
وان نزل فسدت صلاتها وكذا لو وصلت وزوجها قبلها ولسها

شهوة نسدته صلاة تقاد فيه ظهاراته المحيط قبيل نوع الاتصال
كرو بعض مشايخنا رحمهم الله دفع المصنف واللوح الذي
عليه القرآن الى المصبيان وعامة مشايخنا لم يروا به بأسا لانهم
غير مخاطبين بالوضوء وفي التأخير تفصيل القرآن وادنى
السن الذي اذا بلغ المصبي واحتلم كان بالغ تمام اثني عشر سنة
وادي السن الذي اذا بلغت الصغيرة ورات الدم كان حيفا
تسع سنين وهو قول محمد بن مقاتل وعليه أكثر المشايخ وقال
ابو نصر **سلام** بلغت ست سنين اذا رات الدم وتما ديب
هاتلثة ايام ولم يكن نزولها عنها فكون حيفا ومنهم
من قرر بسبع سنين وقد روي عن علي الدقاق ثلثي عشرة
سنة والعتوب علي ما قاله بن مقاتل رحمه الله **في سائل**
الصلاة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروا صبياناكم بالصلاة
اذا بلغوا سبعا واضربوهم عليها اذا بلغوا عشر **وذكر** والدي
رحمه الله في سائل القراءة في الصلاة وغير الصلوات من
صلاة الملتقط واذا بلغ المصبي عشر سنين يقترب لاجل الصلاة
باليد لا بالخشب ولا يجاوز الثلاث وكذا المعلم ليس له ان
يجاوز الثلاث قال عليه السلام لمزداس المعلم اياك ان تقرب
فوق الثلاث فانك اذا قربت فوق الثلاث اتقص الله
ملك **ذكر** في الذخيرة واذا اذن صبي لا يعقل او مجنون
يعاد لان المقصود وهو الاعلام لا يحصل باذنه لانه ان الناس
لا يعتبرون كلام غير العاقل وهو وموت الطين سوا **ذكر**
في الملتقط وللصغيرة الحرة ان تعلي بغير قناع والاحسن ان
تعلي بقناع وفي الجنيس وجواز صلاة الصغيرة بغير قناع

استغفار لانه لا خطاب مع الصبي ذكره الحاكم ولا تصح
ان تعلي بقناع لانها انما قوموا بالصلاة للنعوذ فتومر علي
يجوز اذا وها بعد البلوغ وفي صلاة فتاوي القاضي الامام
ظهر الدين رحمه الله الصغيرة جدا لا تكون غورة ولا باس
بالنظر اليها ومشاها والاصل فيه ما روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه كان يقبل رب الحسن والحسين في مفرهما
وروي انه كان يأخذ من احد هما فيجوز والصبي يفتك **ذكر**
في الفصل الثامن من صلوات الذخيرة اذا اذن المصلي البالغ
المصبي في التطوع هل يصير شارعا حتى يجب عليه القنات قال
بعضهم لا يصير شارعا وقال بعضهم يصير شارعا حتى يجب
عليه القنات والمصحح هو الاول وهو نظير اقتداء القاري
بالامم وفي الجنيس امامه المصبي البالغ في التراويح جوزها
بعض المشايخ والمختار عند مشايخنا رحمهم الله بما رواه النهر
لا يجوز لان فعل البالغ مضنون وفعل المصبي غير مضنون
فيكون بنا الاقوي علي الاضعف **سئل** الرستغني رحمه
الله لما جاز ايمان المصبي فلما اذا ايجوز ما منه قال لان
ايمانه اخبار بان الله واحد والصدق في خبره مقبول كما
اذا قال هذا نهار وهذا يوم الجمعة وصلاة اياه وهو
ليس من اهل الاحباب وفيه ايضا ولو مضى صبي ثدي امرأة
تعلي ان خرج اللبن فصلا تافاسدة وان لم يخرج فصلا تافا
تامة لان في الوجه الاول صارت مرضعة والارضاع عمل
كثير وفي الوجه الثاني لا **وذكر** في الملتقط المصبي اذا تليبة
السجدة لا تجب عليه ويجب علي من سجد ذلك وكذا الكافر

والحائض لا تجب عليه وفي الذخيرة والذبيح الذي يعقل
إذا قرأ آية السجدة أمر أن يسجد وإن لم يسجد لم تلتزم عليه
قضاؤه في التجنيس ولو تلا آية السجدة في يومه فسمع منه
رجل يلزمه السجدة كما لو سمع من اليعاقبة قاله شيخ الإسلام
برهان الدين رحمه الله هكذا ذكر في فتاوى الإمام الحولاني
رحمه الله وقد قرأنا في شيخنا شيخنا الشافعي أن من
سمع القراءة من النائم أو من الجنون لا يلزمه السجدة لأن
السبب سماع القراءة حقيقة ومعنى التلاوة بالتهيين ولو
أخبره أن النائم بعد ما استيقظ أنه قد قرأ آية السجدة
لا يلزم السجدة وهو الصحيح وكذا لو قرأ عبد نائم فانتبه
فأخبر بذلك فهو على هذا أصح ونصنا في حرجنا إلى مسيرة
ثلاثة أيام فلما ساروا يومين أسلم النائم فيبلغ الصبيح
فإن النائم في يقصير الصلاة فيما بقي من سفره والصبيح ينحر
لأن نية النائم في السفر كانت مهيأة فصار سافرا وقت
خروجه ونية الصبيح كانت فاسدة لأنه ليس من أهل النية
وفي فتاوى القاضي أبو علي النسفي الكافر إذا أسلم وهو سافر
بينه وبين وطنه أقل من ثلاثة أيام لم يكن حكمه حكم المقيم
يصلي أربعين وكذا الصبيح يكون سافرا أسفرا لله ثم بلغ يعني
كلاهما يصلي أربعين وهو اختيار القاضي الإمام فخر الدين رحمه
الله وهكذا أفتي في طريق الحاج وقال بعض المشايخ الذي
أسلم يصلي ركعتين والذي بلغ يصلي أربعين وهو اختيار الصدوق
الشميد وقال بعضهم بل كلاهما يصلي ركعتين والحائض إذا
ظهرت وبينها وبين القصد أقل من ثلاثة أيام يصلي أربعين وأب

في فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وسئل عن من يصلي
وحائض وكافر جازيا إلى سبغ فلهما إلى هذا المقصد أقل من مسيرة
المصلي أسلم الكافر وظهرت الحائض وبلغ الصبيح من يقصير صلاته
إيجاب رخصة الله المصلي يتم والكافر والحائض يتمران والله
أعلم وفي الذخيرة صبيح خطب يوم الجمعة وله مشهور في
بالناس جاز في فتاوى حوازم وفي فتاوى القاضي طهر
الدين رحمه الله ولو خطب الصبيح اختار الشافعي فيه
والخلاف في صبيح يعقل وفي المتن في عن محمد بن هاشم الله
في النصارى إذا استومر فأسلم ليس له أن يصلي بالناس
وكذا الصبيح إذا استقصى ثم بلغ يحتاج إليه تقليد جديد
وفي العبد فارتان وسئل شيخ الإسلام برهان الدين
رحمه الله السلطان المولى إذا كان صغيرا فبلغ يفتي
سلطانا أم يحتاج إليه تقليد جديد إيجاب يحتاج إلى تقليد
جديد في كوفي التجنيس السقط لا يصلي عليه بالافتقار
وفي غسله اختلاف واختار أن يغسل ويده من مطلقا فخرقة
وذكر في التيقظ وقال محمد ويسمي وفي الذخيرة إذا ولد
ميتا لا يغسل ولا يصلي عليه وفي مختصر الحاكم وفي شرح
الطحاوي إذا خرج الكثر الولد حيا ثم مات يصلي عليه ولا
فلا سوا خرج من جانب الرأس أو من جانب الرجل وفي
شرح أحمد بن محمد رحمه الله المولود لا يخلوا ما أن ولد حيا أو
ميتا فإن ولد حيا يغسل ويصلي عليه ويورث ويهي وإن
ولد ميتا لا يغسل في رواية الكوفي رحمه الله ولا يصلي عليه
ولا يسي ولا يورث ولا يرث وعن محمد رحمه الله أنه

يسمي وفي الهداية صبي مع احد ابويه فان لم يصلي عليه
لانه تتبع لها الا ان يقرب بالاسلام وهو يعقل لانه مع اسلامه
استحسانا او تسلم احد ابويه لانه يتبع خيرا ابوين وان لم
يسب مع احد ابوين صلى عليه لانه ظهرت بتعزية الدار
فحكم بالاسلام كما في اللقيط الصبي او الجنون اذا استشهده
بفعل عنده ابي حنيفة رحمه الله وعند يغسل وهو عرق
وفي الجنين صبي حمل في سبط علي دابة فصلي عليه لا يجوز
صلاة على الجاني والعقوي على هذه الرواية وان جاز في
رواية الحري الصبي اذا غسل الميت جاز ولا حق للنساء
والمبيات والمجانين في الصلاة على الميت ذكره في شرح
الطحاوي وفي شرح المختصر على فقال اما في الصغار فانه
لا فرض عليهم فلا معنى لتعلق الولاية بهم واما النساء فليس
من اهل الولاية هذه الصلاة فلا يعتد بهن فيها ولا باس
بان يحمل الصغير رجل واحد على يديه ويتداول به فلي
يديهم والمواضع في حق التكفين كالرجل ولا باس بتكفين
الصبي في ثوب واحد ويكره تكفين الانثى في ثوبين وكذلك
المراهقة ولا باس بتكفين الصبية في ثوبين لان الكف كسوة
بعد الموت فيعتبر بحالة الحياة ذكره في شرح الطحاوي واذا
اجتمعت جنازة الرجل والصبي والمرأة يجعل الرجل مما
يلي الامام والصبي بعده والنساء مما يلي القبلة هكذا رو
عن علي رضي الله عنه وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم
وان اجتمع الرجل الحرة والمملوك كيف ما يوضع جاز على ظاهر
الرواية وان كان عبدا او امرأة فالعبد يلي الامام والمرأة

خلفه وان كان صبيًا خرا او مملوكا ذكر في الخبر انه يقدم
الصبي الحر على العبد وهذا على رواية ابي حنيفة لانه
على ظاهر الرواية في الرجل الحر والمملوك كيف ما يوضع جاز
الصبي اذا تم في صلاة الجنازة ينبغي ان لا تجوز وهو الظاهر
لا يباع من فروض الكفاية وهو ليس من اهل اداء الفرض
ولكن فكل يرد السلام اذا سلم على قوم فرد صبي جواب
السلام وينظر في الكراهية والله اعلم وفي فتاوي القاضي
ظهير الدين رحمه الله واذا ارتد الزوجان والمرأة حامل
فوضعت الولد ثم مات الولد لا يصلي عليه وحكم الصلاة
عليه بخلاف الميراث وهل للاطفال سوال في القبر روي
القضاة عن ابن عباس رضي الله عنهما انهم يسألون عن
الميتات الاول فاما جواب الاطفال عن ذلك فعلى قياس
قول ابي حنيفة يتوقف في جوابهم اما على مذهب من قال
انهم خدم اهل الجنة فكان جوابهم على الصواب على ما كان
في الميثاق الاول والله اعلم الصبي اذا ادرك في وقت الصلوة
لزمه فرض الوقت ولو صلى في اول الوقت ثم ادرك في آخر
الوقت اعاد الصلاة جارية لم تحض وقد راهقت وقد قامت
في الصف فسدت صلاة من عن جنبها استحسانا اذا نوي
الامام اما متها واذا صلت وقد راهقت وقد قامت في الصف
بغير قناع لا تؤمر بالاعادة استحسانا وان صلت بغير وضوء
تؤمر بالاعادة بطهارة المراهقة اذا صلت بغير قناع لا نفية
وان صلت عريانة نفية وفي كل موضع نفية بالغة فهي
نفية على سبيل الاعتياد الامام اذا احدث يوم الجمعة بعد

ما خُطِبَ فامر مبيها او معتوها او كافرا او امرأة فصلح بالناس
فامر هو لا رجلا لم يحزنه وانما رجنا فامر غيره اجزاه امرأة
معها صبي مبيته ان لم يكن استهل فصلا نفا فاسدة غسل
اولم يغسل فلكه وان كان قد غسل جازت سلاتها والسحب
لها ان يغسل على هذه الحالة في فتاوى القاضي فخر الدين رحمه
الله **في مسائل الزكاة** ذكر الامام القاضي ابو جعفر الاسترشي
في جملة الزكاة لا تجب في مال الصبي عندنا وعند الشافعي
يجب كما يجب على البالغ ولا خلاف ان الايمان لا يجب على الصبي
ولكن اذا اسلم يعم اسلامه عند الشافعي رحمه الله لا يعم
ولا خلاف انه لا يجب عليه الصوم والصلاة والحج والجهاد ولا
خلاف ان نفقة زوجته ونفقة والدته ونفقة ماله كجب
في ماله ولا خلاف انه اذا كان للصبي ارض او خراج يجب
عليه العشر والخراج لان العشر والخراج يجب في الارض
والزكاة تجب في الذمة وامامة الفطر قال ابو حنيفة
وابو يوسف والشافعي رحمه الله يجب في مال الصبي
وقال محمد ورفو رحمهما الله لا يجب في مال الصبي ولا على
الاب اذا كان للصبي مال وان لم يكن له مال تجب على الاب
بالاتفاق هذه الجملة في زكاة ممالك القاضي ابو جعفر
الاسترشي وياقي جنس هذا من بعد ان شا الله تعالى
ذكر في الملتقط اذا دفع الزكاة الى المبيان برسم العيد او الى
مبش بشرة او يدفعه اليه من يهديه بالورة او غللا
لا تساوي شيئا يجوز عن الزكاة اذا نص على التعويض وكذلك
صدقة الفطر والصدقات المذكورة وفي الذخيرة ولا يجوز

ان يقطر من الزكاة وان غني اذا كان صغيرا وان كان كبيرا
فقير اجاز له دفع اليه هكذا ذكره الغدوري وفي شرح الجامع
الصغير لبعض مشايخنا ان علي قول اي حنيفة يجوز الدفع
اليه اولاد الغني اذا كانوا فقرا صغارا كان الاولاد وكبارا
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز الدفع اليه الكبار
ولا يجوز الدفع اليه الصغار **قلت** ولودعت المرأة
زكاة ماله اليه ولودعها هو صغير فقير هل يجوز عند
اي حنيفة كانت واقعة الفتوى فعلي قولها لا شك انه
يجوز وعلي قول اي حنيفة لا يجزى لا يجوز فله وجه وان
قيل يجوز فله وجه ايضا وفي فتاوى القاضي طهري الدين
رحمه الله ولودع زكاة ماله اليه صبي فقير ان كان يعقل
يجوز وكذلك لودع اليه معتوه يجوز والي مجنون لا يجوز
وذكر القاضي الامام فخر الدين ولوقبض الصغير وهو مرافق
جاز وكذا لو كان يعقل القبض بان كلف لا يومي به ولا ينجح
عنه ولودع اليه معتوه تقير جاز ولودع الزكاة اليه مجنون
او صغير لا يعقل فدفع الصغير اليه ابويه قالوا لا يجوز كما لو
وضع زكاته علي دكان ثم جافق وتقبضها فانه لا يجوز والاب
والوهمي يقبضان الصدقة للصبي والمجنون او من كان في
عياله من الاب والاجانب الذين يقولونه والملتقط يقبض
للقبط ولودع زكاة ماله اليه رجل وامرأة بالادافا على الوكيل
ولد نفسه الكبير او الصغير او امراته وهم محالون جاز ولا يسكن
لنفسه شيئا هذه الجملة من فتاوى قاضي خان ذكر في الذخيرة
واذا كان الرجل يقول صغيرا فجعل بكسوه ويظهره ويده مع

بيده ويحتسب بما ياكل عنده ويكسوه من زكاة ماله لا شك ان
الكسوة تجوز بطريق القيمة لوجود ركنه وهو التملك، واما
الطعام مما يرفع اليه بيده يجوز بطريق القيمة لما قلنا وما
ياكله معه بطريق الاباحة والتمكين فعلى قول ابي يوسف يجوز
بطريق القيمة ايضا وعلى قوله محمد رحمه الله لا يجوز ذكر قول
ابي يوسف في نواذر هشام وقال في الزيادات فيمن وجب
عليه الزكاة فاشترى طعاما ودعا المساكين وغداهم وعشاهم
لم يخرج ذلك من الزكاة ولم يحكم فيه خلافا **قال** الشيخ ابو
يعقوب المرحوم في عندي ان هذا قول محمد ابا علي قول ابي
حنيفة وابي يوسف لعله فيجوز فكانه قاس الزكاة على صدقة
الغفران صدقة الفطر لا طعام جائز عند ابي حنيفة وابي
يوسف خلافا لمحمد رحمه الله واذا فرض القاضي النفقة لذوي
قربته فجعل يعطيهم النفقة يتوب من زكاة ماله فعلى قول
ابي حنيفة يجوز خلافا لمحمد رحمه الله وفي فتاوي القاضي
ظهير الدين وجب العشر في ارض الوقف وارض المصبي
والجحنون والمكاتب والمأذون وفي زكاة الهدايا في اخر
باب زكاة النزرع والثمار وفي ارض المصبي والمرأة الثقليتين
ما في ارض الرجل يمين العشر المضاف في العشرية والخواجه الواحد
في الخراجية لان الصالح جري على تضعيف الصدقة دون الكونة
المحضنة ثم على المصبي والمرأة اذا كانا من المسلمين العشر
يتضعف ذلك منهم ويجب على الرجل صدقة اولاده الصغار
لان السببه راس بمونة ويلب عليه وهذا اذا لم يكن للصغار
فان كان لهم مال يودي من مالهم عند ابي حنيفة وابي يوسف

اذا كان
هو

خلافا لمحمد لان الشرع اجراه بحريم المونة فاشبه النفقة
كذا في الهدايا واما الجدة حال عدم الاب هل يجب عليه
صدقة فطر الصغير على ظاهر الرواية لا يجب وعليه رواية
الحسن يجب هنا ربع مائة على الروايتين احدها
هذه والثانية الخبر على الاسلام تبع الجدة الثالثة جبر الولا
الرابعة الوصية للقربة وقد عرفت في سيرة الهداية وذكر
في التحفة ولو كان الاب حيا لكنه فقير ولم يجد غني لا يجب
عليه الجدة على الروايات كلها لانه لا ولاية الجدة حال قيام الاب
وان كان يجب عليه المونة وعند الشافعي يجب ولا يجب على
الوصي وان كان له ولاية لا يجب عليه المونة وكذلك
لا يجب على الابن صدقة الفطر الاب وكذلك الزوجة وعند
الشافعي يجب لان عنده ينبغي على المونة لا غيره وعندنا على
المونة والولاية ولو كان الاب الفقير مجنونا يجب صدقة فطر
عليه ابنه بالاجماع لوجود الولاية والمونة جميعا المصبي اذا
بلغ مجنونا لا تسقط صدقة فطره عن الاب واذا بلغ عاقلا
ثم جن او غته لا يجب صدقة الفطر مذكور في باب اذن
المصبي من مأذون شيخ الاسلام خواهر زادة وفي فتاوي
القاضي ظهير الدين الصغير اذا كان له عبيد لخدمة فالاب
يودي صدقة فطر عبيده من ماله يعني من مال الصغير
وذكر في فضل صدقة الفطر من صوم الخير واذا كان للولد
الصغير مملوك وللصغير مال يساوي المملوك فعند ابي حنيفة
وابي يوسف يودي عن عبيد الصغير من مال الصغير حيا
يودي عن الصغير من ماله وعند محمد رحمه الله لا يودي

من مال الصفيير كمالا يوجبها عنه الصفيير من ماله ولو لم يكن
الصفيير ماله سوى ما لا ينفيد لا يجنبه عليه الآية صدقة فطر مملوك
الصفيير كذا ذكر محمد رحمه الله في الأصل وهذا الجواب لا يشكل
عليه قوله أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لأن عندهما
صدقة فطر الصفيير تجب باعتبار المونة والولاية جميعا حتى
لا يجنبه عليه الآية صدقة الفطر عن الصفيير إذا كان الصفيير ماله
لعدم المونة وقد استدلوا بوجوبها أيضا لأنه لا يجب عليه
الآية نفقة مملوكه الصفيير وأما يشكل عليه قوله محمد رحمه
الله أنه أوجب عليه الآية صدقة الفطر عن الصفيير باعتبار
ماله لا يفتن بغير الآية أنه أوجب عليه الآية صدقة الفطر
عن الصفيير إذا كان للصفيير مال وتقام هذا يصر في الذخيرة
في هذا الموضع وفي الذخيرة وإذا كان للصفيير مال فصدقة
الفطر فيه ماله عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما وأنه لم
يكن له ماله فصدقة الفطر عليه الآية وروى عن محمد رحمه الله
فيمن بلغ مجنوناً أن صدقة الفطر عليه الآية وأنه كان مقيماً
ثم جن لم يجب عليه الآية وفي زيادات نوادر هشام أن من جن
في صغره فلم يزل مجنوناً حتى ولد له لم تكن صدقة الفطر
عن ولده وقال الشيخ أبو عبد الله الحر جاني وعند أبي علي
قوله أبي حنيفة وأبي يوسف يلزمه فطرته كما يلزمه عن
عبيده وروى عن محمد رحمه الله لا يلزمه فطرة ولده كما لا يلزمه
فطرة عبيده والله أعلم في مسائل الصوم ذكر الشيخ الإمام
الأجل نجم الدين النسي في فتاويه شيل عن ربيع بطون يخاف
عليه موته بهذا الدأوله ظهير توهم الأطباء أن الظن إذا شرب

هذا الدأويل هذا الصفيير وفلك في شهر رمضان هل يباح
له الإفطار بهذا المدرك قال نعم إذا كان الألبان بصراً بذلك
وذكر القاضي الإمام ظهير الدين أن هذا محمول على الطبيب
المسلم دون الكافر كسلم شرع في الصلاة بالتيمم فوعده لكافر
أعطاه المأثنة لا يقطع الصلاة لعل عرفته فساد الصلاة عليه
هكذا في الصوم وفيه يختصم القدرين الحامل والمرضع إذا
خافتا عليه ولدهما أفطرتا وقضيا ولا بد منه عليهما ذكر في
المنتقى الصبي إذا بلغ في يوم رمضان فليس عليه قضاء ذلك
اليوم وفي فتاوي القاضي ظهير الدين رحمه الله صبي بلغ
قبل الزوال وكافر أسلم لا يجوز صومهما عن الفرض غير أن
الصبي يكون صاماً من التطوع بخلاف الكافر لعقد الأهلية
فيه حقه وروى أبي يوسف أن الصبي يجوز عن الفرض وقيل
جوابه في الكافر كذلك إليه أشار في المنتقى ثم في ظاهر الرواية
فرقة بين هذا وبين المجنون إذا أفاقه في نهار رمضان قبل
الزوال ولم يكن أكل شيئاً فنوي الصوم جاز عن الفرض لأن
المجنون إذا لم يستوعب كان بمنزلة الرض لا ينافي وجوب
الصوم بخلاف الصبي والمجنون والكفر لا ينافي للصوم
ولو أسلم النصراني في غير رمضان قبل الزوال ونوي صوم
التطوع كان صاماً عند أبي يوسف حتى لو فطر يلزمه القضاء
بخلاف الرض رحمه الله وفي مختصر القدرين إذا بلغ الصبي
أو أسلم الكافر في رمضان لم يلزمهما قضاء ذلك اليوم وأنسكا
بقية يومهما وصاماً ما بعده ولم يقتضيا ما بقي صبي سافر وبينه
وبين المقصد أقل من مسيرة السفر هل يجب عليه الصوم أم يكون

حنا طراد كركمه في مسائل الصلاة والله اعلم ولا تقبل شهادة
 الصبي المراهق عليه هلال رمضان وتقبل شهادة العبد والحر
 في شفرات صوم القاميه طيب الدين الصبي اذا افسد صومه
 لا يقبل لانه يلحقه في ذلك مشقة بخلاف الصلاة فانه يصبر
 بالاعادة لانه يلحقه مشقة في احراب قدر القراءة في الصلاة
 من شرح الطحاوي في مسائل الصلاة ذكر ان الصبي اذا افسد صومه
 في فتاويه اذا حج الرجل باهله وولده الصغير قالوا يحرم عن
 الصغير من كان اقرب اليه حتى لو اجتمع والد واخ يحرم عنه
 الوالدون الاخ وفيه الذخيرة قال رحمه الله في الاصل
 والصبي الذي يحج له ابيه يقضي الناسك ويرمي الجمار وانه
 عليه وجهين الاول ان كان صبيا لا يقبل الاداء بنفسه يقضي
 الناسك كلها بفعل مثل ما يفعل البالغ ولو تركه هذا الصبي
 بعض امواله الحج نحو الرمي وما استبهره لم يكن عليه شيء قال
 في الاصل ايضا وكل جواب عرفته في الصبي يحرم عنه الاب
 وهو الجواب في المجنون ثم الاب اذا حرم عن ابنه المتغير
 واركتب بعض محظورات الاحرام لم يلزمه بحسب احرام
 الصغير شيء كذا في الذخيرة اذا بلغ الصبي او اسلام الظافر في سنة
 لا يقدر على الحج ثم ما ذكر في اختلاف زفره يعقوب انه
 لا يجب الحج عليه فوق ابيه يوسف خلا فالزفر رحمه الله ورؤيته
 عن ابيه يوسف انه يجب فقال عن ابيه يوسف روايات
 وقيل عن ابيه حنيفة روايات في هذا ايضا وكذلك اذا اصاب
 مالا واستهلكه او هلك ثم اصاب مالا في وقت لا يقدر على ادا
 الحج والظاهر انه لا يجب وعليه الفتوي وفي النوادر البالغ اذا

النهراني

جن بعد الاحرام ثم اركب شيئا من المحظورات فان عليه فيها
 الكفارة ففرقة بينه وبين الصبي والفرقة ان احرام المجنون
 قبل ان يحن كان صحيحا لا زما بخلافه احرام الصبي وهو
 المسائل فيه اخرج الذخيرة في فتاويه القاضي الامام طهير
 بالعين رحمه الله الصبي اذا حج مع الاب لا ينوب ذلك عن
 حجة الاسلام بل حجة الاعادة وكذا العبد اذا حج ثم اعتق
 يلزمه الا باذنه وكذا الكافر بخلافه القصر والفرقة ان القصر
 حقه حصل هنا لك تثبته الاستطاعة فيثبت الوجوب
 بخلافه العبد لانه لم يثبت الاستطاعة لانه لله ولي ان يسه
 وفي فتاوي قاضي خان لما حرم العبد قبل العتق ثم جدد
 الاحرام بعد العتق وجب لا يجزئه ذلك عن حجة الاسلام بخلاف
 الصبي لان احرام الصبي لم يكن لازما ففعل ذلك كان لم يكن
 ولا كذلك احرام العبد لانه من اهل الاتزام فلا يقدر عليه
 المراهقة اذا حرم الحج او العمرة لا يومر بالمضي وكذا الواضد
 لان المضي عليها يلحقه مونة من جهة المال ولو تناول محظورا
 احرامه لا يلزمه شيء وكذا الواضد الصوم والحج لا يقضي
 لانه يلحقه في ذلك مشقة بخلاف الصلاة فانه لا يلحقه مشقة
 في احرابه قدر القراءة من الصلاة من شرح الطحاوي وفيها
 ايضا لو خرج الصبي الى الحج فبلغ في الطريق قبل الاحرام ثم
 احرم وجب حازه من حجة الاسلام وكذا الواضد الميقات بغير
 احرام ثم احتلم بمكة واحرم من مكة اجزاه عن حجة الاسلام
 ولم يكن عليه تجاوز الميقات بغير احرام شيء لانه لم يكن من
 اهل الحج ولا من اهل الاحرام عند المجاوزة فلو احرم قبل ان يحتم

ثم احتلم قبل الوقوف بعرفة وحج لا يجوز به من حجة الاسلام
 ولو احتلم ثم رجع الى البقا تنقيل ان يحرم فاحرم حجة الاسلام
 وحج بحرية من حجة الاسلام وكذا لو لم يرجع الى البقا تنقيل
 الاختلال وجدد الاحرام بعد البلوغ قبل الوقوف بعرفة وحج
 بحرية من حجة الاسلام ولم يله لم يجدد الاحرام بعد البلوغ
 ومعه في حجة لم يكن ذلك من حجة الاسلام ولو بلغ المني
 فمضت الوقت لا تله من حجة الاسلام حجة الاسلام ما زلت
 وصيته عنه ناهج عنه وكذا الكسوف في اذا اسلم قبل وقته
 الحج واومر بانسج عنه هذه الحجة في تناويع قاضي خات
 والمراة لا تحج الا بحرم والحرم الزوج ومن لا يجوز من احتلما عليه
 الطهارة برضاع او مصرية فان كانت من قبله نكاحا لا يفسد
 لا عبرة له وكذا الجنون الذي لا يفقه اما الجن والجنون والمجان
 والذمي سوا في الحرمة قال القدر في ربه الله في شرحه
 الا ان يكون محوسبا يعتقد ابا حقة من الحجة الا لا تسافر معه
 وكذا المسلم اذا لم يكن ما مونا لا تسافر معه وفيه حج شرح
 الطحاوي والحرية والبلوغ من شرائط الحج وكذا الاسلام
 لقوله عليه الصلاة والسلام ايمان عبيد حج ولو شرج فعليه
 حجة الاسلام اذا اعتقه او ايمان عبيد حج ولو شرج فعليه حجة
 الاسلام اذا بلغ واما اعرابي حج ولو شرج فعليه حجة الاسلام
 اذا هاجر يعني قبل الاسلام واما بالاعراب الكافرو بالهجرة
 الاسلام وذكرفيه ايضا وينبغي لولي من احرم من الصبيان
 ان يجرده ويغسله ويابس ثوبين او رد او يجتنبه ما يجتنب
 الحرم في احرامه فان فعل شي من محظورات الاحرام لشي عليه

ولا عليه لانه لا جليلان المني غير مخاطبة ولو افسد فاقلا قضا
 عليه في كذا كذا الاما في حصة في الحرم فلا شيء عليه لانه حق
 الله تعالى في المني غير واحد بحقة الله وهذه خلاف العبد
 فله المني في الحرم ثم تناويع شي من محظورات الاحرام فانه
 يعتد ان كان ما يجوز فيه الصوم يكفر بالصوم وان كان ما
 لا يجوز فيه الصوم واما ما يجوز فيه الضحك فينوي الا يعلم فانه
 يكفر من ذلك في العتق ولا يفعل في حال الوقت لا يجوز ولو
 فعل غفر مولاه او غيره بل امر ما يغفر امره لا يجوز في **سائل**
الذكور في الاقل الصغير والمصغير اذا تزوجا فغسما
 بهما اذن الولي يوقف في ذلك عليا جازة للولي فان اجاز جاز
 ولو لم يوافق اذن الجاهل اذن المحقق في الاب والجد والمصغر اذا
 تزوج امرأة ثم بلغ اربعين شي لم يفسد ذلك الا باجازه
 بعد البلوغ والمصغر لا يفسد اذا تزوج باغتراف اذن الولي ثم غسما
 جاز حكمها من غير اجلوة ولا كذا في المصغر والمصغرة اذا
 تزوجا ثم بلغا لا يفسد الا باجازه ولو تزوج امرأة ولو باعها له
 ثم اذنه الصالح ولي فاجاز ذلك العقد جازا استحسانا في الذخيرة
 وفي تناويع قاضي خات المني المراهق اذا تزوج بغتراف اذن وليه
 امرأة ودخل بها نكاحا ففرد نكاحها قالوا لا يجب عليه المني
 حد ولا عقد اما الحد فليكن الصبا واما العقد فانه لما زوجت
 نفسها منه مع علمها ان نكاحه لا يفسد فقد رضيت بطلان
 حقها وفي الملتقط ولي غير الاب والجد زوج المصغرة من غير
 كفولها واذركت المتبقة فاجازت لا يجوز وفي فوايد صاحب
 الحيط رحمه الله صبية زوجت نفسها من كفوء وهي تعقل

النكاح ولا يثبت لها فالعقد يتوقف على اجازة القاضي فان كانت
في موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضي
تلك البلدة يتعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي وان كان
في موضع لا يكون تحت ولاية قاض فانه لا يتعقد وقال بعض
التأخرين يتعقد ويتوقف على اجازة بقا بعد البلوغ **الاولى**
في النكاح الصغار والعصبات لقوله عليه الصلاة والسلام
النكاح الى العصبات وقوله عليه رضي الله عنه اذا بلغت النيا
من الحقوق فالعصبة اولي ومنه الحقائق فاية البلوغ ويعتبر
الترتيب فيم كما يعتبر في الميراث الا في فمليين احدهما اذا كان
للجنونة اب وابن فالولاية للابن عندها خلافا لجد رحمه الله
وكذلك ابن الابن وان سفل والثاني الاخ مع الجد سواء عندهما
وعند ابي حنيفة الجد اولي ثم اوليه الاوليا في باب النكاح الصغار
والصغار اب الاب ثم الجد ابوا الاب وكذلك الاجداد وان علوا ثم
الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب
ثم اولادهم على الترتيب ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن
العم لاب وام ثم ابن العم لاب وكذلك اولادهم على الترتيب
ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب واولادهم على هذا الترتيب
ثم عم الجد لاب وام ثم عم الجد لاب وكذلك اولادهم فان لم
يكن واحد من ذكرنا فهو لي العتاقة الرجل والمرأة سواء لان
كل واحد منهما فيه وجوب الولاية بالعتاق كما حبه وكذلك
اولادهم **ثم ذويه الارحام** واقرب ذويه الارحام في تزويج
الصغير والجنون عند ابي حنيفة الام ثم البنت ثم بنت الابن
ثم بنت ابن الابن ثم بنت بنت بنت الابن ثم الابنة ثم الابنة ثم

الاخت لاب ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم العتقات والافواه
والخالات واولادهم على هذا الترتيب فاذا اجتمع الجد القاصد
والاخت فعند ابي حنيفة رحمه الله الولاية للجد ثم بعد
هو لا يولي المولاة عند ابي حنيفة ثم السلطان ثم القاضي
ومن نصبه القاضي اذا شرط تزويج الصغار والصغار في
شبهة واذا لم يشترط فلا وما دام له قريب فالقاضي ليس
يولي عند ابي حنيفة وعند صاحبها ما دام له عصبة فالقاضي
ليست يولي فان زوجها القاضي وان لم ياذن له السلطان ثم
اذن له بذلك فاجاز القاضي ذلك النكاح جازا مختصا نازلا
في بعض الواضع انه لا يجوز والمصحح هو الاول وقال محمد
رحمه الله لا ولاية للام وقومها ولا لاخت من ذويه الارحام
وقول ابي يوسف مضطرب والاهم انه مع ابي حنيفة
وذكر في مجموع النوازل ولاية الاخت لاب وام مقدمة على
ولاية الام في ثلث ابي القاضي ظهر الدين وذكر في الذخيرة
واحالته اليه مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن رجل غاب
عنه قطعة وله بنت صغيرة تزوجها اختها لاب وام
اولاب والام حاضرة قال ان لم يكن لها عصبة اولي من
الاخت جازا لنكاح قيل له الا تكون الام اولي من الاخت
قال لا لان الاخت لاب وام اولاب من قوم الاب والنسا
اللواقي من قبل الاب لهن ولاية التزوج عند عدم العصبات
باجماع بين اصحابنا رحمهم الله ومن الاخت لاب والعمة
وبنت الاخت وبنت العمة فاما الام والنسا اللواقي من قبل
الام فلهن ولاية عند ابي حنيفة وعند محمد لا ولاية لهن

وقد ذكرنا قبل هذا أن ولاية ذوي الأرحام على الخلق بها
ذكر شيخ الإسلام أن النساء اللواتي من قوم الأب لهن ولاية
التزوج عند عدم العصبان بجماع بين أصحابنا مستقيم في
الأخت لأن العمدة وبنت الأخت وبنت العمدة لا يهن من
جملة ذوي الأرحام بعض هذه السائل كتب من شرح الطحاوي
وبعضها من الذخيرة وبعضها من فتاوى القاضى طهراني
والجواب لا يجوز لأحد من الأصغر والصغيرة أو من الإله الأب
أو من يؤمن أن الوت قطع ولاية من أو من الإله في امر الصغير
وروي هشام عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إن أو من الإله
إلى من يجوز في فتاوى القاضى طهراني الدين ومن يقول صغير
أو صغيرة لا يملك تزويجها والجار يقترب من اثنين إذا جازت
بولد فادعيا وثبت النسب منها وينفرد كل واحد منها
بالتزوج وإذا اجتمع للصغير والصغيرة وليان ينفرد كل
واحد منها بالتزوج وقال مالك رحمه الله لا ينفرد أحد
الوليدين كأحد المعتقرين هذه الجملة في فتاوى القاضى طهراني
الدين وفي شرح الطحاوي إذا اجتمع في الصغير والصغيرة
وليان وعما في الدرجة سواء وزوجها أحد ما جاز سواء أجاز
الأخر أو نسخ بخلاف الجارية بين اثنين إذا زوجها أحد هما
لا يجوز إلا بإجازة الآخر فان زوج كل واحد من الوليين رجلا
عليه حد فان أوله يجوز ولا يجوز الآخر وان كانا جميعا في ساعة
واحدة أو كان أحد هما قبل الآخر لا أنه لا يدرى السابق من
اللاحق لا يجوز كلاهما لأنه لو جاز جاز بالتقريب والتخريب في
التزوج حرام هذا إذا كان الوليان في درجة واحدة فان كان

أحد هما أقرب من الآخر فانه يجوز لكاح الأقرب ولا يجوز لكاح
الابعد تقدم أو تاخر إلا إذا كان الأقرب غائبا غيبة منقطعة
فكاح الابعد يجوز إذا وقع قبل عقد الأقرب وإن وقع معا
فانه لا يجوز كلاهما وكذا إذا كان لا يدرى السابق من اللاحق
ثم تكلموا في الغيبة المنقطعة واكثروا الكلام فيها ولذا كتب
اختلفت الروايات فيه واكثر من علي أن الأقرب إذا كان
في موضع لا ينتظر الكفو الحاطب بحجة الخبر منه فهي غيبة
منقطعة وأشار في الكتاب إلى أنه إذا فيه مدة السفر يكتفى بالنظر
ومن المشايخ من تجاوز وقال لا ينتظر الكفو إلا ما كثيرة ونظر
قليلا فلا بد من حد فاصل بينها فقد رنا ذلك بثلاثة أيامه
وليا ليهما وهذا قول محمد بن مقاتل الرازي وإليه عصمة سعد
ابن معاذ والبروري وعليه فتوى جماعة من المتأخرين منهم
القاضى الإمام ركن الإسلام أبو علي النسفي والقاضى الإمام
علي القزويني وقال من بخاري إلى نفسه غيبة منقطعة وان
كان الأقرب حواليا سباحا لا يوقف عليه أثره أو كان معقودا
لا يعرف مكانه أو كان مستخفيا لا يوقف عليه فهو بمنزلة
المنقطعة ولو زوجها الأقرب حيث هو تكلموا فيه والظاهر
هو الجواز فإذا كان للصغير وليان أحد هما أقرب والآخر
ابعد فجوزها الأبعد حال قيام الأقرب حتى توقف علي
إجازة الأقرب ثم غاب الأقرب وتحولت الولاية إلى الأبعد
لا يجوز ذلك النكاح الذي باشره الأبعد إلا بإجازة منه بعده
تحول الولاية إليه كذا ذكره في فتاوى القاضى طهراني الدين
وفي فتاوى صدر الإسلام طاهر بن محمود رحمه الله إذا زوج

الرجل اخته وابوها حية فباتت الاب قبل الاجازة واجاز الاخ
 المزوج جان ولو سكنت ولم يجد لا يجوز ومثله لو باع مال ابيه
 ثم ماتت الاب ولا ورث له غيره لا ينفذ البيع الا بمقتد يد
 العقد لا عرفه ان الملك البات اذا لم يرض علي الموقوف بطله
 والنكاح ولا ية وليس بملك ذكر في الذخيرة سيل شمس
 الامة الا من جدي عن مائة لها اخ لا يزوجها فزوجها
 القاضي بغير امر الا ان لا يبيع النكاح الا اذا كان الاخ غايبا
 او ماضيا في الحايي صغيرة زوجها القاضي وله البت
 عم حاضر قال لا يبيع لقوله عليه السلام السلطان ولي من
 لا ولي له ورايت في فتايد والدي رحمه الله ان اذن القاضي
 للمبي والمعتوه يجوز وان حرم الاب ذكره في باب الخرج من
 الاصل وهل يملك القاضي تزويج الصغير والصغيرة بغيره
 ومبي الاب حكى عن القاضي الامام فخر الدين الزهابي
 رحمه الله انه كان يقول ينبغي ان يملك قيا على هذه
 المسألة ولا ية القاضي تضاهي ولا ية الاب والشيخ الامام
 ابو فضل الكرماي يقول ليس له ذلك فانه ذكر في الاصل
 يشبه الخيار عند البلوغ الا في الاب والجد واذ ثبت الخيار
 في تزويج القاضي لا يكون مضاهيا في الملتقط وعن محمد
 رحمه الله ان الام اذا رفعت امرها الي القاضي في التزويج
 وابوها حي ضايم القاضي رغبته زوجها وان كره الاب وفي
 نكاح شرح الحايي والولي اذا امتنع من تزويج الصغيرة وقد
 وجد لها خايط كفوا كان للقاضي ان يزوجها لانه عضلها وذلك
 اعتبارها ثم اذا كان مزوج الصغير والصغيرة با او جدا فلا

ابنتها
 مو

خيار

خيار لها اذا بلغا دله كان غير الاب والجد من الاوليات لها الخيار
 اذا بلغا وفيه الشقي اذا كان للصغيرة والد او جد لم يزوجها
 القاضي وان كان الاب والجد فاستقاي ينبغي ان القاضي يزوجها
 الكفو ذكره في الذخيرة ولو زوجها فلها الخيار في اظهر الروايتين
 عن ابي حنيفة وهو قول محمد رحمهما الله ولو كان الوصي
 وليا زوج الصغير والصغيرة فلها الخيار اذا بلغا ولو تزوج
 الصغير او الصغيرة بغير اذن الوصي من غير امره ولها
 فلها الخيار اذا بلغا اذا كان المحيز غير الاب والجد وقد مر من
 قبل وفي الجامع الكبير لا يجمع الا سترو شي غير الاب والجد
 اذا زوج صبية من صبي فادركت قبل ادراك زوجها فاختارت
 الفارقة ورفعت امرها الي القاضي لا ينتظر كبر الزوج وكانت
 القاضية ان يفرق بينهما غير انه ان كان له والد او وصي احفظ
 وامره بجهة الصغير ان كان له حجة والا فرق بينهما بحجة وليه
 ولو بلغت واختارت نفسها وزوجها غايبا شار في الجامع
 الي انه لا فرق بينهما ما لم يضمن الغايب لانه قضي على الغايب
 وبقي بعد هذا في مسایل العنين والقاضي اذا زوج الصغير
 او الصغيرة فلها الخيار اذا بلغا في ظاهروا بقاءه وروي خالد
 بن صبيح عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا خيار لها وكا يشبه
 خيار البلوغ للانه يثبت للذكور في قول ابي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله لما ثبت لها الخيار بالبلوغ في غير تزويج الاب والجد
 فان اختار النكاح فمها علي النكاح وان اختار الفارقة وقعت
 الفارقة اذا قضى القاضي بالفرقة بينهما وبطل هذا الخيار في
 جانبها بالسكوت اذا كانت بكر الا ان الزوج لو بنا بها ثم بلغت

عند الزوج لا يبطل خيارها بالسكوت ولا بمقتضى غيره الجالس فيها
 لو سكنته كما بلغت وهبه بغير بطل خيارها وان كانت ثيبا في
 الاصل او كانت بكر الا ان الزوج قد بين جهات بلغت عند الزوج
 لا يبطل خيارها بالسكوت ولا بقيا معها عن الجالس وانما يبطل
 خيارها اذا رضيت به بالكاح مريحا او يوجد منها فعل يستدل
 به على الرضا وذلك نحو التمكن من الجماع او طلب النفقة وما
 اشبه ذلك ما لو اكلت من طعامه او خذ منه كما كانت فم عليه
 خيارها وخيار الصغير لا يبطل بالسكوت وانما يبطل خياره بموت
 الرضا او ما يدل عليه من قربان المرأة او تخييرها او تسليم
 الصداقة اليها وهذا الخيار يبطل بالجهل وتفسير ذلك اذا علمت
 بالعقد ساعة ما بلغت لكن جهلت بشيئ من الخيار فسكتت
 بطل خيارها اما اذا لم تعلم بالعقد ساعة ما بلغت كان لها الخيار
 اذا علمت وقد ذكرنا تمام هذه المسئلة في فصل اقسام الخيارات
 من كتاب الفصول ثم اذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ فان لم
 يدخل بها فلا مهر لها وقعت الفرقة باختيار الزوج او باختيار
 المرأة وان دخل بها فلها المهر كما لا وقعت الفرقة باختيار
 الزوج او باختيار المرأة والامة الصغيرة اذا زوجها مولاها
 ثم اعتقت وهي صغيرة فلها الخيار غير انها ان كانت صغيرة
 لا تنفس فحكم هذا الخيار فسخا واجازة ما لم يبلغ فسخا بل تخار
 نفسها واجازة بان يختار زوجها لان هذا التصرف داير بين
 الفسخ والنفق والصغير لم يؤهل لذلك وكذلك وابها لملك
 التصرف بهذا الخيار لان وليها قايم مقامها اذا بلغت خيراها
 القاضى خيار المتفق ولا يخيرها خيار البلوغ بمقتضى لا يخيرها لانه

ليس لها خيار البلوغ ويحتمل لا يخيرها خيار البلوغ مع ان خيار
 البلوغ ثابت لانه ثبت لها خيار العتق وخيار المتفق ينظم خيار
 البلوغ لانه اعم من خيار البلوغ منهم من قال بالاول وهو الصحيح
 وهذا لان العقد صدر من هو كامل الولاية لانه ولاية الولي
 على من لا يملك ولا يملكه ولاية كاملة ولا يملكه بسبب الملك ولا نقصان
 في الملك فكانت ولايته كاملة ولا يثبت خيار البلوغ بحاقف الاب
 والجدة هذه المصلحة في الذخيرة وفي فوايد شيخ الاسلام برهان
 الدين صغيره بلغت دقن زوجها عن الاب والجدة فاختارت نفسها
 وادعت عند القاضي هل يشترط ان تقول زوجتي اخي او هي
 قال يشترط وهل يشترط ان تذكر نسب الزوج قال علي قياص
 ما ذكر في ادب القاضي يشترط وكذلك في كل عمل وفيه دعوى
 فتاوى القاضي فيخو الدين صغيره تزوجها عن الاب والجدة
 فاخصمت بعد البلوغ وهي بكر فقالت اخترت العرقه
 حين بلغت وكذلك بها الزوج لا يقبل قولها الا بيمينه وان
 اختلفا في الحال فقالت بلغت لانه وقال الزوج لا بل بلغت
 قبل هذا وسكت كان القول قولها ان كانت ثيبا وقت البلوغ
 لا يبطل خيارها الا بالرضي مريحا او دلاله نحو التمكن وغير
 ذلك ذكر في اقرار الجامع الا صغيره وفي دعوى القاضي
 الامام فخر الدين رحمه الله رجل قال لامرأته تزوجتك وانا
 صبي فقالت لا بل تزوجتني وانت بالغ كان القول قوله
 الا ان القاضي لا يفرق بينهما بل يسأله بل تزوجتها باذن
 وليك فان قال لا قيل له هل رضى وليك بعد ما تزوجت
 فان قيل لا قيل له تخبر الان فان قال لا حينئذ يفرق بينهما

الامام هو

ويأتي في سبيل الأقارب أن شاء الله تعالى وفي نكاح شرح الطحاوي
 أمة صغيرة تزوجت بغير إذن المولى فاعتقها لا ينفذ العتق
 ويطلب على قول زفر حجة الله وعندنا يتوقف عليه إجازة المولى
 إن لم يكن لها عصبة سواء وإن كان لها عصبة غير المولى فإذا أجاز
 جاز العقد وإذا أدركت نكاحها خيار الأدرار لأن العقد نفذ عليها
 في حالة الصغر وهي حرة إلا إذا كان العقد باها أو وجد طائفة
 لا خيار لها ولو لم يجر ولم يعتق حتى مات المولى فإنه ينظر أنه هل
 بقضها للوارث بطل العقد وإن لم يحل بمضها للوارث توقف
 عليها إجازة الوارث كما إذا كانت موطوءة الأب أو محرمة غلبته
 برضاع أو نحوه فإن أجاز جاز وإن بطل بطل وكذا لو باعها المولى
 قبل الإجازة فإن حل بمضها للشتر يوجب بطل العقد وإن لم يحل
 توقف عليه إجازة الشترية هذا في الأمة أما العبد في الأحوال
 كلها توقف عليه إجازة الشترية والوارث عند تزوج امرأة
 بغير إذن مولاه ثم باعه المولى فأجاز الشترية النكاح جاز عند
 وعند زفر حجة الله لا يجوز وعليه هذا إذا تزوج صبي امرأة
 بغير إذن أبيه فمات أبوه وأجاز له النكاح ذكر فيه نكاح
 الجامع رجل كاتبة أمة له صغيرة فقبلت حازت الكتابة لأنها
 من أهل القفر فلو تزوجها من أنسان بغير إذنهما لا يجوز
 لأنها التقت بالحر يريد أو لور منيته جاز لأن يحكم معة الكاتبة
 التقت بالبالغة هذا حكمها ما دامت في الكتابة فلو أنها أدت
 بدل الكتابة وعتقت أو اعتقها المولى بعد ذلك تنقل الولاية
 إلى المولى حتى لو أجازته النكاح لا يجوز ويكون ذلك النكاح
 موقفاً على إجازة مستأنفة من المولى ولا يقال بأن المولى

غيره

هو الزوج والإجازة إليه فلا يحتاج إلى إجازته منه لا أن يقول
 المولى حين تزوجها لم يكن له عليها ولاية تامة وشئ استفاد
 الولاية لم يجرم عليها نكاحاً فذلك لا يجوز ينسب العتق وتظهر
 هذه الخطر زوج الأخ الغائب قبل الإجازة لم يقع هذا النكاح إلا
 أن يجيزه المزوج وكذا في منتهى إجازة المولى في ذلك النكاح
 بعد العتق جاز ولها الخيار إذا بلغت يعني خيار البلوغ لا أن
 المزوج غير الأب والجدة وهي حرة صغيرة لا قبل لها وهذه
 من أعجب المسائل فإنها مهما زادت من المولى بعد ازادته
 منه فربما في حق النكاح حتى يملكه الأذن في حالة الرق ولا يملكه
 بعد العتق ولذلك المولى يملك الزام النكاح عليها بعد العتق
 لا قبله وهذا عجيب واغيب من هذا أنها لو ردت إلى الرق
 بطل النكاح الذي به فاسده المولى وإن أجاز المولى إلا أن
 هذا يشبه بالدليل والدليل يعمل العجائب ذكر في نكاح الأجنبي
 وإذا زوج الأب والجدة الصغيرة امرأة فأكثرت مهرها أو
 زوج الصغيرة بأقل من مهرها إن كانت الزيادة والنقصان
 بحيث يتقارب الناس فيه يجوز بالاتفاق وكذلك الجواب في
 غير الأب والجدة من الأولياء ما إذا كانت الزيادة والنقصان
 فاحشاً بحيث لا تتقارب الناس في مثله ففي الأب والجدة قال
 أبو حنيفة رحمه الله مع النكاح ومع الحق والزيادة وقال أبو
 يوسف ومحمد رحمهما الله إنه لا يجوز ولم يبين في الأصل أنه
 لا يجوز النكاح أو التسمية ذكر هشام عن محمد رحمه الله إن النكاح
 يجوز وفي الجامع الصغير عنهما إن النكاح لا يجوز وروي الحسن
 ابن زياد عن أبي يوسف إن النكاح يجوز التسمية لا يجوز وذكر

في الجامع الأصغر واختلف المتأخرون على قولين قال بعضهم
 بالنكاح جائز والمطأ والزادة باطلان وقال بعضهم اصل النكاح
 فاسد وهو الصحيح وأجمعوا عليه انه غير الأب والجدة لو زادوا نقص
 بحيث لا تتجانب الناس فيه انه لا يجوز النكاح حتى انه لو اجازته
 بعد البلوغ لا نقل اجازته وفيه الاصل اجمعوا عليه ان الأب والجدة
 لو زوجا ابنة الصغير باقل من مهر مثلها لا يجوز وهل يملكه
 الأب تزوج عبداً ابنة الصغير ذكر القاضي ابو جعفر الاسترغيني
 في باب ما يجوز فيه امر الكاتبة والعبد والذمية من زيادته
 من يملكه الاغتاف بملك تزوج العبد لان الافتاق تفويت الرقب
 من غير بدل كان التزوج تعيب الرقب بغير بدل فصار النكاح
 بمعنى الحق وكل من يملك العتق ملك التزوج ومن لا يملكه
 وفي فتاويه قاضي خان الأب والجدة اذا زوج الصغير باقل من
 مهر مثلها في رواية عنها العقد فاسد وفي رواية العقد موقوف
 عليها جازة الصغير بعد البلوغ وعن ابي يوسف رحمه الله انه
 قال يفسد العقد ويصح النكاح بمهر مثل في متنه **قالت**
نكاح الحبط للرجل ان يزوج امته ابنة الصغير من غير ابنة الصغير
وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رحمه الله الوصي يزوج امته
اليتيم من عبد اليتيم وكذلك الأب ذكر صدر الاسلام ابي اليسر
في بابه نكاح العبد من المبسوط الأب والوصي والقاضي يملكون
تزوج امه الصغير وكذلك الكاتبة والشريك المعاوض يملكان
تزوج الامه لان تزوج الامه تكتسبه وهو لا يملكون التكتسب
ولا يملكون تزوج العبد ولا يملك تزوج العبد الامه ملك افتاقه
واما العبد المادون له في التجارة والصبي المادون والمضارب

والشريك

والشريك شركه عنان لا يملكون تزوج الامه عبد ابي حنيفة
 ومحمد وعندهما ابي يوسف يملكونه ابي يوسف يقيس النكاح على
 الاجازة وهما فرق بين النكاح والاجازة والفرق يعرف في
 هذا الباب ايضا الأب والوصي هل يملك تزوج الامه اليتيم
 عند ما في القياس نعم وفي الاستحسان لا في ذلك القناوي الصغير
 الصبي اذا زوج امته ثم بلغ فاجاز جاز لان هذه العقد جازية
 وجوده ومثله لو زوج عبده ثم بلغ فاجاز لا يجوز وفي باب
 المادون من محال القاضي ابي جعفر الاسترغيني القاضي
 لا يملك تزوج العبد والامه للفايصة والمجنون والصبي ولما
 يكاتبها وان يبيعها **فيها المحيط** غير الأب والجدة اذا زوج
 الصغيرة من غير كفوفه لا رواية عن اصحابنا المتقدمين ولا عن
 اصحابنا المتأخرين قاله القاضي رحمه الله عليه قياس مسئلة
 التقدير ينبغي ان لا يجوز النكاح بالاخلاق وفي فتاوي ابي الليث
 رحمه الله غير الأب والجدة اذا زوج الصغيرة من غير كفوفه ثم
 ادركته فاجازت لا يجوز لان هذا لم يكن موقفاً لانه لم يكن
 له محبر لان نكاح هو لامه غير كفوف لا يجوز ذكر في الجامع الأصغر
 غير الأب والجدة اذا زوج الصغيرة من غير كفوفه لا يقدر على مهرها
 ونفقها فاكثر من ائنا قالوا ان النكاح فاسد وقال بعضهم جائز
 والمصنف الأول وقاله الفقيه ابو جعفر الهندواني اذا كانت الصغيرة
 فقيرة والتزوج قادر على نفقتها جاز النكاح وان كان لا يملك
 مقة او مهر مثلها لان الصغيرة مضطرة الى النفقة وان كانت
 غنية لم يجز النكاح اذا كان لا يملك مهر مثلها الا ان يكون له
 شرف من وجه اخر يقابل شرف المال ويزيد عليه نحو العلم وشرف

بيت النبوة فيجوز النكاح وعلي هذا القول قالوا بان الكبيرة اذا
زوجت نفسها من رجل لا يملك مقدار مهر مثلها الا ان له
شرفا من هذه الجهة يجوز النكاح وليس للاوليا حق التفرقة
كذا ذكر في نكاح الجامع الاصفهاني فيقال خير ان القدرة عليه
النفقة من شرائط الكفاة اذا كانت المرأة كبيرة او صغيرة
تليق بالجماع اما اذا كانت صغيرة لا تليق بالجماع لا يعتبر القدرة
عليه النفقة لانه لا نفقة لهما فيه هذه الصرة ويكتفي بالقدرة
علي المهر في الهداية ومن زوج ابنته وهي صغيرة عبدا
او زوج ابنته وهو صغيرامة فهو جائز وهذا عند ابي حنيفة
لان الاعراض عن الكفاة لصلوة نفقتهما وعندها هو من ظاهر
لعدم الكفاة فلا يجوز وفي فتاوى القاضى الامام فخر الدين
رحمه الله غير الاب والجد اذا زوج صغيرة من رجل كان جده
معتقه قوم او لم يكن معتقه مسلما في الاصل وانما صار مسلما
والصغيرة ابنة احوال مسلمون ثم ادركت الصغيرة واجازته
النكاح لم يحل لان هذا احكام لم يكن له مجيز حال وقوم مسلمون
ولا يلحقه الاجازة وكذا لو تقدمت الكفاة بسبب اخر لا يفقد
نكاح غير الاب والجد ذكر في الذخيرة واحاله الي فتاوى اهل
سرقند رجل زوج اخته وهي صغيرة وهو وليها من صبي ليس
له طاعة المهر وقبل ابوه النكاح وهو غيب جاز لان الصغير بعد
غيبا في المهر يعني الاب ولا بعد غيبا في النفقة يعني الاب لان
العادة ان الاباء يتحاوون المهر عن الابناء ولا يتحاوون النفقة
وفي فتاوى الفضلي قيل عن الم اذا زوج الصغيرة من صبي صغير
لا مال له ولا به مال كثير وللصغير مال كثير هل يكون هذا كفو

لها وهل يجوز النكاح قاله اختلف فيه المتأخرون من علمائنا
منهم من قال لا يكون كفو او منهم من جعله كفو لانه بعد
غيبا يعني ابوه ولم يفصل بين المهر والنفقة قال صاحب
الذخيرة رحمه الله وقوله من قال انه كفو لهما اعجب اليها
رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل عن قنانه مصلح لا يشرب
الخمر فوجد ه الا ان شربا مد منا وكثير من الائمة وقاله لا شيء
بالنكاح ان لم يعرفه ابوها بشره الخمر وكان غالب اهل بيته
صالحين فالنكاح باطل ابي بطل وهذه المسألة بالاتفاق والاشقة
الختلفة بين ابي حنيفة وصاحبيه فيما اذا علم الاب ان الزوج
ليس بكفو علم انه قائل غاية التامل نظيره السكران اذا قصر
في مهر ابنته لا يجوز والمصاحي لو فعل ذلك يجوز لان الظاهر
من حاله السكران انه لا يتامل ومن حاله المصاحي انه يتامل
فيه فتاوى القاضى الامام فخر الدين السكران اذا زوج ابنته
الصغيرة وقصر في مهر مثلها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله لا يجوز واما المصاحي لو فعل ذلك يجوز عند ابي
حنيفة خلافا لهما والسكران ليس من اهل الرأي والشورى
ولا ينفذ عقله علي الصغيرة باقل من مهر مثلها فان زوجها
المصاحي من غير كفو لا يجوز في قوله صاحبيه واختلفوا في قوله
ابي حنيفة رحمه الله والظاهر هو الجواز ولو زوجها السكران
من غير كفو لا يجوز عند الكل ورايت في نوايد صاحب المحيط
الاب اذا وكل رجلا بزوج ابنته الصغيرة فزوجها الوكيل من غير
كفو هل يجوز عند ابي حنيفة كما يجوز لزوج الاب لا رواية لهذا
في الكتب وقيل يجوز وقيل لا يجوز **ذكر في نكاح القاضى الصغير**

القاضي اذا زوج الصغيرة من ابنة كان باطلا ورايت في فتاويه
الفاضلي القاضي اذا زوج بنته صغيرة من ابنة ان جعل الي
القاضي تزويج الصغار ينظر ان كان الابن صغيرا لا يجوز بلا
خلافا بين علماء ائمة كان الابن كبير اجاز عند ابي حنيفة رحمه
الله ولم يجوز عند هاهنا واقعات الباطني اذا زوج القاضي
البنت من نفسه لا يجوز نكاحه القاضي اذا زوج الصغيرة
من نفسه كان هذا نكاحا غير ولي لان القاضي رعية في
حقه وانما الحق للذي توفقه وهو الولي والولي في حق نفسه
رعية ايضا وكذلك الخليفة في حق نفسه رعية ايضا في بعض
الفتاوي وفي فتاوي القاضي الامام ظهير الدين اذا زوج غير
الاب والمجد الصغير والصغيرة قال احتياط ان يعقد مرتين
مرة بمهر رسمي ومرة بغير تسمية لجواز ان يكون في التسمية
تقصان لا ينعى الاول ويصح الثاني بمهر المثل وهكذا ذكر المسألة
في التجنيس وزاد معنى اخر وقال ولان الزوج لو كان خالف
بطلالة امرأة يتزوجها بلفظ ان يتزوج امرأة او بلفظ كل امرأة
اتزوجها ينعقد النكاح بمهر المثل وان كان الزوج ابا او جدا
فلذلك عند ابي محمد للوجه الاول وعند ابي حنيفة للوجه
الثاني رجل زوج ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بغير امرأة
وقبل ابوا الابن بغير امر الابن ثم مات ابوا الصغيرة قبل اجازة
الزوج بطل النكاح لان ابا الصغيرة كان يملك فسخ النكاح
الوقت فكان موته قبل النفاذ بمنزلة الفسخ كالمرأة اذا
زوجت نفسها من رجل غائب وقيل من الغائب فعن أبي كان للمرأة
ان تفسخ النكاح وموتها قبل قبول النكاح يكون فسحا كذا هنا كذا

هذا

ذكر في فتاوي القاضي الامام فخر الدين وهكذا ذكر القاضي الامام
ظهير الدين هذه المسألة في فتاواه ثم قال وكان ظهير الدين
المرغيناني رحمه الله يقول لا يبطل النكاح بموت الاب لان موته
يقرب النكاح كالشتر بالخيار اذا مات في مدة الخيار يقتصر
البيع لا ان يبطل وكذلك اذا مات احد الزوجين قبل الدخول
والخاوة يتقوى النكاح ولا يبطل والسالف منصوص عليه في
المتن انه لا يبطل النكاح في فتاويهما في الميث السعدي
رحمه الله اذا زوج ابنته الصغيرة من رجل غائب وقيل عن
الفتاوي ابو نهات ابوا الصغيرة قبل ان يجنوا الابن بالنكاح بطل
النكاح وفي فتاوي ابن سراج عن ابي يوسف رحمه الله اذا زوج
ابنته الصغيرة من غائب ثم مات الاب ثم اجاز الزوج النكاح
جاز مهر من ان يموت الاب لا يبطل نكاح الصغيرة فتكون هذه
الرواية مخالفة لما ذكرنا ابوا الميث وينظر في نكاح الخطار رجل
زوج وليت فحدث النكاح فادعيا الزوج انها صغيرة وادعت
هي انها بالغة فالقول قولها ان كانت مراة والبيينة
بينهما ايضا كذا ذكر في فتاوي القاضي ظهير الدين رحمه الله
ذكر فيه ايضا شيل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة السعدي عن
ابي الصغيرة اذا زوجها من صغير وقيل ابو له وكبر الصغير
وبينهما غيبة منقطعة وقد كان الزوج بشهادة الفسقة
هل يجوز للقاضي ان يبعث اليه شافعي المذهب لا يبطل هذا
النكاح بهذا السبب قال نعم وللقاضي الخفي ان يفعل ذلك
بنفسه اخذ بهذا المذهب وان لم يكن مذهبهم قال القاضي
الامام بدعي الدين رحمه الله وسندي ان هذا على قوله ابي حنيفة

رحمة الله بنا عليه ان القاضي اذا قضى خلاف مذهبه ينفذ على
اي حنفية خلافا لها وفي فتاويه القاضي الامام خير الدين رحمه
الله عليه تزوج بالحنفية وغاب فلما حضر تزوجته المرأة بزواج
اخر وقد كان الصبي باجازه لك النكاح بعد بلوغه فان كانت المرأة
تزوجته بزواج اخر قبل اجازة الصبي جاز النكاح الثاني لانها ملك
الشيخ قبل اجازة الصغير وان كان النكاح الثاني بعد اجازة الصغير
ينظر ان كان النكاح في الصغير من الشلل او مما يتغابن الناس فيه
لا يجوز النكاح الثاني لانه كان موقفا فنفسد باجازه الصبي بعد
البلوغ وان كان مهر كبير لا يتغابن الناس فيه ولا يصح ايهما وجد
فكذلك لانها ملكا النكاح عليه مهر كبير فيتوقف عند الصغير
عليه اجازتها فينفذ باجازه بعد البلوغ وان لم يكن الصغير اب
اوجد جاز النكاح الثاني من المرأة لان عقد الصغير عليه هذا
الوجه لم يتوقف فلا يلحقه الاجازة وفي فتاويه القاضي طهبر
الدين صغيرة زوجها وليها من كفوف قال لست انا بولي
لا يصدق لكن ينظر ان كانت وليته ظاهرة جاز النكاح والا فلا
والولي اذا اقر عليه وليته بالنكاح لا يجوز عنده خلافا لها ولو اقر
الولي اذا اقر عليه عبده بالنكاح لا يجوز عنده خلافا لها ولو اقر
عليه امته بالنكاح جازا جها ثم اذا لم يجز عنه ينصب القاضي
خصما عن الصغيرة حتى يتكف فيقيم الزوج البينة عليه المنكر كذا
ذكر في فتاويه القاضي الامام طهبر الدين **ذكر القاضي الامام**
خير الدين رحمه الله في فتاويه وليه الصغير الصغيرة اذا
قال اقر بالنكاح ووكيل المرأة ووكيل الرجل وقال ما حباه يصدق
ومولاه لامة يصدق بالاجماع واختلفوا في موضع الخلاف قيل

لخلافه فيما اذا بلغ الصغير وانكر النكاح فذكر الولي بالنكاح
في حال صغيرها مع اقراره والصحيح ان الخلاف فيما اذا اقر
في صغيرها فلما وانكر لم يصح اقراره ولو انكر العبد بعد العقد
او قبله لم يصح عليه اقرار الولي **ذكر** في البسوط الاب
والجد وسائر الاولياء فيه على السوي وفي هذا الخلاف اذا
وكل رجلا بالنكاح رجل او امرأة فقال الوكيل زوجته لا يصدق
عنده اي حنفية الا ان يصدق فقال الوكيل او يقيم عليه البينة وشد
يعود فمن غير بينة الاب والجد عليه اذا كاتب عبد اليتيم يصح ولو
اقر بالكتابة لا يصح والوحيه اذا استدان لاجل اليتيم يصح ولو
اقر بالاستدانة لا يصح اقراره في هذه بالاتفاق اما لو اقر
بالنكاح على مولاه او على وليته او على عبده لا يصح عنده خلافا
لها في الاسرار اذا زوج وليته فزنت النكاح فقال الزوج والولي
انها صغيرة وردد ما نزل وقالت هي انا كبيرة وردد مخرج
فان كانت مراة فالتقول قولها في مجموع النوازل ومتفق
نكاح الحيض ذكر في الفتاويه الصغير به ليس لسائر الاولياء سوى
الاب والجد ولانه قبض مهر الصغيرة لان هذا تصرف في مال
الصغير وليس لغيرها ولا ية التصرف في مال الصغير والمرأة
اذا كانت صغيرة جدا لا تختمل الجماع لا يحيز الاب علي دفعها
اليه الزوج ولكن يحيز الزوج علي دفع المهر اليه الاب وتفسير
بلوغها موضع الجماع ياتي بعد هذا ان شأ الله تعالى ولو كان
الزوج صغيرا جدا تحت النفقة بخلاف ما لو كانت هي صغيرة
وفي مختصر القدوري لو كانت صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة
لها وان سلمت اليه وان كان الزوج صغيرا لا ينفذ رجليه الولي

والنساء كبرية فلها النفقة فيه ماله ولا به المرأة اذا كانت تطيق
الرجال وتجمع شلها ان يطالب الزوج بالمهر والنفقة قبل الدخول
بها ما لم يسلم الزوج المهر في الفتاوى الصغيرة ولو كان الزوج صغيرا
زوجه ابوه جارية صغيرة زوجها ابوها او امرأة كبرية زوجها
ابوها باذنها او وليها فلا به ان يقبض مهر الصغيرة من مال
المصبي وكذا مهر الكبرية ان كانت بكرا وهي تقبض ان كانت ثيبا
لان المرأة ما يجب بنفس العقد والنفقة مع وان طلبت النفقة
وقد تبعت المهر انفق عليها ايضا من مال الغلام فرق بين
هذا ويقيم اذا كان كبيرا والمرأة صغيرة فانها لا تستوجب
النفقة والفرق يخرق بين في باب طلب المهر من ادية القاضي
والآباء اذا زوج الصغيرة حتى جاز الشكاح متى يدخل بها الزوج
فيل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل اذا بلغت تسع سنين وقيل
اذا كانت سمينة جسيمة تطيق الجماع يدخل بها والآن لا في
فتاوى القاضى طوير الدين وينظر تفسير بلوغها ايضا في باب
طلب المهر من اديب القاضي امرأة زوجت ابنتها الصغيرة
وتبعت مهرها ثم ادركت الصغيرة وطلب المهر من الزوج
فان كانت الام وصية لم يكن لها ان تطلب المهر من الزوج لانه
يرى دفع المهر الى الام وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر
من زوجها ثم يرجع الزوج بذلك على الام لانه الام اذا لم تكن
وصية لم يكن لها حق القبض ولا التصرف في مالها وكان
الدفع اليها كالدفعة اليها حبي وكذا الجواب فيما سوي الآب
والجد والوصي والعم لان هؤلاء لا يملك التصرف في مال
الصغير فلا يملك قبض صداقها وان كان عاقد الحكم الولاية والوكالة

في فتاوى القاضي خان والد حيلة وفيها ان يرد لها اليه منزله
ويمنعها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها اليه من له حق القبض
لان منع النفس بالصدقة حق المرأة فلا يبطل ذلك في ابطال
الصغيرة وفي عرفنا كان له مطالبة دستييات مثلها وكذا
الرجل اذا زوج ابنته اخيه وهي صغيرة وسلمها اليه الزوج
قبل قبض الصداق فلا يمنع تسليمه ولو فعل الآب مثل هذا
هل له ان يمنعها من الزوج ينبغي ان لا يملك منعها لان
تسليم الآب مهرها ان كانت تطيق الرجال وفيه باب طلب المهر
من اديب القاضي الآب اذا زوج ابنته وهي صغيرة وهي
تحتل الجماع فدفعها ابوها من غير ان ياخذ منه المهر بوطيها
زوجها فلا لآب ان يطالب بمهرها وياخذ من زوجها ثيبا كانت
او بكرا ما دامت صغيرة لم تبلغ مبلغ النساء لان الآب ولي
الصغيرة ثيبا كانت او بكرا الا انه يملك التصرف في مالها
وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين رحمه الله رجل زوج
ابنته الصغيرة فادركت وقد دخل بها الزوج وطلبت مهرها
من زوجها فقال الزوج دفعت اليها بيك حال صغرک وصدقة
الآب لا يملك اقرار الآب عليها لانه لا يملك قبض الصداق
في هذه الحالة ولا يملك الاقرار به ولها ان تأخذ المهر من
زوجها ولا يرجع الزوج بذلك على الآب لان الزوج اقرب قبض
الآب في وقت كان للآب ولاية قبض الصداق فلا يرجع
عليه كالوكيل يقبض الدين اذا اقرب قبض الدين وصدقة
الديون وكذب الطالب ولو كان الآب حين اخذ المهر من
زوجها قال اخذ منك علي ان ابريك من ابنتي والسائلة جالها

كانه المرأة ان تاخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج بذلك علي
 الاب كالموكيل بقبضه الدين اذا قال المديون اخذ منك علي
 ان ابريك من صاحب الدين ثم انكر المطالبة الوكالة واخذ
 المال من المديون كان المديون ان يرجع بذلك علي الوكيل
 وفيها امرأة اقربت بها مكرمة ووهبت مهرها من زوجها
 قالوا ينظر اليه فمها فان كان قد رها قدر المديركا فمها اقرا
 خفية لو قال انت بعد ذلك انا مكرمة لا يقبل قولها وان لم ياجز
 فمها قدر المديركا لا يجمع اقراها ويبيخ للقاضي ان يجاز
 في ذلك ويسالها من سنه ويقول لها بماذا عرضت ذلك
 كما قالوا في غلام اقربا ليلوع ان القاضي يساله عن وجهه
 ويحتاج فيه ذلك ذكر فيه العدة والاب الصغيرة ان يطالب
 زوجها بالمهر وان لم يمكنه الانتفاع بها ولا يشترط احضار
 المرأة مجلس المطالبة بل يسلم بعد ذلك بخلاف البيع فانه
 يشترط احضار المبيع وذكر الخصاص رحمه الله انه يشترط
 الاب ان يجعل البنت مهية للتسليم ثم يقبض المهر وكان
 ابو يوسف يقول ولا يستوثقه الاب بكفيل وفي باب
 طلبه المهر من ادب القاضي اذا وقع الصغيرة اليه زوجها
 وهي لا تطيق الرجال وذهبت اليه منزلة الزوج ثم رجعت
 اليه منزلة ابيها فقال الاب لا ادفعها حتى تصير بحال تحتل
 الرجال والزوج يقول دفعنها اليه وصار في منزلة فليس
 لك منعها مني كان للاب ذلك وفي فوارده صاحب الحيط اذا
 زوج ابنته الصغيرة بمهر ثم اراد الاب ان يوجع المهر شمل
 لا يجوز لو زوجها ابتداء بقل من مهر المثل جاز عند ابي حنيفة

دفع

رحمه الله لانه تحمل العقد بهذا بخلاف التاجيل فكذلك اقال
 بعض الشايع واجاز صاحب الحيط ان علي قول ابي حنيفة يرجع
 هذا التاجيل ذكر فيه الفتاوى والاب اذا زوج الصغير امرأة
 وضمن به المهر وقبلت المرأة الضمان وادى الاب المهر
 كان متطوعا اسقيا نالا الا اذا شهد عند الاداء انه ادي ليرجع
 فحينئذ لا يكون متطوعا ويرجع في ماله وان ضمن عنه هذا
 اذا كان الضمان والاداء في الصفة جميعا حال صغير الابن اما اذا
 ضمن في حالة الصحة وادى في الرضوخ او ضمن في صحة ومات
 فاحلقت المرأة من ماله عند ابي حنيفة ومحمد لا يكون متبرعا
 بل يسخب من ميراث الاب وقال ابو يوسف هو متبرع
 لا يرجع هو ولا ورثته بعد موته عليه الاب بشي ذكره
 المسألة علي الاستقصاء في نكاح الدخيرة وفي باب طلب المهر
 من ادب القاضي وانما لم يرجع بدون الشرط بحكم العرف والعلة
 فان العادة انه لا ياتخولون المهر عن الابن الصغير وهو نظير
 ما لو اتفق عليه ابنة الصغير الا اذا شرط الرجوع وقت الاتفاق
 وانما لم يرجع بحكم العرف والعلة كذا هنا وهذا بخلاف ما لو
 اشترى لابنه الصغير شيئا اخر سوى الطعام والكسوة بعد
 الثمن من ماله نفسه فانه يرجع علي الصغير بذلك وان لم
 يشترط الرجوع لانه لا عرف ان الا ياتخولون الثمن عن الابن
 ولو كان مكان الاب وصيه او غيره من الاولياء وضمن المهر عن
 الصغير وادى من ماله يرجع في ماله الصغير وان لم يشترط
 الرجوع لانه عز وفي الاوصيا انهم يتخولون المهر عن الصغير
 واما اذا حصل الضمان في مرض الموت فهذا باطل لانه قصد

في ماله وكسوته
 مال نفسه فانه لا يرجع
 في ماله الصغير

بهذا الضمان ايصاله النفع اليه العارضة والوحيين مجوز عن ذلك
فلا يبيع وكذا كل دين ضمن وارثه او لوائي مريض موته فذلك
باطل هذه الخيلة في الدخيرة وفي فتاويه القاضي الامام في الدين
ولو كان الابن كبيرا وضمن عنه الاب يعبر امره في هذه ثم كانت
الابن واخذ الضمان من تركته لم يرجع ورثته بالاجماع وفي
مختصر القدوري واذا اشبه الولي المهر مع ضمانه والمرأة
مجنونة في مطالبة المهر من زوجها او وليها وفي باب الوليمة
من نكاح شرح الطحاوي الابن اذا زوج الصغير امرأة فللمرأة ان
تطالب بالمهر من ابه الزوج فيودي الاب من ماله ابنة الصغير
وان لم يضمن الاب باللفظ صريحا بخلافه الوكيل اذا زوج فانه
ليس للمرأة ان تطالب الوكيل بالمهر ما لم يضمن وان اديها الاب
من ماله نفسه ان اشهد وقت الاداء انه دفع ليرجع على ابنة
الصغير كان له ان يرجع ولو لم يشهد القياس انه يرجع لانه لا
دنيا مطالبا في الحال فصار كسائر الديون والاستحسان لا يرجع
لتعارفه الناس ورايت في بعض المواضع الوصي اذا زوج امرأة
ليتيتم فالوصي يطالب بالمهر ضمن باللفظ صريحا او لم يضمن
وان ادي من ماله نفسه يرجع فيه ماله اليتيم والاب لو زوج
امراة لابنه الكبير وضمن المهر فان كان بامرته يرجع عليه يعي
اذا كان الضمان بامرته وان لم يكن بامرته لا يرجع والامر
بالنكاح لا يكون امرا بالضمان والامر بالخلع يكون امرا بالضمان
وفي فوايد صاحب المحيط الا اذا زوج اخته الصغيرة وضمن
لها المهر من زوجها لا يضمن الضمان لانه ليس لغير الاب والجد
ولا اية القوي في المال بدون اذن القاضي الابن اذا زوج ابنة

من اشياء وطلبوا منه ان يقر بيمين شي من الصدقات او يبيع
شيئا من الصدقات اما الاقرار باليمين فانه باطل لان اهل المجلس
يعرفون كذبه حقيقة واما الهبة فان كان الابنة كبيرة والاب
يقول اهب باذن البنت كذا او كذا ثم يضمن للزوج عنها ويقول
انا انكرت الاذن بالهبة ورجعت عليك فاننا ضامن لك عنها او كذا
هذا الضمان مذهبنا لكونه مضافا الي سبب الوجوب كذا ذكر
فيه الدخيرة وفي فتاويه القاضي الامام فخر الدين وكيل المرأة
اذا زوجها والاب اذا زوج ابنة الغلة مهر شتم ان الوكيل
او الاب اثرا الزوج عن المهر او بعضه وشرط الضمان عليه بيقية
لم تتم الهبة والابن الا ان غير المرأة اذا كانت بالغة وشرط
الضمان باطل لانه لو وكيل عن المرأة وقال اكررت رفنا لك
هدو يستأنس من ساميم برشوي راع زن يستأنس في طلاق
الكفالة فاصح كرجل قال لاخر ان فلان ماله عليك فاننا ضامن
بذلك وان اراد الكفالة للمرأة فقال اكررت ان نطلب كند
من سامم فواكه ان ماله خوس بدهم فهذا كفاية للمرأة وهي
غايبة فلا يسمع قوله ابنة خيفة ومحمد لا ان يقبلها حاضرا في
الجلس والخيلة بهذا اذا كانت كبيرة ان يقول المولى او الكبير
ان المرأة امرتني بالهبة والابن انكرت ذلك واخذت
منك بغير حق فاننا ضامن ذلك لك فيصح هذا الضمان هذا
اذا كانت كبيرة فان كانت صغيرة قالوا بالخيلة ان لا يكون
الزوج مطالبا بالاجماع ان يقول الاب وقت عقد النكاح
بالقارسية دقير خوشن فلانة راينوز في داوم بدو هرا كرم
برانكه باقصر كرم ترا بومده نانه يمع ذلك ويصير هذا الكلام

الاستئذان كانه قال زوجت ابنتي بالنفي درهم الاختسائية
فيهم ذلك عند الكل وكذلك الوكيل وحيلة اخرى ان يشتري
ابو الصغيرة من زوجها بعد النكاح عوضا قليلا القيمة
مقدرا ما يريد ان يخط من مهر الصغيرة فيبهيها الاب
مشترياها لك من مهرها شئ العرف هذه الحيلة في
فتاويه قاضي خان في الدخيرة والحيلة ان تباشر العقد
علي ماوراء القدر للمهر هبة فلا يحتاج الى الهبة او يحيل
الزوج بعض المداق علي ابيه الصغيرة وتفرح منه اذا
كان ابو الصغيرة اعلى من الزوج **وذكر** صدر الاسلام ابو البشر
في باب الخلع من طلاق الاصل ولو كان الحائل عليه مثل الحيل
في الملاة ينبغي ان يعم ايضا **وذكر** الحاكم في شرويه في فصل
خلع الصغيرة حيلة اخرى وهي ان يقبل الاب بقبض صداقتها
ونفقة عدتها ثم يطلقها الزوج طلاقا باينا قال وهذا حكم
مختص بالاب بخلاف ما يراى لان الاب يعم اقراره بقبض
صداقتها ويبرر الزوج فيه الظاهر ولا يعمل اقراره بميرة به وطب
الصغيرة التي لا تشتهى لا يوجب حرمة المصاهرة في قوله
اي حنيفة ومحمد وطبها بملك اليمين او بغير ملك وقال ابو
يوسف يوجب حرمة المصاهرة وتكفي في حد المشتهاة
حكي عن محمد بن الفضل رحمه الله انها اذا كانت بنت سبع سنين
او اكثر فهي مشتهاة من غير تفصيل وان كانت بنت خمس
سنين او اقل لم تكن مشتهاة وان كانت بنت ست سنين
او سبع سنين او ثمان سنين ينظر ان كانت عيلة فمضة كانت
مشتهاة والا فلا قال الفقيه ابو الليث في ايمان الفتاوى

المشاخ شكا في السبع والثمان والثالث ان لا تشتهى بالتم تبلغ
سبع سنين قال الصدر الشهيد في كتابه النفقات وعليه الفتوى
وحكيه عن الشيخ الامام محمد بن الفضل انه كان يقول ينبغي للفتي
ان يفقه في السبع والثمان انها لا تحرم الا اذا بلغ السائل انها عيلة
فمضة فينفذ يقيد بالحرمة وفي الفتاوى حد المشتهاة سبع به
يقف شيل الفقيه ابو بكر عن قبل امرأة ابنه وهي بنت خمس
سنين او ست سنين عن شهوة لا تحرم عليها ابنه لانها غير
مشتهاة وان اشتهاها هذا فلا ينظر اليه ذلك قيل له فان كبرت
حتى خرجت عن حد الشهوة والمسئلة بما لها قال حرم لان الكبر
تحت الحرمة وان كبرت ولا كذلك الصغيرة جدا وشيل محمد بن
سلمة عن امرأة ادخلت ذكر مبي في فرجها والمبي ليس من
اهل الجماع قال ثبت حرمة المصاهرة وتأتي بعد هذا وقال
بعضهم الصغيرة اذا لم تكن عيلة فمضة وهي بنت سنة او سبع
لا تكون مشتهاة اليه اثني عشر سنة وعن ابي يوسف رحمه
الله ان كانت بنت خمس سنين ويشتهى مثلها فهي مشتهاة
والا توقفت فيه عن ابي حنيفة وعنه في رواية لو وطئها ولم
يعفها ثبت حرمة المصاهرة وان اقضاها لم تثبت حرمة
المصاهرة وعن ابي يوسف في النواذر اذا وطئ جارية هي بنت
خمس سنين في الدبر وما نت ولا يدرا نها هل كانت تشتهى
حرمت عليها ما قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ما دون
سبع لا تكون مشتهاة وعليه الفتوى عن عطاء بن حرة الغرا
من الاجنبية عن شهوة توجب حرمة المصاهرة ولا يشترط
شهوتها ويكفي اشتهاا احدها ولا يشترط ايضا ان يكونا بالغين

فتقع الحُرمة بين الراهِق والمراهقة اذا وجد الاشتغال من احدهما
وَحَدَّ الاشْتِغَالُ هُوَ الْاَسْتِغْنَاءُ بِالْقَلْبِ وَلَا يَشْتَرُطُ انْتِشَارُ الْاَلَةِ
فِي طَلَاقِ مَجْمُوعِ النِّوَازِلِ صَغِيرَةً فَرَعَتْ مِنَ الْمَنَامِ فَهِيَ بِنْتُ
فِرَاشٍ وَالِدُهَا دَهِيٌّ عَرِيَانَةٌ فَانْتَشَرَ لَهَا اَبُوهَا وَهِيَ بِنْتُ
ثَمَانِ سَنِينَ قَالَ الشَّيْخُ الْاِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ اخْتِصَانُ
خُرْمٍ وَالِدُهَا عَلِيُّ ابْنُهَا وَشَيْخُ مُحَمَّدِ بْنِ مِقَاتِلِ الرَّازِمِيِّ اِذَا
رَأَتْ الدَّمَ وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سَنِينَ لَا اَشْكُ بَازِمًا يَكُونُ حَيْضًا
وَإِنْ كَانَتْ بِنْتُ ثَلَاثِ سَنِينَ لَا اَشْكُ بَازِمًا يَكُونُ حَيْضًا وَإِنَّمَا
اَشْكُ فِيهَا بَيْنَ السِّتِّ وَالثَّلَاثِ فَإِنْ كَانَ لَا يَوْمًا مِثْلَهَا لَا تَنْتَبِهُ
لِحُرْمَةِ بُوَيْطِهَا عِنْدَهَا وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَنْتَبِهُ وَإِنْ كَانَتْ
بِنْتُ سِتِّ سَنِينَ وَذَكَرَ شَيْخُ الْاِئِمَّةِ السَّرْحِيُّ فِي كِتَابِهِ الْحُدُودَ أَنَّ
الصَّغِيرَةَ إِذَا سَلِمَتْ مِنَ الْجَمَاعِ تَنْتَبِهُ حُرْمَةَ الْمَصَاهِرَةِ وَالْاَفْلَاحِ
وَتَنْتَبِهُ السَّلَامَةُ أَنْ لَا يَصِيرَ سَلْكُهَا سَلْكًا وَاحِدًا وَلَا وَاحِدَةً
الرَّأَةَ وَبِنْتُ صَغِيرٍ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا الْجَمَاعُ فَإِذَا خَلَّتْ فِي فَرْجِهَا
لَا تَنْتَبِهُ الْحُرْمَةَ وَقِيلَ تَنْتَبِهُ بَعْضُ هَذِهِ السَّائِلِينَ فِي الدُّخْرِ
وَبَعْضُهَا فِي فِتَاوِيهِ قَاضِي خَانٍ وَفِي فِتَاوِيهِ الْقَاضِي ظَهِيرُ الدِّينِ
وَفِي طَلَاقِ نَوَائِدِ مَا حَبَّ الْحَيْطُ إِذَا كَانَ بَيْنَ ثَلَاثِ سَنِينَ مَتَى
أَمْرًا بِشَهْوَةٍ تَنْتَبِهُ حُرْمَةَ الْمَصَاهِرَةِ قَالَ وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ
آخَرَ الصَّبِيَّ الْعَاقِلَ إِذَا مَسَّ امْرَأَةً بِشَهْوَةٍ تَنْتَبِهُ حُرْمَةَ
الْمَصَاهِرَةِ قَالَ وَكَذَلِكَ الْمَجْنُونُ امْرَأَةً مَعَ ابْنَةِ اِبْنِهَا مِثْلَهَا
فَإِمَّا فِي فِرَاشٍ فَمَدَّ الرَّجُلُ يَدَهُ إِلَى امْرَأَتِهِ لِيَجْرِيَ إِلَيْهَا فِرَاشُهُ
لِيَجَامِعَهَا فَمَسَّ بِهَا الرَّجُلُ بِنْتَ امْرَأَتِهِ فَقَرَّبَهَا بِأَمْبَعِهِ عَلَيْهِ
فَكَانَ امْرَأَتَهُ فَإِنْ وَقَعَتْ يَدُهُ عَلَى الْبَنَتِ حُرْمَتُهُ عَلَيْهِ أَمْرًا

وَأَنْ كَانَ يَنْظُرُ إِلَيْهَا امْرَأَتَهُ لَوْ جُودَ السُّبْحُ عَنْ شَهْوَةٍ فِي فِتَاوِيهِ
الْقَاضِي ظَهِيرُ الدِّينِ ذَكَرَ فِي الْهَدَايَةِ وَالْمُسَبِّحِ وَالْمِرَاقِ فِي
التَّحْلِيلِ كَالْبَالِغِ بَوْجُودَ الدُّخُولِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ وَكَانَ فِي الْجَمَاعِ
الصَّغِيرَ غُلَامًا لَمْ يَبْلُغْ وَمِثْلُهُ بِجَامِعٍ يَرِيدُ أَنْ إِذَا كَانَ يَتَرَكَّبُ وَشَيْخُ
إِذَا جَامَعَ امْرَأَتَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ وَجَامَعَهَا لِلزَّوْجِ الْاَوَّلِ وَفِي
جِبِلِّ الْعَيُونِ الطَّلُقُ ثَلَاثًا إِذَا خَافَتْ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهَا فِي
التَّحْلِيلِ يَهْنُ لِبَعْضٍ مَنْ يَتَّقِي بِهِ مَنْ يَمْلُوكُ فَيَشْتَرِيهِ بِذَلِكَ
مِرَاقًا فَيَتَوَضَّعُ بِشَاهِدَيْنِ فَيَدْخُلُ الْغُلَامُ بِهَا تَرْجِيحًا
الْمَشْتَرِي الْمَلُوكُ مِنَ الْمَرْأَةِ فَيَبْطُلُ النِّكَاحُ ثُمَّ يَبْعَثُ الْمَلُوكُ
بِلَدٍ آخَرَ فَلَا يَظْهَرُ مِنْهَا لَوْ فِي الْعِدَّةِ لَا تَحِلُّ مَطْلَقَةُ الثَّلَاثِ
لِزَوْجِهَا الْاَوَّلِ حَتَّى تَرْجِعَ آخَرُ وَيَدْخُلُ بِهَا الثَّانِي سَوَاءً كَانَ
بِالْعَمَلِ أَوْ عِنْدَ الْبَالِغِ مَجْنُونًا كَانَ أَوْ عَيْنًا مَجْنُونَةً إِذَا كَانَ بِجَامِعٍ مِثْلَهَا
وَفِي نَوَائِدِ شَيْخِ الْاِئِمَّةِ الْاِسْلَامِ أَنَّهُ مَقْدَرُ بَعْشَرِ سَنِينَ وَفِيهَا أَيْضًا
صَغِيرَةٌ لَا تَوْطَأُ حُرْمَتُهَا بِالثَّلَاثِ بُوَيْطِهَا الزَّوْجُ الثَّانِي فَاقْتَضَاهَا
بِهَذَا الْوُطْءِ لَا يَحِلُّهَا وَفِي فِتَاوِيهِ الْقَاضِي الْاِمَامُ خُزَّالَةُ بْنُ رَجَمٍ
أَنَّ الزَّوْجَ الْحَلَالَ إِذَا وَطِئَ الْمَرْأَةَ فَاقْتَضَاهَا لَا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ الْاَوَّلِ
وَفِي التَّلَقُّظِ إِذَا دَخَلَتْ ذَكَرَ صَبِيٍّ فِي فَرْجِهَا وَالصَّبِيَّ مِنْ أَهْلِ
الْجَمَاعِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّحْلِيلُ وَلَا الْقُدِيمُ ذَكَرَ فِي الْعِدَّةِ فِي خُلُوعِ
الصَّبِيِّ تَحْتَ كَمَالِ الْمَرْءِ وَاحَالَه إِلَى الْجَمَاعِ الصَّغِيرَةَ ذَكَرَ الْقَاضِي
الْاِمَامُ خُزَّالَةُ بْنُ رَجَمٍ فِي فَصْلِ الْخُلُوعِ مِنْ نِكَاحٍ فِتَاوِيهِ وَلَا تَقْعُ خُلُوعُ
الْغُلَامِ الَّذِي لَا يَجَامِعُ مِثْلَهُ وَلَا خُلُوعُ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَا يَجَامِعُ مِثْلَهَا
وَالزَّوْجُ إِذَا خَلَعَ بِامْرَأَتِهِ وَمَعَهَا صَبِيٌّ لَا يَعْقِلُ لَا يَنْتَبِهُ خُلُوعُ الْخُلُوعِ
وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا يَعْقِلُ بَانَ امْكُنْهُ أَنْ يَعْرِضَ مَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا لَا يَمُحُّ

الخلوة والمجنونة كالصبي وذكر في بعض المواضع لو كان معها
 مجنونة أو مغمي عليه لا تصح الخلوة من غير تعقيب قال محمد
 في الجامع امرأة الصبي إذا وجدت الصبي مجنوناً فالقاضي يفرض
 بينها محض ومنفاه ولا ينتظر بلوغ الصبي بخلاف ما إذا وجدت
 امرأة الصبي الصبي عنيفا لا يصل إليها لا يفرض بينهما في
 الحال وينتظر بلوغ الصبي ومضي فترة القاضي بين الصبي
 وامرأته فهذه فورة بطلاقة أو غير طلاق وأخلف الشايع
 فيه قال بعضهم هي فورة بغير طلاق بمنزلة الفورة بخلاف
 البلوغ وبعضهم قالوا هي فورة بطلاقة أو غير طلاق بالطلاق
 قد حقت ولا حاجة في الاستفاغ اليه عبارة الصبي لأن القاضي
 هو الذي يوقعه وصار هذا كمن ملك قسيمة فانه يفتق عليه
 وإن لم يكن الصبي من أهل العتق إلا أن القاضي لا يفرض بينهما
 ما لم يكن عنه خصم حاضر فإن كان للصغير أب أو وصي كان
 خصما عن الصغير في ذلك كما كان خصما في جميع ماله الصبي
 وعليه وإن لم يكن له أب أو وصي فالجد ووصية خصم فيه
 فإن لم يكن له جد ولا وصية فالقاضي ينصب عنه خصما فإذا
 جال الخصم حجة يبطل حقه المرأة من عليه يقيسها عليه رضاها بهذا
 العيب أو علمها بهذا العيب وقت النكاح لم يفرض بينهما
 وإن لم يكن للخصم بيعة وقلب يمين المرأة فخلوة المرأة فإن
 نكحت لم يفرض بينهما وإن حلفت يفرض بينهما هذه الجملة
 في الدخيرة وفي فتاوى القاضيين **ظهر الدين قلت** ونظير هذا
 ما ذكره القاضي أبو جعفر الأستر وشيخ في كتاب الجامع عن الأب
 والجد إذا زوج صبية من صبي فادركت قبل ادراك زوجها

فاختارت الفرقة ونقضت امرها اليه القاضي لا ينتظر كبر الزوج
 وكان للقاضي أن يفرض بينهما غيرها إن كان له ولد أو وصيه
 أحقره وامرأته إن باقى بالحجة للصغير إن كان له حجة ولا يفرض
 بينهما مجنونة وليه هذا إذا كان زوجها صبياً فإن ادركت
 الصغيرة وزوجها كبيراً يب وقدر زوجها غير الأب والجد
 واختارت نفسها هل يفرض القاضي بينهما حال غيبة الزوج
 أشار في الجامع اليه أنه لا يفرض بينهما ما لم يكن عنه خصم أو
 وكيل لأنه قضى عليه القاضي بالفرض ولو كانت المرأة صغيرة
 زوجها أب أو جد بزوجها مجنوناً لا يفرض القاضي
 بينهما خصوصاً الأب حقه نيل احتمال أنها تزويج بعد البلوغ
 ومثله لو ورث الصغير عبداً قد اشتراه مورثه وأطلق وليه
 عليه عيب كان عبداً البايع كان الولي أن يخاصم البايع في العيب
 ولا ينتظر بلوغه وكذلك إن كان للصغير قفاص فلولي أن
 يستوفيه للحال وكذلك إذا كان للصغير شفعة فلولي أن
 يأخذها في الحال ولا ينتظر بلوغه وإن كان احتمال الرضي
 بعد البلوغ ثابتاً في هذه الفصول والفرق أن الفرقه إنما
 تشققة لفوات حقها في قضاء وطوها بخلاف الفصول الأخرى
 الحق ثابت في الحال والصغير يتصور بتأخير الحق إلى زمان
 البلوغ فيقوم الولي مقامه في استيعابها به إذا لولاه لانتبته
 إلا بعد العزم والله أعلم وفي فتاوى القاضي الإمام فخر الدين
 غلام ابن أربعة عشر سنة إذا لم يصل اليه امرأته وله امرأة
 أخرى يخاصمها أو يخاصم الجارية كان للمرأة أن تخاصمه ويوجل
 سنة وذكر أيضاً في فصل تكرار النكاح رجل تزوج صغيرة زوجها

وليها ودخل بها ثم بلغت فاختارت نفسها ففرقة بينهما شر
تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها فعليه مهر كامل
عند اية حنيفة وابو يوسف وعليها عدة مستقبلة وعليها
رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها فطليقة باينة شر
تزوجها في العدة فبلغته واختارته بنفسها وخرق بينهما كان
عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة وذكر في هذا الفصل
ايضا غلام ابن اربع عشر سنة جامع امراه وهي نائمة لا تدري
ان كانت ثيبا ليس عليه حد ولا غرض وان كانت بكر او تنفصا
عليه مهرها وكذلك المجنون **باب** نكاح اهل الذمة
من البسوط الصبية اذا زوجت من مبي من اهل الذمة
زوجها وليها يجوز النكاح ويثبت له الخيار اذا بلغا اذا كان
الزوج غير الاب والجد عند ابيه حنيفة ومحمد كما في حقه
المسلمين وذكر في هذا الباب ايضا اذا عقد النكاح على
صبية من اهل الذمة زوجها وليها فاسلم احدهما وهو
يعقل الاسلام يصح اسلامه عندنا خلافا للشافعي ثم ان كان
الاخر يعقل الاسلام يعرف من عليه الاسلام فان اسلم تركت
علي النكاح وان لم يسلم يفرقه بينهما **وذكر** ابو يوسف في الاسرار
في مسألة تزوج غير الاب والجد ان امراة المجنون اذا اسلمت
وهما كافران يعرض الاسلام عليه اجه المجنون فان اسلم والا
فرقه بينهما وامراة الصبي الذي لا يعقل اذا اسلمت لا يقوض
الاسلام عليه اب الصبي لان لمباه غاية **وذكر** في النكاح الاسلام
اليزدوي رحمه الله في باب الامور المعترضة من اصول الفقه
ان اسلام المجنون لا يصح واسلام المحنوه العاقل والصبي العاقل

يصح ولو اسلمت امراة المجنون يعرف من الاسلام على وليه ويصح
مسلمها تبعا لابويه وكذا يصح من ثبانتها لها ثم قال رحمه الله
والصغير فاول حاله مثل المجنون يعني اذا كان عديم العقل
والتمييز فاما اذا عقل فهو والعنقه سواء غير ان بين المجنون
والمنعير فرقا وهو ان في المجنون اذا اسلمت امراته يعرف من
الاسلام على ابويه وامه في الحال ولا يزوج وفي الصغير يزوج
لانه محد ود فوجب تأخيرها اية غاية العقل والحق كالمصبي
العاقل وفي فتاويه القاضي طهير الدين سلم تزوج صبيبة
لها ابوان مسلمان فارتد الم ثبنت الصغيرة من زوجها وان
لحقا بدار الحرب بانت لا تقطع حكم الدار ولو ماتت احدا الابوين
فيه دارنا مسلما او من غدا ثم ارتد الآخر ولحق بدار الحرب لم
تبين من زوجها وكذلك صبيبة نصرانية تحت مسلم تحبس
ابوها وبقيت الام نصرانية لم تبين من زوجها ولو تحبس
ابوها بانت ولا مهر لها ولو تزوج مسلم صغيرة مسلمة
فبلغت ولم تصف الاسلام بانت وكذلك ان تزوج نصرانية
فبلغت ولم تصف يعرف النصرانية ولا دينها ولا مهر لها
وينبغي للرجل اذا رقت اليها مراثة ان لا يغشها حتى
يسالها عن الاسلام فان وصفت او وصف فلو علمت
والا بانت والسبيل فيها ان يصف هو بنفسه ثم يقول لها
هل انت علي هذا **وذكر** شيخ الاسلام المعروف بخواجه زاده
انها اذا بلغت عاقلة ولم تعرف الاسلام ولم تصفه انها تكون
مرتدة وتبين من زوجها ولم يذكر محمد اذا بلغت وعرفت
الاسلام وعقلته ولم تصفه بان قالت انا اعقل الناس

ولا قدر علي التوضيح ولا اصفه انها هل تبين من زوجها وجب
ان تبين بلا خلافا بين الشايع لانها تركت ما جعل ركبت
الاسلام من غير عذر وهو الاقرار باللسان وهو قوله يجب
حينئذ ان المذهب عنده ان الايمان اقرار باللسان وتبني
بالقلوب اما اذا قالت انا اعقل الاسلام ولكن لا اقر علي التوضيح
هل تبين من زوجها لم يذكر محمد في الكتاب واختلاف الشايع
منهم من قال انها تبين من زوجها وقال بعضهم لا تبين من
زوجها لانا اجمعنا علي ان السكران اذا اجزى كلمة الكفر
علي لسانه فانه لا يحكم برده استخسانا واعتبرا للسكران
وان كان بعضه فكله لك العجز عن الوصف وذكر السيد
الامام ابو سجاع في اصول الفقه الاسلام نوعان ظاهر
وهو بالياد من المسلمين والنشوبينهم علي طريقتهم
شهادة وعيارة وباطن لا يوقف عليه الا باستيفاف
الصانع جل ذكره فاذا وصفه بجميع صفاته التي لا بد
من وجودها للالهية عن علم كان مسلما علي الحقيقة
واذا لم يعلم شيئا منها فهو كاف قال محمد بن الحسن في
امارة اذ ابلغت فاستوفى نصف لنا تبين من زوجها
وان كنا حلت ابصحة تكا حها علي ظاهر الاسلام وكذلك من
امن برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ثم لم يعرفه ولم يد
ايه محمد هو فانه لا يكون مومنا **ذكر الكتاب** في باب حل
الجنائز من الجامع الصغير في اثنا عشرة من قال لا اله
الا الله ولم يعلم صفة الاسلام لا يكون مسلما حتي يصف
الاسلام وكيفي صفة الاسلام كتابي اخر سير هذا الكتاب

اذا بلغ الصبي عاقل ولم يصف الاسلام يكون مرتدا ولا يقبل
كما ذكره علي الاسلام اذا اسلم ثم ارتد تصح ردة ولا يقبل في
طلاق فتاوي قاضي خان في فصل الفرة بين الزوجين
ملك احدهما صاحبه وبالكفر وفي فتاوي القاضي الامام
فخر الدين صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضا لا يعلم ذلك
حقيقة قالوا لا بأس بالشايع بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك
انسان فان اخبر بذلك عدل ثقة بوحد بقوله ولا يجوز
الشايع وان كان الخبر بعد الشايع وهما كيران فلا حوط ان
يفارقها روي بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه امر بالمفارقة صبغة ارضعها قوم كثير من اهل قرية
اقلهم واكثرهم ولا يدري من ارضعها اراة واحد من اهل
تلك القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم المصنف اذا لم يظهر
لها علامة ولا شهده بذلك احد كان كان في سعة من
تكا حها رجل زني بامراة فولدت منه فارضعت هذه اللبن
صغيرة لا يجوز لهذا الزاني ولا لاحد من ابائه واولاده تكا ح
هذه الصبية فارضعتها الموطوءة بآلة الصبية لا بها
ساريت اخذت الموطوءة والموطوءة في عدته فيبطل تكا ح
الصبية هو من زني بامراة حرمته عليه امها من الرضاغة
وابنتها من الرضاغة في المحبوبة الفتاوي وفي فوايد ظهير
الدين الريني في شرح الطاوي وخليفة الابن حرام
سوا كان الابن من جهة النسب او من جهة الرضاغة وخليفة
سكوحته وموطوءته حراما كان او حلالا وفي فتاوي قاضي
خان الرضاغة الطاري علي الشايع بمنزلة السابق بيانه اذا ترج

رضعته وعلقها ثم تزوج كبيرة لها ابن فارضعت تلك الصغيرة
 حرم من الكبيرة على زوجها لأنها صارت من أشتات نسائه
 وهكذا قرأت السائلة في باب نكاح أهل الحرب من السير الكبير وفي
 الأب حيرة وإذا كان لرجل امرأتان وحملت منه فارضعت كل واحدة
 منهما صغيرا فمنها أخوين لأب فان كانت إحداها انتب
 لأجل النكاح بينهما وإن كانا ابنتين لأجل الجمع بينهما امرأة
 ولدت من زوج وارضعت ولدها ثم يفس ثم دلها ابن بعد
 ذلك فارضعت صبيها إن لم يكن له صبي إن يتزوج بابنة هذا
 الرجل من غير هذه المرأة وليس هذا بلبن النخل وكذلك إذا
 تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم دلها ابن فان هذا اللبن
 من هذه المرأة دون زوجها حتى لو ارضعت صبيته لا يحرم
 على ولد هذا الزوج من غير هذه المرأة هذه الجملة من الخبر
 ما درشيد رادن شبي را بشايد خواشتن وان كان لا يجوز
 ان يتزوج الرجل أم أخيه من النسب لأن ثم انما لا يجوز لعني
 هو معدوم هنا لأنها ان كانت أم أخيه لأبيه وأمه فهي
 أمه وإن كانت أم أخيه لأب فهي موطوءة أبيه وإن كانت
 أم أخيه لأم فهي أم أمها هذه اجنبية فيجوز نكاحها كما ذكر
 صدر الإسلام في شرح الأصل وفيه أيضا خواهر شيرد ختر
 نسبي رادوا بوجوشتن لان هذه اخت ابنته من الرضاة
 وخواهر شيرد ختر نسبي رادوا بوجوشتن إذا لم يكن
 بنتا له فيها أولي فان الجارية إذا كانت بنته أثنين جاءت
 بولد فادعياءه ولاحد المولين بنت فتزوجها المولي الآخر فان
 النكاح جائز وبنت ذلك الولي تكون اختا من النسب لا بنته

من النسب وذكر الاشياء في واقعاته ولا بأس بان يتزوج الرجل
 المرأة التي ارضعت ابنه لأنه لا بأس بذلك من النسب وكذلك
 لا بأس بان يتزوج ابنتها الرضعة وفي النسب انما لا يجوز
 هذا وهو ان يتزوج اخت ابنه لأجل النسب بل لا ينه
 ربيعة وقد وطئ أمها وذلك معدوم هنا وفيها أيضا ولوان
 امرأتين لأحداهما بنون وللأخرى بنات فارضعت أم البنات
 ابنا من الأخرى فانما يحرم بناتها على الابن الذي ارضعت
 يعينه دون أخوته لأن أخوته مع بناتها لم يحتسبوا على ثدي
 واحد فلم تثبت الأخوة بينهم وبين بناتها ولو ارضعت أم
 البنين واحدة من بنات الأخرى حرم تلك الابنة على بني
 الرضعة لأنها اخت لهم وبناتها من بناتها جمل له وفي تناوي
 قاضي خان إذا فطم الصبي في الحولين ويعود الصبي والتني
 بالطعام فارضعت لا تثبت حرمة الرضاة وفي ظاهر الرواية
 إذا ارضعت في مدة الرضاة تثبت به الحرمة وكما يحصل الرضاة
 بالحق من الثدي يحصل بالصبي والسعوط والوجود لا يحصل
 بالانقطاع في الأذن والأحليل والمخاضة والامة ولا الحفنة في
 ظاهر الرواية وروي عن محمد أنه يحصل بالاحتقان ومدة
 الرضاة عند أبي حنيفة مقدرة بثلاثين شهرا إذا ارتضع في
 هذه المدة تثبت الحرمة فطم على رأس الحولين أو لم يظم
 وعند أبي يوسف ومحمد والشانعي وقته مقدر بحولين
 إذا ارتضع في الحولين تثبت الحرمة فطم أو لم يظم وبعد
 حولين لا تثبت الحرمة فطم أو لم يظم وقاله زفر رحمه الله
 وقته ثلاث سنين واجمعوا على أن مدة الرضاة على الأب

مقدرة بحولين حتى ان الطلقة اذا طالت بعد الحولين
 باجرة الرضاع فايها الابن ان يعطي لا يجبر ويجبر في الحولين
 هذه الجملة من فتاوى القاضى الامام ظهير الدين اذا كانت
 صغيرة فان كان مثلهما بوطا ويصلح للجاء فلها النفقة وان
 كان مثلهما لا يوطا ولا يصلح للجاء فلا نفقة لها عندنا حتى تصير
 اليه الحالة التي تعلقت الجاء سوا كانت في بيت الزوج او في بيت
 الاب فرق بين نفقة الزوجة وبين نفقة المملوكة والفرق
 يعرف في الدخيرة وان كانت المرأة تصلح للجاء والرجل لا يطبق
 فلها النفقة اذا لم تكن ما نفقة نفسها لان نفقة الاحتماس
 هاهنا انما فانت لمعني من جهة الزوج فلا يسقط حقها في
 النفقة كما لو حبست نفسها في المحر ولو كانا صغيرين
 لا يطبقان الجاء لان المنع جال معني من جهتها والحاصل في
 جنس هذه المسائل انه ينظر الي المرأة ان كانت لا تصلح للجاء
 لا نفقة لها سوا كان الزوج يطيق الجاء او لا يطيق وان كانت
 تصلح للجاء تحقق النفقة سوا كان الزوج يطيق الجاء او لا
 وعن هذا قلنا ان المجهوب اذا تزوج امرأة صغيرة لا تصلح
 للجاء لا يفرض لها النفقة ولو تزوج امرأة تصلح للجاء يفرض
 لها النفقة ولو زوج رجل ابنه وهو صغير لا يجامع مثله
 ولا يحبل امرأة كبيرة فجات بولد لم يلزمه الولد لاستحالة
 الاحبال من الطفل قال ولا ترد المرأة النفقة التي كان ابو
 الزوج ينفق عليها ابنه لان الحبل لا يمنع وجوب النفقة
 حتى لو اقرت انها زنت فحبلت يكون عليه النفقة ايضا لان الحبل
 من الزنا ان كان يمنع من الوطى لا يمنع من دواعي الوطى وكذلك

سلم
 لا تجب النفقة

عن

الوطى

الوطى ينهون الزوج وهذا كاف لوجوب النفقة قال ولو
 اقرت انها حين تزوجت كانت حيلة ردت نفقة ستة
 اشهر لانها اقرت بشيئين بفساد النكاح وانه اقرار على الزوج
 واقرت ان لا نفقة لها في مدة الحبل وانما اقرار على نفسها
 فيصدق في حق نفسها ولا تصدق في حق الزوج في الدخيرة
 واذا طلق امراته وهي صغيرة لم تحسن بعد وقد دخل بها
 ومثلها يجامع بعد ثلثة اشهر على ما عرف في كتاب الطلاق
 وينفق عليها مادامت في العدة وهذا اذا لم تكن المرأة مراهقة
 فاما اذا كانت مراهقة نفقة نفقة ثلثة اشهر بل تنفق
 في حالها الى ان تظهر انها هل حبلت من ذلك الوطى ام لا
 فينبغي ان يدر عليها النفقة بالم يظهر فراغ رحمها فلو انما
 حاضت في هذه الاشهر ثلثة تستأنف العدة بالحيف ويكون
 لها النفقة حتى تنقضي عدتها الماذكرنا والصغيرة اذا دركت
 فاختارت نفسها فلها النفقة والسكنى وكذلك الفرقة
 بسبب العنة وبسبب عدم الكفاية هذه الجملة في نفقات
 الدخيرة والاصل في ارضاع الولد الصغير قوله تعالى والوالدان
 يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة
 اختلف اهل العلم في هذه الآية قال بعضهم هذا مجرد خبر
 ان الوالدات كذا يفعلن وليس فيه ايجاب الارضاع على
 الامهات وقال بعضهم فيه ايجاب الارضاع على الامهات
 وان كان يصيغة الخبر كقوله تعالى والطلقات يترصدن
 بانفسهن ثلثة قروى وعن هذا قلنا ان حال قيام النكاح لا يجوز
 لها ان تاخذ الاجر بالارضاع لانه يجب عليها الارضاع بناء وان

كانت لا تجبر عليه ذلك في الحكم في اخذ الاجرة باز اما بحسب عليه من
 الدين لا يجوز الا تزويج انه لا يجوز لها اخذ الاخر من الزوج
 بسبب المال داخل البيت لما ان المال داخل البيت واجبة
 عليها دينا واما الكلام في ثبوت الحرمة واستحقاق الاجر فثبت
 اية حنفية تثبت حرمة الرضاع اليه ثلاثين شهرا وعند هذا
 الي حولين وقد ذكرنا في مسائل الرضاع واما الكلام في استحقاق
 الاجر قال شمس الائمة الخلو في رحمه الله هو علي هذه الخلق
 حقه ان من طلق امراته فارضعت بعد الحولين وطلبت الاجر
 فعند ابي حنيفة تستحق الاجر الي تمام ثلاثين شهرا وعند
 ابي يوسف ومحمد لا تستحق الاجر فيها ورا الحولين واكثر المتأخر
 علي ان مدة الرضاع في حق استحقاق الاجر علي الاب بمقدار
 يحولين عند الكل حقه لا تستحق الطلقة اجرة الرضاع بعد
 الحولين بالاجماع وتثبت في الحولين بالاجماع قال اصحابنا
 رحمهم الله لا تجبر الام علي ارضاع ولدها لان الارضاع بمنزلة
 النفقة ونفقة الاولاد تجب علي الابا لا علي الامهات فكذا
 الارضاع فان كان الصبي لا ياخذ لبن غيرها ولا يوجد من
 يرضعه هل تجبر الام عليه الارضاع فظاهر الرواية عن اصحابنا
 لا تجبره ورويه عن ابي حنيفة وابي يوسف في النوادر انها
 تجبر وذكر شمس الائمة السرخسي في شرح ادب القاضي
 الخطا في انها تجبر من غير ذكر خلاف وهكذا ذكر في شرح
 القدوري وهذا لانها لو لم تجبر والولد لا ياخذ لبن غيرها
 ادعي الي تلغى الولد وهي متنوعة من الاتلاف وقال الخفاف
 ولو لم يكن للصبي والاب مال اجبرت الام علي الارضاع وهو

المصحح لانها ذات يتسار بها اللبن قياسا هذا ما ذكر اصحابنا فيمن
 غاب وليس له مال وتركه امرأة وصغيرا وامراة ماله فالمرأة
 تجبر علي الارضاع علي الصبي ثم هي ترجع عليه ثم ارضاع للصغير
 اذا كان يوجد من يرضعه انا يجب علي الاب اذا لم يكن للصغير
 مال انا اذا كان له مال يكون مؤنة الرضاع في مال الصغيرين
 وكذا نفقة الصغير بعد الطام اذا كان له مال يكون في ماله
 ولا يجب علي الاب فرق بين نفقة الولد ونفقة الزوج وان
 فان المرأة اذا كانت موسرة تكون نفقتها علي الزوج والفرق
 يعرفه في الدخيرة فان كان للصغير مال فقرار واردة او
 ثابته واحتج الي ذلك بالنفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله
 وينفق عليه لانه غني بهذه الاشياء ونفقة الصبي تجب
 في ماله اذا كان غنيا فان كان للولد الصغير غنيا يوما لا بان
 ينفق في ماله علي ان يرجع في ماله الولد اذا حضر ماله ولكن
 ان اشهد علي ذلك فله ان يرجع في الحكم لان الظاهر ان الانسا
 يقصد فيها ينفق علي ولده التبرع والقاضي لا يطلع الا علي
 الظاهر اما الله تعالى فيطلع علي الظواهر والبواطن وكان له
 ان يرجع ان كان قسنته علي الانفاق الرجوع فاما اذا لم
 يكن للصبي مال فالنفقة علي والده لا يشاركه احد في ذلك
 ورويه عن ابي حنيفة ان النفقة علي الاب والام ثلاثا الا
 ان في ظاهروا راية جعل الكل علي الاب لانه النفقة نظير
 الارضاع فكما لا يشاركه الاب في مؤنة الارضاع احد فكذا في
 النفقة فان كان الاب معسرا والام موسرة امرته ان تنفق
 من مالها علي الولد ويكون دينا علي الاب اذا انسر يرجع عليه

لأن نفقة الولد المنفصل على الأب وإن كان بمسكن النفقة بنفسه
فكانت الأم قاضية حقا واجبا عليه بأمر القاضي وترجع عليه
بأمر القاضي إذا دلت بأسره ولو كانت الأم من أسرة الصبي جدي
موسر مع مولد الأم بالانفاق من ماله بنفسها ثم يرجع على الأب
ولا يؤمن الجدة بذلك لأنه وقعت الحاققة له بالاستدانة فكانت
الاستدانة من ماله وهي اقرب من الاستدانة من ماله من رجله صغير
فإنه في نكاحه وطلب من زوجها اجرة الارضاع لا تسحق
وإن استأجرها الزوج على ذلك لأن نفقة النكاح واجبة
على الزوج فلوا جبا عليه اجرة الارضاع فجمع اجرة الارضاع مع
نفقة النكاح في مال واحد وهذا لا يجوز هذا إذا لم يكن للصغير
مال فإن كان له مال نفرض اجرة الارضاع في ماله لا نفرض
ما ذكرنا من العي وهو اجتماع اجرة الارضاع ونفقة النكاح
في مال واحد وإن كانت الأم معتدة عن طلاق رجعي
لا تسحق اجرة الارضاع أيضا لأن النكاح لم يزل فإن كانت
معتدة عن طلاق بائن أو عن ثلاث هل تسحق الاجرة
عن الارضاع فيه روايتان فلو صلحت المرأة زوجها عن اجرة
الارضاع على شيء أن كان الصلح حال قيام النكاح وفي العدة
عن طلاق رجعي لا يجوز وإن كان الصلح في العدة عن
طلاق بائن أو ثلاث جاز على أحدي الروايتين ثم إذا لم
يجبه اجرة الارضاع حال قيام النكاح وفي العدة عن طلاق
رجعي وفي العدة بائن أو ثلاث على أحدي الروايتين كان
لها أن تمتنع من الارضاع ولا تجبر على ذلك ولكن بالشرائط
التي ذكرنا قبل هذا وإذا لم يجبر ولم يكن للصبي مال كان للأب

ان يشترى ظهرا ترضعه عند الأم ولا ينزع عن الأم لأن الأمة
اجتمعت على أنها محررها لكن لا يجب على الظن ان يملك قبه
بعينه الأم إذا لم يشترط ذلك عليها عند العقد وكان الولد يمتنع
عن الظن في تلك الحالة بل لها ان ترضع وتعود اليه من غيرها
وان لم يشترط عند العقد ان ترضع عند الأم كان لها ان تحمل
الصبي اليه من غيرها او تقول ما خرجوه وترضعه عند قبال الطار
فلو شرط عند العقد ان تكون الظن عند الأم فينفذ يلزمها
الوفاء بذلك الشرط فإن قالت الأم انا ارضع الولد بمثل تلك
الاجرة ففي كل موضع تسحق في اجرة الارضاع كما في العدة
عن طلاق بائن أو ثلاث على أحدي الروايتين لو بعد انقضاء
العدة على الروايات كلها كانت هي ولي جلال ما إذا كانت
تطلب زيادة على ما ترضعه غيرها حيث لا تكون هي ولي
والفرق في الدخوة قاله ولو ان رجلا له اولاد صغار بعضهم
رضيع وبعضهم فطيم وامهم زوجته وليس للأولاد مال
فما صوته امهم في نفقتهم فالقاضي يفرض لهم النفقة على الأب
ماداموا صغارا فان شكت الأم بصنيقه وتغيرت في النفقة
عليهم ينبغي للقاضي ان يسمع شكها بعض نفقة الاولاد
اليها فان قال الأب انها تأخذ مني نفقة الاولاد ولا تسحق
ذلك عليهم وتمنعهم لا يقبل قوله عليها لأنها امينة ودعوى
للخيانة على الامين لا تسمع من غير حجة فان على القاضي
ان يسأل جيرانها سأل عنهم احتياطا وما يسأل من تدخلها
فانه اعرف بما لها فان كان كما قال زجرها القاضي وسعها عن
ذلك وقال بعض المشايخ اذا وقعت المنازعة في هذا الباب

من ثا القاضى دفع النفقة اليه بثمة يد نفقا اليها مباحا وسبها
ولا يدفع اليها حيلة وان شا امر غيره ان ينفق عليه الاولاد
فان ما لحق المرأة زوجها من نفقة الاولاد الميخاض مع سوا كان
الاب معسرا او موقورا او مريقا جواز هذا الصلح ينظر في كتاب
التفقات من الدخيرة فبعد هذا ينظر ان كانت ما وقع عليه الصلح
الكثرت نفقتهم بزيادة نفقات فيه الناس بان كانت قد دخل
نقت نفقته من المقدورين في مقدار كفائتهم فانه يكون عفوا لانه
لا يمكن الخور عنه فان كانت الزيادة بحيث لا يدخل تحت
تقدير المقدورين فانه يطرح عنه لان الواجب على الاب قدر
ما يكفيهم فرق بين نفقة الاولاد ونفقة الاقارب لا يجب الا
على الموصى بهذا الصلح انما وقع بما ليس بحق القريب خلاص
انما نفقة الاولاد ونفقة الاقارب واجبة على الاب وان كان
معسرا فالصلح انما وقع بما هو حق الاولاد دفعه رجل له اولاد
صغار لا مال له ولا مال للصغار ايضا هل تغرف النفقة على
الاب فان كان الاب قادرا على الكسب يفرض عليه فيكسب
وينفق عليهم لان نفقة الاولاد الصغار لا تسقط بالعسرة
فان ابيهم ان يكسب وينفق عليهم يحبر على ذلك ومحبس
بخلاف ساير الذين فان الوالد له وان علوا لا يحبس بدرون
الاولاد والفرق في الدخيرة عنهم وان كان الاب عاجزا عن
الكسب لما به من الزمانه او كان مقعدا يتكف الناس
وينفق عليهم هكذا ذكر في تفقات الخصاص ومن المتأخرين
من قال تكون نفقة الاولاد في هذه الصورة في بيت المال
لانه اذا كان بهذه الحالة تكون نفقته في بيت المال نهكذا

تكون

تكون نفقة الاولاد الصغار في كل الخصاص وجه الله في ادب
القاضي في هذه الصورة ان القاضي يفرض العقد على الاب
وامر المرأة بالاستدانة على الزوج سواء التست المرأة من
القاضي ذلك او لم تلتهن فاذا اليسر فقد ر عليه طالبت
المرأة بما استدانت وكذلك لو كان الاب واحد التنفقة
لكنه استنع من النفقة على الصغير يفرض القاضي على
الاب نفقة الاولاد ويا مرها ان تستدين عليه وتنفق على
الصغير لترجع بذلك على الاب وكذلك ان فرض القاضي
النفقة على الاب فباب الاب وتركهم بالانفقة فلتستدان
بامر القاضي وانفقت عليهم فانها ترجع على الاب بذلك لان
لان الاتفاق على الصغير بامر القاضي كالانفاق عليه بامر
الاب وكذلك هذا الحكم في مونة الرضاع اذا كان الاب معسرا
فالقاضي بامر المرأة بالاستدانة فاذا اليسر رجعت عليه
بالمقدار الذي امرها القاضي بالاستدانة لما قلنا فان لم تكن
المرأة استدانت بعد الفرض لكنهم كانوا ياكلون من مسالة
الناس لم يرجع على الاب بشي لانهم اذا سئلوا واعطوا صار ذلك
ملك لهم فوقع الاستغناء عنهم فان نفقت الحاجة فسقطت النفقة
عن الاب فان كانوا اعطوا نصف الكفاية سقط نصف الصدقة
عن الاب ونفق الاستدانة في النصف بعد ذلك وعلى هذا
القياس فانهم وليس هذا في نفقة الاولاد خاصة بل في نفقة
جميع المحارم اذا اكلوا من مسالة الناس لا يكون لهم حق الرجوع
عليه الذي فرضت نفقتهم عليه ولعب السالة ان نفقة
الاقارب لا تصير دينا بقضا القاضي قال فان كان القاضي بعد

ما فرض النفقة الاولاد امرها بالاستدانة فاستدانت حتى ثبت
لها حق الرجوع علي الاب فمات الاب قبل ان يودي اليها هذه
النفقة هل لها ان تأخذ من ماله ان ترك مالا ذكر في الاصل ان
لها ذلك وذكر المصنف في نفقاته انه ليس لها ذلك والمصحح يذكرو
في الاصل ان استدانة المرأة باذن القاضي والقاضي ولاية كاملة
بمؤلة استدانة الزوج بنفسه هذا اذا استدانت باذن
القاضي فاما اذا فرض القاضي نفقة الاولاد ولم امرها بالاستدانة
فاستدانت ثم مات الزوج قبل ان يودي ذلك ليس لها ان
تأخذ من ماله ان ترك مالا لا اتفاق ثم قد روي رحمه الله
نفقة الصغير وكسوته علي العسر بآله وهم وهذا ليس
بتخذ يولزم انما المعتبر ما يحصل به الكفاية لكن اذا كان مورثا
يومريان يوسع علي الاولاد في النفقة والكسوة علي حسب
ما يري الحاكم في نفقة الزوجات واما الذكور من الاولاد اذا
بلغوا احدث الكسب ولم يلقوا في انفسهم فاراد الاب ان
يسلمهم في عمل ليكتسبوا وينفق عليهم من ذلك فله ذلك
وكذلك لو اراد الاب ان يواجره في عمل او خذ مئة فذلك له
واما اذا كان الولد بين انا فليس للاب ان يواجره في عمل
او خذ مئة لان المستاجر يملأ بها وذلك كما في الشرع ثم في
الذكور اذا سلمهم في عمل واكتسبوا اموالا ياخذ الاب كسبهم
وينفق عليهم الي وقت بلوغهم وما فضل يحفظ ذلك عليهم كما يري
املاهم فان كان الاب مبدرا لا يومن علي ذلك فالقاضي يخرج
من يده ويجعله في يد امين وهذا لا يخلف بهذا المال بل هذا
هو الحكم في جميع اموال الصبيان واذا جازت الامة الشركة بولد

فادعياه الوليان نفقة الولد عليها وعلي الولد اذا كبر نفقة
كل واحد منهما والله اعلم هذه الجملة في نفقات الدخلة في
النوع الاول من فصل نفقات ذوي الارحام وفي كتاب
القاضي الامام نصر له بين امرأة طلقها زوجها ولها اولاد
صغار فاقرضها منها قبضت خمسة اشهر نفقة ثم قالت
بعد ذلك كنت قبضت عشرين درهما ونفقت مثلهم
في مثل تلك المدة مائة درهم ذكر في المتن ان هذا علي
نفقة مثلهم ولا يصدق انها قبضت عشرين وان قالت
بعد اقرارها بتبعض النفقة ضاعت النفقة فانها ترجع
علي ابيهم بنفقة مثلهم امرأة اختلعت من زوجها علي ان
ابراته من نفقتها ونفقة ولدها رهنها كان ام لا وعلي
ما في بطنها من الولد قال عليها ان ترد المهر الذي اخذت ولا
نفقة عليها للولد وليست لها نفقتها مادامت في العدة
امرأة ادعت علي زوجها انه لم يتفق علي الصغير قالوا
ان كان القاضي فرض عليه نفقة الولد او فرض الزوج
علي نفسه فادعت المرأة ذلك بعد مضي مدة وانكر الزوج
خلقه والافلاص صغير له اب معسر وجد اب الاب معسر
والصغير مال غريب يومر الجدة بالانفاق عليه ويكون
ذلك دين له علي الاب ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير
وان لم يكن للصغير مال كان ذلك دين علي الاب وان كان
الاب زنا وليس للصغير مال يقضي بالنفقة علي الجدة
ولا يرجع الجدة بذلك علي احد وكذا لو كان للصغير ام موسرة
واب معسر امرت بان تنفق علي الصغير ويكون ذلك ديناً

عليه الآب الله لم يكن الآب زنا فان كان زنا لآب الله عليه هتنة
الجملة في فتاوى الامام محمد بن ابي حنيفة رحمه الله وفي الفتاوى
وتفقه الصغير واجبة عليه ابية وان خالفه في دينه كما
تجب نفقة الزوج متعلق الزوج وان خالفه في دينه
وفي فتاوى القاضي خات الفقير لا يجبر على نفقة ابنة الاربع
الصغير والبنات البالغات ابكارا كن او بنينا فالزوجة
والملوكة وفي الدخيرة وان كان للفقير اولاد صغار وجه
موسر لم تفرض النفقة على الجد لان النفقة لا تجب على
الجد حال قيام الآب ولكن يوموا الجد بالانفاق ميانة
ولد الولد ويكون ذلك ديناً على والد الصغار امره بذلك
هكذا ذكر في الفتاوى ربي فلم يجعل النفقة على الجد حال عسر
الآب والمصعب من المذهب ان الآب الفقير يلحق بالميت
في حق استحقاق النفقة على الجد وما ذكر في الفتاوى ربي
قول الحسن بن الصالح هكذا ذكر في شرح ادب القاضى
للخصاف فقال وان كان الآب زنا قضي بنفقة الصغار على
الجد ولا يرجع على احد بالانفاق لان نفقة الآب في هذه
الحالة على الجد فكذلك نفقة الصغار وروى عن ابي يوسف
رحمه الله في صغير له والد محتاج وهو من فقضت
نفقة على قرابته من قبل ابية دون امه فان كان من
يجبر على نفقة الآب يجبر على نفقة الغلام فان لم يكن له
قرابة من جهة قضت بالنفقة على ابية وامرت قرابة
الام بالانفاق فيكون ذلك ديناً على الآب وهذا لان قرابة
الام لا يجوز ان تجب عليهم نفقة الولد لما عرف ان الآب

لا يشترك غيره في نفقة الصغير فاذا لم يكن للآب قرابة لم يفت
هنا وجه سوى ما يقتضي بالنفقة على قرابة الام ويكون ذلك
ديناً على الآب كما لا يشترك الآب غيره في نفقة الابن الولد
فاما قرابة الآب فلان يلزمهم نفقة الابن فان لم يفت نفقة
الغلام لكونه نفقة ولده جاربه محرم بنفقة هذه الخواص
انما يستقيم اذا لم يكن في قرابة الام من يكون محرم للصغير
ولا يكون اهلاً للارث لان شرط وجوب النفقة في غير قرابة
الولد المحرمية واهلية الارث فاما اذا كان في قرابة الام
من كان محرم للصغير وهو اهل للارث يجب عليه النفقة
وبلحق الآب الصغير بالميت والاصل في نفقة ذويه الا اجم
قوله تعالى وعليه الوارث مثل ذلك والمراد هو الوارث
الذي يكون ذيه محرم وهو قول عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه وهكذا كان يقر وبه اخذاهما بنارحم الله
حقه لا تجب النفقة عليه ابن العم وان كان وارثاً لانه ليس
بمحرم للصغير والمراد من الوارث المذكور في هذه الآية
كونه اهلاً للارث لا كونه وارثاً حقيقة وبه اخذاهما بنارحم
الله حقه اذا اجتمع الخال وابن العم فالنفقة على
الخال عند علمائنا وان كان الميراث لابن العم لان الخال ذو
رحم محرم وهو اهل الارث فابن العم وان كان وارثاً ليس
بمحرم للصغير والحاصل ان هذه النفقة لا تجب الا على ذيه
رحم محرم وهو اهل الارث سواء كان وارثاً في هذه
الحالة او لم يكن وعند الاستوائ المحرمية واهلية الارث
يتبرع من كان وارثاً حقيقة في هذه الحالة حتى انه اذا كان

له عم وخاله فالنفقة على العم وكذلك اذا كان له عم وعممة وخالة
فالنفقة على العم الموسر لا غير ذلك سواء هما في الحرية فالعم
هو الوارث فتكون النفقة عليه فلو كانت العم صغيرا فالنفقة
على العم في الحالة الثلاثا فغير ميراثها ويجعل العم كالميت بشر
الأميل بن نفقة من سوي الوالدين والمولودين من ذوات
الرحم المحرم انه ينقسم على قدر الميراث لان الله تعالى اوجب
النفقة باسم الوارث فقال وعليا لوارث مثل ذلك فاذا اوجب
باسم الوارث فيجب النفقة بربه ولهذا قلنا اذا اوصى لورثة
فلان وله بنون وبنات كانت الوصية لهم على قدر الميراث
فلو اوصى لولد فلان كان الذكر والاُنثى فيه على السواء فعلى
هذا يخرج جنس هذه المسائل واذا كان للمعسر وام وعم
وام واخ لاب وام واخ واخ لاب وام كل واحد منهما موسر
فالنفقة عليها على قدر الميراث وكذلك الرضاغ عليها الثلاثا
وان كان العم فقيرا او الام موسرة فالرضاغ والنفقة على الامر
لما ذكرنا ان المعسر كالمعدوم في حق ايجاب النفقة على الموسر
واذا كان له ام واخ لاب وام واخ لاب وعم انسيا فالنفقة على
الاخ والام الثلاثا بحسب الميراث لان العم ليس بوارث
في هذه الحالة فنخرج الاخ على العم لكونه وارثا حقيقة واذا
كان للفقير الزمن ابن صغير او كبير زمن ولهذا المعسر ثلاثة
اخوة متفرقين اهل يسار فنفقة الرجل على الاخ من الاب
والام والاخ من الام اشهدا سنا لان الابن الصغير يجعل
كالمعدوم والام يجعل كالمعدوم ولا يصير الاخر ورثة فيقتدر
الابان عليهم حال قيام الابن فيجعل كالمعدوم وبعده الميراث

بيته الاخ لاب وام وبين الاخ اسدا سا فكذا النفقة ولو كان مكان
الابن بنت فنفقة الاب على الاخ لاب وام خاصة واما نفقة
المعسر على العم لاب وام خاصة لان الاب المعسر في حق النفقة
يجعل كالمعدوم وبعد الاب ميراثه الميراث للمعسر لاب وام
خاصة فكذا نفقة الولد يجب على العم لاب وام ولو كان مكان
الاخوة اخوات متفرقة فان كان الولد ذكر فنفقة الاب
على الاخوات اخا سنا لان احد من الاخوات لا يرث مع الابن
ولا يرث ويجعل الابن كالمعدوم لتمكين ايجاب النفقة على
الاخوات وبعد الاب ميراث الاب بينه الاخوات اخا سنا
ثلاثة احاسنة الاخ لاب وام وخمسة للاخت لاب وخمسة
للاخت لام فرضا و زادوا نفقة عليهم بحسب ذلك ونفقة
الولد على الاخ لاب وام خاصة لان الولد المعسر جعل
كالمعدوم وعند عدم الوالد ميراث الولد للمعسر لاب وام
خاصة عندنا فالنفقة تكون عليها ايضا والاصل في ايجاب
نفقة من سوي الوالدين والمولودين من ذوات الارحام
انه اذا اجتمع الموسرون والمعسرون من ذواته ينظر الي
المعسر فان كان المعسر جال يجوز كل الميراث ولا يرث
مع احد من الموسرين كالاخوة والاخوات مع الابن يجعل
هذا المعسر كالميت ثم ينظر الي الموسر من نفقة النفقة
عليهم على قدر موارثهم وان كان هذا المعسر لا يجر كل
الميراث كالأبنة مع الاخوة والاخوات لا يلحق هذا بالميت
بل يعتبر هو حيا وينقسم الميراث بينهم على سهامهم ثم يجب
كل النفقة على الموسرين ولكن على السهام التي كانت تمسبهم

من الميراث بيان هذا الأصل ينظر في آخر الفصل الثالث
من نفقات الدخيرة وفي تناوي الأمام القاض في فخر الدين
صغير له أم موسر فواله أخوات موسر له أخ لأبيه وأخ
وأخ لأبيه كانت نفقة على الأم والأخ لأبيه ولم يسد
السد به عليا الأم والمنفعة اسد اسد علي الأخ لأبيه وأم
اعتباراً بالميراث صغير له أم موسر فواله أخ موسر لأبيه
وأم وجد موسر أب الأب قال أبو حنيفة رحمه الله وهو
قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه كانت نفقة الصغير
على الجد صغير مات أبوه وله أم وجد أبو الأب كانت
نفقة عليها الثلاثة الثلث على الأم والثلاث على الجد
وهي من السائل التي ليس الجد فيها كالأب فإنه لو كان
الأب حياً تكون كل النفقة عليه والسائل التي الجد فيها
كالأب كتبته في المستقرات صغير له خاله موسر وأب
ثم موسر كانت نفقة على الخال لأنه محرم ونفقة المحرم
تجب على ذي الرحم المحرم لا على كل من يرثه ورأيت في
شرح نفقات الخواص إذا كان للحسرات وبنت فالنفقة
عليها نصفان لأن في صفة الأب والأولاد ليعتبرا أصل
القربة لا يعتبر الأرض وهما استويا فيه أصل القرابة
نفقة الصغير لأنه إذا وجبت نفقة ذوي رحم محرم
لا يجبر المنفقة على نفقة من يخدمه إلا الوالدان والولد
يجبر على نفقة من يخدم الوالد الأب إذا كان معسراً وله
أولاد صفار محاوچ وابن كبير موسر يجبر الابن الكبير على
نفقة والده وأولاده الصفار ولا يجبر على نفقة زوجته

الأب ولا على أم ولده إلا أن يكون بالأب علة يحتاج إلى أن
يخدمه فتكون نفقة الخادم على الأب بشرطها حاجة الأب
بالخدمة لنفقة خادمه ولم يشترط فيه بعض الواضع إذا كان
لرجل اثنان أحدهما موسر مكش وأخر متوسط الحال
فالنفقة عليها على المكش أكثر وعلى المتوسط أقل وذكر
في المبسوط يكون بينهما على النسب صبي ورث من
أبيه ما لا وله أب معسر يحتاج نفقة الأب على الولد الصغير
وكذا إذا كان للأب أولاد من امرأة أخرى يكون نفقة هذه
الأولاد على مال هذا الصبي الذي ورثه من أمه لأن
الأب إذا كان معسراً لا نفقة بالأموال فإذا كان يتأكلون
نفقتهم على أخيم فكذا إذا كان لرجل ابنة وابنة
وهما موسران وله أخ موسر فالنفقة على الأولاد وأولاده
لأنه في باب النفقة يعتبر الأقرب فالأقرب ولا يعتبر الأرض
في الأولاد فكذا في الجملة في شرح نفقات الخفاف ورأيت
في كتابه الخصال إذا كان للصغير مال وله ذو رحم معاسير
لا يجب للوحي أن يعطيه النفقة ومن بينهما قرابة
بالأولاد فاختلافها في الدين يمنع وجوب النفقة وقد
وقع الاستفتاء عن رجل غاب وله صبي صغير وامرأة
معسرة وأب موسر هل تجب نفقة الصغير على جده
رأيت في كتاب الخصال إذا فقد أبو الصغير ولا مال للمفقود
فحكمه في نفقة الصغير حكمه لو كان ميتاً وفي واقعات
اللامية والرجل والمرأة يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم
كالأخوة والأخوات والأعمام والعوات فالأخوال والخالات

وعنهم ويشترط الوجوب في صفاتهم الفقر خاصة وفيه الأناث
الكبار كذلك وفي الذكور الكبار بشرط الفقر والزمانة وعدم
الحرفة وفيه معقود جوارح زائدة الأب يستحق النفقة
مجرد الحاجة والأب البائع يستحق بتقريب الزمانة والحاجة
وبعضهم شرطوا مع ذلك أن لا يعلم حرفة والاوله اقتبس
والأخ يستحق بثلاثة أشياء الزمانة وعدم الحرفة والحاجة
وهذا في الأخ الكبير أما الأخ الصغير فيشترط لوجوب
النفقة الفقر خاصة ورايت في أصول الفقه والزمانة
تكون في ستة أشياء أن يكون أعم أو ذاهب اليد أو ذاهب
الرجلين أو ذاهب اليد والرجل من جانب واحد أو خرس
أو مفقودا ولا يجبر المعسر على نفقة أحد الأهل نفقة الزوجة
والولد الصغير والمعسر من يحمل له المدة كذا ذكر في
والتقاع اللامسي وان كان رجلا يحترف ويعمل وليس له
مال مجتمع اجبر على نفقة الوالدين والكلام في هذا الفصل
عليه الاستقصاء في ادب القاضي في الباب الاول من ركة
الجامع الصغير في باب حرمان المدة وجوب مدقة الفطر
والامحية ونفقة الأقارب واحد وهو أن يملك قدر المائتين
وان لم يكن قائما وفي الجامع الصغير لقاضي خان اذا كان
الصغير خالا وعم وهما موسران فالنفقة على العم لأنه اقرب
من حيث الحكم وعند الاستوائ في الدرجة يعتبر الوارث
بمنزلة الأقرب ولو كان له ثمة أو خالة وابن عم كان علي
الحالة الثلث وعليه العمة الثلثان ولا شيء علي ابن العم
لأنه ليس من الأهل الوجوب ليكون بمنزلة الميت

وفي مجموع النوازل خال موسر وابن عم مفقر فالإيراث
لابن العم والنفقة على الحالة وفي الفتاوى الصغير من
له أخ وابن بنت أو بنت بنت فالنفقة على ولد البنت
لأنهم من جملة الأولاد وأولاد البنات مع الأخ لأب وأم إذا
كانوا ميا سيرة نفقة الأب المعسر علي أولاد البنات يستحق
فيها الذكر والأنثى ولا عبرة للارث في الأولاد وإنما يعتبر
القرب حقه لو كان له ابنة وابن ابن فالنفقة على البنت
والنفقة على العم والعمة الثلثا وان كان الإرث كله للعم
ولا يجبر على نفقة أحد من الرجال الأوبه زمانة غير
الوالد والمجدوان علا ونفقة ذوي الأرحام البالغين
لا يفرض إلا اذا كان بهم زمانة أما نفقة الوالدين تفرض
اذا كانوا معسرين وان كانوا أمما الأب اذا طلب من
الأب نفقة فقال أنا فقير ايضا فان القاضي لا يجبر الابن
على النفقة إلا ان يعلم أنه يطيق ذلك فان قال الأب
أنه يكتسب ما يقدر أن ينفق منه عليه فان القاضي
ينظر في كسب الابن فان كان فيه فضل من قوته اجبر
الابن أن ينفق على الأب من فضل ذلك وان لم يكن في
الكسب فضل فلا شيء عليه في الحكم لكن يومرد يأنه أن لا
يضييع والده قال بعض العلماء يومران يجعل الأب واحدا
من عياله وينفق عليه من كسبه هذه الجملة من الفتاوى
الصغيرة ذكر شيخ الاسلام ابو بكر رحمه الله في شرح كتاب
المفقود القاضي ينفق من ماله المفقود علي من يستحق
النفقة حال حصره المفقود بعينه قضا القاضي كالوالدين

والزوجة والأولاد الصغار والكبار من الأثاث والزمين من
الذكور ولا ينفق على من لا ينفق حال حضرة الأب بغير
القاضي كالأخ والأخت وغيرهما ولا ينفي القاضي ان يبيع
عقار الفقير ولا ما لا يتسارع اليه الفساد في نفقته ولا في غيرها
بخلاف ما اذا كان شيئا يتسارع اليه الفساد فانه يبيعه ويصرف
النمن الى نفقة الأقارب فاما الأقارب بانفسهم اذا ارادوا ان
يبيعوا شيئا من ماله فالحاجتهم الى النفقة اجمعوا انه لو كان
عقارا لا يكون لهم حق البيع لحاجة النفقة سره لو كان القريب
ابا او غيره وان كان له مال منقول ليس من جنس نفقتهم
كالخادم وغيره اجمعوا على انه ليس لغير الأب من الأقارب بيع
ذلك بالنفقة واختلفوا في الأب قاله ابو حنيفة رحمه الله انه
يبيع منقولاته اليه الكبر حال الغيبة لحاجة النفقة وقال ليس
ليه ذلك وجمعوا على انه ليس للأب ولا لاية بيع المنقول حال
حضرته الابنة والأم كسائر الأقارب في هذا وجمعوا على ان الابنة
ان يبيع عقار الصغير ومنقولته في نفقة نفسه وفي الهداية
واذا كان لابن الغائب مال قضى فيه بنفقة ابويه ولو باع
ابوه متاعه في نفقته جاز منه ابوه حنيفة رحمه الله احتجنا
وان باع العقار لم يجوز عند ما لا يجوز ذلك كله لانه لا ولاية
له لا نقطا عنها بالبلوغ ولهذا لا يملك حال حضرته ولا يملك
البيع فيه دين له سوى النفقة وكذا لا يملك الأم فيه النفقة
ولا في حنيفة رحمه الله ان للأب ولاية الحفظ في مال الغائب
الا ترى ان المومنين ذلك فالأب اولى لو قور شفتهم ببيع المنقول
من باب الحفظ ولا كذلك العقار لانها محمضة بنفسها بخلاف

غير الأب من الأقارب لانه لا ولاية لهم اصلا في التصرفات
خلافه الصغير ولا في الحفظ بعد الكبر فاذا جاز بيع الأب فالنمن
من جنس حقه وهو للنفقة فلا الاستيفاء منه كالوباغ
العقار والمنقول ليس الصغير جاز له حال الولاية ثم له ان ياخذ
منه نفقته لانه جنس حقه ولو كان لابن الغائب مال في يده
ابويه وانفق منه لم يضر لانها استوفيا حقه وان كان
ماله في يد اجنبي فانفق عليها بغير اذنه القاضي حين خلاف
ما اخبر امر القاضي لانه ملزم لعموم ولايته واذا ضمن لا يرجع
عليه القاضي لانه ملكه بالضمان فظهر انه كان متبرعا بهذه المدة
في الهداية ولو كان لابن الغائب دنانير او دراهم او ما يطعم
ويلبس ينفق القاضي عليهم ويعطيهم بقدر ما يكفيهم في
منقول خواهر رادة وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه
الله في اقوال الاصل الأب فيما ياخذ من مال ولده الصغير
لا يكون فامسا ولكن ان كان محتاجا اليه فله ان ياخذ
بغير شيء ليصرفه الى حاجته وان لم يكن محتاجا اليه فله
ان ياخذة ليحفظه ولا يكون خائفا في حقه حتى يستهلكه
من غير حاجة فحينئذ يضمنه وفي هبة فتاوى القاضي
الامام ظهير الدين اذا احتاج الأب الى مال ولده فان كان
في المصر واحتاج اليه لفقره وعدمه اكل بغير شيء وان
كان في فلاة من الارض واحتاج اليه لانعدام الطعام معه
وله مال اكل بالقيمة لقوله عليه السلام الأب احق بماله
ولده اذا احتاج اليه بالمعروف والمعروف ان يتناول بغير
شيء ان كان فقيرا وبالقيمة ان كان ذا ثروة والله اعلم

أحق الناس بمكانة حال قيام النكاح أو بعد الفراق الأم
فإنه ما بنت الأم تزوجت فأم الأم تأتي بنت أو تزوجت
فابنت الأم لا بنت الأم فأنه ما بنت أو تزوجت فابنت الأم
لأم فإن ماتت أو تزوجت فالأخت لأم فإن ماتت أو تزوجت
فابنت الأم لا بنت الأم فأنه ما بنت أو تزوجت فابنت الأم
لأم لم يخطئ الوقايف في ترتيب هذه الجملة إنما اختلف الروا
بعد هذا في الحالة والأخت لأب في رواية كتاب النكاح ٥
الأخت لأب أو لي من الحالة وفي رواية كتاب الطلاق الحالة
أوليه من الأخت لأب وبناته الأخوات أوليه من بناته
الأخوة وبناته الأخت لأب وأم أو لي من الحالات في قول
واختلف الرواية في بنت الأخت لأب مع الحالة والمصحح
أن الحالة أولي أو لي الحالات الحالة لأب وأم ثم الحالة لأم
ثم الحالة لأب وبنات الأخوة أولي من العتات والترتيب
في العتات علي ما قلنا في الحالات ولحق للأمة فأم الولد
في الحضنة وأهل الذمة في الحضنة بمنزلة أهل الإسلام
ولحق للبرقة وأما يبطل حق الحضنة لها ولا النسوة
بالزواج إذا تزوجت بأجنبي فإن تزوجت بذوي رحم
محرم من الصغير كالجدة إذا كان زوجها جده الصغير أو الأم
إذا تزوجت بهم الصغير لا يبطل حقها والنساء حق في
الحضنة ما لم يستغن الصغير فإن استغني بان كان ياكل
وحده ويشرب وحده ويلبس وحده وفي رواية ويستغني
وحده فالأب بالغلام أو لي والأم بالجارية حتى يغيث ومن
حمد رحمه الله حتى تبلغ حد الشهوة ومن الأولاد لها من

النساء لا يبي لها حق الحضنة بعد الاختصاص في الغلام والجارية
وبعد ما استغني الغلام وبلغت الجارية قاله القاصد وأما
يقدم الأقرب فالأخت لأب والأخت لأب الأم في حضنة الجارية
ولو اختلف الزوجان في سنة الولد فقالت الأم فوإن بنت
تستغني وأنا أختها بأبنا كذا وقاله الوالد هو ابن سبع سنين
وأنا أخت به فإن القاضي لا يحل أحدهما ولكن ينظر إلى أهلي
أن ربه يستغني عن الوالد بان كان ياكل وحده ويشرب وحده
ويلبس وحده يدفعه إليه الأب والأب والأخت لأب والرجل
أمر أنه وله فيها البنت إحدى عشر سنة فبعضها إلى نفسها وأما
تخرج من بيتها في كل وقت وتترك البنت ضابطة كان للأب
أن يأخذ البنت لأن للأب ولاية أخذ الجارية إذا بلغت حد
الشهوة والاعتماد على هذه الرواية لنسأد الزمان فإذا
بلغت إحدى عشر سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم
صغيرة لها أب معسر وعمة موسرة أرادت العمة أن تربي
الولد بها لها جانا ولا تمنع الولد عن الأم والأم تأجبه ذلك
وتطالب الأب بالأجر ونفقة الولد اختلفوا فيه قال الفقيه
أبو جعفر والفقيه أبو الليث رحمه الله تجبر الأم على
إسالة الولد وقاله مشايخنا رحمه الله لا يجبر إذا بلغت
الجارية مبلغ النساء كانت بكرًا كان للأب أن يضمها إليه
نفسه وإن كانت ثيبًا ليس له ذلك إلا إذا لم تكن مأمونة
علي نفسها والغلام إذا عقل واجتمع رأيهم واستغني عن الأب
ليس للأب أن يضمه إليه نفسه إلا إذا لم يكن مأمونًا فكان
له أن يضم وليس عليه نفقة إلا أن يتطوع هذه الجملة من

فتاوى القاضى الامام هو الدين رحمه الله في فصل الحضانة
ذكر في الخبر لو كان للمصغير اخوة لا غير فاصحهم اولى
فان كانوا سوي فأكبرهم سنا واذا انتقل الام حتى وصلت
الحضانة الى ام الام ليس لها ان تنتقل الي مصرها وان
كان العقد تمامها هو الام خاصة في ادب القاضي فيها به
المرأة يطلقها زوجها والكلام في انتقال الام مع الولد
مذكور في الجامع الصغير وليس لام الولد اذا اعتقها
مولاه ان يخرج بالولد من المصر الذي فيه ابوه هذه الجملة
في الخبر وذكر السيد الامام ابو القاسم في كتاب الخلاص
مغيرة لها ام واخت وابنا المخطوط ولم ترتب في ذلك ذات
رحم محرم منها استوجرتة من مالها حتى يحتفظها وكان
ابوه جعفر يقول اذا استنعت الوالدة ولا زوج لها فابها
تجبر عليا ان تسكنها وتنفق عليها من مال الصبية قال
الفقيه وبه اخذ ورايت في موضع نفقة الام احق بالجارية
حتى تبلغ حد الشهوة واختلوا في حد المشتهة والمصحح
يست تسع سنين وذكر في الجامع الصغير وهذا في حق
الام والجديتين فاما حق غيرهن كن اولى بها حتى استغنت
وفي المخطوط الخالة اذا تعينت للتربية قابت اجبرن عليها
وفيه ايضا اذا كانت الغلام والجارية عند الام فليس لها ان
تسخر الاب من تعاهدها والنظر اليها وفي فتاوى القاضى
الامام غفر له الدين رحمه الله ذكر في الخصام وفي كتاب النفقات
الام احق بالغلام حتى يبلغ سبع سنين او ثمان سنين وذكر
ابوبكر الرازي رحمه الله ان الام احق به الي تسع سنين

واما الجارية عند الاستغناء ان تعين وعند محمد رحمه الله ان
الام اولى بها الي ان تبلغ حد الشهوة اذ بلغت الجارية ان
كانت بنتا ليس لامها ان يضمها الي نفسها الا اذا لم تكن
امونة على ما ذكرنا وان كانت ثيبا نحونا عليها وليس لها
ان يولد لغيرها الا ان غم ليس له ولاية القيم الي نفسه
بخلاف الاب والجدة والمرأة اذا ارادت ان تنتقل من مصر الي
قريبة بالصبي وقع اصل النكاح فيها لذلك وذكر الباقى
في الفتاوى انه ليس لها ان تنتقل بالصبي من المصر الي
القريبة بحال وليس لها ان تخرج بالصبي الي دار الحرب
وان كان اصل النكاح فيها وذكر الباقى في فتاوى به ولها
ان تنقله الي بعض نواحي المصر وان كان الاب لا يمكنه
الرجوع من زيارته في يومه الي وطنه قبل الليل وفي
المستحق لابن سماعه عن ابيه يوسف رحمه الله في رجل خرج
مع المرأة وولدها من البصرة الي الكوفة ثم رد المرأة الي
الكوفة البصرة ثم طلقها فعليه ان يرد ولدها فيؤخذ بذلك
لها هذه الجملة في فتاوى القاضى الامام طهيرا الدين رحمه
الله وفي الهداية واذا ارادت المطلقة ان تخرج بولدها
من المصر فليس لها ذلك الا ان تخرج الي وطنها وقد كان
الزوج تزوجها فيه والحاصل انه لا بد من الامر من جميعا
الوطن ووجوب النكاح وهذا كله اذا كان بين المصريين
تفاوت اما اذا تقاربوا بحيث يمكن الوالد ان يطالع ولده
ورببته في بيته لا بأس به وكذا الجواب في القريتين ولو
انتقلت من قرية المصر الي مصر لا بأس به لان فيه نظر

الصغير حيث يتخلف باخلاق اهل المصرو ليس منير بالاب وفي
 عكسه منير بالصغير حيث يتخلفه باخلاق اهل السواد
 فليس لها ذلك اذا وقعت الفارقة بين الزوجين وبينها
 ولد صغير فارادته ان تنتقل بولدها من المصرا الى قريتها
 انه كان بحال يمكنه الزوج ان يزور ولده ويتصرف في امره ويبيت
 فيها حله فلها ان تنتقل بالولد والا فلا هذا هو الفاصل بين
 المسافة القريبة والبعيدة ويتعلق بهذا الاصل مسائل منها
 هذه المسألة ومنها ما ذكر في شهادات المحيط الشاهد اذا
 دعي الى الشهادة وهو في الرضا هل يجب عليه الحضور
 ان كان بحال لو حضر مجلس الحكم يمكنه الرجوع الى اهله
 في يومه يجب عليه الحضور والا فلا ومنها ما ذكر في فصل
 القدرى وتشهير الثياب منه ادبه القاضي وان كان قريبا
 يعديه والفاصل من القريب والبعيد انه اذا كان بحيث
 لو اسكر من اهله يمكنه ان يحضر مجلس الحكم حيث يمتزله
 فهذا اقرب وان كان يحتاج ان يبيت في الطريق فهذا بعيد
 وحسنها المضارب فيحقق في ماله نفسه في المصرو وفي ماله
 المضاربة في السفر فان خرج الى قرية فان كان بحيث يمكنه
 ان يعود الى اهله في يومه ويتعشى عندهم فان نفقته
 لا تكون في ماله المضاربة وان كان لا يمكنه ان يعود الى
 اهله في اليوم يكون في ماله المضاربة ذكر في هذه المسألة
 في شهادات المحيط ذكر في كتاب النكاح فتاوى الديار
 دختار سنده راجها زساخته ودرجال صحت هر خير
 بنام وي كرد و مات قبل التسليم قال لا يكون ميراثا ويكون

الصغيرة ولو كانت كبيرة تحتاج الى التسليم لانها اذا كانت
 صغيرة ينوب فيها الاب عنها خشيان صغيران قال اب
 احدهما الاب الاخر لمحض من الشهر ورجعت ابني هذه من
 ابنته هذا وقبل الاخر ثم ظهر ان الحاذيق كانت غلاما والظام
 كان جارية كان النكاح جائزا وهو نظير ما اذا جعل الرجل في
 عقد النكاح نفسه محلا للنكاح ونظيره ايضا ما قاله في الخلع
 اذا قال الرجل اشتريت نفسي فقالت المرأة بعت قال اكثر
 اهل العلم لا يقع الخلع والختار انه يقع في الفصل الاول من
 نكاح فتاوى القاضي طهيري الدبر رحمه الله في متفرقات
 نكاح المحيط اذا ادعي رجل على امرأة ان وليها زوجها منه
 بعد البلوغ بغير رضاها فاالبينة بينة الرجل وان لم يكن
 بينة فالقول قوله المرأة وقيل القول قول الزوجة والاول
 اصح والبيع على هذا القياس حتى لو باع ما لمولده ووقع
 الاختلاف بين الابن وبين المشتري فقال المشتري كان
 البيع قبل البلوغ وقال الابن لا بل كان بعد البلوغ فالقول
 قول الابن علي اصح القولين والبينة بينة المشتري
 وجنس هذه المسائل المذكورة في متفرقات كتابنا هذا
 سئل شيخ الاسلام عطا بن حمزة السعدي عن قال اخر
 زوجت ابنتي فلانه من ابنتك فلان وله ابنان هل ينقد
 النكاح قال لا والحاصل انه لو قال زوجت ابنتي من ابنتك
 وله بنت واحدة وقال الاخر قبلت لابني وله ابن واحد
 مع لعدم الاشتباه ولو كان له ابنان وسمي المزوج البنت
 والابن والطلق الاخر واقتصر على قوله قبلت مع ايضا اما اذا

كتاب الطلاق

لم يتفقوا على قوله قبلت بل زاد وقال قبلت ولم يسم الاية
في الاية لا يقع فيه فتاوى القاضى طهيري الدين رحمه الله
في سبيل الطلاق واذا كانت المرأة لا تحيض من صفر او كبر
فأراد ان يطلقها للسنة طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها
اخويه لان الشهر في حقها قائم مقام الحيض قال الله تعالى
واللاية تبين من الحيض من نساكم ان ارتبتم فعدتهن
ثلاثة اشهر الى ان قال واللاية لم يحضن والاقامة في حق
الحيض خاصة حتى يقدر الاستبراء في حقها بالشهر وهو
بالحيض لا بالطهر ثم ان كان الطلاق في اول الشهر يعتبر
الشهر بالاهلة وان كان في وسطه فبالايام في الاول
بالاخير والمتوسطان بالاهلية وهي مسالة الاجارات
ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاقلا بالفاو لا يقع طلاق الصبي
والمجنون والنايم لقوله عليه السلام كل طلاق جائز الا
طلاق الصبي والمجنون هذه الجملة في الهداية وفي الخبر
طلاق الصبي غير واقع وكذلك طلاق المجنون والمعنوه قل
في الحد الفاصل بين المعنوه والمجنون والعقل ان العاقل
من يستقيم كلامه وفعاله وغيره نادر والمجنون منوره
والمعنوه من يختلط كلامه وفعاله فيكون هذا غالبا وذاك
غالبافكانا سواء وفي الحد الفاصل بين المجنون والمعنوه
والعاقل اقواله ينظر في طلاقه حيرة وكذلك طلاق النائم
غير واقع واذا طلق النائم امراته في حالة النوم فاخبر بذلك
بعد الانباه فقال اجزت ذلك الطلاق لا يقع شيء ولو قال
اوقعت ذلك يقع ولو قال اوقعت ما تلفظت به في حالة

النوم

النوم لا يقع شيء وعلى هذا الصبي اذا طلق امراته ثم قال بعد
ما بلغ اجزت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال اوقعت ذلك يقع
وكذلك لو ان رجلا طلق امراته الصبي فقال الصبي بعد بلوته
اوقعت الطلاق الذي اوقعه فلان يقع ولو قال اجزت ذلك
لا يقع هكذا في الفصل الثاني من طلاق الدخيرة وفي الفصل
الاول من فتاوى الامام الاجل فخر الدين في او اخر باب
التعليق من طلاق فتاوى الامام فخر الدين قال ان شرت
فكل امرأة تزوجها فهي طالق فشرى وهو صبي فتزوج
وهو بالغ فطلق صهره ان الطلاق واقع فقال هذا بالغ
ارى حرامسب يرمن قالوا هذا اقرار منه بالحرمة فتزوج
امراته بعد اذ قال بعضهم لا تحرم امراته وهو الصحيح لانه
ما اقربا لحرمة ابتداء وانما اقربا لسبب الذي تصادق عليه
وذلك السبب باطل ربما يتصل بهذه المسالة ما ذكر في
الدخيرة اذ اجري بين الرجل والمرأة خلخ فساله رجل
باذن جوابه كرهت فقال نعم فهذا اقرار منه بالحرمة
واقارره حجة وفي فتاوى القاضى الامام طهيري الدين
رحمه الله سئل نجم الدين عن خلع امراته ثم تزوجها
بعد ذلك ثم قال توين حرامه ندان خلخ هل تحرم عليه
قال نعم لانه اخبرها انها الان حرام عليه بذلك الخلع واذا
حرمت عليه باقراره بحسب المسمى في هذا النكاح بالغاما بلغ
لانه لا يصدق في حقها وذكر في العدة اذ قال الزوج باذخل
كودم او قال خريد فرفخت كودم والمرأة منكروه يقع الطلاق
وباقراره وهذا اذا لم يسبق خلخ اصلا فلو سبق خلخ فاسد

يقال ذلك بناء على ان المخلع صحيح قال علي بن المديني في
رحمة الله لا يقع وقال نجم الدين النسفي رحمه الله يقع ولو
اضافه الي ذلك المخلع فقال بدارخلع لا يصح عند الكل ورايت
في خوايد صدر الاسلام طاهر بن محمود رحمه الله ذات
لفظي كفت شوي كفت ابن كفت است وحرمت ميات
ما ثابت شد باين لفظ ثم تبين ان ذلك اللفظ ليس بكفر
حكاه عن نجم الدين النسفي رحمه الله انها لا تحرم وفي الطلاق
فتاوي القاهي الامام فخر الدين رحمه الله امرأة قالت
لزوجها من وكيل هو هستم فقال هستم فقال طلقت
نفسى ثلاثا فقال الزوج بالفارسية بوس من حرام كشتي
ما راجعا بوده تنفراقا ثم اراد الزوج ان يراجعها قالوا يسأل
عنه نيتة انه قال غيبت به التوكيل بالطلاق ولهم سنو
العود تبين بواحدة وهذا الجواب انما يصح علي قول ابي
يوسف ومحمد رحمهما الله ما علي قول ابي حنيفة رحمه
الله قالوا لا يقع شيء وعليه الفتوى هكذا ذكر هذه المسئلة
في فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل والمرأة وفي طلاق
الذخيرة اذا جعل الرجل امراة في يد صبي او مجنون
يصح ولا اشكال في الصبي الذي يعقل لانه من اهل
التملك وانما الاشكال في المجنون والصبي الذي لا يعقل
لانها ليسا من اهل التملك فينبغي ان لا يصح جعل الامر
بيدهما لان جعل الامر باليد تمليك الاتري انه لا يصح ساير
التملكات منها فكذا هذا النوع من التمليك والوجه في
ذلك ان التفويض الي الصبي والمجنون ان كان لا يصح باعتبار

التمليك يصح باعتبار التفويض لان في التفويض تفويض معنى
كانه قال لامراة ان قال كذا هذا الصبي او هذا المجنون
انت طالق فانت طالق ولو صرح بك ثم قال ذلك الصبي
او ذلك المجنون لها انت طالق ليس انها تطلق كذا هنا
ويقتصر علي المجلس لانه تعليق في ضمن التمليك يقتضي
جوابا في المجلس الاتري انه لو قال لها ان قال لك هذا
المجنون في هذا المجلس انت طالق فانت طالق فانه يصح
ويقتصر علي المجلس كذا هنا قال رحمه الله ومن هذا
التعليل استخرجنا جوابا لمسئلة مباركة واقعة الفتوى
وصورتها اذا قال لامراة وهي صغيرة امرك بيدك وينك
الطلاق وطلقت مع وقوع الطلاق لان تقدير كلامه كانه
قال ان طلقت نفسك فانت طالق ولو صرح بك وطلقت
نفسها ليس انها تطلق كذا هنا وفي فتاوي الامام فخر
الدين الصغيرة المسلمة اذا كانت تحت زوج ارتدا بوا
عن الاسلام لم تبين من زوجها فان لحقها بها بدار الحرب بات
وان ارتدا الاب ولحق بها بدار الحرب وامها ماتت في دار
الاسلام مسلمة او مرتدة لم تبين الصغيرة من زوجها نصرا
صغيرة تحت مسلم تجس ابوها وامها نصرا نية قد ماتت
او هي حية لم تبين الصغيرة من زوجها ولو تمس الابوان
بانت من زوجها وان لم يلحقا بها بدار الحرب مسلم تزوج
نصرا نية صغيرة لها ابوان نصرا نيان فبلغت الصغيرة
وهي لا تعقل النصرا نية ولا دينان من الاديان ولا نصف
بانت من زوجها وكذا الصغيرة المسلمة باسلام الابوين

إذا بلغت وهي لا تعرف الإسلام ولا تصنف فتبين من زوجها
كلها ارتدت ولهؤلاء أخبار الأولياء الخطا يستقيم بالمرأة
وهو حسن لكن ينبغي أن يكون الاحتياط في وجه
الاستفهام فيسأل الوصف عليها وقد ذكرنا هذه المسائل
في مسائل النكاح والصبي الذي يعقل يوم ارتداده ويؤتى
الفرقة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وكذا ارتداد
الصبيبة الذي تعقل إذا بلغ الصبي عاقل وهو لا يصنف
الإسلام يكون مرتدا إلا أنه لا يعقل كالمكره عليه الإسلام
إذا أسلم ثم ارتد تقع رده ولا يقتل صبي نصراني زوجته
أبوه نصراني فأسلمت المرأة لا يعرف القاضية بينهما حتى
يعقل الصبيبة الإسلام فإذا عقل يعرض عليه الإسلام فإذا
أبى فرقة بينهما كما لو كان بالغاً وقد ذكرنا في مسائل النكاح
هذه الجملة في طلاق فتاوى القاضي خان قبيل فصل اللعان
وذكر رحمه الله في فصل الخلع من طلاق فتاوى به وإذا خلع
الرجل ابنته من زوجها وهي صغيرة فإن ضمن الأب
ثم الخلع مقبولة ويكون صداقها على الزوج ثم يرجع الزوج
على الأب وإن لم يضمن الأب لا يجب المال لأبى الأب ولا
عليه الصغيرة كما لو كانت كبيرة وهل يقع الطلاق إن قبلت
الصغيرة يقع كما لو كان الخلع مع الصغيرة وإن قبل الأب
عند الخلع اختلاف المشايخ في وقوع الطلاق لاختلاف الرواية
والصحيح أنه يقع لأن لسان الأب طلسانها وإن كان الخلع
بين الزوج وأم الصغيرة إن أضافت الأم البذل إلى مال نفسها
أو ضمنته ثم الخلع كما لو كان الخلع مع الأجنبية وإن لم تصف

ولم تضمن هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الأب لا رواية فيه
والصحيح أنه لا يقع وإن كان العاقل أجنبياً ولم يضمن البذل
هل يتوقف الخلع قال بعضهم إن كانت الصغيرة تعقل العقد
وتقبضه وتوقفها الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو
اختلفت الصغيرة التي تعقل وتقبض من زوجها على طلاقها
يقع الطلاق بآبى ولا يسقط الصداق ولو وكلت الصغيرة
وكيلاً بالخلع ففعل الوكيل فيه روايتان في رواية ينعى الوكيل
ويتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم الخلع بقبول الصغيرة وفي
رواية إذا لم يضمن الوكيل للبذل لا يقع الطلاق كما لو كان
الخلع من الأجنبية قال وذكر الخصاص في الخيل إن الأب إذا
خالع ابنته الصغيرة على صداقها إن علم الأب أن الخلع خير لها
بأن كانت لا تحسن العشرة مع الزوج فخلعها على صداقها
على قول مالك رحمه الله يسقط الصداق عن الزوج فإن قضى
القاضي بذلك بعد قضاؤه لأنه قضى في موضع الاجتهاد
وإذا خالع الأب على ابنة الصغير لا يقع لأنه تعليق للطلاق
بالقبول فلا يقع كما لا يقع من الصغير ولا يتوقف خلع الصغير
على جازة الأب هذه الجملة في فتاوى القاضي الإمام فخر الدين
رحمه الله ورايت في كشف القوام من الفقيه أبي جعفر
أن الأب إذا خلع ابنته الصغيرة على قوله محمد بن سلمة
الطلاق فاقع بقبول الأب وإن لم يضمن الأب الخلع ولا يجب
الخلع عليها ولا عليها بيها وذكر عنه قولاً آخر أن الخلع واقع
بقبول الأب والخلع عليه واجب وإن لم يضمن وفي باب
الخلع من المبسوط ولو طلق الصبيبة بماله يكون رجعي

وفي الأمانة يكون ما يتلوه الطلاق على ماله في حق الأمانة صحيح
 ولكنه موجل وفي حق الصغيرة يقضي بالمدونة كرجح الدين
 في الشارع الصغيرة إذا اختلعت من زوجها الكبير فإن كان
 بلفظ الخلع فهو بائنة وإن كان بلفظ الطلاق فهو رجعي ثم
 الحاصل في خلع الصغيرة أن الخالع إذا ضمن الصداقة
 يقع الخلع ويصح الطلاق سواء كان العاقد أبا أو أجنبيا
 وإذا بلغت ترجع بالصداقة على الأب ولا ترجع على الزوج
 قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله وقال بعضهم
 ترجع على الزوج إذا بلغت ثم الزوج يرجع على الأب وإن
 لم يضمن الخالع الصداقة لا شك أنه لا يسقط الصداقة
 لأنها صغيرة وهل البيونة أن قبلت الصغيرة عقد الخلع
 وكانت تعقل بأن تغير يقع الطلاق بالاتفاق وإن لم تتبل
 الصغيرة عقد الخلع هل تقع البيونة أن كان الخالع أجنبيا
 ولم يضمن لا تقع البيونة بالاتفاق وهل يتوقف على
 إجازة بقا بعد البلوغ تكلموا فيه قال بعضهم لا يتوقف ونحو
 الخصاص على هذا في شروطه وإن كان العاقد أبا ولم يضمن
 هل يقع الطلاق فيه روايتان في رواية يقع وفي رواية
 لا يقع ونحوه في حيل الأصل أنه لا يقع ما لم يضمن الأب
 الدرك للزوج ينظر تمام هذا في المدونة وقد كتبت سائلا
 خلع الصغيرة على الاستقصاء في كتاب الفصول والخلع الصغير
 حيل منها ضمان المهر وحيلة أخرى أن يحيل الزوج الصداقة
 على الأب حتى تفرغ ذمة الزوج منه ويجب ذلك للصغيرة
 على الأب لأن الأب تملك حالة الصغير والصغيرة على غيره

من عتيقة إذا كان الخالع غلب على ماله من الخول والغالب أن يكون
 الأب أملي من الزوج ولو كان الخالع غلب على ماله من الخول في المدونة
 ينبغي أن يخلع أيضا كذا ذكره في المدونة أبو البير في باب
 الخلع من الميسر وذكر الحاكم في شروطه لحيلة أخرى وهو
 أن يقر الأب بتبني صداقتها ونفقة عدتها ثم يخلعها
 الزوج طلاقا بائنا قال هذا حكم مختلف بالأب بخلاف ما يرد
 الأول لأن الأب يجمع أقراره بتبني صداقتها ويبرأ الزوج
 في الظاهر ولا يعمل أقراره غيره ولو أراد أن يكتب في هذا
 كتابا يكتبهما قرار الزوج بالطلاق البائن ويكتب أقرار الأب
 بتبني صداقتها ونفقة عدتها كذا ذكر الحاكم في الشروط وفي
 فتاوى القاضية الأمام طهيرا الدين رحمه الله في النسب
 الصغيرة إذا طلقت بعد الدخول بها ثم ولدت أن اقترت
 بانقضاء عدتها بعد ثلاثة أشهر ثم ولدت لستة أشهر فصاعدا
 لا يثبت النسب وإن كان لأقل من ستة أشهر يثبت
 والطلاق البائن والرجعي سواء بخلاف الأيسة المعتدة
 إذا ولدت يثبت نسب ولدها في الطلاق إلى سنين اقترت
 بانقضاء العدة أو لم تغزوا الخرق أن الأيسة إذا ولدت تبين
 أنها لم تكن أيسة بل كانت من ذوات الأقراء والجواب
 في ذوات الأقراء ما قلنا ولا كذلك الصغيرة لأنها بالولادة
 لا تبين أنها من ذوات الأشهر فلا يثبت أن أقرارها لم يكن
 صحيحا صبيح في يد رجل فقيل له هذا ابنك فأومع برأسه
 أي نعم يثبت نسبته منه وقد ذكرناه مع أخوانه في سائلا
 الأبناء في متفرقات كتابه الفصول وفي باب ثبوت النسب

طلق والسائلة بها في ثلاث فتاوى قاضي خان ذكر حكم الدين
 النسي رحمه الله ان فتاويه اختلفت في حرم الله في طلاق
 اجماع المدة على الصغيره اكثر من شأنا لا يطلون لفظ الاجاب
 لانها بنو على ان ينبغي ان تكتب في الفتوى اذا وقع السواله
 منها با بد اشترى ثم اذا كانت للمرأة لا تحيض لصغيره وكبر وقد بها
 انه يقع حملها رجل تزوج صبية بنت عشر سنين وخلق بها
 وقال لم ادخل بها ثم فارقه قاله ابو القاسم احب الي ان تعتد
 ثلاثة اشهر لاحتمال الدخول في فتاوى القاضيين الذين
 وفي فتاوى القاضيين الامام فخر الدين رحمه الله صغيرة بلغت
 فوات يوماد ما ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها زوجها
 كان عليها الا تعتد او ثلاثة اشهر لان الدم اذا لم يستمر ثلاثة
 ايام لا يكون حيفا فثبتت من ذوات الاشهر المعتدة الصغيرة
 اذا بلغت في خلال العدة فانها تستقبل العدة بثلاث حيض
 مبتوتة كانت او رجعية وكذا الايسة اذا اعتدت ببعض
 الشهر ثم حاضت او حبلت تستقبل العدة في الحيض بثلاث
 حيض وفي الحمل بوضع الحمل امة صغيرة طلقها زوجها جميعا
 فانها تعتد بشهر ونصف فان بلغت في العدة وحاضت تغلب
 عدتها الى حيضتين فان اعتقها الولي في العدة تصير عدتها
 ثلاث حيض فان مات زوجها المطلق في العدة تغلب عدتها
 اربعة اشهر وعشر المعتدة اذا كانت صغيرة كان لها ان تخرج
 من البيت الا اذا كان الطلاق رجعيا فلا تخرج الا باذن الزوج
 والكتابية بمنزلة الصغيرة في ذلك فان كانت المعتدة مملوكة
 فيه او مكاتبه او ام ولد كان لها ان تخرج اذا لم يبيعها المولى

بيتا فيه بواها المولى بيتا لا تخرج الا اذا اخرجها المولى والمعتدة
 من نكاح فاسد تخرج ولا حد اد عليهما لا يحجب عليهما في الوفاة
 هذه الجملة في فتاوى قاضي خان وفي فتاوى القاضيين الذين
 رحمه الله ولا حد اد علي الصغيرة ولا علي الكتابية ولا علي النبي
 تعتد من نكاح فاسد ويجب علي الامة والمكاتبه البلوغ تارة
 يكون بالسن وتارة يكون بالعلامة والعلامة في الجارية الحيض
 والاحتلام والحبل واد في المدة تسع سنين هو الحنث والعلامة
 في الغلام الاحتلام والاحبال واد في المدة اثنتا عشرة سنة
 واما السن اذا دخل الغلام في التاسعة عشر وفي الجارية اذا
 دخلت في السابعة عشر وفي بعض الروايات عن ابي يوسف
 رحمه الله انه اعتبر نبات الشعر وهو قوله ما لك رحمه الله وعند
 ابي يوسف رحمه الله اذا بلغ الغلام والجارية خمسة عشر سنة
 فقد بلغا وذكر صدر الاسلام ابو اليسر رحمه الله في باب العدة
 والفتوى في زماننا يجب ان يكون عليه قولها لتصرها اهل
 زماننا في اخر فتاوى القاضيين في رحمه الله ويسمع اقوال الصبي
 بلوغه اذا كان اثر ثلاثة عشر سنة امرأة اقترت انها مدركة
 ووهبت مهرها ثم قالت لم اكن مدركة فان كان قدها قد المدركة
 مع اقترارها وان لم يكن قدها قد المدركة لا يسمع اقوالها ويصغي
 ان يحتاج في ذلك ويسألها عن سننها ويقول لها بماذا عرفت ذلك
 كما قالوا في غلام اقربا لبلوغ ان القاضي يسألها عن وجهه ويحتاج
 في ذلك في فتاوى قاضي خان وقد ذكرنا في مسائل النكاح في اثنا
 سائل قبض المهر وفي اقوال فتاوى النسي سئل عن قوم اصطفا
 وفيهم مراهن علي شي واقرا المراهق عند المصلح انه بالغ ثم قال بعض

الورثة بعد ذلك انه لم يكن بالغ ولم يعم هذا الصلح قاله القول
 قول القاضي بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان اقل
 من ذلك نادر وبنيته ثم حكى عن القاضي محمود السمرقندي
 رحمه الله ان مراحمها اقرب من مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له او
 عليه فقال القاضي بما اذا بلغت فسكت فقال لا بد من البيان فقال
 بالاختلاف فقال القاضي وما اذا رايت بعد ما استيقظت فقال الما
 فقال اية ما فان الماختلف فقال الذي فقال له الذي فقال اب مردا
 كنه فوزن ازوي شود فقال علي من احتلمت علي ابن او علي بنت
 او علي امان فقال علي ابن واسمعي الغلام فقال القاضي لا بد من
 الاستقصاء فقد تلخ الغلام الاقرار بالبلوغ من غير حقيقة
 وجدت منه ومن غير ان يكون له علم بحقيقته قال شيخ الاسلام
 وهذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله مع التفسير وكذا الجارية
 اذا اقرت بالمحرم وقد كتبت مسائلا تتعلق بمعرفة البلوغ
 في مستوفات كتاب الفصول وعلي الاستفهام المرأة اذا جات بولد
 صفات الزوج ولا عن القاضي بينهما ولم يقطع النسب حتى مات
 الزوج او المرأة فان النسب لا ينقطع وهو ثابت من الزوج لان
 النسب لا ينقطع بنفس اللعان ما لم يقطع القاضي النسب
 فاذا ماتت المرأة او الزوج فقد تأكد للنسب ولا سبيل الى قطعه
 بعد ذلك في دعوى البسوط في باب دعوى الولد من النكاح
 الصحيح قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ليس عن امها بنا
 في هذه المسألة رواية الا في هذا الموضع خاصة ان النسب
 لا ينقطع بنفس اللعان ما لم يلزم القاضي الولد لامه واذا ما
 ولد الملائنة وترك مالا او لم يتوك ثم ادعاه الاب فانه لا يمد

لان الولد لما مات فقد استغنى عن ثبوت النسب **مسائل**
باب الفساق كل من ملكه شخص لا يجوز ان يجهل عليه التاميم
 بسبب القرابة كالاخ والاخته والعم والخال يعقوب عليه
 صغيرا كان المالك او كبيرا او قليا كان او مجنونا وقال الثاني
 رحمه الله لا يعقوب الامن له اولاد والشئ معروفة في
 تافه فتاوي القاضي طهيري الدين رحمه الله ثم لا فرق بين
 ان يكون المالك بسبب الشراء او بسبب الهبة او الارث
 اما الصغير اذا كان ما ذونا له في التجارة اذا اشترى اياه او
 دارم محرم سواء هل يبيع الشراختلن مشاخرهم الله
 فيه والمصحيح انه يبيع شراوه ويعقوب عليه في مبسوط
 صدر الاسلام رجل قال لامته عند الوصية اذا خدمت ابني
 او ابنتي هذه حتي يستغنيا فانته حرة قالوا ان كان الابن
 او البنت كبيرين يتخدمها حتي تتزوج ويصيب الابن عن
 الجارية وان كانا صغيرين يتخدمها حتي يدركا ان استغنيا
 الكبيرين والصغيرين عند ما قلنا وان كانا كبيرين فتزوجت
 الابنة ونقي الابن يتخدمها جميعا لان شرط العتق خدمتها
 حتي يستغنيا ولا يعقوب عند استغنا احدهما يتخدمها لو
 كانا صغيرين فادرك احدهما يتخدمها جميعا حتي يدرك الآخر
 فان مات احدهما قبل ذلك بطلت الوصية لانها متعلقة
 بخدمتهما وقد وقع الياس عن ذلك في فتاوي القاضي
 الامام فخر الدين والقاضي الامام طهيري الدين رحمهما الله
 ولا يجوز عتق الصبي بالمجنون والناجم لانه ابطال الملك
 فلا يعم كالطلاق ولو قال اعتقت عبدي هذا انا صبي

او محنون وعوف منه الجنون لا يصح لانه اقربا عتاق باطل
وكان ذلك انكارا للاعتاق وكذلك الطلاق لانه اسند الي
حالة معهودة متنافية بمحة تصرفه فلا يعتبر ولو قال
المعبد اذا احتسنت فعبدني حرا وقال العتوه اذا فقت
فعبدي حر فهذا كلام باطل لانه ليس من اهل اليقين ولا
من اهل الاتفاق بخلاف ما اذا قال الصحيح ابا الف مملوكي حر
يوم افعل كذا ففعل ذلك وهو معتوه يعترف بما يليكه لانه
يعتق حكما بذلك الكلام السابق فكان في معني من ورث
قريبه وهو معتوه في اخر الباب الثاني من كتاب الاصل
واذا كانت الجارية بين مسلم حر وذي حر ومكاتب وعبد
فجاته بولد فادعوه جميعا فالولد يكون ولد المسلم لانهم استولوا
في سبب الدعوى وهو الملك الا ان القضا بالولد للمسلم
اولا لانه فيه زيادة نظر للولد وهو الاسلام والحريه وان
لم يكن فيهم مسلم حر يقضي به للذي ولا يقضي به للمكاتب
ولا للعبد وان كانا مسلمين وان كان في القضا لهما نوع
نظر للصغير كما في القضا من الذي نوع نظر للصغير ولكن
النظر في القضا به من الذي ابلغ لانه بصير حرا حقيقة
ثم اذا عقل يحصل الاسلام لنفسه فيحصل له النفقات
جميعا ولو تضمننا به المكاتب او العبد يحصل الاسلام حكما
ولكن لا تحصل له الحريه ولا يقدر على تحصيله فقضي به
للذي الحر ولو لم يكن فيهم ذي يقيضي به للمكاتب ثم اذا
صارت الجارية ام ولد لا خد هم ضمن قيمة انصبوا شركا به
وعقرا انصبوا بهم لانهم اقربا بالوطي ويتقاصون الا ان العبد

لا يوحى بالعقر الا بعد العتاق لانه ليس من ذوات التجارة
ولا يوحى العبد قبل العتاق الا بعتاق التجارة اذا كان مازونا
لم في التجارة وهذا اذا اقرا منه وطبعا بالملك لان العبد لا يوحى
بالعقر الا بعد العتاق فاما اذا اقرا منه وطبعا بالسبب الشرابي فمن
العتق ينظر حينئذ هذه المسائل في باجه امهات الاولاد من
عتاق المبسوط وفي فتاوية قاضي خان رجل استولد جارية
ولده نصير ام ولد له ويغرم قيمتها ولا يفوم عقرها واذا
تزوج الرجل جارية ولده الصغير فولدت منه لان نصير ام
ولد له ويعتق الولد بالغزابة واذا اراد الرجل ان يطا جارية
ولا نصير ام ولد له لو ولدت فانه يبيعها من ولده الصغير
ثم يزوجها ذكر في الباب التاسع من كتاب الاصل غلام صغير
في يدي انسان لا يعبر عن نفسه فقال هذا عبيدي قال قول
قوله فان ادرك الغلام وقال انا حر لا يقبل قوله الا اذا اقام
البينة لانه الا ان صار مدعي ابطال يده عن نفسه فيكون
القول قوله صاحب اليد مع اليد وعلى الصغير البينة بخلاف
ما اذا لم يكن ادعي ذواليد في حال صفرة انه عبده فكبر وقال
انا حر الاصل وذو اليد يقول هو عبيدي قال قوله قوله العبد
لانه لم يعرف بثبوت برهده الحد عليه بل يدعي هو انه في يده
وهو يتكر فيكون القول قوله مع اليمين فان كان الصغير
يعبر عن نفسه حين ادعاء الذي في يده فقال انا حر قال قول
قوله لان الذي يدعيه انه عبده يدعي انه في يده وهو يتكر
فيكون القول قوله بخلاف الفصل الاول لانه لا قول له
فيكون القول فيه قوله من هو في يده من حيث الظاهر

كما انجبه وكذلك لو قال الفلام انا لقيط حر فانه ادى انه حر
 الاصل لان القبط حر وفي فتاوى قاضي خان لو كان الفلام
 كبيرا فقال الفلام هو في يده هو عبد و قال الفلام انا عبد
 فلا يكون قال انا حر الاصل كانه القول قوله وهكذا ذكر
 في عتاق الميسرة رجل في يده صبي يقول هو عبد به فاعنته
 ثم جاء اخر واقام البيعة انه عبد فثبتت بيعة ويقتضي له
 ويقتل اعناق الاول المسائلان في اعتاق فتاوى قاضي خان
 ذكر في اعراب المدة من عتاق الاصل اذ امر ان يملك مملوكا
 ان يده بر عبد فده جاز لان المصبي من اهل النفس فاحت
 عندنا اذ كان عاقلا خلافا للشافعي رحمه الله وفي واقعات
 الامام شمس رجل كاتب عبد له صغيرا يعقل يجوز لانه لو اذن
 له في التجارة يبيع حتى يجمع ارباحه وقبوله في التجارات
 فكذا اذن له في قبول عقد الكتابة وان كان صغيرا لا يعقل
 لم يجوز لانه ليس من اهل التصرف ولو اداها رجل عنه لا يعتق
 لان الكتابة لم تنقذ مالا في الميسرة رجل كاتب عبد علي
 نفسه واولاده الصغار فهو جاز لان اذن له بقبول العقد
 على نفسه وعليهم فان عجز رد في الرق وكان ذلك رد الاولاد
 ايضا لكونهم تبعوا له الولد الكبير لا يتبع الاب في ولاه الولد
 والصغير يتبع والولد الكبير يتبع الاب في ولاه العتاقه الصغير
 وتمام هذا ينظر في باب المولاة قبيل كتاب الكاتب من عتاق
 الاصل ذكر في باب مكاتب الوصي من الميسرة الوصي يملك
 كتابة عبد اليتيم كالاب لانه تكسب وهو يملك التكسب فان كان
 ثم وهب المال لم يجوز لانه خلاف ما اذا باع مال اليتيم ثم

وهب الثلث منه الشريعة يسقط الثلث ويضمنه مطلق اليتيم
 عند ابن حنيفة ويحد رجما الله خلافا لابن سفيان رحمه الله
 والفرق يعرف في هذا الباب خاصا والفرق بين فيه البيع
 حقوق العقد يرجع اليه العاقد وفي الكتابة يرجع اليه من
 وقع له العقد فلهذا الفرق الوصي يقتضيه بدل الكتابة
 لهذا اليتيم عن العقد لا الحكم حتى لو كبر اليتيم يكون حق القرض
 له وان اقر بقبض بدل الكتابة صدق اذ كان المال في يده
 اما اذا قال كنت كاتبته وادى الي بدل الكتابة لا يصدق
 وان كاتب الوصي ثم ادركه اليتيم ولا يرغمه بالكتابة ولا يفتق
 اليه ولا يجوز لاحد الوصيين ان يكاتب عبد اليتيم الا برضا
 الاخر ولا يملك الوصي اعناق العبد علي ماله ولا يبلغ نفسه
 عنه ماله وكذا الاب لانه امرار محض وذكر في باب قتل الكا
 من كتاب الولاء للمصبي ان كاتب عبد به باذن المصبي الاب
 او الوصي وليس للمصبي ان يعتق عبده علي ماله الا باذن
 الاب ولا باذن الوصي ولا يعتبر اذنها والمصبي ان يقتل ولا
 من يواليه باذن ابيه او وصيه ويكون نائبا عنها في القبول
 لانها ملكان قبول الولاء عليه لانها ملكان الزام والعتاق
 عليه بالكتابة فملكان الزامه عليه بعقد المولاة فان اسلم
 المصبي علي يد رجل واولاه لا يبيع ما ذونا كان او غير ما ذون
 لانه ليس بعقد تجارة بل هو تبرع وان فعل باذن ابيه الكافر
 لا يبيع لانه لا يملك عقد الولاء عليه لانعدام الولاية ولم يذكر
 انه هل يملك ذلك بان ابية السلم ويبغي انه يملك هذه
 الجملة في باب قتل الكاتب من كتاب الولاء لابن سفيان رحمه الله

الي نفسه واليه موالية والجد لا يجوز مثل ان يكون الجد معتقاً
 بقوم وابن اخيه معتقاً بقوم اخر لم يخلف الجد ولا ولد ابنه
 الي نفسه ولا الي موالية الذين اعتقوه قبل ولادته من اعتقه
 وهذه من المسائل التي ليس الجدة فيها كالاية ونظر في المسئلة
في مسائل ذكر القاضى الامام في الدين في كتاب
 الطلاق في مسائل تعليق الطلاق بالتزوج رجل حلفت لا يتزوج
 امرأة فتزوج صبيبة حنت في يمينه ولو حلف لا يكلم امرأة
 فكلم صبيبة لا يحسنه وذكر رحمه الله في الباب الثاني من
 ايمان فتاويه ولو حلف لا يتزوج امرأة فتزوج صبيبة حنت
 في يمينه وعن محمد رحمه الله في رواية لا يحسن المرأة في
 النكاح لا تتناول الصبيبة وذكر في هذا الباب ايضا لو حلف
 لا يشترى امرأة فاشترى جارية صبيبة لا يكون كافياً بخلاف
 ما لو حلف ان لا يتزوج امرأة فتزوج صبيبة كان جانياً لان
 النكاح لا يكون الا في المرأة فلا يفيد ذكر المرأة وكان ذكرها
 وعدم ذكرها سواء ولا كذلك الشر لان لا يحلف بالمرأة
 فاعتبر ذكر المرأة ولو حلف لا يشترى جارية فاشترى رقيقة
 او مجوز كان حاشاً هذه الجملة في فتاوي قاضي خان وذكر
 في النوع الاول من الفصل الثالث عشر من ايمان الدخيرة
 واحال طائفة المستقي اذا حلف لا يكلم امرأة فكلم صبيبة فقد حكى
 عن بعض الشايخ انه حنت قال فكانه قال هذه المسألة
 على ما اذا حلف لا يتزوج امرأة فتزوج صبيبة فان هناك حنت
 في يمينه وذكر في الفصل الثامن من ايمان الدخيرة اذا حلف
 لا يجامع هذه الصبيبة فجامعها بعدما صار لها امرأة حنته وذكر

١٢٣
 ١٢٣

في هذا الفصل ايضا لو حلف لا يكلم هذا الصبي فكلمه بعد ما
 حنت في يمينه ولو حلف لا يكلم صبياً فكلم شيخاً لا يحسنه
 فتاوي القاضى الامام في الدين رحمه الله حلف قال لابنه ان
 تركت تهل مع فلانة فامرتة كذا فان كان له الابن بالغاً يعقد
 على منعه بالفعل منعه بالقول يكون بآراء وان كان الابن
 صغيراً كان شرطه المنع بالقول والفعل جميعاً وذكر ايضا
 اذا حلف بطلاق امرأة ان لا يدع فلانة يسر علي هذه القطعة
 منعه بالقول يكون بآراء لانه لا يملك المنع بالفعل وفيها
 ايضا اذا حلف لا ياكل من مال ابنه وبينهما حب من حل قال
 عصام ان كان الابن كبيراً يقاسمه ثم ياكل نصيبه وان كان
 صغيراً يبيع نصيبه من غيره ثم يقاسمه او يشترى نصيب
 الابن فياكل مال القاضى الامام في الدين رحمه الله وبينه
 ان لا يحتاج الي هذا النكاح وله ان ياكل قدر نصيب نفسه
 ويكون ذلك بمنزلة القسمة واحداً الشريكين في المكمل
 والموزون يتفرد بالقسمة اذا كان اجنبياً فالأب والاب
 ذكر في ايمان النوازل والجامع في الفتاوي حلف لا يلبس
 صبيانه من عزله فلانه تمام الحالف فما صبيانه و دخلوا
 في ملاه ان اصاب من تلك الملاه علي صبيانه ما يكون لبساً
 حنته وذكر بعد هذا بورقة الصبي الماذون له اذا انزل يمين
 عليه لانه لا يحنت قاله الفقيه وقال عليا وافي كتاب الاقرار
 الصبي الماذون له يحلف ويهناخذ الا ترى انه يقتضي بالكل
 والصبي ينكل ويضع اقراره وفي كفارة اليمين اذا غدا هم
 او عشا هم وفيهم صبي فطعم لا يجوز وعليه لانه يطعم مسكيناً اخر

في فتاويه فافهم في خان وفي ايمان الملتصق قالته امرأة الكرمي
 اصيب ابنه كودت راد ارم فافهم راة اخرون وجعلت المصبي
 في المهدوا منك لم ولم تنسك له الفة الا انها رصفت جنت
 وجوز انما في العبد المصغير في كفارة اليمين والطهار ولا
 يجوز انما في العبد المجنون في او اخر الباب الاول من ايمان
 الاصل ذكر في باب الحلف على التزويج من ايمان مختصم الكرمي
 في رجل قال والله لا ازوج ابنتي الصغيرة او ابني الصغير
 ثم امره بجلان فوجه او زوجه رجل بغير امره ثم بلغه فاجاز
 قاله هو حانت وكذا لك العتق والصدقة والطلاق والكتابة
 ولو حلف لا يزوج ابنته كبريا فامر رجلان فوجه ثم بلغ الابن
 فاجاز او زوجه رجل فاجاز الاب يعنى ورضي الاب لم يحسنه
 وهذا الا يشبه الصغيرة وقال هشام عن محمد رحمهما الله
 في نوادره رجل حلف بطلاقة امراته ثلاثا ان لا يزوج ابنته له
 صغيرة فزوجه رجل من اهلها او غريب والاب حاضر ذلك
 الموضع حيث زوجه جنت الا انه ساكت ثم قال بعد ما وقعت
 عقد النكاح وهو في ذلك المجلس قد اجزى النكاح فزعم
 محمد رحمه الله انه لا يحسنه لان الذي يزوج غيره واجاز هو
 وكذلك عليه امتد وذكر في باب الرجل يخلع على فولة من
 الافعال فيقع على مصيحه وفاسده من ايمان مختصم الكرمي
 اذا قال والله لا يبيع هذا المصبي والمصبي حر قال هذا على
 الفساد اذا باعه بغير فاسد او بر في يمينه وذكر في باب الحلف
 على الخدمة من ايمان المختصم اذا قال والله لا اخذ مني خادم
 فلان وليس له نية في غلام ولا جارية فانه يحسنه في ايم ذلك

خدمة لان كل واحد منهن خادم والصغير الذي يخدم والكبير
 سواء في ذلك اذا حلف لا يضر به ولد فافهم غيره فحسن به
 لا يحسنه الاب وفيه المصبي يحسنه وفيه المرأة قيل بانها تطير
 الولد وقيل بانها تطير العبد وينظر في الفصل الثالث والعشر
 عن ايمان الدخيرة اذا حلف لا يكلم صبيا او غلاما او شابا
 او كهلا فيقول بعض اهل العلم المصبي يسمى غلاما الى ان
 يبلغ تسع عشرة سنة من تسع عشرة شاب الى اربع وثلاثين
 ثم من اربع وثلاثين كهلا الى واحد وخمسين ثم من واحد وخمسين
 شيخ الى اخر عمره وفي الشرح الغلام اسم لمن يبلغ حد البلوغ
 فاذا بلغ صار شابا وفي تمام هذا ينظر في اخر ايمان الدخيرة
 وفي ايمان الفتاوى الصغيرة المصغريه ذكر في ايمان الدخيرة
 رجل اتهم بصبي فقال بالفارسية كد من يا او يا حطاطي كرده
 ام فامرته كذا او قد كان قبله طلقت امراته ذكره في فصل
 اليمين على الافعال حلف بطلاقة امراته انه لم يلطقط ثم
 ذكر انه لا حظ في حال صغره بصغير طلقت امراته في المذهب
 في الفتاوى في طلاقه وفيه ايضا لو حلف لا يشتري لغلام
 ثوبا فامرته فلان ان يشتري لابن له صغير ثوبا فاشتراه
 لا يحسنه وكذلك لو امر ان يشتري لعبد ثوبا فاشتراه
 لا يحسنه وفي فتاوى النسفي ايضا ولو حلف ليصلين
 بالجماعة ذكره في النسخ في ايمان فوايد صاحب المحيط في
 مسائل الحدود ودر رجل زني بمصيبة بجامع مثلها او بمجنونة
 عليه الحد ولو وطئ جارية صغيرة بنت خمس سنين قال ابو
 حنيفة رحمه الله اذا سلمت اقيمت عليه الحد وفي جنايات

في مسائل الحدود

الفتاوى بالصغير المصبي اذا زني بصبيبة فزال بكارتها لاحد
عليه وعليه المهر في ماله لانه مواخذ بافعاله واذا نهالم يفع
وان كانت بالغة مستكرهة فذلك وان كانت مطاوعة
لا يجب المهر لو جازى احد هما ان رضاها معتبر في اسقاط
حقها والثاني انه لو ضمن يرجع وليت المصبي عليها كمن امر
صبياً بشئ وحده غرم يرجع عليه علي الامر فلا يفيد التضمن
وفي فتاوى القاضية الامام فخر الدين المصبي اذا زني بصبيبة
يجب المهر في ماله لانه مواخذ بافعاله وهذا اذا كانت
مهر مثلها اقل من خمسية فانه يجب عليه عاقبته لانه
مستكرهة الجناية وقد صار اكثر من نصف عشر الدية وانما
لا يقبل العاقلة اقل من نصف عشر الدية والصبيبة اذا زنت
صبياً الى نفسها فاذهب عذرتها فعليه المهر والخبر اذا دعت
صبياً فزني بها لا يضمن مهرها وان كانت امة يضمن لان
امر الامة لا يرفع وكذلك لو دعت صغيرة صبياً فزني بها يضمن
المصبي مهرها بعض هذه السائل في جنايات فتاوى الصغرى
وبعضها في فتاوى صاحب المحيط رجل قال لامرأة زنت
وانت مكرهة او صغيرة لاحد للقاذف رجل ما جنت سقي ابناً
له صغيراً خراً بعز ولا يجب الحد الشئ لثان في فتاوى القاضية
ظهري الدين رحمه الله وفي فتاوى صاحب المحيط صبي تزوج
امراً بغير اذن الولي ودخل بها فلم يجزى المهر النكاح لا يجب
عليه المهر لانه المصبي ليس باهل الا التزام العبد فانه
يؤخذ بعد العتق وفي اول حد وهدى لا سلام ابيه ليس
حزقاً يخرج بمجنونة ام صبيبة قد دخل بها لا يهرم بمهرها بل لا يجوز

وكذا

وكذا التزوج امة الصبي والمجنون اذا تزوج امرأة بتزويج
الولي ودخل بها ثم بلغ بها واقافه المجنون فزني لا يقيم عليه
الرحم الا ان يدخل بها ثم بعد البلوغ ثم زني **المراة المأولة**
البالغة اذا دعت صبياً او مجنوناً الى نفسها حتى ظهرها لاحد
علي واحد منها عند فامة العلماء وقاله في الشافعي رحمه
الله يجب علي المراة الحد واجهوا علي ان الرجل البالغ العاقل
اذا زني بصبيبة يجمع مثلها او مجنونة يجب الحد عليه
وكذا لو زني بثأمة يجب الحد والفرقة يعرف في البسوط
واذا زني بصغيرة لا يجمع مثلها وافضاه فان كان انفساً
يستترك التوك فلا حد عليه بالاخلاق لانها ليست محل للوطي
مطلقاً ويجب الاغتسال بنفسه الا بالاح وعليه ثلث الدية
وعليه المهر وان كان افضل لا يستترك التوك لا يجب الحد
افضاه ويجب كل الدية وهل يجب المهر قال ابو حنيفة وابو
يوسف رحمه الله لا يجب وقال محمد رحمه الله يجب ولو
وطي صغيرة ولم يفضها يجب الحد عليه ولو جامع صغيرة
وافضاه لا يوجب حرمة المصاهرة ومن قد ف هذا الذم
جامع هذه الصبيبة بالزنا لا يجب عليه الحد لانه زنا من وجه
لانه وطئ حرام هذه الجملة في البسوط ولو زني بصبيبة
بجامع مثله ولم يفضها يجب الحد وهذا ظاهر وهل يجب
مهر المثل ينبغي ان لا يجب لان الحد قد وجب وانه ينا في
وجوب الضمان وكانت واقعة الفتوى ولو وطئ صغيرة
لا يشترط مثلها لا يكون هذا الوطي زناً طبعاً ولا وطياً لاجل
ولا حراماً يعني مثل هذا الوطي في المحل الحلال والحرام ولهذا

لم يوجب ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله بذلك حرمة الضميمة
 ولكن اوجبا بمقتضى الآية ارسئ تلك الجنابة اذا لم يقم بها وهذا ان
 سرق وجوبه للحد وهو محل المشبهة لانه الفعل فعل انفسنا
 الشهوة فلا ينفصل الا في محل مشتهى ذكره ابو زيد في خزانة
 الهدى في باب الحد وذو في نكاح فوايد صاحب المحيط للحد
 والضمان لا يجمعان الا في مسئلتين اذا زني بجارية بكر
 لا نساء يجب الحد ونقصان البكارة والثانية اذا شرب
 خمر الذي يجب الحد وقيمة الخمر في **مسائل السرقة** مطلب
 مسائل السرقة ذكر في الاصل ولو سرق خرا صغيرا لا يقطع
 لانه ليس بمال ولو سرق خرا صغيرا لا يقطع لانه ليس بمال
 ولو كان عليه حلية يبلغ ما لا كثيرا لا يقطع ايضا لانه تتبع للصبي
 فلا يجب القطع بسرقة ما هو قاصع له وان كان يعلم ان
 عليه حليا بخلاف ما اذا سرق ثوبا خرقا على جانبه دراهم
 مضمونة يبلغ ما لا كثيرا والثوب لا يساوي عشرة دراهم
 ان كان السارق لا يعلم بذلك لا يقطع لان قصده سرقة
 الثوب لا سرقة الدراهم وان كان يعلم به القطع لانه اذا
 علم فقصوده الدراهم بخلاف الصبي فان الصبي هو التقصود
 بالاختصاص كل حال لانه لو كان المقصود هو الحلي لا خذه
 دونه ولو سرق عبد ا صغيرا ان كان عاقلا لا يقطع بخلاف
 يعني اذا كان بحال يعبر عن نفسه ولو سرق غلاما صغيرا
 لا يعقل ولا يعبر عن نفسه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما
 الله يقطع وقال ابو يوسف رحمه الله لا يقطع استخسانا
 وفيه باب الاقرار بالسرقة من المبسوط واذا اقر الرجل

بالسرقة

بالسرقة مع الجنون او العنبي او مع اخر من لا يقطع لان هذه
 السرقة غير موجبة للقطع في حق هؤلاء والسرقة واحدة فلا
 يفتقد موجبه للقطع في حق الاخر بخلاف الصبي الياء اذا زني
 بضميمة او بجنونة يجب الحد على الرجل لان ثم لا يقطع الرجل
 دون المرأة والاشبه في فعل الرجل جلا في ما يجب فيه فان
 الغفل منها جميعا ذكر في سرقة العيون قوم سرقوا منهم
 صبي او مجنون لا قطع عليهم عند ابي حنيفة ومحمد ورافى
 رحمهم الله وقال ابو يوسف ان كان الصبي هو الذي اخرج
 المتاع لا قطع عليهم وان وليه الكبير قطع وكذلك قطع الطريق
 اذا كان فيهم صبي او مجنون او معتوه او اخر من روي الحد
 عنهم جميعا في قوله ابي حنيفة رحمه الله **مسائل السرقة**
 ذكر عن عطاء ان بخره كتب اليه ابن عباس رضي الله عنهما هل للمبد
 في الغنم نصيب وهل كن النساء حضرن الحرب مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ومتى يجب للصبي سهم في الغنم وعن سهم
 ذي القربى فكتب اليه ابن عباس رضي الله عنهما انه لا حق
 للعبد في الغنم وانه يوضع له وان النساء كن حضرن مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بدارين الجرحي ويوضع لهن ولا حق
 للصبي في الغنم حتي يحتم وكتب اليه في سهم ذي القربى ان
 عمر رضي الله عنه عرض علينا ان تزوج من الحسن بما وان
 يقضي به عن مضر ما فابينا ذلك عليه الا ان يسلم لنا فابي
 ذلك علينا وهذا نقول الا ان الصبي يوضع له كالعبد لما روي
 انهم كانوا يجعلون العبيان من جملة الجيوش حتي يبلغوا
 مسلم دخل دار الحرب با ما ن فاشترى صبييا او صبية منهن

الفعل من

مسائل السرقة

ولا عتقه ثم استولى عليها المسلمون فعدوا لها الكافرين وخرج
المسلم الي دار الاسلام فانهما يكونان في الاسلام لان الله ان تعد
عتقه فها حرام في مال كان بالاسلام وان لم يتعد عتقه فها
ليس له عضو من غير كان بالاسلام فاسلم الحربي في دار
الحرب ثم ظهر المسلمون على تلك الدار وحملوها داره
الاسلام وله اولاد صغار وكبار فاولاده الصغار وما في يده
من المتاع لا يكون فيا واولاده الكبار وزوجته وما لم يكن في
يده من متاعه يكون فيا وروى عن ابي يوسف رحمه الله
ان داره لا تكون فيا واولاده الصغار لا يكونون فيا لانهم صاروا
مسلمين تبعاله واما متاعه الذي في يده فلا ثم لم يستولوا
على نفسه لكونه مسلما فلا يكونوا مستولين على ما في يده
واذا امن المبي قوم امن اهل الحرب ان كان ما ذواله بالقتال
يقع عندنا ولا يقع عند الشافعي رحمه الله كما في سائر القرون
وان كان مجورا وهو اقل يقع عند محمد رحمه الله دون غيره
وامان الذي لا يقع وامان العبد المجور لا يقع عند ابي حنيفة
وابي يوسف رحمه الله وعند محمد والشافعي رحمه الله مع
وامان العبد المأذون له بالقتال يقع بالاخلاق وامان المرأة
جائز وكذا امان المقعد والزمن ايضا جائز واذا ارتد الابوان
ولحقا بولد هما الصغيرون بدار الحرب ثم استولى المسلمون
فالولد في لانه صار مرتدا تبعاله والصغير المرتد يسترق
واما اذا بقيت الام في دار الاسلام مسلمة لا يكون الولد فيا
لا لولد بقي مسلما تبعالاه وكذا لك لو ماتت الام مسلمة
في دار الاسلام لم يكن الولد فيا لانها لما ماتت مسلمة بقيت مسلمة

حكا وكذا لو كانت الام ذمية نصرانية وقد بقيت في دار الاسلام
لا يكون الولد فيا لان الولد وان صار مرتدا تبعالاه ولكن بقي
ذميا تبعالاه وكذا لو كان الاب ذميا بقى العبد لا يكون الولد
فيا لانه بقي ذميا تبعالاه وكذا لو ارتد الابوان ولحقا بدار الحرب
والولد هاهنا فانه يكون مسلما تبعالدار وقد سبق منه في
الطلاق والتمكاح واذا ولد المرتد في دار الحرب ولم يتم ولده
لو لم يولد ثم ظهر المسلمون عليهم يكون ولد الاولاد ذميا
ولا يكون ولد هاهنا ويحبر ولد هاهنا على الاسلام ولا يحبر ولد
واله هاهنا لان الولد يكون مرتدا با ارتداد ابويه اذا كان في دار الحرب
كما يكون مسلما باسلام ابويه فيحبر على الاسلام كالا بوي وما
ولد الولد لا يكون مرتدا لانه لا يكون تبعه الجدة في الارتداد كما
لا يكون تبعه في الاسلام لانه لو كان تبعه لكان تابعا لجدة الجدة
فيوديه الي ما لا يتناهي ويكون الناس مسلمين باسلام ادم عليه
السلام فاذا لم يكن تابعا لجدة صار حكمه حكم ساير اهل الحرب
وساير اهل الحرب لا يحبرون على الاسلام فاذا ارتد الغلام
المراهق عن الاسلام هت رده عند ابي حنيفة ومحمد رحمه
الله وعند ابي يوسف رحمه الله لا يقع وهما مشككتان احدهما
في الاسلام والثانية في الردة ثم اذا ارتد المبي المراهق واذا
ادركه كافرا لا يقتل ولكن يجبس وكذلك منه اكره على الاسلام
وهو بالغ ثم اذا ارتد لا يقتل ولكن يجبس واما اسلام المبي
العاقل يقع عندنا بالاخلاق عند اصحابنا في احكام الدنيا
والاخرة جميعا وعند الشافعي رحمه الله لا يحكم باسلامه
وجه قوله اصحابنا رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم دعا عليا الي الاسلام كغير ابن سبيع فبقيت فاما ان يذبحه
 وكان يفتخر بانفسه وبفوق سبغكم ان لا يذبحه من قدام الله
 ان النبي والحق فيه فهو انه عرف الاسلام واعترف به
 فوجب له ان يذبح من ذلله اذا كان ابن خمس عشرة سنة
 ولا يلزم علي هذا المصبي الذي لا يعقل لانه لم يعرف الاسلام
 ويقرر تمام هذا الباب احكام المرقدين من الميسوط
 ذكر في باب ما اصاب من القسمة مما كان من المشركون
 اصابوه واذا سبي المصبي من اهل الحرب واخرج الي دار الاسلام
 دون ابويه ثم مات قبل ان يعقل الاسلام صلى عليه لا ينكح
 لو لم يكن معه ابواه ولا احدهما كان تبعا للدار فيكون مملوكا
 بالدار فيصلي عليه وان كان معه ابواه واحد هما فمات
 لا يصلي عليه لانه تابع لابويه في الدين قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة الا ان ابويه
 يهودانه او ينصرانه حتى يعرب عنه بلسانه اما شاكرا
 واما كفورا اخبر ان المصبي تبعا لهما ويجب الخراج في
 ارض المصبيان والنسوان والمجانين لانهم رضي الله
 تعالى عنه وطفن الخراج في جميع الاراضي ويؤخذ من
 ارض المصبي الثلثي الفشر مضاعفا وكذا من ارض المرأة
 الثلثية لان العشر يؤخذ من ارض المصبي المسلم في
 ظاهرها وراية ومن ارض المسلمة في ارضها ورايات اجمع
 فكذا يؤخذ من المصبي الثلثي والمرأة الثلثية العشر
 مضاعفا والجوية انما يوظف على الرجال ولا يوظف على
 المصبيان والنسوان هكذا فعل رضي الله تعالى عنه واذا

قال الاخير من قتل قتيل لا ظلم عليه فقال مصبي لم يباع العلم فليس
 له عليه وان قتل مريضا او جرحا فله عليه سوى ان يستطيع
 القتال او لا يستطيع لانه مباح القتل في الوجهين عن الضال
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث سرية قال
 لا تقتلوا وليد او اولا نسا ولا الشيخ الكبير ولا العبد المولد لغة
 وكل ادب مولود ولكن هذا اللفظ يستعمل في المقاتلة
 وهذا الجواب في المصبيان اذا كانوا لا يصحون للقتال ولا
 يقدرون على الصفاح عند التقا المصبي ولا يكونون رؤسا
 الحيوة فاما اذا كانوا كذلك فيقتلون وفي سير فتاوي
 القامني الامام طهير الدين مسلم دخل دار الحرب بامان فيها
 رجل من اهل الحرب باقه او عمته او خالته او ام ولده ان
 ملكها بالقهر فقد صارت حرة مسلم دخل دار الحرب بامان
 فاشترى من احدا ابنة او ابنته بطوع تكلموا فيه واكثرها
 علي ان البيع باطل وقال ابو الحسن الكرخي ان كانوا يرون
 جواز البيع فالبيع جائز والا فالبيع باطل واختار انه لا يجوز
 البيع في الوجهين جميعا واذا لم يحز البيع فمعنى اخراجه الي
 دار الاسلام قال بعضهم يملكه لان البيع وان بطل فاذا ذهب
 به المشتري فذلك منه قهر فملكه بالقهر وقال اكثرهم
 يكون حرا والمصبي ان البائع ان كان يري جواز البيع يملكه
 مطلقا لان المشتري قهر لما باعه البائع قهر فملكه بالقهر
 وان كان البائع لا يري جوازه فالجواب علي التمسك بالان
 اشتراه وذهب به كراهة ملكه لانه اشتد قهره على المشتري
 فيه دار الحرب فملكه وان ذهب به وهو طابع لم يملكه لانه

اخذ
 من

لم يوجد القهر في دار الحرب في فتاوى قاضي طهري الدين
 وذكر في السادس من سير فتاوى سبيل نجم الدين رحمه الله
 عن صبي حرم باسلامه في دار البويه ثم اذا اوصف له الاسلام
 بعد البلوغ فقال لا اريد من الاسلام هل يكون هذا دليلا
 انه لم يكن مسلما قبل البلوغ قال لا لانه اذا لم يقرانه كان
 يعقد خلاف هذا بعين قوله الان عرفة بعرفان الاسلام
 بتفصيله اذا اسلم الرجل وله ولد ابن صغير ابوه ميت
 او حجة لا يصير له اجدنه مسلما باسلامه والحو ليس فيه
 كالاية وهي من المسائل التي ليس الجدل فيها كالاية وينظر
 المتفرقات ذكر في متفرقات سير الدخيرة واحالة الي
 العميون اهل الشرك اذا استولوا عليها هل الحرب من اهل الكتاب
 فسبوا سبائا صغيرا بغير ابايهم فالصبيان على دين اهل
 الكتاب بمقتضى عبيد المسلمين اذا اسبوا لا يتحولوا الى الشرك
 بالسبي واذا سبي المسلمون صبيان اهل الحرب وهم بعد
 في دار الحرب قد دخل ابايهم دار الاسلام واسلموا فابناؤهم
 صاروا مسلمين باسلام ابايهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام
 ولودخل حربي الى دار الاسلام ذميا ثم سبي ابنه لا يصير الابن
 مسلما بالدار ومن دخل دار الحرب بامان وسرق صبياه
 واخرجه الى دار الاسلام فهو على دينه ولو ان حربيا دخل
 دارا بامان وله عبد صغير فاسلم هو فالعبد كافر مالم يسلم
 هذه الجملة في متفرقات سير الفرجية صبي سبي وسبي
 معصا بواه او احدها فمات لا يصلي عليه الا اذا كان اقرب
 بالاسلام وهو يعقل الاسلام واذا لم يسب احدها معه

فمات يصلي عليه علم ان الولد الصغير يعتبر تبعا للابوين
 او لاحدهما في الدين فانه انود ما يعتبر تبعا لما حبه اليد
 فانه عند ميت اليد يعتبر تبعا لدار لانه بعد اعتبار اصلا في
 الدين فلا بد من اعتبار تبعا لدار غير ان التبعية في الابوين
 اقوية فاذا انعقد ما فعله التبعية في حق صاحب اليد اقوية
 اذا ثبتت هذا فاذا كان احد ابوين معه يعتبر تبعا لهما
 لا لدار فيكون كافر تبعا لهما وان لم يكن معه احدهما
 يصلي عليه اذا مات لانه صار مسلما تبعا لله اريد ان يعدم
 الابوين ولو وقع في يد المسلم من الجند في دار الحرب وجد
 ومات يصلي عليه لانه مسلم تبعا لما حبه اليد عند
 انعدام الابوين ويستوي فيما قلنا اذا كان الصبي عاقلا
 او غير عاقل لانه قبل البلوغ تتبع ابويه في الدين مالم يصف
 الاسلام وقوله في الكتاب وهو يعقل الاسلام يدل على
 ان الصبي العاقل اذا اسلم يمع وهذا مذهبا وقوله
 وهو يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام وهذا يدل على
 انه من قال لا اله الا الله لا يكون مسلما حتى يعلم صفة الايمان
 وكذلك اذا اشترى جارية واستوصفها الاسلام فلم تعلم
 لا تكون مومنة وصفة الايمان ما ذكر في حديث جبريل
 عليه السلام ان يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
 الآخر والبعض بعد الموت والقدر خيره وشره من الله
 هكذا ذكر الكشاف في هذه الجملة في باب حمل الجنائز من
 الجامع الصغير في مسائل الكراهية الصبي او المعتوه
 اذا اخبر بخباصة المالا تثبت الخباصة بقوله لانه ثقله عقله

مطلوب
 في مسائل الكراهية

قد يلدبه فلا يترجم صدقة على كذبه ولهذا لم يتبل خبر الصبي
والمعتوه في الأحكام فان احدا من الصبيان والمعتوهين
لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خدشا ولكن مع
هذا ينبغي ان ينظر في نية رايه فان وقع عنده انه ماله
لا يتوضأ ان وقع انه كاذب يتوضأ وهذا اذا كانا يفتلان
اما اذا كانا لا يفتلان لا يلتفت اليه قولها في استحسان
المبسوط صبي ما قل في يده شيء يبيعه لا ينبغي لغيره
ان يشتريه منه ما لم يسأله منه لماذا يبيعه لان الصبي
لا يملك البيع الا باذن الولي فان قال اذن لي ابي يحكم فيه
رايه على كل حال فان وقع عنده انه صادق اشتراه منه
والا فلا وهذا في البيع اما في الهبة اذا كان يجب ذلك المال
فان قال هو لا يذني لي بالهبة يقبل منه اذا وقع عنده
انه صادق فان قال هو لي اذن لي ابي بالهبة لا يجوز ان
يقبله لانه لا يملك ذلك باذن الاب وفي الفتاوى وري وجوا
ان يقبل في الهبة والآذن قول العبد والمجارية والصبي
في الهداية ولو كان المخبر بمخاساة المأذيا لا يقبل قوله
كالصبي والمعتوه ولا يجب المقر في ولكن يسقط بخلاف
الفاست لان خبر الفاست يستوي فيه الصدق والكذب
فهو المقر طلبا للترجيح اما الكذب في خبر الكافر قطا
وقد ذكرنا بعض مسائل اخبار الصبي في اول هذا المجموع
وفي استحسان المبسوط واذا مات الرجل بين النساء وليس
فيهن زوجة لا يباح لهن ان يفسلنه كما في حالة الحيوة
فاذا كانت فيهن جارية صغيرة لا تستهي بعلمها الفسل

حيث تفضل لان الصغيرة التي لا تستهي بياح لها ان تبس
جميع اعضا الرجل الاجنبي حال حيوته فكذا بعد وفاته ولو كان
الميت صغيرا يستهي فلا لباس للنسوان ان يفسلنه كما في
حالة الحيوة لانه لا جرمة لعورته ولا لساير بدنه وكذا اذا
ماتت المرأة بين الرجال لا يباح لراحمته ان يفسلها وان كان
فيهم صفي لا يستهي بعلمه الفسل حيث يباح لها ما بينا لان
له ان تبس جميع اعضاها حاله الحيوة فكذا بعد الوفاة وفي
كراهية الهداية والصغيرة اذا كانت لا تستهي بياح مسها
والنظر اليها لا يقدم خوف الفتنة ويكره ان يلبس الذكور
من الصبيان الذهب والحرير لان التحريم لما ثبت في حق الذكور
فكما لا يباح اللبس لا يباح الالباس وصار تطير الحر لما حرم شربها
حرم سقيها اقصي وقت الختان لاشي عشرة سنة واوله
كما قال ابو حنيفة رحمه الله لا علم له به ولم يرو عنه في يوسف
ومحمد رحمهما فيه شيء واختلف المشايخ فيه قال بعضهم اوله
وقته اذا بلغ سبع سنين وقال بعضهم تسع سنين وبعضهم
عشر سنين وبعضهم لم يوقتوا وقتا وقالوا ان كان الصبي
بحال يطيق الم الختان يحنن والا فلا وانه من جملة السنن
وفي العميون غلام ختن فلم يقطع الجلد كلها فان قطع اكثر
من النصف يكون ختانا وان كان نصف او دونه لا يكون ختانا
وفي صلوة النواز لصبي لم يحنن ولم يكن ان يمد جلده الا
بتشد يد وغسفته ظاهرة اذا راه انسان فطنه فحنونا ينظر
اليه التفات واهل البهيم من الحمامين فان قالوا هو علي خلاف
ما يمكن الاختيار فانه لا يشد عليه ويتركه وكذا الشيخ المنعيف

من اهل الجوس اذا سلم وقال اهل البصرة انه لا يطرق الخنا
يتركه وفي رواية اخرى في اخفى الصبي ثم طالت جلده
ان صار محال يستغنى عنه يقطع والا فلا ولا بأس بالخضاب
الجارية الكبيرة والصغيرة واما الصبي فلا ينبغي ان يختضب
بده ولا رجليه كالرجل فيه استحسان الدخيلة في اختلاف المشايخ
في التسليم عليهم الصبيان قال بعضهم لا يسلم عليهم وهو قول
الحسن وقال بعضهم التسليم عليهم افضل وهو قول شريح
قال الفقيه ابو الليث يضر من محمد السمرقندي رحمه الله
وبه نأخذ وقد روي عن انس بن مالك رضي الله عنه قال
كنت مع الصبيان اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم علينا وفي هبة فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله
اذا اهدى الصبي شيئا من المأكولات روي عن محمد رحمه
الله انه يباح لو اهدىه وشبه ذلك بضميات المأكولات واكثر
مشايخ بخاري انك يباح وفي كراهية الخنيس اذا اهدى
الفواكه الى الصبي الصغير يجزى للاب والام الا حمل اذا ربه
بذلك برالاب والام لكن اهدى الى الصغير استغفار الله
الجوز الذي تلعب به الصبيان يوم العيد بواكل لما روي
عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يشتري الجوز لصبيانه
يوم النظر يلعبون به وياكل منه وهكذا فعل علي رضي الله
عنه بخواره وهذا اذا لم يكن علي سبيل المقامرة فاما اذا
كان فهذا المصنع حرام الاب اذا احتاج اليه تناول مال له
فهذا علي وجهين اما ان كان في المقهر واحتاج لعقره او كان
في الغارة واحتاج لعدم الطعام معه وله مال فعلي الوجه

الاول اكل بغير شيء وفي الوجه الثاني اكل بالقيمة وقد ذكرنا
في مسایل النفقات من هذا الكتاب في كتاب النكاح وفي
واقعات الناطق ولا بأس بختب اذن الطفل من البنات
لانهم كانوا يفعلون ذلك زمن النبي عليه السلام من غير انكار
رجل كني ابنه الصغير بابي بكر وغيره كره ذلك بعض المشايخ
لانه ليس لهذا الابن ابن اسمه بكر فيكون هو اباه والمصحيح
انه لا بأس به فانه اناس يريدون به التناول انه يصير
اثباتي ثاني الحال لا التحقيق للحال لا بأس بكبي الصبيان اذا
كان لدا اصابه الصبيان لانه مداوة ودفع المصحف اليه
الصبيان هل يكره ذكرنا في مسایل الطهارات في بيوع فوايد
صاحب الحيض الاب والام اذا اراولدها الصغير لينقل الما
من الحوض الي منزل ابيه ودفع اليه الكوز فنقل قال بعضهم
انما الذي في الكوز يصير ملكا للصبي حتي يجزى للاب شربه
الا عند الحاجة لان الاستخدام في الاعيان الباحة باطل وقال
بعضهم ان كان الكوز ملكا للاب يصير ملكا للاب ويصير
الابن محزرا لما لابه كالا جيرا اذا حمل الما يكو الاستاجر يكون
محزرا للمستاجر كذا هنا وذكر في الخاوية اذا ملأ الصبي الكوز
من ما الحوض ثم اهرق ذلك الكوز في الحوض لا يجزى لاحد
ان يشربه الما من ذلك الحوض حسنة للصغير قبل ان
يجري عليه القلم للصبي لا ابويه لقوله تعالى وان ليس
للانسان الا ما سعى وهذا قوله عامة مشايخنا وقال بعضهم
الانسان ينتفع بعلم ولده بعد موته لما روي عن ابي بن
مالك رضي الله عنه انه قال من جملة ما ينتفع به المرء بعد

مونه ان يترك ولد اعلمه القرآن والعلم فيكون لوالده اجر ذلك
 من غير ان ينفق من اجر الولد شيئا ذكر في باب دعوى
 الاب والوصي من فتاوى رشيد الدين يحصل المال وينفق الي
 امه والام تنفق على الصغير فتاكل معه قليلا خولقة او
 ثقتين غير الزيادة لا يكره وان كانت الام عاجزة والصبي
 يقدر على الكسب حقدار ما يكفي له والام طرأ حقه في مال
 الصبي فتاكل ولولم تكن الام محتاجة الي مالها لكان خلطت
 مالها بمال الولد واستترت الطعام واكثت مع الصغير ان
 اكلت ما زاد على حصتها لا يجوز ذلك لانها اكلت مال اليتيم
في اداب الملقط الغلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن
 صبيها فحكمه حكم الرجال وان كان صبيها فحكمه حكم النساء
 قال السيد الامام ابي القاسم رحمه الله يعني لا يحل النظر اليه
 عن شهوة فاما النظر اليه لاعت شهوة لا بأس به ولهذا لم
 يور بالثقب رد السلام من فروض الكفاية فاذا سلم على قوم
 فرد السلام بعضهم فان كان الذين حصل الرد منهم مكلفين
 يسقط عن الباقيين قياسا على ما يرد من الكفاية واما اذا
 حصل الرد من الصبيان ان الصبي لا يعقل لا شك انه لا يسقط
 الرد عن الباقيين وان كان هذا الصبي ممن يعقل الجواب
 هل يسقط عن الباقيين اختلف الشايع فيه قال بعضهم
 يسقط ومنهم من قال لا يسقط وتمام هذا ينظر في كتاب
 الكسب لشيخ الاسلام ابي بكر رحمه الله في بيان فروض الكفاية
 وقد كتبت فروض الكفاية في موضع علي حدة والله سبحانه
 وتعالى اعلم **في مسائل الملقط** الملقط اسم للولد الذي يوجد

الثالثة
 هو

كان هو

على قارعة الطريقة او في الفانزة او على باب المسجد لا يعرف ابو
 ولا امه واللقط الاخذ سمي به باعتبار ما له انه يلتقط ويرفع اللقط
 افضل من تركه بخلاف اللقط فان تركها افضل من رفعها وان
 غلب على ظنه ضياع اللقط فواجب عليه رفعه ثم اللقط حر
 ونفقته منه بيت المال والمملوك منيع بالانفاق عليه لعدم
 الولاية الا ان يامر القاضي ليكون له ثيابا عليه لعموم الولاية
 واذا ابي المملوك ان ينفق على اللقط وسأل القاضي ان
 يتبله منه واقام البيعة انه لقط فقبضه القاضي ووضعه
 على يدي رجل وامره ان ينفق عليه عليا ان يكون دينيا
 عليه اللقط ثم ان الذي التقطه سأل القاضي ان يرده
 عليه فاقاضي بالخيار ان شارده عليه وان شالم يرده
 عليه وكذلك القاضي فيها لغير الاول وان شاقبضه منه
 وان شالم يقبضه فان لم يقبضه القاضي يامر بالانفاق
 عليه ليكون قريبا على اللقط ولم يذكر فيه الكتاب انه اذا امره
 القاضي ان ينفق عليه ولم يقل عليا ان ذلك يكون دينيا عليه
 ما حكمه قال بعضهم يكون دينيا عليه من غير شرط الرجوع
 وقال بعضهم اذا نقوه ان ينفق عليه فانفق يكون متطوعا
 الا اذا نفق عليه عليا ان يكون ذلك دينيا عليه فان التقطه رجل
 لم يكن لغيره ان يأخذه منه لانه ثبت له حق الحفظ بسبق
 يده فان جاءه اخر وانزعه منه فانه يدفع اليه الاول فان ادعي
 مدع انه ابنه فالقول قوله يعني اذا لم يدع الملقط بسببه
 ثم قبل ان دعواه يعم في حق نفسه دون ابطال حق الملقط
 وقبل ينبغي عليه بطلان دعيه واذا كبر اللقط فادعاه رجل

فذلك اليه لانه صار فيه يد نفسه وان ادعاه اثنان ووصفه
 احدها علامة في جسده فهو اولي به وان شيعته دعوه
 احدها فهو ابنه ولو وجد مع اللقيط بال فوضعه القافي
 علي يدي رجل او علي يدي الملتقط وقالوا انفق عليه سنة
 فهو جازن وهو مصدق في نفقة مثله وما اشترى له من
 ذلك من طعام او كسوة فهو جازن عليه وهنا احكام ثلاثة
 احدها ان المال الذي وجد مع اللقيط يكون له والثاني ان
 نفقة تكون من ذلك المال والثالث ان النفقة اذا قال
 انفق عليه كذا فهو مصدق في نفقة مثله لانه امين والقول
 قول الامين وليس هذا كما اذا انفق عليه من مال نفسه
 يرجع عليهم ثم قال انفق عليه كذا وكذا فانه لا يصدق الا
 بنيت لانه ايجاب الضمان علي اللقيط وهنا اراد نفي الضمان
 فافترقوا لو ادعي الملتقط ان اللقيط عبده ان لم يثبت لانه
 لقيط فالقول قوله لانه لا يصغير لا يدل له فهو ساير الاموال
 سواء اذا كان فيه يده فهو ملكه ظاهرا فالقول قوله فاما اذا
 اقرا انه لقيط لا نفق دعواه لانه ثبتت حرية ظاهرا ولو بلغ
 اللقيط واقرا انه عبد فلان ان لم يجر عليه حكم الاحرار من
 قبوله شهادة وضربه قاذفه وخود ذلك يرفع اقراره وان
 جرمه عليه شيء من احكام الاحرار لا يرفع وان ادعت امرأة
 اللقيط انها بنتها لا تصدق الا بالبرينة وليس هذا كالرجل
 لان المرأة ادعت النسب عليه غيرها واقراها علي غيرها
 لا يجوز لان النسب اليه الا باوامر الرجل فقد اقر عليه نفسه
 فكان القول قوله وذكر عن ابي بصير محمد بن سلام انه اخرج

في هذه المسئلة فقال لان المرأة لا تملك الفصل فلا تملك
 الوصل ايضا والرجل يملك الفصل فيملك الوصل بيانه ان
 المرأة اذا قالت لولدها هذا ليس مني فانه لا ينقطع النسب
 فيها بينهما باللهاث ولو قال الرجل مثل ذلك ينقطع نسبه
 باللعان وحكم عن امير اسير فانه يقال له اسحق ابن
 احمد كانت له مناة في داره فاحق واحد في هذه المسئلة
 بهذه النكته في مجلسه فاعجبته فقال له هذه النكته
 فقيل له قالها ابو نصر محمد بن سلام فبعث اليه باربعة
 الاف درهم وليس علي الذي التقط اللقيط ورياه عقل ولا
 ميراث لانه لم يصير وليا بالتربية ولا لتقاط فهو وساير
 الناس سواء واللقيط اذا ادرك فهو في شهادته وجنايته
 والحماية عليه وحدوده كالحرا المسلم لانه حر ويحد قاذف
 اللقيط في نفسه ولا يحد قاذف امه ثم اللقيط اذا وجد في معر
 من امصار المسلمين يحكم باسلامه سواء كان الواجد مسلما
 او ذميا ولو وجد في بيعة او كنيسة او قرية من قري اهل
 الذمة يحكم بكونه ذميا سواء كان الواجد مسلما او كافرا
 هذا في رواية واما في رواية اخرى اعتبر الواجد ذوات
 المكان وقال ان كان الواجد يحكم بكونه مسلما فمالي مكان
 وجد ثم في كل موضع حكما بكونه مسلما بحري عليه احكام
 الاسلام حتى لو مات قبل ان يعقل يصلي عليه وفي كل موضع
 يحكم بكونه كافرا يقضي جميع احكام الكفار في حقه حتى لو مات
 قبل ان يعقل لا يصلي عليه ولو وجد في موضع فيها مسلمون
 وكفار يحكم بكونه مسلما استحسانا ولا يجوز تزوج الملتقط

لا يهدأ سبب الولاية من القرابة والملك والمالطة ولا يجوز تصرفه في مال الملتقط اعتبارا بالأم ويجوز ان يقبض له الهبة لانه يقع محض ولهذا ملكه الصغير بنفسه اذا كان عاقلا وملكه الام ووصيتها ونسبه في مباحه وتوام وهذا راية القدوري في تحفه وذكر في كراهية الهبة ومن كان في يده لقط لاب له فانه يجوز قبضه الهبة والصدقة واصل هذا ان التصرف على الصغير انواع ثلثة نوع هو من باب الولاية لا ملكه الامن هو ولي كالانكاح والبيع والشر الاموال القنية لان الولي هو الذي قام مقامه بآنية الشر دفعا للحاجة ونوع اخر ما كان من ضرورة حال الصغير وذلك جائز من يعوله وينفق عليه كالآخ والعلم والملتقط اذا كان في حجره واذا ملك هو هذا النوع فالولي اولي به الا انه لا يشترط في حق الولي ان يكون الصبي في حجره ونوع ثالث ما هو نفع محض كقبول الهبة والصدقة والقبض فهذا ملكه الملتقط والام ومن يعوله من الآخ والعلم والصبي بنفسه اذا كان يعقل لانه اذا كان نفعنا لا يوق بالحقبة فبق باب الامانة يطول للصبي فيملك بالولاية والعقل والجور صار منزلة الاتفاق قائم ولا يجوز للملتقط ان يواجره ويجوز للام ان تواجر ابنها اذا كان في حجرها ولا يجوز للعلم لان الام تملك اتلاف منافعه باستخدامه فالولي ان يملك اتلافها بعوض ولا كذلك الملتقط والعلم وياق شي منه في مسائل الاجارات ان شاء الله تعالى وفي التوازل الملتقط اذا امر بختان

الصبي

الصبي نهك الصبي يقبض لانه ليس له هذه الولاية والله سبحانه وتعالى اعلم **في مسائل الآباء** اذا كان العبد الابن ملك الصبي فزده رجل من مسيرته ثلاثة ايام فصاعدا يجب الجعل في مال الصبي لان النعمة حصلت له فصاعدا اذا غل له احد باجر ويعطيه الاب او الوصي من ماله والوصي اذا جابا لعبد الابن لليتيم فلا جعل له لانه الرق عليه وكذلك الذي يعوله اليتيم لان الرد عليه ايضا وكذلك لو رد السلطان عبد الصبي والبالغ لا يجب الجعل لانه نعل ما هو واجب عليه والابن اذا رد ابقا لبيه لا يستحق الجعل والاب اذا كان هو الراعي يستحق الجعل اذا كان الابن كبيرا مسورا السلة في الكتب وهذا هو المصحيح لان خدمة الاب واجبة على الابن ورد العبد الابن من جملة الخدمة فيكون واجبا على الابن فلا يستحق الجعل واما الاب فلا يجب عليه خدمة الابن فيستحق به الجعل وينظر تمام هذا في كتاب الآباء من مبسوط صدر الاسلام واذا رد امة سابقة مع ابنها ان كان صغيرا رضيعا لا يستحق الا جهلا واحدا لانه لم يرد الا شخصا واحدا وان كان غلاما فاقه قارب الحلم ابق مع امه يستحق جعلين لانه رد شخصين رجل ابق له عبد فوه لانه الصغير يجوز اذا كان الابن في ماله لانه لا يحتاج اليه التسليم فانه حق القبض فيما وهب لابنه الصغير للاب وقبضه قائم لان القبض لا يبطل بالاباق مادام الابن في دار الاسلام واعلامه بمنزلة القبض بخلاف ما اذا باع من ابنه الصغير فانه لا يجوز لان قبض الاب لا ينوب عنه عن قبض

في مسائل الآباء

البيع لان قبض البيع قبض ضمان وقبض الالبه قبض امانة
 فان العبد اذا هلك بعد التسليم يتقرر على المشتري الثمن ولو
 هلك قبله لا يتقرر الثمن وقبض الامانة دون قبض الضمان
 فلا يتوبه ذلك عن قبض الضمان وتام هذا ينظر في كتاب
 الاباق من شرح صدر الاسلام ابي اليسر والله اعلم في مسائل
الغصب والضمان في ودعة الملتقط الصبي المقتسوب
 اذا وقع في الماء وعرفه يضمن القاصب بخلاف صبي الودعة
 وفي غصب العدة ولو غصب عبدا صغيرا فالقبي لا يفرم
 النقصان وفي فتاوي ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله ولو
 غصب من صبي شيئا ثم رده عليه ان كان الصبي من اهل
 الحفظ مع والافلا ويكون بمنزلة ما لو رفع السرقة عن ظهر
 الدابة للغريم اعاده اليه ظهر الدابة لا يرفع وان كان القاصب
 استهلك الغصب حتى ضمن القيمة فرفع القيمة الى الصبي
 ان كان الصبي ما ذونا له في التجارة مع وبري من ضمانه
 وان لم يكن ما ذونا له لا يبر الا ان دفع القيمة يتضمن معنى
 التملك وهكذا ذكر الصالة في عامة الفتاوى وذكر ابو زيد
 في مسألة النكاح بغير ولي من كتاب الاسرار ان الصبي
 اذا استوفى دينه لا يرفع ولو غصب من عبده مجبور شيئا ثم
 رده عليه برى من ضمانه في بيع الجامع في الفتاوى وفي
 فتاوي صاحب الحيط رجل امر صبي باستهلاك ماله انسان
 يضمن الصبي ثم يرجع عليه الامر وفي جناباته فتاوي قاضي
 خان قبيل فصل التلافى الجنين ولو امر صبرا بشي فحقه غرم
 كانه لولي الصبي ان يرجع عليه الاموال وفي فتاوي صبي جالي

في غصب الصبي من ابيه

فصاد وقال الفصد في فصد فصد امعتاد اخذ من ذلك السبب
 يجب دينه عليه عاقلة الفصاد وكذا العبد يجب على عاقلة
 الفصاد وفي كتاب الفوايد صبي اخذ دجاجة انسان ولم يحولها
 من مكانها ثم ارسلها حتى ضاعت قال القاضي الامام خزانة
 يضمن وبه افتي وقال صاحب الحيط لا يضمن ما لم يحولها فما
 قاله الامام خزانة من قوله ابيه يوسف رحمه الله وما قاله صاحب
 الحيط قول محمد رحمه الله وفي فتاوي شيخ الاسلام برهان الدين
 رحمه الله نارسيده استوركي را بطند استوري ويكره من
 سيات ابن استور را هلاكه كرد هل يضمن الصبي قال نعم يضمن
 وفي فتاوي الفتية ابي جعفر رحمه الله لو وضع سكين في يد
 صبي فقتل نفسه لا يضمن ولو عثر به حتى مات يضمن
 وفي فتاوي ابي حفص الكبير رحمه الله صبي قايم على سطح او
 حائط صاح به رجل ففزع الصبي فوقع ومات يفرم الصابح دينه
 وذلك على عاقلة وكذا لو كان على الطريق فمرت دابة
 فصاح بها رجل فوطيته الدابة يضمن الصابح دينه وهو على
 عاقلة وهكذا المسئلة في مجموع النوازل وياتي بعد هذا
 بشي منه بخلافه وفي فتاوي ابي حفص ايضا صبي بال على
 السلم فخرج البول من الميزاب واصاب ثوب رجل فانسده
 يفرم الصبي في ماله فان لم يكن الصبي له ماله يكون ديناً
 عليه بوخذه اذا ايسره وفي النوازل ولورمي صبي سها
 فاصاب عين امرأة لا ضمان علي والده وانما يجب في ماله
 وان لم يكن له ماله فنظرة اليه ميسرة قال وانما اوجب في ماله
 لانه لا يري اللحم عاقلة ويكول العاقلة للعرب لا يفرم يتاخر

وفي العميون لو اذخل صبيا او نائما او مغشيا عليه في داره
فسقط البيت قاله محمد رحمه الله يفهم في المصبي والمغشي
عليه ولا يفهم في الغاييم وفيه مسائل الضمان من فتاوي
الدبنار في ربه دين يحرم مديون را بر وله سيم من بيار
وحه خود را بر ديه اس حه را كركه حور دقال ديت بر دي
وبر عاقله و ن لا رم سود والله سبحانه وتعالى اعلم
وفي غريب الرواية لو غصب حرا صغيرا ضمن الا اذا مات
حتف انفه فاما الغرقة والحرق والقتل اذا قتله قاتل
يفهم وقد مر شيء منه في اول الفصل ولو غصب مكاتبا
سقيرا او كبيرا لا يفهم وفيه باب غصب الدبر والعبد
والجناية في ذلك من جنائات الجامع الصغير رجل غصب
سقيرا فمات في يده بجي او فجاه لاشي عليه وان مات
من ماعقة او نفسته حية فعلى مائلة الغاصب دية
وقال زفر رحمه الله لا يجب وهو قول الشافعي رحمه الله
هما قاسا على ما اذا مات بجي او فجاه ولنا انه سبب يقتله
لان هذه الاسباب يتخرج عنها عادة والولي يحفظ المصبي
عن هذه الافات فكان الغاصب بازالة اليد الحافظة
والتقريب من هذه الاسباب والنقل الي المسببة
ومكان الصواعق مسببا لهلاكه وهو صعد وفي هذا
التسبب فيهم خلا في ما اذا مات بجي او فجاه لان
النية لا مد مع لها مدركة في كل مكان حتى قالوا لو نقله
اليه ووضع يغلب فيه الحي فالامراض يكون ضامنا وان
منه في ما اذا حترق او سقط من سطح او ما شبه ذلك فهي

من الصواعق وذكر السيد الامام ابو القاسم رحمه الله في
كتاب الخلاص لو بعثته غلاما صغيرا بغير اذنه اهله الب
حاجة فارتقى نوقه بيته مع المصبيان ووقع ومات ميتا
وفي ديات الواقعات فيه باب ما يجب الدية او الكفارة وفي
املا الحسن في رجل صاح بمصبي وهو فوقه ما يطوقه في انه
قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر والشافعي رحمه الله لاشي
عليه وفي نوادر بن رستم مصبي على حائط فصاح به رجل فقال
لا يقع نوقه لا يفهم ولو قال وقع نوقه يفهم وفي ديات
العميون ولو جذب صبيا من يدايه والاب يسكه حتى
مات قال محمد قال ابو حنيفة رحمه الله دية المصبي على
الذي جذبه ويرث ابوه فان جذبه الرجل وجذبه ابوه
حتى مات فالدية عليها جيمها ولا يرث ابوه منه وفي
ديات النوازل والجامع في الفتاوي عن نصير في مصبي مات
الما وسقط من سطح فمات قال اما ابن سبع سنين او نحوه
فانه يحفظ نفسه وان كان لا يعقل فمات في شيء من ذلك
فعلى الوالد دين الكفارة وان كان في جراحه ما فالكفارة على
الذي في جرحه خاصة وعن ابي بكر الاسكاف في الوالد دين
اذا لم يتفاهد المصبي حتى سقط او وقع في ماء وقال لا ربي
على الوالد دين شيئا وقال ابو يوسف عليها الكفارة وقال ابو
القاسم عليها الاستغفار والتوبة قال النقيبه وبه ناخذ
وقال نصير اذا وضعت الام المصبي بين يدي الاب والولد
يتنزل تدب غيرهما فلم يجعل الاب للمصبي طيرا حتى مات من
الجوع فالاب اثم وعليه عتق رقبة والتقوية وان كاف المصبي

لم يقبل ثوبه غير ما هو يعلم بذلك فالأثم عليه الأثم وعليها العقوبة
وتبقة هذه الجملة في ديوانه النوار له وفي غصن الجامع في
الفتاوى في مسائل فم الدين صبيان في مكتب في زمن التبريد
قال المعلم لو أخذ خذ هذه القوطه وسد بها هذه الكوة ففعل
فصانعت الأبطال العلم ولا الشادة وفي جنابك الفتاوى
الصغرى قال كسبي مجورا فعند هذه الشجرة وانقص اليه
ثمارها فقتله وسقط ثوبه على عاقلته فذا كانت وكذا
الواحدة يحل شي في كسر حطب من غير إذن وليه قتل العبد
ولو لم يقتل له انقص له ثمارها ولكن قال انقص هذه الشجرة
او قال اصعد فانقص لنفسك فسقط ومات اختلج المشايخ
رحمهم الله في وجوب الضمان والمختار في السلسل في الضمان
ذكر في النوار لرجل مرقبة ثوبه بوقوم من قصب وقد اوقته
الصبيان نار في السكة فالتقا شيئا منها في القصب فاخذته
فدخل الحمار تحت سطح فوقه حطب فارتفعت النار الى الحطب
فاخذته فالتقا ذلك الحطب من السطح فاحترق الحمار فان كان
الحطب الذي بقي على الحمار توقد مع القصب فالتقي النار
ومات في الحطب يضمنان جميعا لان الحمار احترق بفعلها وهكذا
ذكر في غصن التخصيس ذكر الفقيه ابو الليث في فتاويه
قصار وضع ثوب على الحطب في الحانوت واتعد ابن اخيه للحفظ
وغاب القصار فدخل ابن اخيه الحانوت الاسفل فطرا الطراسر
الثوب قالوا ان كان الحانوت الاسفل بحال لودخل انسان
لا يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه
الضمان فان كان الحانوت الاسفل بحال لودخل انسان يغيب

عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب ينظر ان كان الصبي الذي
اقعد القصار ضمه اليه القصار بوجه او امه او وصيه او ام له
احد من هؤلاء لكن القصار ضمه اليه نفسه فالضمان عليه الصبي
لانه ضيع بترك الحفظ الواجب عليه ولا ضمان على القصار لان
له ان يحفظ الثوب بيد ذلك الصبي ولا ضمان للقصار بترك
الضمان عند الصبي قال القاضي الامام فخر الدين رحمه
الله في فتاويه وهذا الجواب انما يستعمل اذا كان الصبي
بما ذواله لانه الصبي المأذون له بواجب ضمانه بضميمة
الوديعه اما اذا كان مجورا فانه لا يواخذ باستهلاك الوديعه
ولا الضميمة كما لو دل سارقا على الوديعه او راء انسانا يأخذ
الوديعه وهو قادر عليه دفعه فلم يمنع لا يضمن اذا كان مجورا
فاذا كان هذا الصبي ما ذواله كان الضمان عليه الصبي ولا
يجب عليه القصار وان لم يكن الصبي منضما من جهة ما ذكرنا
ولم يكن فيه عيال له القصار ولا قاصدا له ولا جبرا الا ان القصار
اخذ بيده واقعد حانوتا للحانوت فالضمان على القصار لانه
لما استخف من ليس فيه عيال له يصير مستهلكا وان كان
الصبي بحيث يراه مع دخوله في ذلك الموضع فان كان الصبي
منضما اليه فالضمان على واحد منهما اما القصار فلا منه
حفظ بيد من عيال له فاما الصبي فلا منه لم يترك الحفظ لما كان
الموضع الذي دخل فيه بحيث يرى الثوب وبعض مسائل
وجوب الضمان للصبي وعليه باقي في مسائل الجنابات
والله تعالى اعلم وذكر في اهل غصن المشتق رجل غصب
صبييا حرا فقتله في رجل خطا قال فلا وليا الصبي الله يتعوا

عاقلة انهما شافان اتبعوا عاقلة القاصب رجعا على عاقلة
 القتلة وان قتل الصبي نفسه فديته على عاقلة القاصب ولا
 يرجعون بها على عاقلة الصبي ولو قتل رجل عمدا كان اوليا
 الصبي باختيار ان شا واقتلوا القاتل وان شا واتبعوا عاقلة
 القاصب بدية ويرجع عاقلة القاصب بها في مال القاتل
 ولو ان الصبي قتل في يد القاصب رجلا ثم رد على ابيه
 ضمن عاقلة دية قتله لم يكن لهم ان يرجعوا بها على القاصب
 قاله وكان ينبغي ان لا يضمن القاصب شيئا وصفا في
 الصبي الحر وكلنا تركنا القياس فيه في كل شيء وعلى نفسه
 او على شيء من بدنه بوجه من الوجوه ما خلا الموت او
 امر يتزل به من السما ليس من افعال الناس رجل امر
 صبيا ان يقتل نفسه فقتل فالدية على عاقلة الامر وكذا
 لو امر عبدا ان يقتل نفسه صبي ما ذون له امر صبيا
 ان يحرقه بؤا بفعل يضمن الذي حرق ويرجع به على الذي
 امره هذه الجملة في غصب المتقي وفي جنايات الفتاوي
 الصغير رجل غصب صبي حرا فغاب عنه يده يحبس القاصب
 حتى يجي به او يعلم انه قد مات وفي غصب المتقي رجل جا
 اليه امرأة رجل وابنته وهي صغيرة فخذها واخرجها من
 منزله ابينها وزوجها قال احبسها بد احتج باق بها او
 اعلم انها ماتت وفي غصب فتاوي قاضي القضاة فخر الدين
 رجل بعث غلاما صغيرا في حاجة له بغير اذن اهل الغلام
 فزايه الغلام غلاما يلعبون فاستقيم اليهم وارتي سطح بيت
 فوقه وماتت ضمن الذي بعثه في حاجته لانه صار غاصبا

بالاستعمال سبيل شيخ الاسلام الامام ابو الفضل الكرماني
 رحمه الله عز وجل قال لصبي اذهب اليه هذا الخوص وايتني
 بما فيه فذهب فخرقه قال عليه السلام المرسلة اليه على عاقلة قال لا
 لا يكون له في جال ما ذكر في المضاربة لو دفع اليه صبي بالمال
 مضاربة وهو غير ما ذونا له فذهب به ليتصرف فقال في الطريق
 غلب الدية على عاقلة ربه المال والله اعلم **في مسائل**
الوديعة ذكر في جنايات الجامع الصغير في باب غصب
 المدين والعبدة والجناية في ذلك صبي مخور عليه وهو يعقل
 او دفع عبدا فقتله كان على عاقلة القتيه وان دفع طعاما
 فاكله لا يضمن وقال ابو يوسف والشافعي رحمهما الله
 يضمن وعلى هذا الخلاف اذا اقرضه شيء وسلمه اليه
 فاستهلكه وهذا اذا كان عاقلا فان لم يكن لا يضمن في قولهم
 هكذا ذكر القاضي الامام فخر الدين رحمه الله في شرحه
 للجامع الصغير وذكر شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله
 في هذا الباب ايضا من جنايات الهداية هذه السلسلة وقال
 قال محمد في اصل الجامع الصغير قد عقل وفي الجامع الكبير
 وضع السلسلة في صبي ابن اثنى عشرة سنة وهذا يدل على
 ان غير العاقل يضمن بالاتفاق لان التسليط غير معتبر ونقله
 معتبر فما ذكر في الهداية في غير العاقل يخالف ما ذكر القاضي
 الامام فخر الدين رحمه الله وفي مختلف الرواية وضع السلسلة
 في مطلق المال غير مقيد بالطعام ذكر شيخ الاسلام عليه
 السلام في سبيل ما الذي لا يعقل فلا ضمان عليه بالاجماع وفي

عاقلة

في مسائل الوديعة

وديعة شرح الطحاوي من اودع غير صبي ما لا يهلك فيه يده
 لا ضمان عليه بالاجماع وان استهلك الصبي فانه ينظر ان كان
 ما ذواته في التجارة ضمن بالاجماع وان كان مجورا عليه ولكن
 قبل الوديعة باذن وليه ضمن بالاجماع وان قبل بغير اذن وليه
 فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لانه في الحال
 ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف رحمه الله يضمن للحال
 واجمعوا على انه لو استهلك ماله الغير من غير سابقة الايداع
 ضمن في الحال ولو كان ائود دية عبد فقتله صبي كانت
 دية عليه ما قلناه وان جني عليه نهب او نال النفس كان ارشه
 في مال الصبي في قولهم جميعا ولو اودع عند صبي مجور
 عليه ما لا يبلغ الصبي واستهلك يضمن وكذا لو اودع عند
 صبي مجور عليه ما لا فاذا ناله المولى فاستهلك بعد الاذن
 يضمن بالاتفاق ذكره الحاكم الشهيد في عهد الادلة في مسألة
 ايداع الصبي ذكر في الهداية وعلى هذا الخلاف الاقراض
 والاعارة وفي مجالس القاضية ابي جعفر الاستروشني
 رحمه الله اقراض الصبي الماذون له واستقرضه جاز
 وهو كالبائع فيه هذا وان كان مجورا فانه لا يبيع اقراضه
 ولا استقرضه فان اقترضه انسان فمادام عينه باقيا
 كان لصاحب المال ان يسترده عندهم جميعا فاما اذا انفق
 او اتلفه فلا ضمان عليه عندهما خلافا لابي يوسف رحمه
 الله فان عنده اذا انفق او اتلفه كان له ان يرجع عليه
 بضمان ذلك وان هلك المال العرض في يده بنفسه
 لا ضمان عليه بالاخلاق بينهم **مسئلة** استقرض السفيه

المجور عليه والعبد المجور عليه كتبت في مسائل المجور من هذا
 الكتاب وفي تأسيس التتائير فيها الفتنة وعلى هذا الخلاف
 اذا باع من صبي مجور عليه شيئا وسلم اليه واستهلكه الصبي
 لا ضمان عليه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي
 يوسف رحمه الله يضمن وعليه هذا الخلاف الا ايداع عند عبد
 مجور عليه الا انه لا يضمن عند كذا في الحال يضمن بعد
 العتق وعند ابي يوسف رحمه الله يضمن في الحال وذكر
 شيخ الاسلام ابي بكر في شرح الاصل في ايداع الصبي المجور
 عليه اجمعوا انه لو ترك الحفظ لا يضمن بان سارقا غلب
 الوديعة ولو باع من عبد مجور عليه طفا ما فاستهلكه
 لا يضمن في الحال ويضمن بعد العتاق والايداع عند عبد صغير
 كالايداع عند حر صغير في الحكم والايداع عند المدبر وام الولد
 كالايداع عند عبد مجور عليه العبد المجور عليه والصبي المجور
 عليه اذا قبل الوديعة باذن الولي والمولى واستهلكاها
 يضمنان في الحال بالاجماع هذه الجملة في وديعة شرح شيخ
 الاسلام ابي بكر وذكر ايضا اذا استهلك الوديعة من في
 عياله المودع لا يضمن المودع ويضمن المستهلك صغيرا كان او
 كبيرا او عبدا مجورا عليه وذكر في وديعة الفتاوي الصغرى
 الصبي الذي في عياله المودع اذا استهلكه الوديعة او
 خلطه يضمن وهي من اشكالات ايداع الصبي وفي باب
 وديعة الصبي والعبد المجور عليه من الجامع الكبير صبي
 ابن اثني عشرة سنة يعقل البيع والسرا مجور عليه اودعه
 رجل الف درهم فادركه ومات ولم يد رما حال الوديعة

وله مال كثير فلا ضمان عليه في ماله الا ان يشهد الشهود
انه له ذلك وهي في يديه فحينئذ تصير الوديعة ديناً في ماله
اذ لم يدر ما صنعت والمعتوق كالقبيح وان كان العبد
بأذنه في التجارة والمسالمة بها يقضي وان لم يشهد
الشهود انه ادرك وهي في يديه وكذا الحكم في العتوة المأذونة
لم ينظر في وديعة الخير ولو ان عبد الجور عليه اودعه
رجل ما لا ثم اعتقه المولى ثم مات ولم تثبت الوديعة
فالوديعة دين في ماله وان مات وهو عبد فلا شيء عليه
مولا له الا ان تعرف الوديعة بعينها فيرد ما على صاحبها
وان اذن له المولى في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا
ضمان الا ان يشهد الشهود انها كانت في يده بعد الاذن
فاذا شهد ان يأخذ من المودع مالم يحضر العبد وكف في وديعة
الخير وهذا اذا لم يعلم المولى ان الوديعة كسب العبد
اما اذا علم انه كسب العبد فللمولى حق الاخذ وكذا اذا علم
المولى انها ماله كان له ان يأخذ وفي وديعة العدة امه
اشترت سوارين من ذهب بماله اكتسب من بيت المولى
واودعته رجلاً فهلكته ضمن المودع لانها ماله المولى وفي
باب الدعوى والشهادة في العبد المأذون له من فتاوى
رشيد الدين رحمه الله عبد دفع ماله المولى الى رجل فجاءه المالك
يسترد منه وقد اقرا المولى ان عبدي دفع اليك ليس له ان
يأخذ منه ولودفع اليه ذلك الرجل لا يجوز لان يد العبد
معتبرة والواجب على الاخذ الرد على من قبضه وان انكر
دفع العبد اليه وادعى المولى انه ملكي يقبض منه الا اذا اقام

المدعي عليه بينة ان عبداً دفع اليه فحينئذ يدفع دعوى المالك
منه بنده بكي ماله بكون غصب كرد وخواجه خود وديعه
فايضا سد حوائج مال بخواجه بنده دعوى بكي كرد كيه
بنده هو ماله من بكنفته است و سودا و ثمن ده و خوا
سقا است كيه بكنه مدعي است و بنده من بنده داده است
تسليم الدعوى عليه وان كان العبد غايباً خلاص ما اذا توافقا
عليه ان المال وصل اليه من جهة عبد المدعي لان ثم توافقا
انه مودع من جهة الغائب ما هنا المولى يزعم ان الماله اخذ
من عند نفسه والمولى فيما يأخذ من عبده لا يتصور ان يكون
مودعاً او غائباً بل يكون اخذاً على جهة التملك وينصب
خصماً اذا قال ذواليد ماله اشتريته من فلان ولو قال ذو
اليده هذا المال او دعني عبدي فلان ولا ادري اهو لك ام لا
وصدقه المدعي ان عبده او اياه واقام المدعي بينة انه ماله
يقضي له ويدفع الماله اليه لما ان ما يأخذ المولى من عبده
يكون على وجه التملك فان نصب خصماً اذا قال ذواليد
المال ماله اشتريته من فلان ولو قال ذواليد هذا المال
او دعني عبدي فلان ولا ادري اهو لك ام لا وصدقه المدعي
ان عبده او دعاه اياه واقام المدعي بينة انه ماله يقضي
له ويدفع الماله اليه لما انه يأخذ المولى من عبده يكون
على وجه التملك فان نصب خصماً الا بد والوميه والقاضي
بما يكون ايداع ماله الصغير ينظر في وديعة الفتاوى المصنف
وفي النوازل امرأة اودعت صبية من بنات سنة فاشتغلته
بشيء فوكت الصبية في المالا ضمان عليها فرق بين هذا وبين

الغضب والفرقة ان الودعة امانة فلا يضمن بالهلاك ولا
كذا كذا الغضب الموضع اذا وضع الودعة على يد ابنه الصغير
لا يضمن هو لو هلك اذا كان يعقل ويضبط الحفظ ولا يشترط
ان يكون في عياله والحاصل ان في الوراثة وولد الصغير لا يشترط
المساكنة والتفقة حتى انه لو دفع الودعة اليابنة الصغير
الذي ليس في عياله لا يضمن لان تدبير الالة وان لم
يكن في عياله لكن يشترط ان يكون الصغير قادرا على الحفظ
وكذا لو دفع اليها مرات وهي تسكن في محلة اخري ولا
يتفق عليها فلا ضمان عليه لو هلك كذا في المحيط وكذا لو
لو دفع الودعة على يد ابنه الصغير لا يضمن وان لم يكن
في عياله وان كان الابن مدركا ان كان في عياله لا يضمن
وان لم يكن يضمن القاضى اذا قبض اموال اليتيم او ادفع
ومات مجهولا ياتي فيه مسائل اذ به القاضى ان شاء الله تعالى
في مسائل العارية ذكر في النوارك ليس لو ائتمن الصغير
ان يعير متاع ولده الصغير فرق بينه وبين الماذون له
فان له ان يعير والفرقة ان اعاره الماذون له من توابع التجارة
في مال الصغير في عارية التجنيس **وذكر** في باب المضرات
من يسوع شرح الطحاوي انه الالة والوصي يملكان تغير مال
اليتيم **وفي** متفرقات عارية الدخيرة للالة ان يعير ولده
وحل له ان يعير مال ولده واختلف فيه المشايخ قال بعضهم
له ذلك وما منهم عليه انه ليس له ذلك وما منهم في اول وكالة
شخص الائمة الخلو في رحمه الله وفي فوايد صاحب المحيط
ذكر شمس الائمة في كتابه الوكالة الالة ان يعير ولده الصغير

في مسائل العارية

في رعاية التجنيس وفي فوايد صاحب المحيط ذكر شمس
الائمة في كتاب الوكالة الالة ان يعير ولده الصغير وليس
له ان يعير ما له قاله وتأويل هذا اذا كان ذلك في تقليم الخفة
فان دفعه اليه استاذ لتقليم الخرفة ويخدم استاذها اما
اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز وفي عارية الفتاوى والصغير
صبي استعار من صبي شيئا كالقذوم والفاص وخنوخ
فاعطاه والمستعار تغير الرفع فملك في يد الصبي اذا
كان الدافع ما ذونا له لا شيء على المستعير انما يجب الضمان
على الدافع لانه اذا كان ما ذونا له مع الدفع منه فكان
الهلاك حاصلا بتسليطه ولو كان ذلك الشيء للاول لا يضمن
الثاني ايضا لما قلنا وان كان الصبي الدافع محجورا عليه
يضمن هو بالدفع ويضمن الثاني بالاختلاف ايضا لانه الاول
غاصب والثاني غاصب الغاصب ذكر في العدة ولو استعاقب
الوصي دابة من رجل ليبيع بها من اموال اليتيم فباو لهد
الذي ذكره حتى صار غاصبا وعطبت الدابة فالضمان
في مال اليتيم ورايت في آخر باب مكانة الوصي من
عتاق صدر الاسلام ابي اليسر رحمه الله في اثنا المسئلة
ان بعض اصحابنا قالوا ان الوصي لو اخذ دابة انسان
فاستعمله في حاجة اليتيم فهاست الدابة يضمن اليتيم
دون الوصي ولا يكاد يسمع هذا لان الغاصب هو الوصي
دون اليتيم حقيقة وحكما فلا يجب ان يضمن اليتيم كافي
الغاصب وفي متفرقات عارية الدخيرة استعار رجل
من غيره شيئا فدفع ولده الصغير المحجور عليه ذلك الشيء

الى غيره عارية فضاخ فمن المصبي اذا فزع وكذا لك المدفوع
 اليه لان الاول فاضل وكذا الثاني في ثنا وحمداً به بكر محمد
 ابن الفضل رحمه الله رجل استعار ذهاباً فقلده صبياً
 فسرق فهداه علي وجهين اما ان كان المصبي يضبط حفظ
 ما عليه ولا يضبط في الوجه الاول لا يضمن لانه لم يضيع وفي
 الوجه الثاني يضمن لانه ضيعه ومن استعار ذابة فردها
 مع عبده او اجيره لم يضمن والمراد بالاجير ان يكون مسانة
 او مشاهرة لان المودع ان يحفظ بيد من في عياله كذا
 للمستعير لان العين امانة بخلاف ما اذا كان الاجير مياومة
 لانه ليس في عياله وكذا اذا ردها مع عبد ربه العارية
 او اجيره لان المالك راض به وقيل هذا في العبد الذي
 يقوم على الدواب وقيل فيه وفي غيره وهو الامع وان
 ردها مع اجنبي ضمن في اخر عارية الهداية فلو ردها عارية
 على يد ابنه الصغير ان كان قادراً على الحفظ لا يضمن وان
 لم يكن ضمن وان كان كبيراً ان كان في عياله لا يضمن وان
 لم يكن يضمن كافي الوديعة **في مسائل العدة** واذا اراد
 الرجل ان يفضل بعض اولاده في العدة في حالة العدة
 روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا بأس به اذا كانت
 التفضيل بسبب زيادة فضل له في الدين فان كان اسوا
 يكره هكذا ذكر في بعض المواضع وعن ابي يوسف رحمه
 الله انه لا بأس به اذا لم يرد الاضرار بالآخر وذكر في بعض
 المواضع ان كان التفضيل بسبب زيادة تسره فلا بأس
 بذلك وان كانا في البر سواء لا ينبغي ان يفعل ذلك وان كان

في هذا الباب

في ولده فاسف لا ينبغي له ان يعطيه اكثر من قوته كيلا
 يصير مهيئاً له على المعصية وفي العيون اذا كانت له ابن
 وبنت اراد ان يهبها فلا يفضل ان يجعل للذكر مع حظ الانثيين
 عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله يجعل بينهما
 سواء وهو المختار لان الآثار وردت به وان وهب ماله كله
 الابن جائز في القضا وهو ان نص عليه محمد رحمه الله وقد
 صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مثل هذه
 الصورة اتت الله قال محمد رحمه الله في الاصل كل شيء وهبه
 لابنه الصغير واشهد عليه وذلك الشيء معلوم في نفسه
 فهو جائز في القضا منه ان يعلم ما وهبه له ويشهد عليه
 والاشهاد ليس بشرط لازم فان العدة تتم بالاعلام لكن
 ذكر الاشهاد على وجه الاحتياط محذراً عن مجور باق
 الورقة بعد موته واذا ارسل غلامه في حاجته ثم وهبه
 لابنه الصغير صحته الهبة ولو لم يرجع العبد حتى مات
 الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثاً عن الوالد وكذلك لو
 طوّه عبد ابقاله من ابنه الصغير فما دام متودداً في دار
 الاسلام تقيم الهبة ويصير الابن قابضاً لابنه بنفس الهبة
 ذكر المسألة في الجامع بخلاف ما اذا باع عبد ابقا من ابنه
 الصغير حيث لا يجوز وقد ذكرنا الفرق بينهما في مسائل
 الاباق من هذا الكتاب وفي المنتقى عن ابي يوسف رحمه
 الله لو نقدت بعبد ابنت علي ابنه الصغير لا يجوز وروي
 القلي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز فحصل عن ابي يوسف
 رحمه الله في المسألة روايتان واذا كان العبد في يد رجل

وديعة وهبه صاحب العبد من ابنه الصغير يجوز ويجعل
 للاب قابضا لابنه حل يودعه ولو وهبه عبدا في يدي رجل
 آخر يغصب أو رهن أو بشر فاسد وبسبب البيع بشرط
 الخيار للشرطي لا يجوز ولا يثبت للاب قابضا لابنه الصغير
 يقبض هؤلاء وفي تناوب ابني الليث رحمه الله رجل وهب
 دارا لابنه الصغير والدار مشغولة بمتاع الواهب جاز وروى
 عن أبي حنيفة رحمه الله أن الواهب إذا كان في الدار وكان
 فيها متاع الواهب لا يجوز وفي النسي من محمد رحمه الله رجل
 وهب دارا لابنه الصغير وفيها ساكن آخر قال لا يجوز ولو
 كان بغير جاز وكان الساكن هو الواهب جاز لأنه يدا الساكن
 ثابتة على المذموم الموهوب وصفة المذموم فيمنع القبض
 فيمنع تمام الهبة بخلاف ما إذا كان بغير جاز بخلاف ما إذا
 كان بغير جاز الساكن هو الواهب لأن الشرط قبضه ويده
 على الدار يقرر قبضه وعن أبي يوسف رحمه الله برواية
 ابن سبابة لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يفي
 الواهب لا يجوز كما هو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله
 وعنه أيضا رجل تصدق بارض قد زرعها على ولده الصغير
 جاز وإن كان الزرع لغير الأب باجارة لا يجوز وروى الحسن
 ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل تصدق بداره
 عليه ابنه الصغير وله فيها متاع وهو ساكنها أو كان فيها
 ساكن بغير جاز لم يضر عنها جازته الصدقة وإن كان في يد
 رجل باجارة لم تخن الصدقة وقيل جوابه في الصدقة فيما إذا
 كان فيها ساكن بغير جاز وبأجر يوافق جوابه في الهبة

وجوابه في الصدقة فيها إذا كان هو الساكن أو كان فيها متاعه
 يخالف جوابه فقد روينا عن أبي حنيفة رحمه الله في الهبة
 أنه إذا كان فيها متاع الواهب من الهبة لا يجوز وشيئ القبيح
 أبو جعفر عن امرأة وهبت بغيرها الذي لها على زوجها لابنه
 الصغير وقيل لا يثبت له في هذه المسألة واقف أو يثبت
 فليجوز لأن كان عنده عبد رجل وديعة فابق العبد وهبه
 مولاه من المودع فانه يجوز وشيئ من آخر من هذه المسألة
 فقال لا يجوز قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وفي قوايد
 شيخ الإسلام برهان الدين امرأة باعت كرمات زوجها
 وأحالت بالتمن لابنها الصغير بطريق الأنعام والصلوة
 فمات الابن يكون الثمن كله للمرأة ولا يكون ميراثا من الابن
 ولو قال الأب وهبت هذا الشيء لابني الصغير جازت الهبة
 من غير قبول ولو اتخذ لولده الصغير شيئا باسمه أراد أن
 يدفع إليه ولدا آخر ليس له ذلك إلا بتبين وقتة الأخذ
 أنها عارية له لأن المعتبر في الباب التعارف وفي العرف
 يراد به البر والصلة لكن الأعادة تخفى فإذا بين مع وال
 فلا وكذا لو اتخذ لتلميذه شيئا باسمه بقى فأراد أن يدفع
 إليه غيره ولو أراد الاحتياط تبين أنها عارية حتى لو بقى
 أمكنه الدفع إليه تلميذا آخر كتبت هذه المجلة من الدخيرة
 البرهانية ويأتي شيء منه في الأجزاء وفي هبة الملتقط
 لو وهب دارا لابنه الصغير ثم استتر به بها دارا أخرى فالتأني
 لابنه الصغير أيضا ولو دفع إليه ابنه ما لا يفسد فيه الابن
 يكون للاب إذا دلت دلالة التملك ولو غرس كرمًا

وقال ابن ميسر هذا الكرم باسم ابني الصغير فلا يكون هبة ولو
قال جعلته باسم ابني فلا يكون هبة وان لم يرد الهبة بصدق
ولو قال جعلته لابني فهذا الاشكال انه هبة هذه الجملة في
المتن وفي اول هبة الدخيرة سئل عن الدين النسيجي رحمه
الله عن قال ابن رمس سام فلا يكون هبة وان لم يرد الهبة بصدق
فاجاب انه لا يصير لابنه بهذا القدر ثم قال وجدته في الزيادة
عن محمد رحمه الله انه لو كان له رجل ابن صغير او كبير معنوه
والابن ماله ورثته من امه او جعله له ابوه فقال قول محمد
رحمه الله جعله له ابوه يدل على ان هذه النطقة صالحة
للمتلك وان من قال لابنه ابن ماله لم يردم او قال سام لم
يؤكردم او ان يؤكردم او كلام يجري مجراه انه عليك من الاب
وفي المنتقى رجل وهب او تصدق بدار له علي ابنين لم
احدهما صغير قال ان قبضه الكبير جاز الهبة والصدقة
لها جميعا وفي الهبة الجامع في الفتاوى اذ اوهب داره من
ابنين له احدهما صغير والاخر كبير قال محمد بن سلمة رحمه
الله الهبة فاسدة قال القاضي ولا اشكال ان يند ابيه
حنيفة رحمه الله لا يجوز كما لو كانا كبيرين وعندهما لا يجوز
هنا بخلاف مال الوهب من كبيرين وسلم اليهما وذكر في
التجسس انه لا يجوز عند الكل وفيه فوايد بعض الائمة
رجل دفع خمسة دنانير اليه ام بنته الصغيرة وقال اجعلي
لها جهازا ثم اراد الاب ان يحصل يرجع واخذ تلك الدنانير
اقتى صاحب المحبط انه ليس له ذلك لانه هبة الصغيرة
وقال غيره من الفقهاء له ذلك لانه توكل كما لو قال اشترى

قال صاحب كتاب الاحكام في العفة كتبت اليه ظهور الدين المرفعة
في رجل ارض من مرفعة بذر في مزارع وهبتها لرجل من
ولده الصغير مع حقه من الزرع هل تقع وهل يفرقه الحال
بين ما اذ ارصى المزارع بالهبة وبين ما اذ لم ير من قال لا يقع
الهبة وفي هبة فتاوى الديار به هذا اللفظ مرد عن رجوع
به بسرخود تسليم كره وكنت ابن رر شرار دم ولكن بارئ
ام ازويه بخودم وابن مرد مرد حكم ابيه مسئلة جه باشر اجاب
اكر ابيه دادنه زير بسبيل هبة بود باشر رر ملكه سيرة سيرة
بود ولا شيء للورثه وشرط فاسد هذا الشرط لا يبطل الهبة
وفي هبة فتاوى القاضي ظهور الدين اذ اوهب الصغير هبة
فمن الاب والوصي الواهب من ماله الصغير لا يجوز لانه
يخرج فاذا بطل التقويض كان الواهب عليه رجوعه وفي
فتاوى رشيد الدين زوج ام الصغير زرع في ارض ام الصغير
لاجل الصغير يكون هبة ويصير الصغير قابضا لا يصال البذر
ملكه وهو الارض وكذا لو زرع اجنبي في ارض الصغير لاجله
فاذا اقام الوصي بينة علي انه زرع لاجله باقراره انه زرع
لاجله كان الوصي ان ياخذ ذلك رجل وهب عبدا صغيرا
فشب ابي صار شابا وصار عبدا طويلا لا يرجع فيه لان الزيادة
في البدن تمنع الرجوع وان كانت ببعض القيمة وفي فتاوى
القاضي ظهور الدين وفيها ايضا لو كان علي عبدا دينا وهو صغير
فوهب صاحب العبد العبد للصغير فقبل الوصي وقبض
يسقط الدين فان رجع الواهب بعد ذلك يعود الدين وفيها
ايضا صبي له علي مملوك ومية دين وهب الوصي المملوك

للصبي جاز وبطل الدين فلو اراد الوصي ان يرجع في هبة
روي هشام عن محمد رحمهما الله انه ليس له ذلك وفي هبة
العيون عن هشام بن محمد رحمهما الله في صبي له علي مملوك
دينه فذهب الوصي المملوك للصبي جاز وبطل دينه فان اراد
الوصي ان يرجع في هبته فله ذلك ثم قال بعد ذلك ليس له
ذلك لان المملوك قد اراد خيرا حين سقط عنه الدين وينظر في
الجامع في الفتاوى وفي هبة التتيسير ذكر في مختصر القنوري
واذا ذهب الاب لابنه الصغير هبة ملكها الابن بالعقد وذكر
في الحيرة قال محمد رحمه الله في الاصل وقبض الاب والجد
الهبة علي الصغير جاز سواء كان الصغير في عياله او لم يكن
فاما غير الاب والجد نحو الاخ والعم وسائر القربات القياس
انه لا يملكوا قبض الهبة علي الصغير وان كان الصغير في عياله
وكذا الوصيا هو لا يملكون القبض اذا لم يكن الصغير في عياله
استحسانا ويملكون استحسانا اذا كان الصغير في عياله وكذلك
الاجنبي الذي يعوله اليتيم وليس لليتيم احد سواه جاز له
قبض الهبة عليه استحسانا ويستوي في هذه المسائل التي
ذكرنا اذا كان الصبي يعقل القبض او لا يعقل وهذا كله اذا
كان الاب ميتا وحييا ولكن غاب غيبة منقطعة فاما اذا
كان حيا حاضرا والصبي في عياله هو الذي ذكرناه من لا يجمع
قبض هو لا الهبة علي الصغير لم يذكر هذا الفصل في الكتاب ايضا
الا انه ذكر فيها الاجنبى اذا كان يعوله اليتيم وليس لهذا اليتيم
احد سواه جاز له قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي ان لا يجمع
قبض هو لا اذا كان الاب حاضرا وذكر في الجدا ايضا انه لا يملك

القبض عليه الصغير اذا كان الاب حيا ولم يفصل بين ما اذا كانت
الصغير في عياله او لم يكن فظاهر ما اطلقه يقتضي ان لا يجمع وذكر
في الام اذا وهبت له عبدا او شهدت علي ذلك وابوه ميت
جاز قبضها وهذا الشرط يقتضي ان لا يجمع وفي هبة كتاب الاحكام
واحوال علي الجامع في الفتاوى صبي في حجره وهب هبة قبض
العم وليس له ومي الاب لا يجمع وذكر في الصغيرة التي يجمع
مثلها وهي في عياله الزوج انه ان قبضت هي او قبض الزوج
جاز وهذا الاطلاق يقتضي ان يجمع القبض من الزوج حال
حضره الاب من الشايع من سوى بين الزوج والاب والجد
والام والاخ الذي يعول الصغير وقالوا يجمع القبض من هؤلاء
علي الصغير وان كان الاب حاضرا وما ذكر من الشرط وقع
اتفاقا في الكتب واليه مال خذ الاسلام في البرذوي رحمه الله
ومنهم من فرق بين الزوج وغيره وقال يجمع قبض الهبة
من الزوج عليها حال حضرة الاب ولا يجمع قبض غيره حال
حضره الاب وان كان الصغير في عياله واليه ذهب شمس
الائمة السرخسي رحمه الله ثم شرط في قبض الزوج علي
زوجته الصغيرة اذا كانت بحال يجمع مثلها فمن اصحابنا من
قال اذا كانت بحال يجمع مثلها لا يجمع قبض الزوج عليها واليه
انه كان يعولها وهو لا يجمع مثلها جاز قبضه عليها والصغير
اذا لم يكن الزوج بها لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن يقبض
الولي عليها وضرب الولي فيه شرح الطحاوي وقال الولي ابوه
او وصي ابيه ثم جده ثم وصي جده ثم وصيه ثم القاضي ومن
نصبه القاضي ويجوز قبض الاب الهبة عليها وان كانت

في عيال الزوج وان كان الصغير قد قبض الهبة بنفسه جاز
قبضه استخفاً اذا كان يعقل وهذا قول علماءنا الثلاثة
رحمهم الله وقوله الهبة من الصبي صحيح اذا تحضنت الهبة
مستقاة في حق الصغير اما اذا كان فيه من المصحة لا يصح
حقاً انه اذا ذهب رجل لصبي عبد الحرة او ثرا في داره وتيل
انه كان يشترى به ذلك منه بشيء فانه ينعى قبوله ولا يرد وان
كان لا يشترى به ويلزمه مونة النخل ونفقة العبد فانه
يرد ذلك وورد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح
وكذا قبولها في اخر لقبط خواهر زادة هذه الجملة في الدخيرة
وهي هبة الفتاوي والصغرى اذا كان الصغير في عيال الجد
والاخ والعم والام والابن والاجنب والاب حاضر فتقبض من في
عياله هل يجوز اخلاف الشاغل فيه والفقير عليه انه يجوز
والام والاخ والعم والاجنب ومن في مثل حالهم لا يملكون
القبض اذا لم يكن في عيالهم ورايت في الاختلافات القديمة
ومن وهب اليهم شيئاً فالوصية بالخيار ان شاقبل وان شالم
يقبل ذكر في فتاويهم سرقند بان رجل قدم من السفر وجاء
بهدياً الى من نزل عنده وقال اقسم هذه الاشياء بيني ولادك
وبين امرئك وبين نفسك ان كان الهدى قايماً يرجع في
البيان اليه وان لم يكن فما يصلح للنساء خاصة نهى للنساء
وما يصلح للصغار من النساء ففيهن وما يصلح للصغار
من الرجال نهى لهم وما يصلح للرجال خاصة ففيهم وما
يصلح للرجل والمرأة جميعاً ينظر فيه اليها الهدى ان كان من
اقارب الرجل او من معارفه فله وان كان من اقارب المرأة

او من معارفها فافاد التحويل عليه العرف والعادة والواجب
وليمة الخات فاهديها للناس جهداً يار وضموا بين يدي الولد
فهذا علي وجهه اما ان قال هذا الولد ولم يقل والجواب
في الوجهين واحد ان كانت الهدية تصلح للصبيان مثل ثياب
الصبيان او شيء تستعمله الصبيان فالهدية للصبي اعتباراً
للعرف والعادة وان كانت الهدية تصلح للايوان ولا تصلح
للمصبي كالدراهم والدنانير ومتاع البيت ينظر فان كان من
اقرب الاله او من معارفه فهو للاب وان كان من اقرب الام
او من معارفها فهي للام والحاصل انه التحويل في مثل هذا
عليه العرف والعادة حتى لو وجد سببه او وجه من الوجوه
يستدل به علي غير ما قلنا يعتمد عليه ذلك وكذلك رجل اتخذ
وليمة لرفافاً بنته اليه بيت زوجها فاهديها اقربا الزوج
او اقربا المرأة وهذا كله اذا لم يقل الهدى بهديت للاب او
للأم في السلسلة الاولى وللزوج والمرأة في السلسلة الثانية
ويعذر الزوج اليه قوله الهدى اما اذا لم يتعذر فالقول قول
المهدي في الباب الاول من الوقائع فلو اهدى للصغير شيء
من الاكولات هل يباح لوالديه ان يأكل منه روي عن محمد بن
الله انه يباح واكثر شائخنا علي انه لا يباح وفي كراهية فتاوي
سرقند بان اذا اهدى الفواكه للصبي الصغير وجعل للاب
والام الاكل اذا اريد بذلك بوالديه لكن اهدى للصغير
استصغاراً للهدية فاذا احتاج الاب اليه ماله ولد فان كان
فيه المصروف واحتاج لفقره اكل بعير شيء وان كان في المفاضة واحتاج
لاعداد الطعام معه وله مال اكل بالقيمة وقد ذكرنا المسئلة

في سائر الكراوية من هذا المجموع وفي هبة للتقاضي
 وقال في ارسا اليك بهذه الهدية يحل له التناول الا ان يقع
 فيه قطب له كاذبه وفيه باله الهبة العوض من هبة مبدية
 الاسلام اليه اليسر رحمه الله لو وهبه الاب من مال الصغير
 شيئا ثم عوضه الوهب له فكل واحد منهما الله يرجع فيما
 ملكه وفيه شقوقات هبة الدخيرة الاب اذا وهب عبدا
 لابنه الصغير ثم مات العبد ثم استحق العبد وضيق الاب
 فالاب لا رجل يرجع على كل حال وان ضمن الابن بعد البلوغ ان
 يرد الابن فيه تبعا لا يرجع بما ضمن عليه الاب وان لم يرد
 يرجع وصيه او مقتوه وهبه له اخوه فقبطه له ابو له وصيه
 جاز وعقبة بخلاف الشرا في بيع الدخيرة ويا فيه بعد هذا في
 سائر البيوع ان شاء الله تعالى ولو وهب لابنه الكبير فلا بد
 من القبط ولا ينفذ الصغير بهم ويكون الابن قابضا بكونه
 في يده وكذا لو كان عبدا مودعا او مستهيرا وخوذه كله ويد
 امينه يده ولو كان عند غاصبه او من ثمنه او شتر به شرا
 فاسد الم يجوز لانه ليس في يده مذكور في الخصايل وفي الكافي
 وفي كل شيء وهبه لابنه الصغير واشهد عليه وذلك الشيء
 معلوم فهو جائز والقبط منه ان يعلم ما وهبه له ويشهد
 عليه والاشهاد ليس بشرط لازم فانه الهبة تتم بالاعلام
 لكن ذكر الاشهاد احتياطا تحريزا عن محو باقي الورثة بعد
 موته والله اعلم في **مسائل البيوع** الصبي المحجور عليه
 الذي يعقل البيع والشرا يتوقف بيعه وشراؤه عليه اجازة والد
 او وصيه او القاضي وكذا العتوه والصبي المحجور عليه اذا بلغ

بيعت
 او
 وصيه

سفيها يتوقف بيعه وشراؤه عليه اجازة الوهب او القاضي في
 فحل البيع الموقوف من قنا وبه قاضي خات وفي باب الضمارة
 ما يبيع شرح الطحاوي بالصبي المحجور عليه اذا باع ماله او
 اشترى او تزوج امرأة او زوج امته او كاتب عبده او عقد
 عقد اجوز عليه لو فعله وليه في حالة الصغر فاذا فعله الصبي
 بنفسه توقف على اجازة قوله فيه حاله صغره ولو بلغ الصغير
 قبل ان يحيزه ولو ايسر اجازة بنفسه جاز ولا يجوز بنفس البلوغ
 والادراك من غير اجازة بعدة هو كذا الصبي لو وكل وكيله
 بعقبة من العقود ففعل الوكيل قبل الادراك او بعده توقف
 عليه اجازته الا التوكيل بالشرا فانه ينفذ عليه الوكيل ولا يتوقف
 الا اذا اجاز ذلك التوكيل بعد البلوغ ثم اشترى به بعد ذلك يكون
 للشرا له دون الوكيل فيكون اجازته الوكالة بعد الادراك
 بخلاف التوكيل ابتداء ولو ان الصبي طلق امراته او خالفها او
 اعتقه عبده عليه ماله او بغير ماله او وهبه ماله او تصدقه به
 او زوج عبده امرأة او باع ماله محاباة فاحشة ثم اشترى شيئا
 ما كثر من قيمته قدر ما لا يتغابن الناس فيه مثله او غير ذلك
 من العقود ما لو فعله وليه في حاله صغره لا يجوز عليه فقه
 العقود كلها باطلة لا يتوقف وان اجازها الصبي بعد البلوغ
 لا يجوز لان هذه العقود لا يحيز لها حالة العقد فلا يتوقف عليه
 الاجازة الا اذا كان لفظا اجازته بعد الادراك ما يصلح لا ابتدا
 العقد فيصح عليه جعة الانشال على جعة الاجازة بخلاف يقول
 بعد البلوغ او فقت ذلك الطلاق او العتاق فيقع لانه يصلح الابتداء
 وينظر تمام هذا في باب الفترات من بيع شرح الطحاوي به ذكر

فيه اخر الفصل السادس عشر من بيوع الدخيرة الصبي الماذون
 له اذا اشترى قريب نفسه مع وعق عليه والاب والوصي
 اذا اشترى قريب الصبي او العتوه لا يجوز علي الصبي والعق
 وينفذ عليه الاب والوصي وان اشترى له عتوه امة كانت
 استقراءها بالنكاح يلزم الاب قياسا وفي الاستحسان يجوز
 علي العتوه والامع هو الاول وان لا يجوز هذا صبي او عتوه
 وصبي له اخوه فقبضه له ابوه او وصيه جاز وعق عليه
 خلافا للشرافان وهب له نصفه استحسن ايضا له اخيره
 واعققه عليه لكن لا يضمن الصبي بل يستقي العبد في يمين
 الشريك واجناسه في الثلث الصغير من وكالة المشتري وفيه
 متفرقات بيوع الدخيرة صبي باع واشترى وقال انابا الخ
 ثم قال بعد ذلك لم اكن بالغافان قال في وقت يبلغ مثله فيه
 فلك لم ياتت اليه مجوده ولم يوقت له وقتا ووقته اثني عشر
 سنة هكذا ذكر في الباب الاول من بيوع الواقعات وهما
 دقيقة اخرى وهي ان يشترط بعد بلوغه اثني عشرة سنة
 ان لا يكون محالا لا يحتمل مثله ذكر هذه الدقيقة في قسمه
 فتاوى الفضلي وما يتعلق بمعرفة البلوغ ذكرناه في مسائل
 الطلاق من هذا الكتاب ذكر في الملتقى امرأة اشترت
 صفقة لولدها الصغير من مالها يجوز استحسانا علي الصبي
 وليس لها ان تمنع من دفع الصفقة اليه وذكر في الدخيرة
 والقبض امرأة اشترت صفقة لولدها الصغير من مالها
 وقع الشراء لام لانها لا تملك الشراء للولد وتكون الصفقة للولد
 لانها صغير واهبة والام تملك ذلك ويقع قبضها منه امرأة

جاءت بالف درهم اليه رجل وقالت اشترى بهذه الالف هذه الدار
 لابني الصغير هذا او اجد الصغيرين حين فاشترى الرجل الدار
 واجاز والد الصغير ذلك فان دار الصغير والاجازة باطله
 ذكر في المشتري في الدخيرة تاويل هذه السلسلة اذا كان
 ذلك الرجل العبد الي نفسه وفيه فتاوى قاضي خان في فصل
 البيع الموقوفه رجل باع ثوبا لغيره بغير امره من ابنت
 صغير ما دون نفسه او من بعد ما دون له في التجارة
 وعليه دين اولاد دين عليه ثم اخبر من به الثوب انه باع ثوبه
 بكذا او لم يبين من باعه فاجاز لما لك قال محمد رحمه الله لا يجوز
 ذلك الا في عبده الذي عليه دين لان العتوي لو كان وكالا
 بالصبي لا يجوز بيعه من هو لا ما خلا عبده الذي عليه دين امرأة
 اشترت صفقة لولدها الصغير بما لها عليه ان يرجع بالثمن
 علي الولد جاز استحسانا ويكون مشترى لنفسها ثم يمين
 هبة منها للصغير امرأة قالت لزوجه وبينهما ولد صغير
 اشترى منك دارك هذه لابننا بكذا فقال له الاب بعثها جاز
 لان الاب لما قبل البيع فقد اجاز شراها للصغير فيجوز ولو
 كانت الدار شتوكة بين الاب والابن فقالت المرأة لها
 اشترى هذه الدار منك لابني بما له فقال لابننا جاز لان الاب
 لما جاز شراها جملته فقد اذن لها جملته شراء الدار امرأة باعت
 متاع زوجها بعد موته فزعمت انها وصية ولزوجه اولاد
 فقار ثم قالت المرأة بعد مدة لم اكن وصية قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا تصدق المرأة علي المشتري
 وبيعها موقوفه الي بلوغ الصغير فان صدقوها بعد البلوغ

انها كانت وصية جاز بيعها وان كذبوها بطل البيع فان كانت
 الشترية في الارض الشترية لا يرجع الشترية على المواة هذا اذا
 ادعت المواة انها لم تكن وصية وقت البيع تسمية دعوى
 الصبي اذا كان ما ذونا له في التجارة او في الخصومة من لم
 ولاية الخصومة كالقاضي والوصي وعونها فان عجز عن استروا
 الضيقة تضمن المواة قدر ما باع عليه الرواية التي تضمنت
 القاصب العقار بالبيع والتسليم المواة باعت مال ولدها
 الصغير بغير امر القاضي ولم تكن وصية اختلفوا في ذلك
 قال بعضهم لو كان يبطل البيع وقال بعضهم ليس له ذلك
 قبل البلوغ هذه الجملة في بيع فتاوى قاضي خان وذكر صاحب
 المحيط في بيع الزيادة فيه باب بيع الوالد والوصي للاب
 الاب اذا باع عقار الصغير من اجنبي بمثل القيمة او بعين يسير
 فالمسئلة على ثلاثة اوجه اما ان يكون الاب محمودا عند الناس
 او مستورا ل حاله وكان فاسدا في الوجه الاول والثاني يجوز
 حتى لو كبر الابن لم يكن له ان ينقص لان الاب شفقة كاملة
 ولم يعارض هذا المعنى معني اخر فكان هذا البيع بطرا فيكون
 ولكنه بطل الثمن من والده فان قال الاب ضاع الثمن او
 انقصت عليك وذلك نفقة مثله في تلك اللة يقبل قوله
 هذا الخ في فتاوى قاضي خان وفي الوجه الثالث وهو
 ما اذا كان الاب فاسدا ان باع العقار لا يجوز حتى لو كبر الابن
 له ان ينقص هو المختار الا اذا كان خيرا للصغير بان باع بضم
 قيمته وان باع ما سوي العقار من المنقولات فلكذلك الجواب
 الا اذا كان الاب مفسدا في جواز بيعه روايتان في رواية

فصل في قول
 الاب اذا باع عقار
 من اجنبي لم يملكه
 على ثلاثة اوجه

بطل

يجوز ويؤخذ الثمن ويوضع على يدي رجل عدل صياغة مال الصغير
 وفي رواية لا يجوز بيعه الا انه يكون خيرا للصغير وذلك بان
 يبيع بضعن قيمته وعليه الفتوى والوصي اذا باع عقارا لليتيم
 من اجنبي بمثل قيمته يجوز المسئلة معروفة قال شمس
 الائمة الحلواني هذا جواب السائل اما جواب المتأخرين انه
 انما يجوز باجدي الشرايط الثلاثة اما ان يرغب المشتري فيه
 بنفسه قيمته او كان للصغير حاجة اليه او على اليد دين
 لا و قاله وعليه الفتوى ينظر تمام هذه المسائل في الفتاوى
 الصغير وفتاوى قاضي خان وفي فتاوى رشيد الدين وبيع
 الوصي عروضا لليتيم يجوز من غير حدود هذه العوارض وفي
 دعاوى الدفع من الدخيرة الوصي يملك عروضا للصغير من غير
 حاجة ولا يملك بيع عقاره الا الحاجة وياق شي منه في مسائل
 الدعوى وفي شرح الطحاوي وحكم بيع الوصي في بيع مال اليتيم
 وفي الشرا لليتيم من الاجنبي حكم الاب والجد ويجوز في البيع
 من نفسه مال اليتيم وفي الشرا مال نفسه لليتيم وفي الحاصل
 من شرح الطحاوي بيع الاب والوصي والمضارب بغير يسر
 يجوز بغير فاحش لا يجوز ثم الحاصل في بيع الاب والوصي
 مال اليتيم عليه ما عليه الفتوى ان الاب اذا باع عقارا للصغير
 بمثل قيمته او بغير يسر يجوز اذا كان الاب محمودا ومستورا
 الحاله وان كان مفسدا لا يجوز الا ان يشتري بضعن القيمة
 والوصي في بيع العقار مثل الاب المفسد لا يجوز بيع الوصي
 الا بضعن القيمة والحاجة الصغير حتى لو ادعى الصغير بعد
 البلوغ اثرا فقال ذواليدا شترينها من ابك في مفرطه باطل

فصل في قول
 الاب اذا باع عقار
 من اجنبي لم يملكه
 على ثلاثة اوجه

بيع

القاضي واثبتته بالبيعة شراء بمن الشل باطلاق القاضي
لا يندفع دعواه ماله يثبت انه باع الحاجة في باب دعوى
الاب والوصي من فتاوى رشيد الدين وفي العروص حكم
الاب والوصي واحد ولو باع الاب او الوصي عروص الصغير
بمثل القيمة يجوز من غير التقييد بهذه السائل الا ان الاب
اذا كان مفسدا وباع متاع الصغير فالجواب فيه ما ذكرنا
انه في روايتان وفي الفتاوى الصغير الوصي اذا اشترى
ماله اليتم نفسه يجوز اذا كان خيرا لليتم وتفسير الخيرية
ان يشترى ما يساويه عشرة بخمسة عشر فصاعدا او يبيع منه
ماله لنفسه ما يساويه خمسة عشر بعشرة فهو خير وبما هو
لا وجه يفتي قال وفي الاب افتينا بظاهر الرواية انه يملك
ان يبيع ماله من ابنه او يشترى ماله الابن لنفسه بشرط
انه لا يتفرس به الصغير فانه لو باع بمثل القيمة يجوز وفي
الوصي يعتبر ان يكون خيرا لليتم وتفسير الخيرية ما ذكرنا
في قضانا الفتاوى الصغير وفي بيع شرح الطحاوي
والجد في شراء ماله اليتم لنفسه او يبيع ماله من اليتم بمنزلة
الاب فصوله باع ماله اليتم ثم صار وصيا فاجاز ذلك البيع
ذلك في باب دعوى الاب والوصي من فتاوى رشيد الدين
وفي بيع فتاوى القاضي فخر الدين الاب اذا باع ماله من
ولده الصغير لا يجوز قابضا لولده بنفس العقد حتى لو ملك
المال قبل ان يصير محال يتمكن من القبض حقيقة يملك
عليه الولد ولو اشترى الاب ماله اليتم لنفسه لا يبرأ من الشئ
حتى يشعب القاضي وكيل الصغير في اخذ الثمن من الاب ثم يورث

الوكيل بالرد علي الاب ولو باع ماله من ولده الصغير فقال
بعث عبدي هذا بالثمن درهم من ابني هذا جاز ولا يحتاج
بعد ذلك ان يقول قبضت ولو كان وصيا لا يجوز في الوجهين
ماله يقل قبضته الاب والوصي اذا باع عقارا ليقيم فرايب
القاضي بعد البيع اصل للصغير كان له نفسه الاب
والوصي اذا باع ماله اليتم من اجنبي ثم بلغ الصغير فحق
العقد يرجع اليه الاب والوصي ولو اشترى الاب ماله ولده
لنفسه فبلغ الصغير كانت العهدة من قبل الولد علي الوالد
هذه الجملة في فتاوى قاضي خان وفي اخر الباب الثاني من
بيع الحاجم فرق بين ما اذا اشترى للصغير من غيره وبين
ما اذا باع ماله نفسه من الصغير فقال اذا باع ماله نفسه
من الصغير ثم بلغ فالحقوق اليه الاب ولو باع ماله الصغير
من اجنبي واشترى ماله الاجنبي للصغير ثم بلغ فالحقوق
اليه الاب وفي الزيادات في الباب الحادي عشر لو باع
مال احد الابنين من الآخر ثم بلغا فالعهد عليهما وفي
زيادات القاضي اي جعفر رحمه الله القاضي اذا باع مال
احد اليتمين من الآخر وكذلك الاب والوصي لو فعل
لا يجوز بالاتفاق ويا فيه شبهة منه بعد هذا وذكر رشيد
الدين في فتاويه ان القاضي في بيع مال احد الصغيرين
من الآخر مثل الوصي لا يجوز بيعه بخلاف الاب وفي
الحاصل من شرح الطحاوي ولا يجوز من الوصي بيع ماله
احد اليتمين من الآخر ويجوز ذلك من الاب اذا لم ينجس
العين وفي فتاوى القاضي فخر الدين لا يجوز بيع القاضي

مال اليتيم من نفسه ولا يبيع ماله من اليتيم وكذا الورع وج
اليتمية من نفسه لا يجوز خلافه ما اذا اشترى ماله اليتيم
من الوصي او باع ماله من اليتيم وقبل الوصي جاز وان كان
وصيا من جهة هذا القاضي ورايت فيه المتفق على خلافه
القاضي ماله اليتيم لنفسه في موضعين ذكر في موضع انه
يجوز وكوفي موضع اخر ان اشرا القاضي ماله اليتيم بمزلة
شرا الوصي ان رجع اليه قاضي اخر نظريته ان كان خير اليتيم
اجازة والارادة وفيه زيادة ان ابى جعفر الاسترشي القاضي
لا يملك بيع ماله من الصغير ولا يبيع ماله الصغير من نفسه
لا ولا يبيعه انما يقتصر في حقه ما بين الناس ولا يبيعه اذ
العمية فيه وفي حقه ولادة سوا اذا لم يملك البيع من
اولاده فلا يملك من نفسه وذكر في بيع القناوي الصغير
قاله ابو العباس الناطقي في الاجناس ما ذكر محمد رحمه
الله في السير الكبير من عدم جواز البيع اذا باع القاضي
مال اليتيم من نفسه محمول على قوله ما علي قول اليب
حنيفة رحمه الله ينبغي ان يجوز كما يجوز في الوصي ذكر
في اختلاف زفر ويحقوبه رحمه الله رجل هو وصي لابن
اخيه الصغير فاشترى من ابنه الصغير لابن اخيه يجوز
وقال ابو يوسف رحمه الله لو اشترى من ابن اخيه
لابنه نظريته القاضي فان كان نظرا لابن الاخ انقذه والا
ابطله الاب اذا اشترى الطعام للصغير من ماله نفسه كان
منبرعا وان كان للصغير ماله في القناوي الصغير وفيه بيع
قناوي قاضي خان رجل اشترى لولده الصغير ثوبا او خادما

ونفذ الثمن من ماله نفسه لا يرجع بالثمن الا انه يشهد انه
اشتراه لولده لا يرجع عليه وان لم ينفذ الثمن حتي مات يخذ
الثمن من تركته لانه دين عليه ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك
على هذا الولدان كان البيت لم يشهد انه اشتراه لا يرجع ولا
اشترى شيئا لابنه الصغير وصمن الثمن ونفذ الثمن في القناوي
يرجع على الولد وفيه الاستفسان لا يرجع وان قاله حين نفذ
الثمن نفذته لا يرجع على الولد كان له ان يرجع على الولد في
قناوي قاضي خان وفيه وصيا بالمتفق اذا اشترى الاب للصغير
شيئا ونفذ الثمن من ماله ينبغي ان يرجع به ولم يشهد على
ذلك لم ينعن له القاضي بالرجوع ووسعوه فيما بين وبين
الله تعالى ان يرجع به عليه وقد مر شي منه في مسائل الكاح
وقد قدرنا تمام هذه السائل في تفسيرات الاب والوصي
من كتاب الفصول ذكر في اكد خيرة واذا باع الاب والوصي
شيئا من ماله الصغير بشرط الخيار لنفسه فهو جائز فان بلغ
الصغير في مدة الخيار تم البيع وبطل الخيار في قوله ابو يوسف
رحمه الله وقاله محمد رحمه الله في ظاهر الرواية ينقل الخيار
اليه المبيع فان اجاز البيع في مدة الخيار جاز وان رد بطل
ثم على قول محمد رحمه الله لو ثبت الخيار للمبيع ليس للوصي
ان يحيز وله ان يفسخ ويجوز ان يشهد حق الفسخ للانسان
ولا يثبت ولاية الاجارة كالفصول اذا باع ماله غيره كان له
ان يفسخ قبل اجازة المالك ولا يكون له ان يحيز ولو اشترى
الاب او الوصي بدين في الدمة وبشرط الخيار ثم بلغ المبيع
جاز العقد عليها والصبي خيار الاجارة والفسخ وتمام هذا

ينظر في الدخيلة الابن او الوصي اذا اشترى عبد المصغر
 بدينار او دينارين من الخيل فيبلغ المبيع في المدة ثم اجازا
 نفذ عليها الا ان تكون الاجارة برضا المصغر بعد البلوغ
 فيه فتاوى قاضي طهرا الدين وفي فتاوى قاضي خان لو اشترى
 الوصي رجلا بان يشتري شيئا له من مال اليتيم فاشترى
 الوصي لموكله لا يجوز ولو اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه
 جاز في قوله اي حنفية رحمه الله اذا كان خيرا لليتيم وتفسير
 الخيرية في غير العقارات يبيع مال نفسه من اليتيم ما يصادف
 خيرية عشر بعشرة وان يشتري لنفسه ما يصادف عشر
 بعشرة عشر وعند البعض ان يشتري لنفسه بضعه القيمة
 وان يبيع لليتيم بضعه القيمة ومبيع باع عقار اليتيم ومصلحة
 اليتيم في بيعه الا انه يبيع لينفق عنه على نفسه قالوا يجوز
 البيع ويضمن الثمن اذا انفق الثمن على نفسه متقلب
 استولى على مبيع اليتيم فاسترده الوصي من المتقلب ولم
 يكن الوصي بينة على ذلك وخاف ان يأخذه المتقلب بعد
 ذلك ويتهمسك بما كان له من اليد فارد الوصي ان يبيع
 العقار خوفا من المتقلب قالوا يجوز بيعه وان لم يكن
 لليتيم حاجة اليه ثم انه الوصي لا يملك اقراض اليتيم والقاضي
 يملكه واختلفوا في الاب والامع ان الاب بمنزلة الوصي
 والاب والوصي والقاضي ان يبيع مال اليتيم ويودع ولحو
 ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز والاب لو
 فعل جاز لان الاب لو باع مال المصغر من نفسه جاز لاحت
 والوصي لا يملك البيع من نفسه الا ان يكون خيرا لليتيم وذكر

بمثل القيمة

مال

شمس

شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان الاب بمنزلة الوصي
 ليس له ان يفتي دين نفسه بمال اليتيم فيجوز ان يكون
 فيه المسئلة روايتان وذكر في النسخي عن محمد رحمه الله ليس
 للوصي ان يستقر من مال اليتيم في قوله اي حنفية رحمه الله
 واما ان ارعى انه لو فعل ذلك ولو قابا بالدين لا بأس به ولو
 جعل الاب مال ابنة عند انا المرأة نفسه لا يجوز هذه الجملة
 في بيع فتاوى قاضي خان وذكر رحمه الله ايضا في تفتا الجامع
 المصغر ان الاب لو اخذ مال ولده المصغر قرضا جاز ورايت
 في شهادات التقي ليس للقاضي ان يستقر من مال اليتيم والقاضي
 لنفسه حروييه هشام قاله تذاكرنا عند محمد رحمه الله ذلك انقل
 في دفع القاضي مال الايتام بضمها او وديعة فاحذرنا ان ابا
 حنفية رحمه الله وابن ابي ليلى وابي يوسف رحمهم الله كانوا
 يرون ان يدفعهم بضمها وكذلك قوله محمد رحمه الله اذا كان
 الذي يضمن مقرا في الحيا والماتة وليس للقاضي ان يستقر
 لنفسه ذلك واقراض الاب والوصي والقاضي على الاستقضاء
 في الباب السابع والثلاثين من ادب القاضي وفي وكالة
 الجامع في الفتاوى استقر من الاب لابنه المصغر يجوز وكذلك
 لو اقربا الاستقر من جاز وقد ذكرنا تمام هذه السائل ففضل
 تغرق في الاب والوصي من كتاب الفصول سئل شيخ الاسلام
 برهان الدين رحمه الله قاضي كني راوي كورما الهالعه بوسر
 مبيع نفقة كردويس ازان ديكر قام لرد ورسيمي نفقة
 كردار صبي نواندك طلب كند بعد ان بلوغ اجاب في والله اعلم
 وهل يملك الوصي ان يستقر من عليا المصغر ينبغي ان يكون

تظن التولي في الاستدانة على الوقت وقد بينا في الفصول
ورأيت في بعض النسخ الوصي إذا استدان النفقة أو الكسوة
لأجل الصغير ورهن به شيئا لليتم جازلان في الرهن قضاء الله
وهو ملك ذلك وهكذا ذكر المسئلة في الهداية وينظر في رهن
هذه الكتاب وكذلك الأب لو استقرضه وانفق على الصغير
لا يرجع عليه بل لوغ وفي وصايا عمر بن الخطاب رضي الله عنه من جميع النوازل
إذا استقرض التولي من مال اليتيم واشتد على ذلك أنه يأخذ
فرضا ثم يملك فانه لا يضمن إلا إذا حركه عن موقعه ومسئلة
رهن الأب والوصي يأتية في مسائل الرهن أن شاء الله تعالى
وفي فتاوى قاضي خان رجل استباغ مال اليتيم بالثمن ورجل
آخر استباغه بالغ ومائة والاولى ملي من الثاني قالوا ينبغي
للوصي أن يبيع من الأول وكذلك هذا في الأجرة والوقف
الأب والوصي إذا اجلا أو أبراما هو واجب للصبي بمقدما
جاء عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف
رحمه الله وإن لم يكن واجبا بعقدها لا يجوز بالأجماع فكذا
إذا قبل الحوالة على شخص دون المحيل في الملاءة ان وجب
بعقدها لا يجوز بالأجماع وإن لم يكن واجبا لا يبيع في قولهم
الوصي إذا باع مال اليتيم بأجل يجوز وفي وصايا فتاوى
الدينار عي الأب والوصي إذا باع مال اليتيم عليه أنه بالخيار
ثلاثة أيام فبلغ الصغير في مدة الخيار قال أبو يوسف رحمه
الله يتم البيع ويظل الخيار وعن محمد رحمه الله فيه ثلاث
روايات في رواية يكون الخيار لليتم أن شاء بعض البيع وأن
شأ جاز في مدة الخيار وبعد انقضائها يكون هذا خيار الأجرة

بعد

لا خيار الشراء وفي رواية ينتقل خيار الشرط موقتا بالأيام الثلاثة
كما كانت في رواية وفي رواية سبق الخيار للأب أن بعض البيع
في المدة أو أجاز جاز فإن لم يبيع شيئا حق مفسد المدة يتم
البيع فيه فتاوى قاضي خان وذكر رحمه الله في باب المهر فيه
من يزوج فتاوى ويهرجل في يده فتاوى فقالوا شهدوا أبي اشتريت
هذه الدنيا من أبي الصغير مائة درهم وقام قيل أن يزن
الدرهم كان ذلك باطلا لأنه العاقد فيعتبر بنفسه قبل الاقتران
كذا روي عن محمد رحمه الله ذكر في بيع النوازل من أبي بكر
في أخوة بنت عن أولاد صفار وتركته كرماء ودارا ووصف إلى
اقتضاها باع الوالد الصغيرة وانفق بعض ثمنها على نفسها
واشتري ببعضه صغيرة لنفسه ولا يرمي الوصي بذلك فان
كان الوالد مستورا محمدا أو وصي المرأة قد أبيع جميع أموره
المرأة فبيع الأب جاز وما اشتري من الصغيرة واشهد عليه
أنه اشتري لنفسه دون الولد فهو له واليتم عليه دين
وإن كان الرجل منسدا متهمتا لا يجوز بيعه وهكذا ذكر المسئلة
في بيع الجامع الفتاوى وذكر في بيع مجموع النوازل سيل خمر
الدين النسفي رحمه الله عن بيع الأب عقارا لأبي الصغير
بالفمن الفاحش قال لا يجوز قيل له فإن باع وسلم ثم خاسر
هو بنفسه أن يبعه وقع هكذا وأراد الاستدانة فقال إن
سبق منه الاقتران بالبيع بشئ المثل وكتب ذلك في العكس واشهد
علي ذلك لم تستقم دعواه للتناقض قال نعم الدين وعرض علي
جواب الأئمة من بخاري وهم الشيخ الإمام الأجل مجد الأئمة
محمد بن عبد الله السرخسي والقاضي الإمام أبو بكر عمر

الزور بخوبى وغيره فان لم يطل الاطلاق ان اللاب دعوى ذلك وقال
ذلك يجوز له عليا انه اطلق البيع ولم يفر ذلك الاقرار ودفته عنه
الدعوى ان ينفقه ولم اعلم بالقبض او علمته بالقبض ولم اعلم البيع
لا يجوز له وشيئ من الدين من هذا المشتري اذ اعمل في هذا المشتري
وهو كرم حتى ادرك الكرم التمر والعنب ثم استرد ما باع بقطعا
هل المشتري ان يحبس نفسه قدر خصته الايمان يعلمه او لا
اجر العمل فقال لا ويسترد كله لان المنافع لا تقوم الا بال عقد
وهو ما كان كاد ابل عمل نفسه ورايت جواب هذا الاقضية
الله الله يستحقه اجر المثل لعمله ولا اعرف لهذا وجه او انا قول
اكثر ما في الباب ان هذا العقد وقع فاسدا وفي العقد الفاسد
اذا انقضى به العقد فبصرف المشتري في الشئ من منع
ذلك استردا دالمبيع ووجب على المشتري قيمة المبيع وانما
القضية القاضية بالرد هنا لا متناع المشتري عن دفع القيمة
فاذا اتفقي عليه بالرد لا متناعه عن دفع القيمة صار رافيا بالرد
ففتح العقد من الاصل كالا قاله كذا ذكر في مجموع النوازل
ويظهر في اخر مجموع الجامع في الفتاوى ايضا وذكر في مجموع الودع
اذا باع الاب ماله ابنه الصغير ثم ادعي ان فيه عيبا لا يسمع
ورايت في مواضع اخر اذا حصل بيع الاب بعين فاحش بالقاضي
بنصب نايبا عن الصغير حتى يدعي عليه المشتري ويثبت
ملك الصغير ولا يسمع دعوى الاب ورايت في موضع اخر فلو
ادعي الاب بعد البلوغ انه والدي باع منك في حال صغير
بعين فاحش فان كانت قيمته يوم باع مائة وقد باعه بخمسين
فخذ الخمسين ورد عليه ملكي وقاله المدعي عليه لا بل كانت قيمته

خمس فانه يحكم بحاله فان لم تكن المدعة قد رما تنبه له فيه
الاصحار داب كانت مدعة فتدخل فيها الاسعار والقول قوله
المشتري وان اقاما البينة فالبينة المبينة للزيادة او لب
ذكر في العدة اذ باع ماله ولده الصغير وسلم قبل استيفاء
الثمن لا يملكه استردا ولا استيفاء الثمن بخلاف تسليم الصغير
في الكفاح ذكر اخر يسوع مجموع النوازل الاب اذا ذن لابنيه
في التجارة فاشترى احد هما من صاحبه جاز لان الاب يملك
العقد بينهما ولو اذن الوصي لهما ثم باع احد هما من صاحبه
لا يجوز وكذا الاب اذا ذن لابنيه في التجارة ثم امر جلا بابت
بشئ من احد هما الاخر فانه لا يبيع اذا كان هو المبيع
عنها واذا عبر عن احد هما والاخر عقد بنفسه جاز لان الاب
لو اشترى بنفسه ماله احد هما لصاحبه فملكه الاب المباشر
ولم يملك التعويض مذكر في يسوع غريب الرواية الوصية والوكيل
والما ذون له اذا اشترى واحدا منهم عبدا بالف درهم فبنته ثلاثة
الاف ليس له ان يرد بالعيب لان فيه ضررا فلو كان له خيار
شرط له ان يرده وفيه نوايد صاحب المحيط الوصية اذا اشترى
شيا للصغير ثم اقال هل تنفع اقالته ان كان في الاقالة نظر
للصغير جاز والا فلا قال وليس في هذه المسائل رواية ولكن
الرواية في الاب فانه اذا قاله المبيع تنفع اقالته في حق الصغير
اذا كان فيه نظرا للصغير لان الاقالة نوع تجارة والاب يملك
ذلك قال رحمه الله ورايت في بعض الفتاوى ان المتولي
يملك الاقالة اذا كان خيرا للوقف فكذا الوصية ذكر في الاقضية
قبل ما يجوز فيه قضا القاضية وما لا يجوز ابن ساعة عن محمد

رجعها الله فيه قاض باع علي صفاراً اذا بالته وقيمتها خمسة الاف
 فاقاموا بعد بلوغهم البيعة علي المشتري عند سير ذلك القاضي
 انه قيمه الدار يومئذ كانت خمسة الاف فان هذا القاضي يبطل
 هذا البيع لانهم اثبتوا ان فيه هذا البيع لا ينظر لهم فان اراد القاضي
 الاول وهو قاض علي حاله يكتب اليه القاضي الثاني بعد حكمه
 يبطل ان البيع ان قيمتها يومئذ كانت الف لا بلغت اليه ذلك
 ولو كتب قبل الحكم بعد الشهادة يقبل ولا يقضي القاضي بشهادتهم
 لان اخباره خرج في الشهادة فاذا كان قبل القضاء لا يقضي وبعد
 القضاء لا يقدح الا انه لو شهد به شهود المشتري ان ذلك القاضي
 اشهدهم حين باعها ان قيمتها الف لا تقبل الشهادة علي زيادة
 القيمة لان قوله حجة وكذلك انقص النسخ انفسح البيع اذا
 شهد واخبر ان القاضي اشهدهم قبل النسخ ان قيمة عند البيع
 كانت الف لان الثابت بالبيعة كالثابت معاينة ولو ما يثبت ان
 القاضي قال ذلك بطل النسخ كذا هذه وفي بيع مجموع النوازل
 رجل اشترى من ابن له صغيراً وقبضه لنفسه واشهد علي
 ذلك ثم وجد به عيباً فاراد ان يرد له لنفسه علي ابنه ثم يرد
 لابنه علي بايعه فليس له ذلك ولكن القاضي يجعل له خصماً
 يرد عليه ثم يرد الاب علي بايعه الذي اشترى منه وكذا
 لو كان الاب باع من ابنه الصغير عبداً قد اشتراه من اجني
 وقبضه لابنه من نفسه ثم وجد به عيباً واراد يرد عليه نفسه
 لابنه في فصل العيوب من الدخيرة ايضا الوكيل بالبيع اذا
 لم يكن من اهل وجوب العهدة عليه بان كان عبداً او صبياً محجوراً
 عليه كان الرد اليه الموكل بسبب العيب فان من اهل وجوب

الدار

العهدة عليه فان الوكيل ولم يدع وارثاً ولا وصياً كان الرد اليه
 الموكل في فصل الرد بالعيب من تناوب قاضي خان **الباقي**
 في حالة الضرر قبل ان ياكل وحده ويشرب وحده ليس بعيب
 هذا هو لفظ القدر وري وبعد ذلك هو عيب مادام صغيراً
 فاذا بلغ فهو عيب اخر سوى الذي كان حتي لو ابق او سرق
 في يده ابيع قبل البلوغ ثم فعل عند المشتري بعد البلوغ لم
 يكن له ان يرد له وفي المشتري اذا اشترى عبداً يعقل البيع والنزل
 فالباقي والبول في الفراض منه عيب وكذلك السرقة فتقيد
 المسئلة بالذي يعقل البيع والمشتري ليل علي انه اذا كان لا يعقل
 البيع والنزل فهذه الاشياء منه لا تكون عيباً وذكر في موضع اخر
 من المشتري مثل ما ذكر القدر وري ومن مشايخنا من قال انما تكون
 هذه الاشياء عيباً اذا كان الصغير صبياً اما اذا كان الصغير اجداً
 فانها لا تكون عيباً اذا كان ابن خمس سنين فما فوقه اما اذا كان
 ابن سنة او سنتين فليس ذلك بعيب **فاما المجنون** فهو عيب
 في حالة الضرر والكبر حتي لو جن في يده ابيع قبل البلوغ ثم جن
 عند المشتري بهذا البلوغ فله الرد ونكح المثلخ في مقدار ما يكون
 عيباً من المجنون قال بعضهم المجنون وان كان ساعة عيب
 وقاله بعضهم ان كان اكثر من يوم وليلة فهو عيب واما يوم
 وليلة فمراء وانه فليس بعيب وقال بعضهم الطبقه عيب
 وغير المطبق ليس بعيب وتمام هذا ينظر فيه فصل العيوب
 من بيع الدخيرة البرهانية ذكر في اخر باب العيوب من
 الجامع الصغير رجل اشترى ثوباً فقطعه لباي الولد الصغير
 وخاطه ثم وجد به عيباً لا يرجع بنقصان العيب لانه مارةوا هباً

له بالتطوع شيئا اليه قبل الحياطة فلم يكن الرد مستحقا قبل بل الهبة
ولو كان الولد كبير برجع بنفقة فان العيب لا يملك لم يصح شيئا
اليه الا بعد الحياطة فكان الرد مستحقا قبل عمل الهبة **والصبي**
المأذون في العبد المأذون في البيع والشراء بالحياة الفاحشة
عند ابي حنيفة رحمه الله في بيع المذنب في نفسه ببيع له
والصبي من الزيادة امره بالصبي المأذون له اذا باع ماله نفسه
الوصي فهو كبيع الوصي بنفسه ولو باع الصبي المأذون له من
الاختصاص بعين فاحش جاز عند ابي حنيفة رحمه الله وذكر
ايضا اذا امره انسان ان يشتريه له شيئا من اليتيم فاشترى له
له لا يجوز خلاف ما اذا اشترى لنفسه على قوله ابي حنيفة
رحمه الله والفرق انه اذا اشترى لنفسه فحقه العقد من
جانب اليتيم راجعة اليه اليتيم ومن جانبه راجعة اليه فلا يرد
الي المصار واذا اشترى لغيره فحقه العقد من جانب اليتيم
راجعة اليه ومن جانب الامر كذلك في نودي الي الفخار وفي
فتاوي القاضي الامام فوالدين رحمه الله رجل باع جارية من
ولده الصغير او وميها له ثم اشترىها لنفسه يلزمه الاستبراء
واذا ملكه الرجل جارية ببيع او هبة او صدقة او قسمة او صلح
عن دم عمد او خلع او كتابة على جارية او ورث جارية بحسب
الاستبراء في هذه المواضع بكر كانت الجارية او ثيبا ملكها من
صغيرا وكبيرا وامراة او عيين في فتاوي القاضي فظهر الدين
رحمه الله والجارية اذا كانت صغيرة او ايسة يستبرئها
بشهر واحد ولو اشترى مبي جارية ثم احتلم فعليه الاستبراء
في فتاوي القاضي فظهر الدين وذكر في باب بيع ذوي الارحام

من يبيع الاصل لا يبيع للرجل انه يفرق بين جاريته وولدها
في البيع ولا في الهبة ولا في الصدقة اذا كان صغيرا وكذلك كل
مما ذكر في ويخرج محرم اجتماعا في ملكه ويكره التفريق بينهما
ملكه الاصل فيه فله عليه السلام من فرق بين والده وولدها
فلا فرق الله بينهما وبين ابيته يوم القيامة ورايه مولا لله عليه
وسلم امره في الهبة في يبيع السبا يا نقيلا انه يبيع ولدها فامر
بردها ولو باعها فله وذهب صاحبنا عليه وسلم فلا يبيع من يفرق
اخوان ثم قال له ما فعل الغلاما فقال يمت احدهما فقال
او ركه او ركه برده او رده ولو باع مع هذا جاز مع الكراهية
وهذا ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز في فزابة الولادة ويجوز
في غيره هاو الكافر والسلم في هذا سواء وانما يكره هذا التفريق
اذا كانا صغيرين او احدهما صغير ثم المنع معا ولو بالقرابة
المحرمة للسكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب كالخاله والعم
ولا قريب غير محرم كابن العم وابن الخال ولا يدخل فيه الزوجان
حتى جاز التفريق بينهما ولا بعد من اجتماعهما في ملكه حتى
لو كان احدهما في ملكه والاخر في ملك غيره لا بأس ببيع واحد
منهما وكذلك لو كان مملوكا لرجل وابنه مملوكا لرجل هذا الرجل
وهو صغير في حجره كان للرجل ان يفرق بينهما في البيع وكذلك
لو كان كل واحد منهما ولدا من اولا له لان الملك مفترق وكذلك لو
اشترى ابا جميعا لنفسه ثم وجد باحدهما عيبا كان له ان يرد
ويترك الباقي ولو كان التفريق بحق مستحق لا بأس به كدفع
احدهما بالجنابة وبيعه بالدين ورده بالعيب ولو كان له من كل
واحد منهما شخص لم اكره له ان يبيع من احدهما دون الاخر لان

القمزة ثابتة قبل ذلك وانما يكره التفرقة عند امكان
 بيعها الا عند عدم ذلك حتى لو ذبح واحد منهما واستولى الآخر
 منقورة لا يكره بيع الصغيرة وان كان احدهما له والاخر لغيره
 ما ذول له وعليه دين او لمكانه لا بأس بالتفرقة بينهما
 وان كان احدهما مضاربة فلا بأس بان يبيع المضارب ما عنده
 واذا اجتمع اخوان في ملك رجل لا يبيعه له ان يبيع احدهما
 متباين له صغير في غيابه لان فيه تفرقا ملكا والحرمة هذا هو
 القدر ثم الكراهة فيها اذا كانا صغيرين او احدهما صغيرا والاخر
 كبير على ما مر فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفرقة بينهما واذا
 دخل الحربي دار الاسلام بفلا من صغيرين اخوين باهاتيه
 فازداد ان يبيع احدهما فلا بأس بشرائه منه وان كان غيلة
 تفرق لانه لو لم يستقره فادبه اليه دار الحرب فيكثربه سواء
 اهل الحرب ولو كان اشتراها الحربي في دار الاسلام كرهت له
 ذلك يشتر احدهما وجبره السلطان عليه ان يبيعها جملة وفيه
 فوائد شيخ الاسلام نظام الدين رحمه الله سئل شيخ الاسلام
 برهان الدين رحمه الله هل يملك الوصي بيع عقار الصغير بغير
 جازر على سبيل الوفا اجاب بملكه وقال وكان شيخ الاسلام
 علاء الدين وغيره من ائمة سمرقند في زمانه يفتون انه لا يملك
 والمعنى من هذا ان جواز هذا البيع اتلاف مال اليتيم ومنافعه
 لان الملك باق للصغير والنافع من ملكه يستحقها الوصي
 لا يملك ذلك وذكر في بيع شرح الطحاوي في باب المضاربات فلا بأس
 للوصي ان يبيع ما له اليتيم ولا منها عليه اذا اصاب في ذلك قال
 والجملة في هذا ان يقول ثوبه الولاية على الصغير والصغيرة

احدهما
 ص

الصغير

للصغير في احد امرين اما في الخراج واما في المضاربات اما ولاية الخراج فتد
 ذكرناها في مسائل الخراج واما ولاية المضاربات فانه لا بأس ان كان حيا
 وان كان ميتا فالوصي ثم الوصي وصيه فان عاقبة الاب ولم
 يوصي في احد او ما شئ وصيه ولم يوصي في احد فالولاية اليه الجدة
 الجدة الابنة خاتمة الجد فاليه وصيه ثم اليه وصي وصيه فان لم يكن
 فالقاضي ومن نسب القاضي فله ولا يلزم ولاية التجارة بالعرف
 في ماله الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجازة في النفس والمال
 جميعا وفي التطولات والعقارات فان كان بيهم وعقار تفرق
 لمثل النسبة او باكثر او باقل او قدر ما يتقارب الناس فيه لا يجوز
 ولا يتوقف عليه الاجازة بعد ادراكه لان هذا عقد لا يجزى له
 خاتمة العقد وكذلك استيجارهم للصغير وشراؤهم ان كان عليه
 المعروف جازر عليه الصغير والصغيرة وان كان باكثره فليس
 بالاشتقاب الناس فيه وتعد عليهم ولا يجوز عليها واذا ادرك
 الصغير والصغيرة في مدة الاجازة ان وقعت الاجازة على
 انفسهما فلمها خيارا بطل الاجازة او المضي عليها وان وقعت
 على ملكها فليس لها خيارا لبطال وليس لها فسخ البيع
 والشر الذي نفذ عليها في حاله الصغير والاب ان يفسخ حال
 الصغير والصغيرة وله ان يدفع مضاربة اليه غيره وله ان
 يدفع بضاعته وله ان يוכל بالبيع والشرا والاستيجار وله ان
 يودع وله ان ياذن له في التجارة ان كان يعقل البيع والشرا
 وله ان يكاتب عبده وان تزوج امته وليس له تزوج عبده
 وليس له ان يعير ماله قيا سا وفي الاستحسان له ذلك وله ان
 يرهن ماله بدين الصغير وبدين نفسه ايضا فان هلك رهن

مقدار ما صار موديا من ذلك دين نفسه وله ان يجعل ماله
مضاربة عند نفسه وينبغي ان يشهد على ذلك في الابتداء
ولو لم يشهد جعل له الروح فيما بينه وبين ربه ولكن القاضي
لا يصدق فيه وكذا اذا شاركه ورأس ماله اقل من مال الصغير
فان اشهد يكون الروح على ما شرط وان لم يشهد جعل له فيما
بينه وبين الله تعالى ولكن القاضي لا يصدق فيه وجعل الروح
على قدر رأس مالهما وكذلك هذا كله في الوصي هذه الجملة
في بيع مخرج القفاوي رحمه الله وذكر في موضع اخر منه
ولو تصرف الوصي والاب في مال الصغير فظهر الروح ثم قال
كنت مضارب بالايكون له من الروح شيء الا ان يشهد عند التفرغ
انه يتصرف بالمضاربة وهذا في القضاء حتى لا يصدق القاضي
في ذلك فاما فيما بينه وبين الله تعالى جعل الروح وان لم يشهد
عليه وباقي شيء مثل جنس هذا في مسائل المضاربة ان شاء الله
تعالى وفي متفرقات صاحب المحيط الوصي اذا استقرض
من مال الصغير ونصرفه ورجع ثم انفق على الصغير عدة
من هذا المال الذي تصرف فيه يكون متبرعا وليس له
ان يأخذ بحساب ماله لانه صار ضامنا فلا يخرج العدة
ما لم يرفع الامر الى القاضي او الى منسوب القاضي كالتولي
وفي فوائده صاحب المحيط الاب اذا باع مال ولده الصغير
وضمن الثمن لا يصح لانه حق قبض الثمن للاب بحكم العقار
فلو مع الضمان صار ضامنا لنفسه وانه باطل بخلاف النكاح لانه
حق قبض العقد للاب بولاية الابوة لا مباشرة النكاح
لان حقوق العقد في النكاح لا تتعلق بالعاقبة فكان الاب في

له
هو

هذا

هذا الضمان كسائر الاجانب وفي قضايا النوازل وعصيان ضيقة
اليتم من نفسه قال ان كان هذا بيع رغبة اجل القاضي المشتري
ثلاثة ايام فان امكنه اداء الثمن والافتقار اليه وفي وصايا
غريب الرواية هشام بن ابي يوسف رحمه الله في رجل باع
عبدا فمات ابنه الصغير بيعا فاسدا ثم اعتقه الاب فعتقه
جائز عن نفسه ولا يجوز عتق ابنه الصغير لان البيع فاسد وهو
في يده ولو اشترى من ابنه الصغير عبدا وهو في يده فمات
العبد فهو من مال الابن حتى يأسره الوالد يعمل او يعتقه
بمئة ثلثة عود ودية اشتراه وينظر في وصايا الجامع في النوازل
وجميع النوازل وذكر فيه ايضا ولو اشترى الوصي غلاما
فقال اشتريته لنفسني بما لك وقال اليتيم اشتريته لي فان
الروح لليتيم وان نوى المال ضمن الوصي ولو اشترى الوصي في
مال اليتيم ورجع فقال اخذته مضاربة ولي في الروح حصه قال
لا يصدق والروح لليتيم وان نوى المال لم يضمن ويأتي منه
في مسائل المضاربة والوصايا ان شاء الله تعالى وفي وصايا
المتقي ايضا وصي اشترى لنفسه بمال اليتيم خادما فان
كان الثمن خيرا لليتيم اخذ به وان كان الخادم خيرا لليتيم بشر
اخر شرا لنفسه ذكر هذه المسئلة في اثنا مسئلة الوصي
اذا اخذ من اليتيم مزارعة وذكر المسئلة في مسائل المزارعة
من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى وفيه اول دعوى الدخيرة
الوصي اذا باع مال الصغير ومات بولاية المطالبة بما باع
من مال اليتيم لورثة الوصي او لوصيه فان لم يكن له وصي
او وارث ينسب القاضي وصيا ويأتي في مسائل الدعوى

وفيه باب دعوى الأب والوصي من فتاوى رشيد الدين الوصي
 اذا باع ومات فبلغ الابن ولاية قبض المثل من المشتري
 والمطالبة منه لو ارث الوصي ماله اليتيم الذي لم يفكر رشيد
 الدين فيه باب ما يكون جوابا لدعوى المدعي وما لا يكون باع داره
 من ابنه الصغير ثم باع من الاجنبي يجمع اذا كان بمثل القيمة وفيه
 وكافة الجامع فيه الفتاوى وفيه مسائل من ساعة ولو قال بعثت
 وانا صبي وقاله المشتري لا بعد ما بلغت فاقول قولها البايع
 بخلاف ما اذا قال البايع بعثته قبل ان اشتريه وقال المشتري
 لا بعد ما اشتريته فالقوله قول المشتري وذكر في آخر كتابه
 الجامع الصغير مكانا تدعو عبد او ذمي زوج ابنته الصغيرة وهي
 حرة مسلمة لم يزوجها الوبايع او اشترى لها وكذا المرتدة اذا ملكه
 من رده والمزوجة المسلمة لا يجوز بيع واحد منهما ولا شراؤه
 ولا نكاحه عليه ولده الصغير ونهايه ينظر في الجامع الصغير وذكر
 في كتابه الغرور من الدخلة هشام سالت محمد عن غلام لم
 يبلغ الحلم باعه انسان واقرانه مملوك له وهو يعبر عن نفسه
 ثم استحق بالحرية وغاب البايع ولا يدري اين هو يرجع
 المشتري عليه الغلام بالغرور قال لا وفيه ايضا قال هشام
 سمعت محمد يقول رجل اشترى من صبي لم ياذن له ابوه
 او وصيه في التجارة جارية فاولدها ثم استحقها انسان فانه
 ياخذها وولدها رقيق والنسب ثابت وكذا ان اشترىها
 من عبد مجور عليه كذا ذكر في كتابه الغرور من الدخلة
 وهل يرجع المشتري على الصبي المجور عليه بانتم هذه المسئلة
 من فروع مسئلة ايداع الصبي وقد مر ذكرها في صبي اشتري

في مسائل الاجارات

جارية ثم احتلم فعليه الاستبراء في فتاوى قاضي طهير الدين
 رحمه الله في مسائل الاجارات اذا اجترأ له او اجترأ له الاب
 او وصيهما الصبي في عمل من الاموال فهو جائز لان له ولاية
 استعمال الصغير من غير موافقة بطريق التهذيب والرياضة
 فيح العوض اولى ولا ولاية للجد مع قيام ولاية الاب ووصي الاب
 مقدم على الجد فتأكدنا ترتيبه في مسائل البيوع ولا يجوز
 اجارة غيره اذا كان له منهم احد لانه لا ولاية لاحد على الصغير
 حال قيام واحد منهم فان لم يكن واحد من هؤلاء فاجرة هو رحم
 محرم من الصغير ان كان الصغير في حجره جاز بطريق التهذيب
 والرياضة لانه ملك تقديسه فملك اجارته وان كان في حجر
 ذي رحم محرم فاجرة ذو رحم محرم اخوه هو اقرب من الذي كان
 الصغير في حجره نحو ان يكون في حجر الم فاجرة امه جاز بمذاهب
 يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز والذي ولي الاجارة
 على الصغير ان يقبض الاجرة لانه من حقوق العقد فيستألف
 بالعاقبة وليس له ان ينفقها عليه لانها مال الصغير وليس
 لغير الاب والجد ووصيهما ولا التصرف في مال الصغير
 وكذا ان اذهب للصغير شيئا فللذي الصغير في حجره ان
 يقبضه ولكن لا ينفق على الصغير لما قلنا وعن محمد رحمه الله
 ليس من ان ينفق عليه ما لا بد له منه لان في تأخير ذلك
 ضرر بالصغير وفيه وصايا النبي احمد الوصيين لو اجر اليتيم
 في قياس قوله ابي حنيفة رحمه الله ولا يواجر عبده وقال
 محمد رحمه الله يواجر عبده والاب والجد ووصيهما اجارة
 رقيقة الصغير ودوابه وعقاره وسائر ماله لانهم يملكون

البيع فيه كون الأجرة وليس لغيره ولا من كان الصغير فيه
جرحه ولا ية أجرة أموال الصغير من الغن ومن والعقار
والحيوان وغيره لأنه ليس لغيره ولا ية المقر في
مال الصغير وعن محمد رحمه الله أنه قال استحسن أن يوا
عبده لأنه ظهر منه ولا يتم في ماله نظرا له قال وكذا كنت
استحسن أن يفتوا عليه مالا بد منه فان لم يكن أبو الصغير
حايك لم يكن أن هو في حرم أنه يسلمه اليه حايك لأن المقر
للمربي مقيد بالنظر وفي هذا ضرورة أنه من خاسر المقر
ودانة المكاسب تفنيح شرف المناصب وخسة المروءة
فأزها وتسوا نازها لأنهما تغير به الاعتقاد عليه أصغر
الاعتقاد ولو أجرة الأب أو الجد أو الأب أو وصيهما الصغير
ثم بلغ الصغير في المدة فهو بالخيار أن شاء مربي على الأجرة
وأن شاء مربي لأن في إبقاء الأجرة ضرر في حقه عند أبي حنيفة
رحمه الله قال أرايت لو نفعه فو له القضاء كنت أتركه بخدم
الناس وقد أجرة أبوه فهذا أصبح جدا فرق بين نفسه وماله
حتى أن للأب أو الجد أو وصيهما إذا أجرد أرا للصغير أو عبده
سنتين معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن للصغير أن يفسخ الأجرة
والفرق يعرف في أجرة أخته الأصل والدخيرة والصبي إذا
أجر نفسه ثم بلغ لا يكون له أن يفسخ الأجرة والعبد المحجور
عليه إذا أجر نفسه للخدمة سنة فاعتق في نصف السنة
لا يكون للعبد أن يفسخ الأجرة فيما بقي وإن شاء مربي فان
أجاز الأجرة والمولى كان أجره بأجرة مهلة أو استهمله للأجرة
بعد الأجرة كان جميع الأجرة للمولى وإن لم يستهمل الأجرة

واختار العبد المضي على الأجرة فاجر ما مضى للمولى وأجر ما بقي
للعبد إلا أن المولى هو الذي يتولى قبض جميع الأجرة وليس
للعبد نتفها بعد اختياره المضي عليها وموضع المسئلة أو
كتاب التخيير من الأهل اليها هنا كتبه من الدخيرة ومن قال
القاضي الإمام فخر الدين ومن فتاويه القاضي الإمام فخر
الدين وفيه فخر يد صاحب المحيط إذا أجز الأب أو الجد أو
القاضي الصغير لكافي عمل من الأهل فهو جائز قال بعض
المشايخ هو إذا أجرة بأجر المثل أما إذا أجرة بأقل منه لا يجوز
وأن في صاحب المحيط أنه يجوز وإن كان أقل من أجر المثل
وفي الفتاوى الوصي إذا أجر نفسه بنفسه أو غيره للبيت
لا يجوز وإن استأجر الوصي نفس اليتيم لنفسه أو غيره للبيت
لنفسه جاز فيه قياس قوله أي حنيفة وإليه يوسف رحمه
الله إذا كان بأجرة ليس فيها عين ما لا يتغابنه الناس
فيه أما الأب إذا أجر نفسه للصغير أو أجر ماله للصغير
أو استأجر الصغير لنفسه لا شك في جواز هذه الأجرة لأنه
يملك شراء الصغير لنفسه وإن لم يكن ذلك أنفع للصغير
ولو استأجر الأب ابنه البالغ فعل الأب لا أجر له لأنه خدمة
الأب مستحقة على الابن فالأجرة وقعت عليه ما هو
مستحق عليه بدونه الأجرة وإن استأجر الابن الأب
للخدمة لم يجوز ولكن لو عمل له الأجر لأن الابن ما مورس
بتوفير ابنه في استخدا مة أياه أزرابه وفي المسائلين الفرق
بين أن يكون أحدهما مسلما أو ذميا قال القدروري رحمه
الله أحد الوصفين يملك أن يواجر لصبي في قوله أبي حنيفة

رحمه الله ولا يعاجر بده ولو كان وصي لبيته من فاستاجر
لاحد من اهل الاخر لا يجوز كما لو باع ما له احد من اهل الاخر
والا يجر لو فعل ذلك ينبغي ان يجوز كما في البيع المجهور
عليه اذا اجر نفسه لم يجر وكذا العبد المحجور عليه اذا اجر
نفسه لم يجر فان عمل وسلم من العمل يجره الا اجر الميسر
استحقاقا وان هلك من العمل فانه كان الميسر محجورا عليه
فعليه عاقلة المستاجر دية وعليه ما عمل قبل اهلاله
وان كان يجره محجورا عليه فعليه المستاجر قيمته ولا اجر
عليه فيما عمل له العبد لانه المستاجر ما رغبه صاحب العبد
بالاجرة فاذا ضمن ملكه من ذلك الوقت فصار منتفعا
ملكه بخلاف الحر فانه لا يضمن بالفصص وانما يضمن
بالجناية وضمان الجناية لا يفيد الملك فلهذا افتقروا
او التولية اذا اجر منزل اليتيم والوقف بدونه اجر المثل
يلزم المستاجر المثل ام يصير غاصبا بالسكينة ولا يلزمه
شيء ذكر محمد بن الفضل في فتاويه انه يحسب ان يكون
غاصبا على اصول علمائنا رحمهم الله قاله وذكر الخصاف
في كتابه ان المستاجر لا يكون غاصبا بل يلزمه اجر المثل
والقاضي الامام ركن الاسلام عليه السعدية رحمه الله
كان يفتي بقوله الخصاف حتى حكم عنه انه قال لو نصب
انسان دار وقف او دار صبي يجره المثل واذا كان
فتياه في الفصص هكذا في ذلك في هذا والفتوى عليه انه
يجب اجر المثل في هذه الصورة بالغاما بلع الا اذا انتفعت
المنزل بسكنى المستاجر وكان ضمان النقصان انفع فينبذ

يجب ضمان النقصان فالخاص انه ينظر اليه نقصانه والى اجر
المثل فانما كان اكثر مما يجب ذلك للوقف والصغير هكذا ذكر
في الدخيرة في فتاويه القاضي الامام فخر الدين وفي فتاويه
القاضي الامام طهير الدين وذكر القاضي الامام فخر الدين
ايضا رجل نصب ارضا وقف او ارضا للصغير قاله بعضهم
يضمن الغاصب اجر المثل للوقف والصغير وفيه ظاهر الرواية
لا يضمن قلوان هذا الغاصب اجر من غيره هذه الارض
المقصودة كان على المستاجر للغاصب الا اجر المثل وفي
تسايل البيوع من فوائد صاحب المييط اذا اشترى دارا
ومثلها ثم ظهر انها وقف او كانت للصغير يجب اجر المثل
ضمانة للوقف والصغير وفي وقف التجديد والفتوى
في نصب العقار والدور الموقوفة بالضممان كما ان الفتوى
في نصب منافع الوقف بالضممان وفي آخر الفصل الثالث
من اجارات الدخيرة وهكذا يقول فيمن سكن دار صغير
او حانوته صغير وانتهى للامتناع ان يجره اجره
المثل الا اذا انتقص بسبب سكنه وضمان النقصان انفع
في حق الصغير فينبذ يجب ضمان النقصان والوصي
اذا اجر ارض اليتيم اجارة طويلة رسمية ثلاث سنين
لا يجوز ذلك وكذلك ابو الصغير والتولية لان الرسم في
الاجارة الطويلة ان يجعل شيء كثير من ماله الاجارة بمقابلة
السنين الاولى ومُعظم الماله بمقابلة السنة الاخيرة فان
كانت الاجارة ارض اليتيم او الوقف لا يجمع الاجارة في
السنين الاولى لانها تكون اقل من اجر المثل فلا يجمع وان

استأجر أيضا ليقوم إذا الوقف ماله اليقيم أو الوقف ففي السنة
 الأخيرة يكون الاستئجار بأكثر من أجر المثل فلا يبيع وإذا مضت
 الأجرة في البعض في الوجهين هل يبيع فيها كان خيرا للقيم
 والوقف عليه قول من يجعل الأجرة الطويلة عقدا واحدا
 لا يبيع وبلي قول من يجعلها عقودا يبيع فيها كان خيرا للقيم
 ولا يبيع فيها سواء وانظروا هو القصد في الكل الوصي إذا
 أجاز رضا القيم واستأجرها وصي آخر ليقوم آخر لا يبيع هذه
 الأجرة لأن الأمانة خيرا لأخذ اليقيمين تكون مشرا فيه حق
 الآخر فلا تخلوا هذه الأجرة عن الضرر بأحد اليقيمين
 ويلزم ببيع الأجرة الطويلة في أرض اليقيم والوقف إذا
 جعل أرض السنين كلها مقدارا أجر المثل ثم إن الوصي
 وجوب الوقف يبري المستأجر عن آخر السنين الأولى يبيع
 ذلك عند أبيه حنيفة ومحمد هذه الجملة في فتاوي قاضي خان
 إن شرط الواقف أن لا تنأجرا أكثر من واحدة لا يجوز ورأيت
 في مختصر العصام إذا أجاز الوصي دار اليقيم مدة طويلة جاز
 وذكر في وقتنا فتاويهم أن أجرة دار الوقف أكثر من سنة
 واحدة لا يجوز وإن لم يشترط تكلموا فيه والمختار أنه يفتي
 في الضياع بالجواز في ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة في عدم
 الجواز وفي غير الضياع يفتي بعدم الجواز فيها زاد علي السفة
 إلا إذا كانت المصلحة في الجواز وهذا من يختلف باختلاف
 الزمان والمواضع ذكر في الجامع الأصغر الوصي إذا أجاز دار
 اليقيم بأجر المثل ثم زيد لا ينقص الأجرة ولو زادت الأجرة
 لدار الوقف هل يفسخ فيه اختلاف الشافعي عليه المعروف في

أجر
 منه

كتاب الوقف ذكر الحاكم في شروطة ابن الألب والوصي والمتولي
 للمستأجر من الأجرة يبيع فيها بأشرفه ويضمون الوقف
 والصفين وبين المستأجر فيه القضا ولا يبرأ منها بينهما وبين
 الله تعالى وذكر فيه أيضا الألب والوصي إذا أجاز في الأجر
 يجوز وكذا الوكيل بالأجرة إذا ناقض مع الأذن من المستأجر
 لأنه الفسخ لا يفسخ في هذه الحالة أذهب تنقي لومضت المدة
 فكيف يفسخ والمدة باقية والوكيل بالبيع لا يملك الفسخ بعد
 القبض والوكيل بالاستئجار إن كانت له أمانة أكل
 المستأجر لا يبيع فسخه وإن لم يتم إليه وهي في يد الوكيل مع
 شخصه ذكر في سير العيون القاضي إذا استأجر جيرا لليقيم
 أو أمين القاضي استأجر جيرا لليقيم بأكثر من أجر المثل فلا
 يتطالب الناس فيه فعل الجير وانقضت المدة فالزيادة
 باطله ولا يجب عليه المستأجر من مال نفسه شيء من الزيادة
 وكو قال استأجر من وأنا أعلم أنه لا ينبغي فالأجر كله في ماله
 كذا ذكر في سير العيون وأما الم يلزمه شيء إذا لم يعلم لأن
 القاضي وأمينه إذا باشرا مراعاة الأيلزمه العهد ولا يعلق
 به حقوق العقد ولا يلزمه الخصومة لأن الخصومة لو
 لزم القاضي لم يجر حكمه فيها هو خصم فيه ولو استأجر
 الوصي والمتولي بأكثر من أجر المثل يفتي فاحش فالأجر
 عليه الوصي إذا أنفق من مال اليقيم على نائب القاضي في
 خصومة كانت للصفين وعليه ما أنفق عليه وجه الأجرة
 بأجر المثل لا يضمن وما كان عليه وجه الرشوة يضمن في أجزائه
 الجامع في الفتاوي وفي فتاوي قاضي خان وياقني منه

في مسائل الفقه وبيانها في ذكر القاضي فخر الدين في فصل
 الاجارة الفاسدة من اجارة فتناء به رجل استاجر رجلا
 ليعلم غلامه او ولد و شغل او اديا او خطا او حسابا او حرفة
 من الحياطة وغورها ان يتيقن لذلك وقتا معلوما سنة او شهر
 اشبه ذلك جاز ويجب المستحب تعلم او لم يتعلم في تلك المدة
 اذا استأجر الاستاد نفسه لذلك وان لم يجهت لذلك وقتا كانت
 الاجارة فاسدة حتى لو تعلم يستحق اجر المثل وان لم يتعلم
 لا يجب شيء ولو شرط الاستاد ان يحذفه لا تقع الاجارة لان هذا
 ليس له ان ياتي بمعلومة وذكر في الاصل في باب اجارة الرقيق
 انه اذا لم يبين المدة فيه روايتان والامع انه يجوز ذكرها
 ايضا رجل دفع غلامه اليه عابك عليه ان يقدم عليه الاستاد اشهر
 معلومة في تعلم النسخ عليه ان يعطيه الاستاد كل شهر درهما
 للمولى فهو جائز ويكون هذا اجارة للغلام ذكر في العدة و لو
 دفع ابنه اليه رجل ليعلمه حروقه كذا حتى يهمل الصبي ستة
 اشهر فهذا فاسد واذا عمل يجب اجر المثل وكذا لو قال الاب
 امسك ولدك و انفق عليه شهر حتى اعطيك كذا الا ينفق ويقت
 عليه بما انفق ولودفع غلامه او ولد له اليه استاد ليعلمه عملا
 ولم يشرط احدهما الاجر على الاستاد او على المولى فلما علم العمل
 اختلفا فطلب الاستاد اجرة من المولى وطلب المولى اجرة العبد
 والولد من الاستاد قالوا يرجع فيه ذلك اليه العرف والعادة
 ان الاجر على من يكون فيحكم بالعرف قال شمس الامة السرخسي
 رحمه الله كان الشيخ الامام رحمه الله يقول عرف ديارنا في الامال
 التي يفسد المتعلم فيها بعض ما كان متوقفا حتى يتعلم نحو علم ثقب

عليه

الجواهر وما اشبه ذلك فما كان من جنس اهلك يكون الاجر
 على المولى ان كان مسمى وان لم يكن مسمى فاجر المثل عليه
 للاستاد وما يكن من جنس هذا يجب الاجر على الاستاد هذه
 الجملة في فصل الاجارة الفاسدة من فتناء به القاضي الا ان
 فخر الدين وفي اجارة فتناء به الديناري بهذا اللفظ مرده
 بارسيدته من اجارة او رده كنه من برفان وجامعة بدم كارهان
 يكن و برفان و مشتبه بموزم دو ساله كارد كونه يجب عليه
 اجر المثل وذكر فيها ايضا بهذا اللفظ مردي بسوقاوسيد
 خود را بيشه داره است و خطا كرده بسوقاوسيد است
 بارسيدته جواهره بدارد بواند باني قاله في مكر كويده من نسر
 اين بيشه نمي موزم وسوا مزا فلكه اموخته است و يجب
 سوده و قال ايضا بسوقاوسيد راد دابا بيسه امور و موز
 بردد روا باشد سوا فعل ذلك الاب او الام استخسانا و الزيد
 بهرد مرده ان مان بيسير بكيروا كرات نوكه كبردار حساب
 بسر محسوبه باشد حان كه اندر ضمان كابين زن بسراست
 وسيل شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله ما دونار سيدة
 يكن را موزد كردنار سيدة راد و جهات سالكه بيسه امور دابا
 نار سيدة را بر استاد سزا موزد واجب سوديا بى اجاب رحمه
 الله كركفته باشد كه جهات سالكه كار نو كند شود والله اعلم
 هكذا رايت في فوايد شيخ الاسلام نظام الدين رحمه الله
 وفي فوايد صاحب المحيط صبي عاقل اجر نفسه من رجل ياد
 ابيه ليعلمه حرفة معينة في سنين علي ان يعمل هذا الصبي
 لعلمه السنة الثالثة بثلاثة دنانير فعمل الصبي في السنة

الثالث عشر رتبة اشهر وامتنع من العمل هل للمعلم ان يرجع على
 الصبي بما يحسنه من ثلاثه ذواته ليقبضه الله اجاب له ذلك
 والله اعلم وفيه فتاوى القاضى الامام فخر الدين من له ولاية
 اجارة الصغير اذا استاجرا استاد العلم المعتبر على في تلك
 السنة فلان معنى نصف السنة ولم يعلم به كان للمبتا جرات
 يفسخ الاجارة وفي اجاراته الملتزم ولو دفع اليه الصغير
 الجار استاد ليعلمه حرفة كذا فيه اربعة سنين وشطط على
 الايب انما ان حبسه عنه قبل اربع سنين فلا استا في عليه
 حاية درهم فحسبه بعد ثلاث سنين لا يطالبه بالماية ولكن
 بالجر مثل حله استجار المعلم لتعليم القرآن يجوز في زماننا
 ويجوز ابو الصبي على اعطاء الاجرة ورواية الاصل عن اصحابنا
 ان لا يجوز ما يشاء في بعض الكتب ولا يجوز ان يستاجر رجلا
 يعلم ولده القرآن او الفقه او الفرائض او يومهم في رمضان
 او يوذن لهم وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله يجوز وكثير
 من المشايخ يشايخنا وافقوا الشافعي رحمه الله في جواز
 هذه الاجارة مثل نفوس بن يحيى وعصام بن يوسف وغيرهما
 وروى عن ابي نصر بن سلام انه افتى بتمير باب والد الصبي
 لاجل الاجرة ذكر في العدة لو امتنع ابو الصبي من اداء الوظيفة
 الي المعلم يحرم على المراغم فحوله ويبيع شصه ويبيد ويقتل
 عن ركن الاسلام اية الفصل الكرماني رحمه الله انه كان يكتب
 في الفتوى بوز معلم را حشود كند وهكذا كان يفتي ظهير الدين
 المروغني في الحيلة ان يستاجر المعلم مدة معلومة ثم يامر به
 بالتعليم ذكر في اجارات الدخيرة استاجرة دابة ليركبها فحمل

عليها مع نفسه صغيرا لا يمكنه استئجاره الدابة ولا يرضى بها
 فمن حساب ما زاد لان الصغير اذا كان بهذه الصفة فحمله
 وحمل من اخر سقا وذكر بعد هذا ايضا بوزقة استاجرة دابة
 ليركبها فحمل عليها صبي صغيرا فقبرت الدابة من قبله
 فهو ضامن لانه خالف لا ابو الصبي الذي لا يستسك نفسه
 على الدابة من جهة الحمل وان ارد فدمع نفسه صبيبا يستسك
 نفسه على الدابة فمن نصف القيمة فثبت ان وضع الصبي
 على الدابة حمل وليس باركاب والحمل مع الركوب جتان
 مختلفان فصار به غاصبا ضامنا راي في كتاب الفتاوى يد
 سجل صاحب المحيط عن امرأة لها ولد صغير والصغير دار
 هل ان تسكن في دار ولدها الصغير قال ان لم يكن لها زوج
 لها ذلك لان سكتها واجب على الزوج فلا تكون محتاجة الي
 السكنى وكذلك ان كان لها مال وان سكنتها بغيا مالا فم
 هل تائم قال نعم وهل يجب عليها اجر المثل قال ينظر ان كان
 للصغير بد قائمة بحيث يقدر على المنع والتسليم بان كان الولد
 ابن عشر سنين او اكثر لا اجر عليها لانه لم يوجد التسليم وان
 لم يكن للصغير بد قائمة بان كان الولد صغيرا يجب عليها
 اجر المثل وهو جواب المشايخ اما على جواب الكتاب لا اجر
 عليها لانها صارت غاصبة والفتوى على جواب المشايخ
 وقال القاضى الامام فخر الدين جاز للام ان تسكن دار ولدها
 الصغير وان كان لها زوج ولا يجب عليها اجر المثل وفي اخر
 الفصل الثامن من اجارات الدخيرة رجل اقعد صبيبا مع رجل
 وقال بهل معه فاخذ له هذا الرجل الكسوة ثم بد الصبي

لها

ان لا يعمل معه قال ان اعطاه كبريا سوا الصبي هو الذي يكلف
خباطته لم يكن للرجل عليه الكسوة من قبل لان الصبي ملكه
مخباطة فاقطع عنه حق الدافع وقد ذكرنا في مسائل العارية
لو اخذ لتلميذه شيئا بافاضا لتلميذه فاراد ان يدفع الي غيره ليس
له ذلك الا ان يمين وقت الاتحاد فيها عارية رجل استاجر ظيورا
ليرضع ولده سنة فارضعته شهرا ثم ماتت الاب فقالت عمة
الصغير للظير اضغبه حتى نعطيك الاجر فارضعته شهرا بعد
ذلك قالوا ان لم يكن للصغير مال حين استاجر الاب للظير كانت
الاجر عليه من ماله فاذا ماتت بطلت الاجارة فاذا قالت العمة
ما قالت بعد موت الاب ولم تكن العمة وصية كان ذلك استجارا
من العمة فيكون الاجر عليها وان كانت العمة وصية من جهة
الاب خرج بذلك عليه الصغير اذا استفاد الصغير والا فان كان
للصغير مال حين استاجرها الاب لا تبطل الاجارة بموت الاب
ولو لم يكن للصغير مال حين استاجرها الاب ثم ماتت الاب
مالا كيف الحكم فيه قال القاضية الامام ظهير الدين في فتاويه
سئل والدي عن هذه المسئلة فاجاب قبيلا اجر ما بقي في مال
الصغير واجر ما مضى عليه الاب وفي اجارة الظير اذا لم يشترط
عليها الارضاع في منزل الاب فلها الخيار ان شأت ارضعت
في منزل الاب وان شأته في منزلها وان شرط عليها الارضاع
في منزل الاب ارضعته في منزل الاب واستاجر ظيورا ليرضع
ولده سنة بماية عليها انه ان مات الصبي قبل السنة فالدهم
كلها تكون للظير فسدت الاجارة لانه شرط مخالف مقتضى العقد
استاجر ظيورا شهرا فلما مضى الشهر بطلت الظير ارضاعه باجر المثل

قيل هذا اذا لم يكن لها زوج اما اذا كان لها زوج ولم ياتها له فذكر
كان الزوج ان يشعها وان خيف الهلاكه عليها الصغير وتامه ينقلو
في اجاراته الدخيرة وليس عليها الظير ان تمنع لا يوي الصغير شيئا
وعليها فصل الصغير والنيام بها لحد واصلاح دهنه وطعامه
ولا يجبه عليها من شيء من ذلك ولو ضاع الصبي من يدها او وقع
فمات او شرب شيئا من حلي الصبي او شيئا به فلا ضمان على الظير
وليس للظير ولا لمرتعن ان يفسخ هذه الاجارة الا بقدر كافي
سائر الاجارات والعذر لاهل الصبي ان لا ياخذ بها او يقبل لان
التصور لا يحصل متى كانت الحالة هذه وكذلك اذا حبست لان
الحبل يفسد اللبن وكذا اذا مرضت لان اللبن يفسد بسايق
انواع المرض وكذلك ان كانت سارقة لانه يلحقهم زيادة من ضرر
وكذلك اذا كانت فاجرة تنبه الفجور وكذلك اذا ارادوا سفر
فابت هي الخروج معهم وكذلك اذا كانت سيئة الخلقة بغية
اللسان وتام هذا ينظر في الدخيرة وكل ما يضر بالصبي نحو
الخروج من المنزل الذي فيه الصبي زمانا كثيرا او ما اشبه الي
ذلك فلم يمنعها وما لا يضر وليس لهم منعها عنه لما جنتها
الي ذلك ويصير ذلكا لغير مستغني عن الاجارة كما وقات
الصلوة ونحوها ومعنى قوله كل ما يضر بالصبي يعني كل ما يضر
بالصبي لا بحال اما ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها
عنه الا قربة انها لا تمنع عن تمكين الزوج في منزل مع ان فيه
وهم الضرر ولو استاجر امراته لترضع ولده منها فارضعت
ذكر القدر يوي وشمس الامة السرخسي رحمه الله انه لا اجر
لها لان ذلك مستحق عليها بماية قال الله تعالى والوالدان

يرزق من اولادهم وان كانت لا تحسن على ذلك كما لو استاجر على
 نفس البنية ونزل الشايع والطح والخبر وان استاجرها
 بعد الطلاق فان كان الطلاق رجعي فذلك لعدم انقطاع
 ملك النكاح وان كان الطلاق بائنا في ظاهر الرواية يجوز
 وروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز وان استاجرها
 بعد انقضاء العدة لا رضاع ولده منها جاز فاذا تزوجها بعد
 ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة لا روية لهذه المسئلة ونزل
 ظهير العرف المرفينا في عنها قال لا يطل الاجارة لان الحكم
 لا يثبت بوجه الفايذة اما بنى بوجه الفايذة وهذا هو القايذة
 ثابت بان طلقها بعد ذلك هو الذي ذكرناه اذا استاجر امرأة
 لا رضاع ولده منها عليا ان يكون الاجر عليه الاب فان كان الصغير
 قال فاستاجر الاب امرأة عليه ارضاع ولده منها روي
 ابنه رستم عن محمد رحمه الله انه تقع الاجارة ويكون لها
 الاجور وبعض الشايع اخذوا بهذه الاجارة وهذا لان الارضاع
 بمنزلة النفقة وان كان الصغير ماله لا يجب نفقة علي
 والديه فكان لها الاجر في ماله الصغير وان استاجرها
 لا رضاع ولده من غير اجازة وان استاجر خادما لها لا رضاع
 ولده منها لا يجوز وان استاجر مكاتبها جاز ولا بأس
 للمسئلة ان يرزق ولد الكافر باجره واذا استاجر ظييرا
 ثم ظهر انها كاذبة او مجنونة او ذانية او حقا كان له ان يفسخ
 الاجارة ولو اجرت المرأة نفسها من قوم اخرين ترزق لهم
 مبييا ولا يعلم اهلها الاولون بذلك فارضعت حتى فرغت
 فانها قد اتت لا نفاقة حاجته ولها الاجر كما لا على الفريقتين

لا بها حصلت مفقودا الفريقتين ولا بتقديم شي منه كذا ذكره
 فيه الميسوط وفي فتاوى قاضي خان واذا استاجر الرجل امته
 او اخته او ابنته او شقيقه ولده جاز ويجب الاجر لانه ليس
 عليه من ارضاع ولده لا بشرعا ولا عرفا ومن سوي الاية والجد
 والوصي والقاضي اذا استاجر ظييرا للبيت كان اجريا كسائر
 الاجانب واذا لم يكن للبيت ام ترزقه ولا ماله لم يجر رضاعه
 يكون عليه اقاربه بقدر ميراثهم لان اجر الرضاع بمنزلة النفقة
 ولا يجب علي من لا يجب عليه النفقة اجرة الختان تجب على الاب
 لم عليه الصبي ففيه صاحب الحيوان ان كان للصبي مال فهو في
 ماله وان لم يكن له مال فعلى الاب كالنفقة **في مبييا**
القسمة واذا اطلق الشركا عليا القسمة واقسموا جازا الا اذا
 كان فيهم صغير فينبذ لا بد من امر القاضي بالقسمة لانه لا ولاية
 لهم عليه في قسمة العداية واذا حضر قارنان فاقاما بينة
 عليا الوفاة وعدد الورثة والدار في ايديهم ومعهم وارث
 غائب قسم القاضي بطلب الحاضرين وينصب وكيل بقبض
 نصيب الغائب وكذا لو كان مكان الغائب صبي يقسم ونصب
 وصيا بقبض وصيه ولا بد من اقامة البينة علي موته عند
 ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يقسمها باعترافهم وان كانوا
 موسرين لم يقسم مع غيبة احدهم وان كان العقار في يدي الوارث
 الغائب او شي منه لم يقسم وكذا لو كان في يده مودعه وكذا لو
 كان في يده الصغير لان القسم قضا علي الغائب والصغير يستحق
 يدهما من غير خصم حاضرا عنهما وامين الخصم ليس بخصم عنه
 فيما يستحق عليه ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة البينة

مطلق
 في سائر القسمة

وغيرها هو القسمة وقول محمد رحمه الله في الأصل لم يقسم
حتى تقوم البيعة مزادة إذا حضر وكيل الغائب ووصي
الصغير فإن حضر وارث واحد لم يقسم وإن أقام البيعة
لأنه لا بد من حضور خصمين لأن الواحد لا يصلح محامدا ومخاما
بخلاف ما إذا كان الحاضرا اثنين على ما بينا هذه الجملة في
الهداية وذكر في الأخيرة فلو حضر وارث كبير وصغير
وطلب القسمة من القاضي وأراد أن يقيم بيعة على الميراث
فالقاضي ينصب وصيا عن الصغير ويسمى البيعة عليه
ويقسم الدار في بين هذا وبينها إذا كان الصغير غائبا
فالقاضي لا ينصب خصما عنه ولا يسم البيعة عنه طلب
الحاضر والفرق عرف في الدخيرة وإذا كان بعض الورثة
حضورا والبعض غيبا والدار كلها أو بعضها في يد الغائب
وطلب الحاضر القسمة من القاضي وأقام البيعة على الميراث
فإن كان الحاضر واحد لا تقبل بيئته ولا تقسم الدار وعن
أبيه يوسف رحمه الله إن القاضي ينصب عن الغائب وكلا
ويسم البيعة عليه وإذا حضر اثنان وباقي السئلة بحالة
فالقاضي يسم البيعة ويقسم الدار ويجعل أحدا الحاضرين
مدينا والآخر مدينا عليه وأحد الورثة ينصب خصما
عن الميت وعن باقي الورثة قال والذي ذكرنا الجواب
فيها إذا كان بعض الورثة غائبا وشي من الدار في يديه
فهو الجواب فيها إذا كان في الورثة صغير وشي من الدار
في يديه حضر واحد من الكبار وأقام البيعة على الميراث
وطلب من القاضي القسمة لا تسمع بيئته ولا يقسم بين

الورثة ولو حضر اثنان أو ثلاثة تسمع البيعة ويقسم ولا يحتاج
إليه نصب الوصي عن الصغير لمهمة القسمة وكذلك إذا كان
بعض الورثة غائبا وقد حضر اثنان من الورثة والقاضي يسم
بينهما ويقسم الدار ولا يحتاج إليه نصب الوصي عن الغائب
لمهمة القسمة هذه الجملة في الدخيرة أيضا إذا حال إلى قضاء
إليه النبي رحمه الله فبيعة بين خمسة من الورثة واحد
منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل
بمصلحة أحد الحاضرين وطلب شركا الحاضر بالقسمة يند
القاضي واختبره بالقصة فالتاضي يأمر بشريكه بالقسمة
ويجعل وكلا عن الغائب والصغير وإذا قسم الشراكما بين
وظيم شريك غائب أو صغير ليس له ومعه ولا تقسم القسمة
وان فعلوا ذلك بأمر القاضي هتت القسمة فإن قدم الغائب
وأجاز قسمتهم جاز وكذا إذا بلغ الصغير وأجاز جاز لأن هذا
عقد له مجيز حال وقوعه فإن الغائب مجيز وكذلك أبو
الصغير أو وصيه مجيز وكل تصرف وعقد له مجيز حال وقوعه
يتوقف فإن مات الغائب أو الوصي فأجاز وارثه عملت
أجازة الوارث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
بطل القسمة ثم إنما تفعل الإجازة من الغائب أو من وارثه
أو من الوصي أو من الصبي بعد البلوغ إذا كان ما وقع عليه
القسمة قائما وقت الإجازة فاما إذا هلك فلا كالبيع الموقوف
عليها الإجازة وكما ثبتت الإجازة بالقول صريحاً ثبتت الإجازة
دلالة بالفعل كما في البيع المحض هذه الجملة في الدخيرة وإذا
قسم الورثة التركة فيما بينهم ومعهم وارث غائب وعزلوا

نصيب الغايبة فان كانت القسمة بغير قضاء فللذي حضر ان
 يضمن القسمة وان كان يملك الوارث الغايبة موصي له
 وهو غايبه والمسئلة عما اذا كانت القسمة بغير قضاء
 ان يضمن القسمة وان كانت بغير قضاء ليس له ان يضمن
 القسمة كالوارث وهو الاصح واذا لم يكن على الميت دين ولكن
 مات بدين ورثته قبل القسمة وعليه دين او كان له وارث
 غايبه او صغير فاقسم ورثة الميت الاول فلغيرهم الميت
 الثاني ان يضمن القسمة وكذا الوارث الغايبه والصغير اذا
 كبر ان يضمن القسمة في الدخيرة وفي البسوط واذا كان
 في الورثة صغير وكبير فاقسم الوصي مع الكبير واعطاه حصه
 وانسكه حصه الصغير فهو جائز حتى لو ملك حصه الصغير
 لا يكون للوصي ان يرجع على الكبير ذكر في قسمة الدخيرة
 الاصل ان من ملك بيع شيء ملك قسمته لان في القسمة بيعا
 واقرارا ومن ملك بيع شيء ملك اقراره ضرورة اذا عرفت
 هذا فتقول الابن يقاسم ماله ولده الصغير عقارا كان او
 منقولا بغير يسير ولا يملك بغير فاحش لانه يملك بيع
 ولده الصغير عقارا كان او منقولا بغير يسير ولا يملك
 بغير فاحش فكذا القسمة ووصي الابن في ذلك بمنزلة
 الابن والجد ايجب الابن حال عدم الابن واما وصي الام يقاسم
 ماله ولدها الصغير ما سوى العقار من تركة الام اذا لم يملك
 للصغير احد من سهمها ولا يقاسم ماله من غير تركة الام النخوة
 والعقار فيه ذلك سواء وكل جواب عرفت في وصي الام فهو
 الجواب في وصي الاخ والعم وابن العم يقاسم ما يورثه الصغير

من ماله ما سوى العقار ولا يقاسم ما ورثه الصغير من غيرهم
 العقار والمنقول فيه على السؤال انه لا ولاية له ولا على الصغير
 كما لا ولاية للام هكذا في الدخيرة وذكر شيخ الاسلام ابو بكر في
 شرح الوصي ان الوارث لا يضمن الوصي ضيقا للقوي وفي
 الاجابة ووجهه في وصي الجد عند عدم الابن ووصي الغايبة
 والصغير وصي الام وفي الاخ ووصي العم وكونه في الوصي
 الصغير في وصي الصغير كالم الوصي الكبير على الصغير الغايبة
 يشيع منقولات الصبي ما ورثه من امه او عمه لانه قائم مقام
 الام والاخ والعم ولهم ولاية الحفظ دون التصرفات قال وانما
 ملك الوصي الصغير هذا القدر من التصرف عند عدم الوصي
 القوي اما حال وجود الوصي القوي لا يملك التصرف في مال
 الصغير صلاحه في هذه الصورة ليس للوصي الصغير سوى
 القيام عليه مصالح موصية كسفل الوصية وقضا الدين وغوا
 وبيان مراتب الاوصيا ياقية في مسائل الوصايا وذكر في
 الدخيرة ولا يجوز قسمة المملوك على ابيه الحرة ولا يجوز قسمة
 الملتقط على اللقيط كما لا يجوز بيعه ولا يجوز قسمة الوصي
 بين الصغيرين من كما لا يجوز بيعه مال احد هما من الاخر بخلاف
 الابن فانه اذا قاسم ماله اولاده الصغير بينهم يجوز كما لو باع
 ماله بعض اولاده الصغير من البعض والحيلة في ذلك للوصي
 ان يبيع حصه ماله الصغير شاعرا من رجل ثم يقاسم مع
 المشتري حصه الصغير الذي لم يبع نصيبه لم يشتر حصه
 الصغير الذي باع نصيبه لذلك الصغير وانما جازت هذه
 القسمة لانها جرت بين اثنين بين المشتري وبين الوصي

القوي عليه
 هو

احد
 هو

والموتى اذا قاسم بالامشتر كابينه وبين الصغير لا يجوز الا
 اذا كان للصغير فيها منفعة ظاهرة عند ابي خيفة رحمه
 الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز وان كان للصغير منفعة
 ظاهرة ويجوز للاب ان يقاسم بالامشتر كابينه وبين الصغير
 وان لم يكن فيه منفعة ظاهرة هكذا ذكر في الذخيرة وذكر
 شيخ الاسلام ابو بكر رحمه الله في شرح الاصل اذا قسم الوصي
 التركة وتولية كل واحد نصيبه هذا اربع مسائل احدها
 انه يكون الورثة كلهم مفار ليس فيهم كبير فقسم الوصي
 وعزل حصة كل واحد منهم فانه لا تجوز هذه القسمة حتى
 يهلك نصيب احدهم بعد القسمة فانه يهلك عليه الشراكة
 وما بقي بقي عليه الشراكة لان الوصي تولي القسمة من الجانبين
 وانه لا يجوز لان القسمة معنى البيع والشرا فيعتبر بالشر
 ولو اشترى مال احد الصغير للصغير الاخر لا يجوز لانه ولاية
 الشرا من الجانبين والاب لو فعل ذلك يجوز علي ما قررنا
 والحيلة في ذلك ما بينا انه يبيع الوصي حصة احد الصغيرين
 مشاعا من رجل اذا كان الوارث اثنين ثم يقاسم مع الشريك
 حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشترى حصة الصغير
 الذي باع نصيبه هذا اذا كان الصغيران اثنين وهما للوارث
 لا غير اما اذا كان الوارث ثلاثة وهم مفار فالحيلة احد
 امرين اما ان يبيع حصة الصغيرين من رجل مشاعا ولا
 يبيع حصة الثالث ثم يقاسم حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه
 مع الشريك ويكون جائزا مع القسمة حرت بين اثنين في
 حصة الصغير الذي لم يبيع وهما المشترين والوصي ثم يشترى

حصة كل واحد من الصغيرين مقرر ولا يكفي ان يبيع حصة
 واحد من الصغار ثم يتاسم لان القسمة فيما بين الصغيرين
 انما يتولاها الوصي لا غير وانه لا يجوز والوجه الاخر من
 الحيلة ان يبيع جميع التركة من رجل ثم يشترى حصة كل واحد
 من الصغار مقرر من المشترين فالمشكلة الثانية ان تكون
 الورثة صفا وكبارا والكبار يبيع وفي هذه الصورة لا يجوز
 قسمته ايضا لان الكبار اذا كانوا غيبا فله ولاية القسمة
 عليه الكبار فيه العروص كما كان له ولاية البيع واذا كان له
 ولاية القسمة في العروص عليه الكبار صار كان الكل مفار
 واذا كان الكل مفار فقام لم يزل له تولي القسمة من
 الجانبين فكذا هذا واما قسمته في العقار ضاطلة علي الكبار
 حال غيبتهم فكذا لا يلج القسمة والثالثة اذا كانوا صفا
 وكبارا فعزل نصيب الكبار وهم حقور ودفعه اليهم وعزل
 نصيب الصغار حيلة ولم يقرر نصيب واحد من الصغار
 جاز لان القسمة لا تجوز بين الصغير والصغير حتى يكون
 الوصي متوليا القسمة بين الكبار والصغار فتكون هذه
 قسمة جرمت بين اثنين والرابعة اذا عزل نصيب كل
 واحد من الكبار والصغار وقسم بين الكل بالقسمة في الكل
 فاسد لانه القسمة بين الكبار والصغار ان جرمت بين
 اثنين فالقسمة فيما بين الصغار وجدت من الواحد فلم تجز
 القسمة في حق الصغار واذا لم تجز في حق الصغار لا تجوز
 في حق الكبار فان من الحكم القسمة انها متية جازت ثميز حق
 بعض الشراك من البعض ولم يوجد ذلك في هذه القسمة فاما

إذا دفع إلى الكبار نصيبهم وانسكت حصص الصغار جملة غير موزونة
ثم قسم حصص الصغار فيما بينهم والقسمه بين الصغار والكبار
صحيحة لأنها جرت بين اثنين بين الكبير والوصي والقسمه
بين الصغار لا تجوز لأن الوصي تولي القسمه من الجانبين ففسدت
القسمه الثانيه وبقيت الأولى صحيحة وذكر في الدخيرة
وإن كان فيهم صغير وكبير حاضر وكبير غائب فعزل الوصي نصيب
الكبير الغائب مع نصيب الصغير وقاسم الكبير الحاضر فعلى قول
أبي حنيفة رحمه الله جازت قسمته في العقار والعروض
وعلى قولهما يجوز في العقار ولا يجوز في العروض كافي البيع
وإذا قسم الوصيان الماله فاخذ أحدهما نصيب بعض الورثة
وأخذ الآخر نصيب البعض لا يجوز عند الكل وإذا غاب أحدهما
فقاسم الآخر الورثة لا يجوز عندهما خلافاً لأبي يوسف رحمه
الله وإذا نصب القاضي وصياً لليتيم في شيء فقام عليه
في العقار والعروض جاز لأن وصي القاضي يملك بيع ماله
الصغير أي شيء كان فكذا يملك القسمه وهذا إذا جعله
القاضي وصياً في كل شيء فاما إذا جعله وصياً في النفقة أو
في حفظ شيء له بعينه لم تجز قسمته لأنه لا يملك بيع ماله
إذا فوض القاضي إليه أمراً خاصاً فكذا لا يملك القسمه وهذا
بخلاف وصي الأب إذا أوصى إليه في نوع يصير وصياً في
الأنواع كلها والقاضي لو جعله وصياً في نوع لا يصير وصياً في
الأنواع كلها المكمل والموزون إذا كان بين حاضر وغائب
أو بين بالغ ووصي فاخذ الحاضر والبالغ نصيبه فأما إن نفذ
قيمته من غير خضم يشترط سلامة نصيب الصغير والغائب

حتى لو هلك ما بقي قبل أن يصل إليه الغائب كان الهلاك عليها
حكيمة ذلك عن كتاب القسمه هذه الجملة مذكورة في قسمه
الدخيرة النزهانية ذكر في وصايا المتنقي تركه ابناً صغيراً
وابناً كبيراً وتركه درهم فانفق الكبير على الصغير خمسين
درهم من الألف نفقة مثله وليس بوصي قال هو مستطوع
ولو كان الميت تركه طعاماً أو ثوباً فأطعمه الكبير والصغير أو
اليسه الثوب فليسته اليتيم استحسن أن لا يكون على
الكبير ضمان في شيء من ذلك وذكر في الأصل الوارث الكبير
إذا انفق على الصغير من التركة يضمن نصف ماله قبل
القسمه لأماني وقت القسمه يعني ما انفق على الصغير
من مال مشترك يضمن فإن انفق على الصغير ماله وتركه
أثنين كبيراً وصغيراً فصرف الكبير بعض التركة إلى حوائج الصغير
يضمن لأنه لا ولاية له في التصرف بدون إذن القاضي في باب
ما يكون اقراً من المدعي عليه من فتاويه رشيد الدين
وفيه وصايا شرح الطحاوي أحد الورثة إذا قبض جميع
التركة فهلك في يده من غير جناية أو خيانة فإن كان
على الميت دين أو الورثة صغير لا يضمن وإن لم يكن دين
والورثة كبار ضمن حصص الباقيين إذا ادعى أحد المتقاسمين
ديناً في التركة بعد القسمه مع أنه لا يناقض لأن الدين
يتعلق بالمعفي والقسمه تصادف الصورة ولو ادعى
عينا بأي سبب كان لا تسمع دعواه للتناقض فإن أقدام
على القسمه اعترف بكونه المقسوم مستثناة ولو ادعى
أحدهم وصية لابنه الصغير بالثلث بعد القسمه لا تسمع دعواه

الامانة ولانه ساع فيه نقف ما تم من جهته وهو القصة لكن
لا يبطل حق الصغير لانه ليس له ولا ية الا بطل في طلبه الا ان
بعد الباع وهذا بخلاف ما اذا ورث ثلثه دارا ومات احد
من ابن فاقسموها ثم ادعى الاكبر انها شترى بنصيب ابنه
في حيوته ونقده الثمن واقام البينة يجوز ولا تبطل القصة
لان القصة قد تمت برضاها من كان حقه او دارا فلم يكن
ساعيا فيه نقف ما تم في نقف القصة اية ذكر في قصة المتقط
اهل قرية عنهم السلطان ان كانت الغرامة لتخصيص اموالهم
فقطي قدر اهلهم وان كان لتخصيص الروس فعلى يد الروس
ولا يدخل النساء والصبيان وفي فوايد ابي حنبل الكبير الخازن
رحمة الله شغل عن رجل مات غريبا عن بلد وترك مالا وتركه
ثنتين وبنات صغيرا وكبارا يريدون القصة وهم وصي البيت
قال لا يستطيعون القصة الا ان ياتوا القاضي فينصب
للمنفار وصيا فاذا نصب لهم وصيا قسموا وان كان الكبار غريبا
والخضور يريدون القصة لا يستطيعون حتى ياتوا القاضي
فينصب للمنفار وصيا والكبار الغيبه وكلا فاذا فعلوا ذلك
قسموا وفي الفتاوى به صبيها قرانه بالغ وقاس الوصي ثم ادعى
انه غير بالغ وان لم يكن مرا هقا ويعلم انه مثله لا يحتمل لم يحز
قسمته ولم يقبل قوله انه بالغ وهذه الشبهة تبين ان
بعد اثنتي عشرة سنة يشترط شرط اخر بجهة الاقرار وهو
ان لا يكون بحال لا يحتمل مثله في قصة فتاوى الفضلي وقد
ذكرناه في الطلاق والبيع وفي قصة فتاوى امة سمرقند
رجل مات وترك امراة بها حبل وارادوا قصة التركة فهذا على

وجهم اما ان كانت الولادة قومية او لم تكن ففي الوجه الاول
يلتزم النسخ القصة عن علم وفي الوجه الثاني لان فيه تاخرا
ومن قسم اي قدر توقعه قال ابو حنيفة رحمه الله بوقف الحمل
نصيب اربعة ثمن وقال محمد رحمه الله بوقف ميراث اثنتين
وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه
الله بوقف ميراث ابن واحد وعليه الفتوى وفي قصة
المتقي بوقف الحمل نصيب ابن واحد وعليه الفتوى وادعى
بين ورثه صغار وكبار فاقسموا بغيرا من القاضي ولا وصي
ثم باع الكبار حصتهم وحملة الصغير معهم ثم رفع اليه القاضي
فا بطل البيع ثم كبر الصغير فاجاز تلك القصة لا يجوز من قبل
ان يبطل القاضي بيع الكبير ابطل القصة ذكر في وصايا
النوازل نصير عن بشر بن الوليد فيمن ترك ورثه صغارا وكبارا
يسع للكبار ان ياكلوا وتقبل هديتهم وعن عيسى بن ابيات
اذا مات وترك ابنا صغيرا وابنا كبيرا للكبير ان ياكل من المال
بقدر نصيبه مما ياكل ويوزن ويسكن الدار وان كان للميت
شاة كبيرة لا يسعه ان يذبح شيئا ياكل ومن بشر بن الوليد
لو كان عليه دين الف درهم وترك مالا كبيرا يسع للوارث ان ياكل
ويط الجارية اذا كان في غيره وفا بالدين قال نعم وما رايت
ان يمنع عن ذلك في وصايا النوازل في **مسائل الشفعة**
قال محمد رحمه الله في الاصل الصغير والكبير في استحقاق
الشفعة سوا قال والحبل في استحقاق الشفعة والكبير سوا
فان وضعت باقل من ستة اشهر منذ وقع الشرا فله الشفعة
وان جات به لستة اشهر فصاعدا منذ وقع الشرا فانه لا شفعة

مسائل الشفعة
في مسائل الشفعة

له الا ان يكون ابوه ما قبل البيع ورث الجبل منه حينئذ
يستحق الشفعة وان جاز بالولد لستة اشهر فصاعدا ثم
اذا وجبت الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب والاخذ
منه قام مقامه شرعا في استيفاء حقوقه وهو ابوه ثم وصيه
ابيه ثم جده ابوابيه ثم وصي الجد ثم وصيه وصيه القاضي
فان لم يكن له احد من هؤلاء فهو على شفعته اذا ادركه فاذا
ادركه وقد ثبت له خيار البايوع والشفعة فاختر رد النكاح
او طلب الشفعة فابها كان ولا يجوز وبطل الثاني والحيلة
في ذلك ان يقول طلبت الشفعة والخيار واذا كان له احد
من هؤلاء فترك طلب الشفعة مع الامكان بطلب الشفعة
حتى لو بلغ الصغير لا يكون له حق الاخذ وهذا قول ابي
حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا تطلب
الشفعة وعليه هذا الخلاف تسليم الشفعة اذا سلم الاب او
الوصي ومن معناها شفعة الصغير مع تسليمه عند ابي
حنيفة وابي يوسف رحمهما الله حتى لو بلغ الصغير لا يكون
له ان ياخذها بالشفعة وتسليم الاب والوصي شفعة
الصغير مخرج عند ابي حنيفة رحمه الله سوا كان في مجلس
القضا او غير مجلس القضا بخلاف تسليم الوكيل في غير مجلس
القضا عند ابي حنيفة رحمه الله اذا اشترى دارا لابنه
الصغير والاب شفيعها كان الاب ان ياخذها بالشفعة
عندنا كما لو اشترى الاب ماله ابنه لنفسه ثم كيف يقول
قالوا يقول اشتريت واخذت بالشفعة ولو كان مكان الاب
وصي ذكر شمس الائمة الرخصي رحمه الله هذه المسئلة في اول

باب تسليم الشفعة ولم يشيع في الجواب وذكر الصدر الشهيد
في واقعاته وسوس الجواب والجواب المشيع انه ان كان في اخذ
الوصي هذه الدار بالشفعة منفعة للصغير بان وقع شر الدار
بعين يسهل بان كانت قيمة الدار مثالا عشرة وقد اشترى الوصي
بأحد عشر فان العنق اليسير يتحمل من الوصي في تصرفه صحيح
مع الاجابة وبأخذ الوصي بالشفعة يرتفع ذلك العنق فاذا كانت
الحالة هذه كان اخذ الوصي بالشفعة منتفعا في حق الصغير
فكان للوصي ان ياخذ الدار بالشفعة عليه قياس ابي حنيفة
واحد في الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله كما في شر الوصي
شيئا من مال الصغير لنفسه وان لم يكن في اخذ الوصي هذه
الدار بالشفعة منفعة في حق الصغير بان وقع الشر للصغير
مثل القيمة لا يكون للوصي الشفعة بالاتفاق كما لا يكون للوصي
ان يشتري شيئا من مال القيم لنفسه مثل القيمة بالاتفاق
حتى كان للوصي ولاية الاخذ فيقول اشتريت فطلبت الشفعة
ثم يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب فيها عن الصغير في اخذ
الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم القيم يسلم الثمن الى
الوصي في فتاوي ابي الليث رحمه الله وفي الفتاوي عن الفقيه
ابي بكر لو اشترى لابنه الصغير دارا والاب شفيعها لا ياخذ
بالشفعة ما لم يدركه الابن او ينصب الحاكم خصما عنه قال
الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا الجواب في الوصي اما الاب
فياخذ عن شدة الوصي يشهد على طلب الشفعة ثم يتركه
حتى يبلغ الصبي ولو كان الصبي شفيع دارا اشترى الوصي لا يشهد
ولا يطلب الشفعة حتى يترك الصبي اشترى الاب دارا وابنه

المصغير شفعها فلم يطلب الابن الشفعة للمصغير حتى بلغ المصغير
قليلا للذي بلغ ان يأخذها بالشفعة ولو باع الاب دار لنفسه
وابنه المصغير شفعها فلم يطلب الاب الشفعة للمصغير لا تبطل
شفعة المصغير حتى لو بلغ المصغير كان له ان يأخذها ذكره
الجملة شمس الائمة السرخسي رحمه الله في باب تسليم الشفعة
وهكذا ذكر القدر في شرحه واحاله الي نوادر ابي يوسف
رحمه الله فاما الوصي اذا اشترى دارا لنفسه او باع دارا
والوصي شفعها فلم يطلب المصبي الشفعة فالتيم على شفعتها
وفي نوادر هشام قال قلت لحد رحمه الله ما تقول في رجل
اشترى دارا لنفسه او باع دارا له والوصي شفعها فلم يطلب
الوصي الشفعة فالتيم على شفعتها اذا بلغه وفي نوادر هشام
قال قلت لحد رحمه الله ما تقول في رجل اشترى دارا وابنه
المصغير شفعها فلم يطلب الشفعة قال اما في قياس فقلت
ايه خيفة رحمه الله فلا شفعة للمصغير واما في الوصي فهو
عليه شفعة ويجب ان يكون الجواب في شراء الاب دارا لنفسه
وابنه المصغير شفعها على التفصيل ان لم يكن للمصبي في
هذا الاخذ ضرر بان وقع شراء الاب الدار مثل القيمة او باكثر
مقدار ما يتغابن الناس فيه لا يكون للمصغير الشفعة اذا
بلغ وان كان للمصغير في هذا الاخذ ضرر بان وقع شراء الاب
باكثر من القيمة مقدار ما لا يتغابن الناس فيه كان له الشفعة
اذا بلغ وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في باب تسليم
الشفعة رجل اشترى دارا باكثر من قيمتها ومصغير شفعها
فسلم الاب شفعتها لا يجمع تسليمه عندهم جميعا هو المصحح وبقي

الوصي

المصبي

المصبي على حقه اذا بلغ ويجب ان يكون الجواب في الوصي اذا
اشترى دارا لنفسه والمصغير شفعها فلم يطلب حتى بلغ
المصبي على التفصيل ايضا ان كان للمصغير بالاب الشفعة شفعة
فلا شفعة للمصغير اذا بلغ عند ابي خيفة واحدي الروايتين
عن ابي يوسف رحمه الله لانه الوصي اذا اشترى من ماله
نفسه شيئا للمصغير ولا شفعة فيه منقولة ظاهرة جاز عند
ابي خيفة رحمه الله فكان الوصي مكنا من الاخذ وكان
سكونه مطلقا شفعتة وان لم يكن للمصغير في الاخذ بالشفعة
شفعة ظاهرة كان له الشفعة اذا بلغ بالاتفاق لان الوصي
لا يتمكن من الاخذ في هذا الوجه بالاتفاق فلا يكون سكونه
واو كان الوصي باع الدار وباقي المسئلة بحاله فالمصغير على
شفعته اذا بلغ بالاتفاق كما في الاب اذا قال الاب الوصي
اشترى هذه الدار بالن درهم للمصغير فقال له الشفيع
ان الله فانك اشتريت به خمسمائة فصدقه فانه لا يصدق
ويأخذ الدار بالن درهم حقه يقيم البينة على الشراعية
هذه الجملة في شفعة الدخيرة ذكره القناني المصفر
اذا ثبت له الشفعة ولم يعلم فارسل اليه المشتري رسولا
هيبا او عبدا او فاسقا او كذبا فسكت ولم يطلب
كان تسليمها وان اخبره فضولي من تلقا نفسه فسكت ولم
يطلب كانت المسئلة على اختلاف المعروف عند ابي خيفة
رحمه الله بغير العدد او العدد القوي عند ابي خيفة
في شفعة المشتري اذا اخبره الشفيع بالبيع فلم يطلبه فالاختلاف
في شفعة الخبر والخبر كالاختلاف فيها اذا اخبر المولى بجناية

بقدره فاعلم . وفي شفعة الهداية اذا بلغ الشفع مع الله
 لم يحبه عليه الا شهاد حتى يخبره رجلان او رجل وامرأتان
 من اهل حقيقته في رواية محمد رحمه الله تعالى وفي رواية
 الحسن عنه حتى يخبره رجلان عدلان والادل اشهر وقال
 ابو يوسف ومحمد رحمه الله يجب ان يشهد اذا اخبر واحد
 حرا كان او عبدا احببا كان او اعدا اذ اكان المخبر حقا كالاختلاف
 في عزل الوكيل وعلى هذا الخلاف المولى اذا اخبره بخيانة عبده
 فاعف عنه واليسته اذا اخبرته بالنكاح فسكتت والذي اسلم في
 دار الحرب اذا اخبر بالشرايع وفي فتاوى قاضي خان ولو
 اشترى الاب لنفسه دارا وولده الصغير شفعها فليس له ان يبيع
 اذا بلغ ان يأخذها بالشفعة ولو باع الاب داره وولده
 الصغير شفعها كان الصغير ان يأخذها بالشفعة اذا بلغ
 ورايت في شفعة المستحق رجل اشترى دارا لابنه الصغير
 وقبضها ثم اختلف هو والشفيع في الثمن قال محمد رحمه الله
 لا يحل للوالد ان الشفعة ليست من البيع انما هو شيء حدث
 بعد البيع والوكيل انما يمينه في البيع فعلى الوكيل عمن وفيها
 ايضا مبي طلب شفعة ففعل له القاضي وميا فسكت الوصي
 عن طلب الشفعة شهر اقال تبطل شفعة الصبي وفي شفعة
 الجامع في الفتاوى اذ ابيعت الدار بالكثر من ثمن الشريكين فالحق
 والشفيع مبي لا تثبت الشفعة حتى انه الاب والوصي اذا
 اراد الاخذ ليس له ذلك وفي الجامع الا صغير الوصي اذا باع
 دار اليتيم والوصي شفعها فلا شفعة له الا اذا باعها وكيل
 القاضي فالوصي الشفعة والله سبحانه وتعالى اعلم

في سبيل المضاربة ذكر محمد رحمه الله في الاصل روي عن
 عمر رضي الله تعالى عنه انه اعطى مال يقيم مضاربة قالوا لا ادرى
 كيف كان الشرط بينهما فعلم به في العراق وكان ياتي الحجاز وكان
 يتاجر عمر في البيع افاد ان المضاربة شروعة وافاد ان القاضي
 له ولاية دفع مال اليتيم مضاربة لانه تصرف نافع في حقه
 وذكر ايضا عن ابو هاشم قال في الوصي يعطي مال اليتيم مضاربة
 وان شاء ابتعضه وان شاء تجر به انه ذلك كان خير اليتيم فعل
 اذ اذ ان الوصي يملك دفع مال اليتيم مضاربة وبضاعة وملكه
 ان يتجر بنفسه لان كل ذلك تصرف نافع في حق اليتيم انه ذلك
 كان خيرا له فعل وذكر ان ثمان رضي الله تعالى عنه كان
 يعطي مال اليتيم مقارضة والمعارضة هي المضاربة بلسان
 اهل الحجاز مشتقة من العرض وهو القطع لانه يحتاج فيها الى
 قطع المسافة او الى قطع طائفة من المال وتسليمه الى المضارب
 وعن علي رضي الله عنه انه كان يعطي مال اليتيم مضاربة
 ذكر محمد رحمه الله في الاصل والوصي ان يتجر في مال اليتيم
 وان يدفعه مضاربة وان يعمل به مضاربة وان يبيع ويشتري
 واذا لم يشهد الوصي انه يعمل مضاربة كان ما اشترى كله
 للوصي ورثه لان الوصي يدعي استحقاق بعض الوص من ماله
 الورثة لنفسه ولا يشفق ذلك الا بالشرط فالحق ثبت الشرط
 عند القاضي لا يعطي له شيء من الوص وفيه بيع شرح الطحاوي
 ولا بأس للوصي ان يتجر بماله اليتيم ولا ضمان عليه ان امسب
 في ذلك وفي باب المضاربة من بيعه والاب ان يسافر
 بمال الصغير والصغيرة وله ان يدفع مضاربة وله ان يدفع

في سبيل المضاربة
 ابن الخطاب

بفضاعة ولما ايدى بكل بالبيع والشر والاجارة والاستجار وله
ايدى يودع وله ان يجعل ماله مضاربة عند نفسه وبينه في انه
يشهد على ذلك عند الاستدعاء ولو لم يشهد يحل له الزعم فيها بينه
وبين الله تعالى ولكن القاضى لا يصدق فيه واذا اشار له ورأس
ماله اقل من مال الصغير فان اشهد يكون الزعم بينه على
الشرا ان لم يشهد يحل له فيها بينه وبين الله تعالى ولكن
القاضى لا يصدق فيه ويجعل الزعم عليه قدر رأس مالها وكذا لك
هذا كله في الوصية وذكر في موضع اخر من بيوع شرح الطحاوي
ولو تصرف في الآيه والوصية في مال اليتيم فظهر الزعم ثم قال
كيفية مضاربه بالآيه يكون له من الزعم شيء الا انه يشهد عند التيمم
انه يتصرف بالمضاربة وهذا في القضا حقيق لا يصدق فيه القاضى
في ذلك فاما فيما بينه وبين الله تعالى يحل الزعم وان لم
يشهد عليه وقد مر اكثر هذه المسائل في مسائل البيوع وذكر
مجد رحمه الله في اخر باب جنابة العبد والجنابة عليه من
المضاربة بالنصف او باقل او باكثر فهو جائز لانه تصرف نافع
وكذلك الوصية لانه بمنزلة الآيه ولا يقال بان هذا بمنزلة
بيع متفوع للصبي وانه لا يملك بيع ماله للصبي بمثل القيمة
على قول الكل وباقل من قيمته عليه الخلاف فكذلك لا يملك بيع
متفوع لانا نقول هذا ليس بيع المتفوع بل هو اشراك وانه
لا يملك اشراك غيره في ماله فلا يملك اشراك نفسه
وهو نافع كان اوليه وفيه وصايا غريبة الرواية ومجموع التواتر
اذا ربح الوصية في ماله اليتيم فقال اخذته مضاربة وله في
الربح حصه قال لا يصدق والربح لليتيم وان قوي المال لم

يضمن وقد مر في البيوع قاله ولو اخذ الآيه مالا لابنه ايم اخذ
من الغير على انه ابنه هو المضارب ويجعل فيه ضمانه الصغير
مضاربة والنسخة من رجل على ان يعمل فيه الآيه للابن وعمل
فيه الآيه وبيع فالربح بين ربه المال والآيه نصفان ولا شيء
للابن من ذلك لانه اخذ المالك مضاربة لنفسه حيث شرط
عمل نفسه لكن تصدقات يكون الزعم الحاصل فيه لانه وهذا
قصد باطل لانه لا يصدق الزعم الا بماله او عمل وقد علم ذلك
فان مثله يبيع ويشتري فاحذه الآيه عليه ان يشتري به
الغلام ويبيع والربح نصفان فالمضاربة جائزة والربح بين
رب المال والآيه نصفان لانه تصرف نافع في حقه وكذا لك
لو عمل فيه الابن للابن وامره لان عمله كعمله اذا امره بذلك
ومع امره به ولو عمل فيه بخبر امره فهو ضامن للمال فانه
عمل في ماله الاجنبي ولم ير من الاجنبي بعمله وانما رضي
بعمل ابنه فصار غاصبا فيكون الزعم له ويتصدق به كما هو
الحكم في الغصب والوصية في جميع ذلك بمنزلة الآيه قال
واذا دفع الصبي الماذون له والعبد الماذون له مالا مضاربة
بالنصف او باقل او باكثر واخذ مالا مضاربة كذلك فهو جائز
والصبي المهور عليه لا يملك ذلك كما لا يملك سائر انواع التجارة
ولو عمل بمضاربة فهو ضامن والربح له ويتصدق هذه
الجملة في اخر باب جنابة العبد من المضاربة من الاصل وذكر
رحمه الله في باب عمل ربه المال مع المضارب من كتاب
المضاربة واذا دفع الرجل مالا لابنه الصغير مضاربة على ان
يعمل الآيه معه بالمال على ان يارزقه الله تعالى منه

فالمضاربة بثلاثة والابن ثلثه والاب ثلثه فهو جاز على الشرط
وكذلك وصي الاب لان هذا في الحقيقة دفع ماله الى نفسه
والى اجنبي مضاربة ولودفع كله الى نفسه مضاربة جاز
واذا دفع الى اجنبي جاز فاذا دفع بعضه الى نفسه وبعضه
الى غيره جاز ايضا وهذا لان تصرفاته الاب واقعة الصغير
كما بطريق النيابة فصار دفعه كله دفع الصغير بشرطه
كشرطه ويشترط الغلبة من قبل الصبي لان زبه المال هو
وقد تحقق ولو شرط بل الصبي مع المضاربة كانت الغاية
فاسيدة لانه جعل بالتولية واذا فسدت فاجر مثل عمل المضارب
في ماله الابن يوده الاب لان الهل وقع له وفي تناوبه
القاضي الامام ظهير الدين ولو شرط رب المال عمل نفسه
مع المضاربة لا يجوز المضارب بقوسوا كان المالك عاقده او غيره
عاقدا اذ شرط عمله مع المضاربة لا تقع المضاربة وذلك كالا
او الوصي اذا دفع ماله الصغير مضاربة بشرط عمل الصغير
مع المضارب لا يجوز المضاربة واذا لم يكن العاقد مالكا
وشروط عمله مع المضاربة فان كان العاقد من يجوز ان
يأخذ المالك مضاربة بنفسه وذلك كالا او الوصي اذا
دفع ماله الصغير مضاربة بشرط عمل نفسه مع المضارب
يجوز من الرخ صارت المضاربة وان كان العاقد من لا يجوز
ان يأخذ المالك مضاربة بشرط عمل نفسه مع المضارب
تفسد المضاربة وذلك كما اذا دفع المالك مضاربة
ويشترط عمله مع المضارب فان عمل شرط الماذون له عمل
مولا فان لم يكن عليه دين فالمضاربة فاسدة وان كان

عليه دين جازت المضاربة مثلا في حنيفة رحمه الله تعالى
الاختلاف المعروف ذكر السيد الامام الاجل ابو القاسم رحمه
الله فيه وصايا الملقط قال ابو نعيم الاربي لوصي في هذا الزمان
ان يأخذ ماله بفتح مضاربة ولا يقيم وقف ان يزرع ارض
الوقف ولودفع الى صبي مالا مضاربة وهو غير ماذون له
قد هب ليتصرف في تلك في الطريق تجب الدية على عاقلة
ربه المال في سقاربة الاصل وقد كتب في مسائل الضمان
من فوايد في الفضل الكرمان رحمه الله في مسائل المزاعة
ذكر شيخ الاسلام علي الاسيحي رحمه الله في شرح كتاب
الودعة في اثنا مشئلة ايداع الصبي مقيما عليه لابي
حنيفة ومحمد رحمه الله ان من دفع الى صبي ارضا
مزارعة على ان البذر من قبل الصبي كانت المزارعة فاسدة
والزرع كله للصبي ولا يضمن نقصان المزارعة لان النقصان
حصل بتسليم طر به الارض ذكر محمد رحمه الله في باب مزارعة
الصبي والعبد من مزارعة المبسوط واذا دفع الخوالي الصبي
المجور عليه او الى العبد المجور عليه ارضا ويزرع مزارعة
بالنصف سنة هذه فزرعها فخرج الزرع وحلم العامل في
الهل فالخارج بينهما على ما شرط لانه اذا سلم العبد والصبي
مزارعة العقد في عاقبته نافعا محضا في حقها فسد
استغسانا ولو مات العبد في بل الزرع بعد ما استقصى
الزرع فصاحب الارض والبذر ضامن لقيمتها سواء هلك
بسبب العمل او لا لانما دفع اليه بزرعا وارضا ليحل له
بنصف الخارج صار مستملا له في عمل وقع لصاحب البذر

مسائل المزاعة
في مسائل المزاعة

فما رغبنا فيه والعبد يضمن بالغصب سواماته بالهمل الذي
استعمله فيه أو يضمن ما يخرج يكون كله لصاحب الأرض
طبيعه له لا نصلا ضمن قيمة العبد ملكه بالظمان من وقت
الاستعمال فتبين ان ما حصل كسبه عبده فيكون له أو يقال
بانقضاء دفع والمشرط متى لم يقع بغير الخارج على ملكه وان مات
الصبي الحر من عمل المزارعة بعد ما استقصى الزرع فالزرع
بينهما على ما شرط عليه لهما لأن هذا بقصره نافع في حق الصبي
وتقصيراته الصبي المجور عليه ما هو منها نافع حتى يتقيد
وعلى ما قلناه صاحب الأرض دية الصبي لأن غصبته ان لم
تتحقق ولكن قد يكون تسبب لتلوه عليه معنى انه لو استقاله
فيه هذا العمل لما مات فينزل قابلا لا تقدر فان التسبب على
اليتامى ينزل منزلة المباشرة اذا كان متعديا فيه في حقه
وجوب الضمان عليه عرف في كتاب الديات ولومات حتى
انوه لم يضمن لأنه لا تسبب في حقه ونفسه من الزرع
لورثته لأنه لا يملك كسبه بأداء الضمان وكذلك العلم في المعاملة
فيه العشر قال ولو كان البز من العبد والصبي كان الخارج
للعامل ولا شيء لرب الأرض من نقصان الأرض ولا برة على
ما مر من قبل لأن المزارعة مع الصبي المجور عليه والعبد
المجور عليه لا يقع اذا كان البز من قبلها لأن شيئا من الخارج
لوصار لرب الأرض انما صار بشرطها وشرطها لا يقع ولا شيء
لرب الأرض من نقصان الأرض لأن هذا استهلاك بتسليطه
فاذا عتق العبد رجع عليه رب الأرض باجر مثل ارضه ولا
يرجع على الصبي بشي اذا بلغ وفيما اذا كان الاجر عن العبد

والصبي لما مات العبد والصبي لا يضمن رب الأرض قبل ان يظن
بملا لا نفسه فلا يتحقق به الغصب ولا التصيب في التل
ولهذا قالوا من قال لصبي أو عبد مجور عليه امعد هذه الشقة
وانقص الثمن لا يحمل أو قال لنا كل فصد فسط يضمن قيمة
العبد ودية الصبي لأنه استعمله فيه بل نفسه ولو قال لنا كل
انت لا يضمن لأن الصبي والعبد بل لنفسه فلا يصير الأمر
معه فلا يظن ان كانت الأرض لم تخرج شيئا لم يضمن رب
الأرض بزرها ولا غيره لأنها يعملان لأنفسهما فلا يتحقق معق
الغصب في البز ولا في غيره قال والصبي المأذون له والعبد
المأذون له في التجارة بمنزلة الحرفي المزارعة فلو زرع العبد أو
الصبي انما ظلم بزرها حتى هو عليه الولي أو الولي محضيا
كانت الحرة البالغ ان يمنع من المضي عليه المزارعة كان لولي
العبد والولي ان يمنع العبد والصبي منه وحيثما كان للحرة
البالغ ان يمنع من المضي ليس للمولى والولي ان يمنع ثم
اذا باهشرا الحر من نفسه ان كان البز من قبله له ان يمنع
وان كان البز من قبل العامل ليس له ان يمنع لأنه لا يضمن
فيه فلا يبطل ذلك العقد مجرولي عليه عبده وكذا الصبي المأذون
مجور عليه ابوه أو وصيه وكذا المعاملة هذا اذا جرح على العبد
المأذون له والصبي المأذون له فلو لم يجرح عليه ولكنه نهاه
او نهى مزارعه عن العمل بعد الفعل او نهى عن العقد كان
نيته باطلا لهما ان يعتد او يعمل لأن هذا جرح خاص ورد على
اذن عام فلا يعمل لأن الدليل المطلق يكون قايما حينئذ ولا
يعمل اخر مع قيام دليل الاطلاق قال واذا اشتري الصبي

المتاخر وارضا ثم جرح عليه اشره فدفن بها اليد رجل بالنصف بزررها
ببراره وعمله فعمل على ذلك فالتاريخ للعامل وعليه نقصات
الارض وان لم يكن في الارض نقصان كان الخارج بينهم على الشرط
استحسانا لما ذكرنا انه نقصت الصبي لم يكن فيه نقصان يوجب
نافعا محض ولو كان البذر من قبل الدافع كان الخارج للعامل عليه
عدم البذر في الوجهين يعني سواء كان في الارض نقصانا او لم
يكن يفهم نقصان الارض مع ضمان البذر ان كان فيه نقصان
وكذلك لو لم يخرج الارض شي لان الضرر بها هنا اظهر وهو اطلاق
مال الصبي لا مخرج هو م قد يكون وقد لا يكون فلم يحكم بقاذه
في الوجهين ثم الخارج يكون كله للعامل لان دفع الصبي لم يبع
فصار غاصبا لرضه ونساده وبزرره فيضمن قيمة بزرره
ونقصان ارضه ان كان هذه الحيلة في مزارعة المبسوط
وفي مزارعة فتاويها القاضي الامام ظهير الدين رحمه الله
الصبي الماذون له اذا دفع له واخذ الخيل معاملة بزررها
فذلك جائز وكذا العبد الماذون له فان جرح عليه الولي
والولي فالمعاملة على حالها سواء كان المجر قبل العمل او بعده
في متفرقات مزارعة فتاويها واذا مات الرجل وترك
اولاد اصغارا وكبارا وامراة والاولاد الكبار من هذه المرأة
او من امراة اخرى لهذا الميت فعمل الاولاد عمل الحر ائتم
وعملوا في ارض مشتركة او في ارض الغريب بالاكارة كما هو
المعتاد بين الناس او هو الا والاولاد كلهم في مال المرأة
بتقاضيها او لهم وهم بزرعون وجمعون الغلات تكون
مشتركة بين المرأة والاولاد او تكون خاصة بالمزارعين

وهذه المسئلة واقعة الفتوى بما تقيضه الاجوبة انهم ازرع
زرعوا من بزرسترك بينهم باذن الباقيين ان كانوا كبارا او
باذن الوصي ان كان البعض صغيرا كانت الغلات كلها للبزر
المشرك وان زرعوا بزر أنفسهم كانت الغلات للمزارعين ولم
يذكر في فتاويها انهم اذا زرعوا من بزرسترك بينهم بزرسترك
الوصي والباقيين كيف الحكم فيه وينبغي ان يكون المزارعين
لانهم غصبوا بزرعوها يكون الخارج لهم وفي الفتاوي
الوصي اذا اذن ارض اليتيم مزارعة ان كان البذر من جهة
اليتيم لا يجوز وان كان من الوصي يجوز لانه لما جعل البذر
على نفسه يصير مستاجرا لارض اليتيم بغير الخارج واجازة
الوصي ارض اليتيم من نفسه يجوز ولو جعل البذر على اليتيم
يصير اجرا لنفسه من اليتيم وانه لا يجوز ورايت في فتاوي
ابي حفص الكبير رحمه الله سيل من ايتام لهم وصي ولهم
ارض هل للوصي ان ياخذ ارضهم مزارعة قال نعم ياخذها
مزارعة كما ياخذها غيره ويشهد عند عقد المزارعة انه
ياخذها مزارعة ورايت في وصايا المنتقي بهذا اللفظ
ولو ان وصي اليتيم زرع بذر اليتيم واشهد عند الزرع انه
ضامن للبذر فرضا عليه وان استاجر ارض من نفسه
فان كان ذلك خيرا لليتيم وهو كوصي اشترى من مال
اليتيم خادما فان كان الثمن خيرا لليتيم اخذته وان كان
الخادم خيرا لليتيم لم اجز شراة لنفسه ولو استقرض بزر
اليتيم وزرع في ارض نفسه فالزرع للوصي والقوله قوله
انه زرع لنفسه وكذلك ان زرع بزره نفسه في ارض اليتيم

فالقول قوله ما اذا اذرع برز اليتيم في ارضه لم يصدق انه
 برز لنفسه وقد ذكرنا هذه المسألة على سبيل الاستقفا في
 فصل تصرفات الاربعة والوصي من كتاب الفقه في مسأله
 الرهن ذكر في رهن العدة ولورهن الصبي شيئا من غيره باذن
 ابيه لا يجوز ذكر شيخ الاسلام برهانه الذي رحمه الله في رهن
 الهداية ويجوز للاب ان يرهن بغير علمه ابيه الصغير
 لانه ملك الايداع وهذا نظرا في حق الصغير منه لانه قيار
 المرتهن بحفظ المبلغ خيفة الغرامة ولو هلك بمالك مضمونا
 والوديعة امانة والوصي بمنزلة الاب في هذا الباب على
 ما بيناه في روي عن ابي يوسف وزفر رحمه الله انه لا يجوز
 ذلك منها وهو القياس اعتبارا بحقيقة الايفاء ذكرنا هذا
 وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في مسألة رهن
 الوصي متاع اليتيم في وجه رواية ابي يوسف رحمه الله
 في باب رهن الوصي والاب من كتاب الرهن وسوي بين
 الاب والوصي في قضاء بهما دين انفسهما من مال الصغير
 فكذا لا يكون لهما ان يرهنا به وذكر صدر الاسلام رحمه الله
 وقضي الوصي دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز والاب
 لو فعل ذلك جاز لان قضا الاب دين نفسه من مال الصغير
 بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والاب يملك ذلك بمثل
 القيمة والوصي لا يملك الا اذا كان خيرا لليتيم قال المصنف
 الشهيد حسام الدين رحمه الله في الفتاوى الصغير
 مفضل على ان في المسئلة روايت ثم علي ظاهر الرواية
 اذا جاز الرهن بصير المرتهن مستوفيا دينه لو هلك الصغير

في المسئلة
 في رهن الصغير

الاب او الوصي موفيا له ويضمنه للصبي لانه قضي دينه
 بماله كذا ذكر في الهداية وذكر في الفتاوى الصغير
 واحاله اليه الجامع الا صغيرا اذا رهن متاعا وكده الصغير
 نفسه وقيمة الرهن اكثر من الدين فهلك عند المرتهن
 فانما يضمن للاب مقدار الدين لا ما زاد ولو كان وصيا ضمن
 القيمة لان الاب ان يبيع ماله وله بخلاف الوصي وفي
 المسئلة اذا رهن متاعا وكده بدين نفسه فهلك ضمن قدر
 الدين لا غير ولو كان وصيا ضمن القيمة وفي تصرفات
 رهن المحيط ان للاب والوصي يضمنان مقدار الدين اذا
 كانت القيمة لانه فيما زاد من مال الصغير ولها هذه الرواية
 ورايت في بعض الشروح وان استدان الوصي على
 نفسه ورهن متاعا لليتيم في ذلك جاز وروي عن ابي
 يوسف رحمه الله انه لا يجوز وكذلك لو باعه في دينه
 بعد ما رهنه منه يجوز ويضمن مثل الدين لليتيم وكذلك
 لو هلك الرهن في يد المرتهن يضمن مثل دينه لما قلنا
 وكترك الوالد في هذا وذكر في الهداية في هذه المسئلة
 وكذا لك لو سلفا المرتهن على بيعه لانه توكيل بالبيع وهما
 يملكانه قالوا واصل هذه المسئلة البيع فان الاب والوصي
 اذا باع مال الصبي من غريم نفسه جاز وتقع المقاصة
 ويضمنه للصبي عندها وعند ابي يوسف رحمه الله لا تقع
 المقاصة والرهن نظير البيع فلو ابي عاقبته من حيث وجوب
 القضاء واذا رهن الاب من نفسه او من ابن له صغيرا وبعد
 له باجر لا دين عليه جاز لان للاب بوفقه شفقتة بل منزلة

شخصين واقبعت ببارته مقام عيارتين في هذا العقد كما
في بيوم مال صغير من نفسه فتولي طرفي العقد ولوارثه
الوصية من نفسه او من هذين او رهن عينا له بحق اليتيم
عليه من اليتيم لم يحل لانه وكيل محقق ولو اخذ لا يتولي طرفي
العقد في الرهن كما لا يتولاها في البيع وهو قاصر فلا يعده
عن الحقيقة في حقه الحاقا بالآب والرهن من آبيه وعنده
الذي ليس عليه دين بمنزلة الرهن من نفسه بخلاف آبيه
الكبير وآبيه وعنده الذي عليه دين لانه لا ولا يملك عليهم
بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع من هؤلاء لانه متم فيهم ولا قيمة
في الرهن لان له حقا واحدا ولو استدان الوصي لليتيم في
كسوته وطعامه فزهن به متاعا لليتيم جاز لان الاستدانة
بجاجة الحاجة والرهن يقع ابقا الحق فيجوز وكذلك لو اقر
للقيم فارتهن او رهن لان الاول له التجارة تشبه المالك
اليتيم فلا يجد برا من الارثقان والرهن لانه ايضا فاحتيا
واذا رهن الآب متاع ابنه الصغير فادرك الآب ليس للابن
ان يسترده حتي يقضي الدين بوقوعه لازما من جانيه
اذ تصرف الآب بمنزلة تصرفه في نفسه بعد البلوغ لتمام
مقامه ولو كان الآب رهنه لنفسه فقضي الابن يرجع به
فيه مال الآب لانه مضطر فيه لحاجته اليه احياء مملكه فاشبه
مغير الرهن وكذلك اذا هلك قبل ان يفتكه لان الآب
يصير قاضيا دينه بماله فله ان يرجع عليه فلورهنه بدين
علي نفسه وبدين علي الصغير جاز فان هلك ضمن الآب
حصته من ذلك للولد وكذلك الوصي وكذلك الجد ابوالآب

اذا لم يكن الآب او وصي الآب ولورهن الوصي متاعا لليتيم
فيه دين استدان به عليه وقبض المرتهن ثم استعاره الوصي
لحاجة القيم فضاغ في يد الوصي فانه خرج من الرهن وهلك
من مال اليتيم لان فعل الوصي كفعله بنفسه بعد البلوغ
والمال دين علي الوصي ومعناه هو الطالب به ثم يرجع
بذلك علي الوصي لانه غير معتد لهذه الاستعارة اذ هي
لحاجة القيم ولو استعاره لحاجة نفسه ضمنه للقيم لانه
معتد اذ ليس له ولاية الاستعمال في حاجة نفسه ولو تضمنه
الوصي بعد ما رهنه فاستعمله لحاجة نفسه حتى هلك منه
ما الوصي ضامن لقيمته لانه متعدد في حق المرتهن بالقبض
والاستعمال وفي حق القيم بالاستعمال في حاجة نفسه
فيقضي به الدين ان كان قد حل فان كان قيمته مثل الدين
اذا هال اليه المرتهن ولا يرجع علي اليتيم لانه وجب لليتيم عليه
مثل ما وجب له علي اليتيم بالتقيا قضا وان كانت قيمته
اقل من الدين ادي قدر القيمة اليه المرتهن وادى الزيادة
من مال اليتيم ولو كانت قيمته اكثر من قدر الدين ادي قدر
الدين اليه المرتهن والفضل لليتيم وان كان لم يحل الدين
فالقيمة رهن لانه ضامن للمرتهن بتفويت حقه المحترم
فيكون رهنه عنده ثم اذا حل الاجل كان الجواب علي التفصيل
الذي فصلناه فلوانه غصبه واستعمله لحاجة الصغير
حتى لو هلك في يده يضمنه لحق المرتهن ولا يضمنه لحق
الصغير لانه استعمله لحاجة الصغير ليس موعود وكذا الاخذ
لان له ولاية اخذ مال اليتيم ولهذا قال في كتاب الاقراض الآب

او الوصي بضمب ماله المصفي ولا يلزمه شيء لانه لا يتصور غيبه
لما ان له ولاية الاجد فاذا هلك فيه يده يضمن للرهين بدينه
ان كان قد حل وان كان لم يحل يكون رهنا عند المرحوم ثم اذا
حل الدين يأخذ دينه منه ويرجع الوصي عليه المصفي بذلك
لما ذكرنا هذه الجملة في رهن اليهود اية رجل رهن جارينة
فارضعته مبيعا للرهين لا يقتطع شيء من دينه لان لبن الادوية
غير مستقوم في رهن فتاوية قاضي خان ذكره رحمه الله
في باب رهن الوصي والوالد من الاصل اذا كان على الميت
دين وكفوصي فله رهن الوصي ببعض تركته الميت عند غريم من
غرمائه لم يحل لانه في الرهن ايقان وجه الوصي لا يكون
بشئيل من ايقان حق بعض القوماء و به البعض قالوا اذا
ارثعن الوصي بدين للميت على رجل جاز لانه من باقية الاستيفاء
والوضعي بسبيل من ذلك وكذلك لو اجر القيم ما دونه الوصي
فله رهن وارثه من قال واذا كانت الورثة كبارا لم يكن للوصي
ان يرهن من متاعهم شيئا وهذا على وجوه اما اذا كانت
الورثة كلهم صفاء او كلهم كبارا او بعضهم صفاء وبعضهم
كبارا او الكبار غيب او حضور والرهن بدين على الميت او بدين
استدان عليهم او بدين استدان على التركة في شرائطها من
الرقبة وكسولهم وما يجري مجراه واما اذا كانت الورثة
صفارا جاز في الاحوال كلها الصوم ولايته عليهم وان كانوا
كبارا ان كانوا حضورا لا يجوز في الاحوال كلها العقد والولاية
اصلا وان كانوا غيبا ان كان بدين على الميت جاز ولم يذكر
انه هل ملك ان يرهن بدين عليهم والفصح انه لا يملك لانه

نصرون بغير القابض ولا ولاية له عليها القابض ولو كانوا كانوا
صفاء وكبارا ان كانوا الحضور كبارا ملك بدين على الميت
عند ابيه حفيظة رحمه الله لان المذهب عنده ان الولاية
ميت تفتت في بعض التركة تفتت في الكل وعند هذا لا يبيع
لانه لا ولاية له على الكبار وميت لم يبيع في حق الكبار لم يبيع
في حق الصغار لمكان الشيوع وان كان الكبار يبيع في حق
الكل لانه له ولاية على الكبار في مثل هذا الوضع وانه كان يدين
عليهم استدان او على الصغار لم يبيع في حق الكل بل الاجماع
سوا كان الكبار حضورا او غيبا لانه لا ولاية له في حق الكبار
في مثل هذا الموضع لان استدانته عليهم باطلة فكان للرهين
في حقهم باطلا وميت بطل في حق الكبار يبطل في حق الصغار
لما كان الشيوع وكذلك بدين استدانته على الصغار ولا يستتبع
الولاية في حق الصغار الولاية في حق الكبار ولو كان الرهن
بدين استدانته في نفقة الرقبة فالجواب فيه كالجواب
فيها اذا كان الرهن بدين على الميت سواء كان هذه استدانته
وقعت للميت يعني لما فيها من صيانة تركته ولورث الوارث
الكبير شيئا من متاع الميت وعلى الميت دين ولا وارث له غيره
فان خاصم الغريم في ذلك ابطل الرهن وتبع له في دينه لانه
فيه تحفيص غريم نفسه بذلك وانه لا يملك تحفيص غريم
الميت لتعلق حق الكل بذلك لانه لا يملك تحفيص غريم نفسه
كان اولى فان قضي الوارث دينه جاز الرهن وان لم يكن دين
لرهن الوارث الكبير شيئا من متاعه بماله انفق على نفسه
ان كان الوارث صغيرا ففعل ذلك الوصي جاز ولا يشك فلو

ردته عليهم سلعة بالعتيق كان الميت باعها فملك في ايديهم
 وصار عنها دين في مال الميت وليس له مال غير ما رهن
 بالنفقة فالرهن جائز والرهان ضامن لقيمتها وهذا عليه
 وجهين اما ان ظهر في التركة دين كان حقا او حدث دين
 لم يكن حقيقة بنا على سبب وجد في المال حال الحيوة ان ظهر
 دين في التركة بان كان الميت باع عبدا من التركة وقبض ثمنه
 ذاك لم يمت استحقاق العبد بعد موته ورجع المشتري بثمنه في
 التركة وقد رهنه الوارثه شيئا من اعيان التركة بدو دين
 النفقة او نحو ذلك بطل الرهن لان عنه الاستحقاق تبين
 ان ما اخذ من الميت من الثمن اخذه بغير حق فبين ان الثمن
 واجب في التركة من وقت القبض السابق فبين ان
 الوارثه رهن عينا من اعيان التركة وفيها دين اخر غير
 اخر ولو حدث دين بنا على سبب باشره الميت وهو خيلة
 الرد بالعتيق فاذا لم يقبض ان الدين كان واجبا قبل الموت
 ولكن استحقاق المشتري الرجوع بالثمن عند الرد بالعتيق في التركة
 غير اننا استدلنا به السبب السابق لا يناقض ملكه في البيع
 بطريق الضم من الاصل وبهذه الصورة لا يتبين ان الرهن
 باطل لغرابته عن الدين حقيقة لكن يحجب بعضه لاستاد
 الدين اليه سببه السابق وتتمام هذا ينظر في هذا الباب
 والحاصل ان الوصي اذا رهن شيئا من مال اليتيم في نفقة
 اليتيم ثم استحق شيئا كان باعه الميت نرجع المشتري في ميراث
 الميت بالثمن فالرهن لا يجوز ان هذا الميراث ديننا على الميت
 ولو رد ما باعه الميت بعتيب جاز رهنه الوصي اذا استدل ان

النفقة

النفقة او الكسوة لا يهل الصغير ورهن به شيئا لليتيم جاز لان
 فيه الرهن قضا الدين وهو ملك ذلك في نوايد بعض المشايخ
 وفي مختلفات الفقهاء اخيه النبي رحمه الله الوصي اذا رهن
 مال الصغير بدو استدانه عليه لا يجوز ولو رهنه بدو دين
 استدانه لنفسه يجوز وفي نوايد شيخ الاسلام برهان الدين
 رحمه الله سئل عن رهن عند غيره مضمنا واجاز لولده ان
 يتعلم منه القرآن ويقرأ منه فذهب المصنف به الى العلم ونفي
 عنه ومنع هل يضمن المصنف اجاب لا لانه ايداع الصبي وكان
 شيخ الاسلام علا الدين عليه انه يضمن ولا يكون هذا ايداعا
 للصبي ويكون متزلة ما اذا تلفه صبي وهو في عياله لان
 تركه هناك استهلاك وتضييع بخلاف ما اذا هلك في جالة
 الاستئجار وسئل شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله الوصي
 هل يملك بيع عقار الصغير بيعا جازيا ام لا اجاب يملكه وكان
 شيخ الاسلام علا الدين وغيره من ائمة سلف قد علموا انه لا يملكه
 وقد ذكرناه في مسائل البيع اذا كان العدل في باب الرهن
 عبدا مجورا عليه فان وضعناه عليه يديه باذن مولاه جاز وليخته
 العهدة اذا باع وان وضعناه بغير اذن مولاه جاز ببيعة ايضا
 ولا تلحقه العهدة وكذلك الصبي الحر الذي يعقل فهو على
 هذا ولو كان العدل صغيرا لا يعقل او كبيرا لا يعقل فعمل
 الرهن عليه يديه لم يجوز ولم يكن رهنا ولم يكن قبضه فبيضا
 فان كبر وعقل فباع الرهن جاز ببيعة وتتمام هذا ينظر في الباب
 الاول من رهن المبسوط وجنس هذا ياتي في مسائل الوكالة
 ان شاء الله تعالى **في مسائل الصلح** واذا كان للصبي دار

في مسائل الصلح
 في مسائل الصلح

او عبد فادعي رجل فيه دعوى فيها له ابوه عليه شيء من مال
الطهقير فهدا عليه وجهين ان كان للبدعي بيعة عليه دعواه
وكان ما اعطاه الاب من مال الطهقير مثل حق المدعي او اكثر
منه قيمة مقدار ما يتغابن الناس فيه جاز لا يمتزلة البيع
ويجوز بيع الاب بمقدار قيمته او بزيادة قليلة تتغابن الناس
فيها ولو صالح عليه مال نفسه فحقيقه بيع قليل الحاشية او كثيرا
وان لم يكن للبدعي بيعة لا يجوز ان يصالحه الا ان يصالح من
مال نفسه ولو كان للمصبي دين على رجل فصالحه الاب على
مال قليل فان لم يكن له بيعة والاخر منكر للدين جاز صلحه
وان كان الدين ظاهرا بالبيعة او بالاقرار فان صالحه له بحاياه
تغابن الناس فيها جاز بمنزلة البيع وان عظم مقدار ما لا يتغابن
الناس فيه لا يجوز وان كان الدين واجب بمعاقبة الاب
عجز صلحه عليه نفسه ويضمن الابن مقدار الدين عند اية حصة
ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله والمجد والومبي
في جميع ما ذكرناه كالاب ولو كانت الورثة سفارا وكبارا وكان
دعواهم في دار فصالح الوصي بمقدار ما يتغابن الناس فيه
جاز عند ابي حنيفة رحمه الله في نصيب السفار والكبار جميعا
وعندنا لا يجوز في نصيب الكبار الا برضاهم وهو نظير الاختلاف
في البيع ولو كانت الورثة كبارا لا يجوز صلح الوصي في شيء
وان كانوا غيبا جاز صلح الوصي في المروءة ولا يجوز في
العقار ولا يجوز صلح غيره هو لا مثل وصي الام والاع والعم
عليه المصبي ولا عنه لانه لا ولاية لهم ببيع او شراء الا ان يكون ذلك
في غير العقار فحينئذ يبيع لان لم ولاية في غير العقار ببيع

وشرا وانما يكون لهم هذا القدر ان خالم يكن له واحد ممن
ذكرنا اما اذا كان فلا يجوز هذا القدر ايضا وقد قررناه في
مسائل القسبة ولو كانت الورثة كلهم سفارا فادعي رجل
في رجل دارهم دعوى فيه فمصلحه الوصي من اموالهم على شيء
فان لم يكن للبدعي بيعة لا يجوز الصلح وان كان له بيعة جاز
بمقدار ما يتغابن الناس فيه ولم يذكر في الكتاب ان البيعة
قامت عند القاضي او عند الوصي ولو قامت عند القاضي فلا
يشكل انه للوصي ان يصالح من ذلك لانه ظهر حق المدعي
في المدعي ولو عرف الاب والوصي ان له شهودا يشهدون
عليه ذلك لو لم يصالح فصالح من غير ان يشهدوا عند القاضي
هل يبيع هذا الصلح اختلف مشايخنا في هذا ذكر من شهد
بن حكيم انه كان يقول اذا ادعي رجل علي مصبي او علي ميت
دعوى وعرف الوصي ذلك باقرار الميت او بشهادة شهود
شهدوا عنده كان له ان يقضي الدين وذكر من خالف بن
ايوب رحمه الله انه كان يقول ان ثبتت عنده بالاقرار
يقضي وان كان بالشهادة فلا يقضي وروي عن عيسى
ابن ابي ابي لا يقضي في الوجهين فكذا في المسئلة وذكر
في كتاب الاستحسان ما يوجب قول خلف فانه قال اذا ادعي
رجل عند رجل ان قد اخذت من ابك شيئا فللا بن ان
ياخذ منه ذلك الشيء كما اذا عاين ولو شهد عنه الشهود
ان هذا قد اخذ من ابك شيئا لا يجوز للابن ان ياخذ منه
مال لم يقض القاضي وكذلك لو عاين الولي رجلا قتل مورثه
حل له قتله وان شهد عنه شهود لا يحل له قتله ما لم

يقضي القاضي به كذا عند الامع في مسئلة الصلح ان الاب او
 الوصي لو عرف صدق الشهود وصدق النعم فيما قالوا وعرف
 انهم يشهدون ولو شهدوا وقبل القاضي شهادتهم مع صلح
 بمقتضى الصلح بعد الشفاعة ولو عرف انهم ليسوا بالعدو
 ولو يشهدون ولو شهدوا وقبل القاضي شهادتهم مع صلح
 قالوا لا يجوز صلح الام عليه الوصي وكذا لك الاخ والعموم والاخ
 فالتم والام لا في العرو من والحيوان لان له ولا ولاية المفظ
 والعرو من والحيوان محتاجة الى الحفظ بخلاف الفقار وانما
 يجوز صلح هؤلاء اذا لم يكن للميت اب او وصي ولو جده ابو
 ابيه او وصيه او وصي القاضي وقد مر والجدا ابو الاب
 محجوب بالاب ما دام الاب حيا فاذا مات تحولت الولاية اليه
 فله الخلة في صلح المبسوط وكتبته من الشروح التفريفة
 واذا كانت في الورثة سفار وكبار فصالح الوصي الكبار والفقار
 من دعواهم علي دراهم وتبقيتها وانفقوا على الكبار حصتهم
 ولم يجوز ذلك على السفار لانه ليس لهم ولاية التبقي على
 السفار والسفاران يرجعوا بحصتهم على الوصي ويرجع
 الوصي على الكبار لانهم تبضوه عليه وجه الاستيفاء فكان
 مضمونا عليهم في باب صلح الوالد والوصي من المبسوط
 في مبسوط السيد الامام ابي شجاع واذا صالح الاب والوصي
 من الدين على مال اخر فهو منزلة الشرا ان كان بقيمتة
 او اقل ما يتقارب الناس فيه يجوز وذكر فيه ومهاياه
 الاب علي الوالد يصح وفي الباب الاول من صلح الاصل رجل
 اشترى دارا فآخذها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى

فصالحه الذي يبيع المسجد او رجل من بيتهم المصنف
 فهو جائز وكذلك لو باع الدار او وبيعها من ابنه الصغير
 او الصغير او غيرها من حالها ثم صالح عمها مع الدين جاز
 لانه لا يبيع اياها الوصي بغير خصم في الباب بعد البيع والجنة
 وينظر تمامه وفيه ما بعد دعوى الصلح من فتاوى رشيد الدين
 رحمه الله امرأة المتوفى اذا صالحته مع ابني البيت احدهما
 صغير والاخر كبير عن الميراث وعن جميع الدعاوى والآخر
 البالغ قبل عن نفسه بالامالة وعن اخيه بالاذن الحاكم
 وظهر ان الصالحة خير في حق الصغير في ذلك لا بد من
 بيان التركة لجواز ان في التركة نفودا ودبونا فان كان دينا
 يصير بابعا للدين وان كان نقدا لا بد من قبض بصلح الصلح
 في المجلس **في مسائل الوكالة** ذكر محمد رحمه الله في وكالة
 الاصل الاب اذا وكل وكيله ببيع ضياع الصبي ومات الاصل
 بطلت الوكالة ذكر في وكالة الجامع الصغير رجل وكل عبدا
 محجورا عليه بعقد البيع والشرا ببيع بمذله قباع جاز وكانت
 العهدة على الامر وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز بيع
 الصبي المحجور عليه وان كان غائلا ثم اذا ماع عندنا يلزم العهدة
 على الموكل كما في الرسول والقاضي وامينه ثم الصبي وان
 بلغ لا يلزمه تلك العهدة لان المانع في حق الصبي حقه
 وحقه لا يزوله بالبلوغ وفي العبد حقه المولى وقد زال بالعتق
 وان كان ما ذوقا لها في التجارة جاز تقصير فيها والعهدة عليها
 ويرجعان بذلك على الموكل وكذا ذكر القاضي الامام فخر الدين
 في شرح الجامع الكبير الصغير وفي وكالة الهداية وعن ابي

في مسائل الوكالة

يوسف ان المشتري اذا لم يعلم حال البائع ثم علم انه
 مبيع او غيره من غير ان يفسخ لانه دخل في العهدة على الت
 حقوقه تعلق بالعقد فاذا ظهر خلافه بغير كما انه اذا عثر
 على عيبه وفيه وكالة البائع فاذا وكل مبيعا ببيع عبده او
 وكله بان يشتري له شيئا فباع واشترى شيئا اخر جاز اذا كان
 يعقل ذلك ولا عهدة عليه المبيع وانما العهدة على الامر وكذا
 لو وكل مبيعا بالخصومة جاز بعد ان يكون المبيع بحيث يعقل
 ما يقول او ما يقال وهذه المسئلة في الحاصل علي وجهين
 اما ان يوكل مبيعه او مبيعي غيره فان وكل مبيعه جاز ولا يستأجر
 عليه احد او ان وكل مبيعي غيره فان كان ماذونا له في التجارة
 ولا يستأجر عليه وان كان مجورا عليه يستأجر عليه فان اذن
 عليه جاز له ان يوكله وهذا لان استعمال مبيعي الغير بغير
 اذن المالك لا يجوز وبأذنه يجوز قالوا ان هذه المسئلة رواية
 ان للاب ان يعير ولده وقد اتفق عليه المشايخ وهل له ان
 يعير مال ولده بعض المتأخرين قالوا له ذلك وعامة علم على انه
 ليس له ذلك ثم ان محمد ارجه الله جوز بيع المبيعي المجور عليه
 وشرائه لغيره ولم يجوز بيعه وشرائه لنفسه لان بيعه هو شره
 لنفسه متروك بين النفع والضور اما بيعه وشرائه لغيره
 عليه وجه لا يلزمه العهدة نفع محض لان فيه تفهيم ببارته
 والعهي العاقل من اهل التصرفات النافعة المحضة كقبول
 الهبة وغير ذلك وانما لا يلزمه العهدة لان فيه منر للصغير
 هذا اذا كان المبيعي مجورا عليه فان كان ماذونا له في التجارة
 فان كان وكيله لا يبيع بثن حاله او موكله فباع جاز بيعه ولزمه

العهدة وان كان وكيله لا يبيع بالثمن ان كان بثن حاله او بثن
 موكله فان كان بثن موكله لا تلزمه العهدة قياسا واستحسانا
 وتكون العهدة على الامر حتى ان البائع طالبه الامر بالثن
 دون الثمن لان ما يلزمه العهدة في هذه الصورة ميات
 كقالة لا ضمان ثمن لان ضمان الثمن ما يفيد الملك للضامن
 فيه المشتري انما يلتزم ما لا في ذمته ويستوجب بذلك
 مثله على موكله وهذا معنى الكفالة والمبيعي الماذون له
 يلزمه ضمان الثمن ولا يلزمه ضمان الكفالة وان وكله
 بالثمن بثن حاله فالقياس ان لا يلزمه العهدة وفي الاستحسان
 يلزمه لان ما يلزمه ضمان الثمن ما يفيد الملك في المشتري
 وهذا المبيعي ما يلتزم من الثمن بملك المشتري من حيث
 الحكم والاعتبار فانه يحبس به بالثن حتى يستوفي من الموكل
 كما لو اشترى لنفسه ثم باع منه بخلاف ما اذا كان الثمن موكله
 لانه بما يفهم من الثمن لا يملك المشتري لانه حيث الحقيقة
 ولا من حيث الحكم فانه لا يملك حبسه بذلك وكانت ضمان
 كقالة من حيث المعنى **قال** والجواب في العبد اذا وكل
 ببيع او شره على التفصيل الذي ذكرنا في المبيعي اذا كان العبد
 مجورا عليه جاز بيعه وشرائه ولا يلزمه العهدة وان كان
 ماذونا له وكان وكيله لا يبيع تلزمه العهدة عليه كل حال وان
 كان وكيله لا يشره ان وكله بثن حاله لا تلزمه العهدة قياسا
 واستحسانا وان وكله بثن حاله تلزمه العهدة قياسا
 والجواب في المكاتب فظير الجواب في العبد الماذون له وفي
 المنتقي يسر عن ابي يوسف رحمه الله في رجل امر عبدا بمجور

من
هو

لان ضمان
الثن هو

عليه او مبيها بحجور ائمه ان يشترى له متاعا فاشترى فان كان
نقد الاموال الممنون جاز وان كان لم ينقد الممنون وكان غايها او حاضرا
فقال انه انما لنقد المالك وقد رضيت بالشر او انا امرته به فالباع
بالخيار ان شاء الزمه البيع واخذه بالمالك وان شاء قال لا حاجة
لي الي ان يكون المالك عليك اذا لم يكن عليك من الشراء شيء واذا
وكل مجنون ان كان لا يعقل البيع والشر لا يجوز وان كان يعقل
البيع والشر بان كان مجنونا في شيء اخر مخرج التوكيل واذا باع
جاز بيعه الا انه لا تلزمه العهدة واذا وكل مبيها لا يعقل او
وكل مجنون لا يعقل البيع ثم افاق هل يصير وكيل من غير جحد
الوكالة لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في كتابه الوكالة
وذكر في كتابه الرهن اذا كان العدل صغيرا او كبيرا لا يعقل
وسلطه على البيع ثم كبر وعقل جاز وقاله الفقيه ابو جعفر
رحمه الله ما ذكر في العدل يصير رواية في التوكيل بالبيع المفرد
انه يصير وكيل اذا افاق قال الفقيه هذا وقد روي انه لا يصير
وكيلا الا بجحد الوكالة فعلى ما ذكر الفقيه هذا يكون مسئلة
التوكيل بالبيع المفرد ومسئلة العدل على روايتين وذكر
شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان ما ذكر في كتاب الرهن
في مسئلة العدل قولها اما على قول ابي حنيفة رحمه الله
لا يجوز بيعه اذا افاق فعلى ما ذكر شمس الائمة السرخسي
رحمه الله مسئلة التوكيل بالبيع المفرد يكون على الخلاف ايضا
هذه الجملة في الفصل الرابع من وكالة الخيرة وفي وكالة
شرح الطحاوي التوكيل بالبيع اذا باع من نفسه او من ابن له
صغيرا وعبد له فيرمدون لا يجوز ومن امره التوكيل بالبيع

من هو لا او اجاز له ما مبيع لان في هذه المسورة يكون الواحد
بايضا ومشتريا او قاصدا ومقتضيا مستلما او متسلما والله
خلاف موضع الشرح ولو امره ان يبيع من ابويه او من اولاده
البايعين او من زوجته او من الزوج بان كان التوكيل امرأة
او من لا تقبل شهادة له او اجاز له ما مبيع فباع منهم جاز
وفي وكالة الذخيرة التوكيل بالبيع اذا باع من لا تقبل شهادته
له ان كان اكثر من القيمة يجوز بالاجماع وان كان باقل من
القيمة بعين فاحش لا يجوز بالاجماع وان كان بعين يسير
لا يجوز منه ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يجوز وان كان
بمثل القيمة فمن ابي حنيفة رحمه الله روايتان في رواية
الوكالة والبيع لا يجوز وفي رواية الفاربية يجوز وبيع
المنارب وشرائه من لا تقبل شهادة له بعين يسير لا يجوز
عند ابي حنيفة رحمه الله وبيعه منه باكثر من القيمة يجوز
بلا خلاف وبمثل القيمة يجوز عندهما وكذا عند ابي حنيفة
رحمه الله باتفاق الروايتان وتام هذا ينظر في وكالة
الذخيرة وفي وكالة فتاوي الديار وكل عبدا بحجور ائمه
لغيره يبيع شيئا فباع وقبض الممنون وهو محجور عليه ببيع قبضه
ولو هلك الممنون في يده هلك من مال الامر ويرى المشتري
من الممنون وذكرتها ايضا نارسيداه يكره ان تقبضه فلا ي
كش تر او كمل كرده است بنفسه في معين درست باشد خلا
خبر عزل كه دو تر بايكه ابن عدل بايد با عزل بايت سود واما
انه الوكالة تثبت باخبار رجل واحد هو كان او عبد اعد لا
كان او فاسقا مبيها او بالفا وفي العزل لا بد من العدد والعدالة

وقد حكوي الشفعة ولو اخبر هذا الواحد بالعزل على وجه
 الرسالة ينزل له سواء كان عدلا او فاسقا وفي اول وكالة
 الدخيرة في شرائط جوازها اذا اوكل رجلا غائبا واخبره رجل
 بالوكالة فانه يصير وكيل لا سواء كان الخبر عدلا او فاسقا اخبر
 من تلقا نفسه او على سبيل الرسالة منه فله الوكيل او كذبه
 وقرقه بين الخبر بالوكيل والخبر بالعزل فشرط قبل الخبر والعزل
 عند الخبر او عند الله والفرق ان المولى ملزم فانه بموجب الاستماع
 عند التصرف فيكون له شبه بالشهادة من هذا الوجه في شرط
 فيه احد وصفي الشهادة اما التوكيل ليس ملزم فانه لا يوجب
 شيئا بل يجوز التصرف فلم يكن له شبه بالشهادة فلا يشترط فيه
 احد وصفي الشهادة وفي وكالة النوازل لو قال لا خراش في
 لي جارية اطاها فاشترى جارية صغيرة لا يوطأ مثلها فهو مخالف
 وفي وكالة التصرف ولو وكل اليتم رجلا في اموره فاجاز وصيه
 يجوز له قال والوصي يملك ان يوكل رجلا بكل ما يجوز له ان يعمل
 بنفسه في امور اليتم فان بلغ اليتم قبل ان يفعل الوكيل ذلك
 لم يكن له ان يفعل ولو مات الوصي ينزل الوكيل ولو مات
 المصبي ينزل الوكيل ايضا لانه وكله بالتصرف فيه ملكه
 المصبي ولم يبق ملكا له وكذا الاب لو وكل بذلك ثم مات
 المصبي بطلت الوكالة وان كان الاب وارثه وله الولاية
 عليه هذا المال ونظيره اذا وكله ببيع ملكه نفسه ثم باعه
 الموكل من ابن له صغير بطلت الوكالة مع ان ولاية البيع
 ثابتة ولو مات الاب ينزل الوكيل ايضا **والاشكال** ان يموت
 الاب ينبغي ان لا ينزل الوكيل لان الذي يقع له التصرف

بين
 في

باقة وهو المصفي كالوكيل توكل اخر باذن الموكل لا ينزل
 الوكيل الاول وكالفاضي بنفسه وسيا ثم يموت القاضي لا ينزل
 الوصي الا ان الجواب عنه ان الامم تصرف بحق ولايته فيصرف
 وكيله كانه يقع له فيبطل بموته وتصرف الوكيل الثاني يقع له
 وتمام هذا يعرف في الامم ولو وكل رجلا ببيع عبد ابنه الصغير
 ثم بلغ الصغير ينزل الوكيل ولو اذن لعبد ابنه الصغير في
 التجارة فبلغ الابن لا يصير محجورا عليه لان مبيع الاذن على
 العموم فتاوى المالين ومبيع الوكالة على الخصوص فافترا
 رجل وكل عبد غيره لا يجبر العبد على الفل بغير اذن مولاه ولو
 فعل بغير اذن مولاه يجوز ولا يلزمه العهدة والله سبحانه
 وتعالى علم **في سائل الكفالة** ذكر في كفالة شرح الطحاوي
 ان كان المصبي لا يعبر عن نفسه لا يتوقف الوكالة على قبول
 وليه عند اب حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند اب يوسف رحمه
 الله يتوقف على قبوله كالوكيل الغائب ويا في شرحه بعد
 هذا ان شاء الله تعالى **قال** محمد رحمه الله فيه الاصل ولا يجوز
 كفالة المصبي سواء كان المصبي محجورا عليه او ما ذونا له في
 التجارة وسواء ان ياذن له ابوه في الكفالة او لم ياذن له لان
 اذن الاب للمصبي في الكفالة باطل لان اذن بما هو مستوعب والشرع
 عند اخل تحت ولايته الاب فلا يملك الاذن **قال** ولو كان لول
 قتل رجل مال فادخل المديون ابنه في كفالة ذلك المال وقد
 راهق ولم يحتمل كان ذلك باطلا ولا يعف عليه اجازة الصغير
 اذا بلغ لانه لا يجبر لها حال وتوعها فان كفل واقر بالكفالة
 قبل البلوغ فاقراره باطل لانه اقر بكفالة باطله وان جرد

في سائل الكفالة

الكفالة بعد البلوغ صحت الكفالة هذا اذا كان الدين ديناً لا
فان كان الدين ديناً الصبي بان استوى الأب والوصي شراً
للمصغير بالنسبة وامر الصبي حتى ضمن بالمال لصاحب
الدين وصحت بنفس الأب والوصي وضمانه بالمال جائز وضمان
بنفس الأب والوصي باطل اما ضمانه بالمال فلانه التزم
شياً كان عليه قبل الضمان فان قبل الضمان كان يرجع ذلك
إليه عليه فلم يكن هذا الضمان تبرعاً واما الضمان بنفس
الأب والوصي فلانه التزم شيئاً كان لا يلزمه ذلك قبل الضمان
وهو اعمقها مجلس الحكم ولو كفل رجل لصبي ان كان الصبي
تاجراً جازت الكفالة وان كان مجوراً عليه ان خاطب وليه
وقبل صحت الكفالة وان خاطب اجنبياً وقبل منه توقف
عليه اجازة وليه وان لم يخاطب وليه ولا اجنبياً وانما خاطب
الصبي فالمسئلة عليه الخلاف علي قول ابي حنيفة رحمه الله
لا يقع الكفالة وهو قول محمد رحمه الله وعلي قول ابي يوسف
رحمه الله يقع لان مخاطبة الصبي وهو ليس من اهل بيتك
الكفالة لا عبرة بها خرجت هذه المخاطبة من البين والكفالة
لا يتم بالكفيل وحده عندنا خلافاً لابي يوسف رحمه الله
قال ولو كفل رجل عن صبي بنفسه او بما عليه باذن وليه
صحت الكفالة سواء كان الصبي مجوراً عليه او ما ذنوا له
فيه التجارة لانه كفل بحق مضمون على الاصيل بحسب الاصيل
عليه ابقاؤه وهو مقدور التسليم للكفيل والكفيل من اهل
التبوع اما كون الكفيل من اهل التبوع وكون المكفول به
مقدور التسليم للكفيل فظاهر **واما الكفالة بحق مضمون**

علي الاصيل اما اذا كانت الكفالة بنفسه فلان حضور الصبي
مجلس الحكم اذا كان الصبي ما ذنوا له في التجارة مستحق عليه
لجيب خصمه ادعي عليه الخضم ضمان فعل او ضمان قول
وان كان الصبي مجوراً عليه حضوره مجلس الحكم مستحق
عليه للإشارة اذا ادعي خصمه عليه ضمان فعل لان الصبي
يواخذ بضماني الفعل فيستحق حضوره للإشارة اليه ان
كان لا يستحق حضوره للجواب ثم اذا صحت الكفالة واخذ
الكفيل باحضار الصبي فاراد الكفيل ان يحضر الصبي فهذا
علي وجهين ان حصلت الكفالة باذن من يلي عليه يجبر
الصبي عليه ان يحضر معه لان اذن من يلي على الصغير
بالكفالة جائز لان الاذن بالكفالة على الصغير امر بتفشاء
ما عليه من الدين والأب والوصي يملكان الأمر بقضاء الدين
عن الصغير فيمكنان الأمر بالكفالة منه واذ اذع الا من
بالكفالة عن الصغير منها صار ذلك بمنزلة امر الصبي
بعد البلوغ والبالغ اذا امر اخوان يكفل بنفسه اذا طوبى
الكفيل باحضاره كان له مطالبة المكفول به حتى يحضر وان
كان بغير امر من يلي عليه ان كان بغير اذن الصبي ايضاً
لا يجبر علي ان يحضر معه وان كان باذن الصبي فان كان
ما ذنوا له في التجارة يجبر علي ان يحضر معه وكذا اذا كفل
عنه بماله بأمره وادعي كان له ان يرجع بذلك عليه لان امر
الصبي المأذون له بالكفالة بنفسه وبما عليه معتبر شرعاً
وان كان لا يجوز كفالته عن الغير لان كفالته عن الغير
تبرع منه عن الغير من وجه وهو ليس من اهل التبوع اما

الأذنة بالكفالة عنه طلب التبرع عليه وان كان الصبي محجورا
لا يجبر علي ان يحضر مع الكفيل لان امره بالكفالة لم ينع وان
كان الصبي غير تاجر فطلب ابوه من رجل ان يضمنه فضمنه
كان جائزا واخذ به الكفيل وكذا كعهديه او جده ان كان
الاب ميتا وكذا كعه القاضيه اذا لم يكن له وصيه ولا جدران
تغيب الفلام واخذ الكفيل ابا الفلام وقال انت امرتني
ان اضمنه فخلصني فان الاب يورثه بذلك حتي يحضر ابنه
وليس طريقه ان الاب امره بالكفالة عن الصغير فان
مجرد الامور بالكفالة عن الغير لا يثبت لها مور حق مطالبة
للأمر الا تزويج من قال لغيره اكفل بنفس فلان بن فلان
وكفل وغاب الديون فاراد الطالب ان يطالبه الامور بالكفالة
باحضار المطلوب لم يكن له ذلك ولكن طريقه ان الصبي
في يده وقبضه وتدريبه ولهذا اقالوا ان الصبي الماذون
له اذا اعطي كفلا بنفسه ثم تغيب الصبي فان الاب
يطالب باحضاره وطريقه ان الصبي في يده وتدريبه قال
رجل دفع الي صبي محجور عليه عشرة دراهم وقال انفقها
علي نفسك فجا انسان وضمن للدافع عن الصبي بهذه العشرة
لا يجوز لانه ضمن ما ليس بمضمون علي الاميل ومثله
لو ضمن قبل الدفع بان قال ادفع الي فلان الصغير عشرة
دراهم علي ان يضمن لك بهذه العشرة يجوز وطريقه الضمان
ان الضامن يصير مستقرضا العشرة من الدافع وامرأ
له بالدفع الي الصبي فتبوت قبض الصبي عنه قبضه وكذا
الصبي المحجور عليه اذا باع شيئا فجا انسان وكفل بالدرك

المشتري

المشتري ان قبضه بعد ما قبض الصبي المشن لا يجوز وان كان
قبل ذلك جاز وفي السقي عبد محجور عليه اشترى متاعا وضمن
رجل للبائع المشن عليه لا يلزم الكفيل ولو ضمن المتاع بعينه
كان ضامنا هذه الجملة في كفالة الذخيرة في الفصل الثالث
منها وذكر في باب اذان الصبي والمعتوه من ماذون الاصل
اذا باع الصبي وهو يعقل البيع والشرع من رجل وسلم
العبد وقبض المشن ثم ان رجلا ضمن للمشتري الدرك في
العبد فاستحق العبد من يد المشتري فان كان ماذونا له
رجع المشتري بالمشن ان شاء علي الكفيل فان اخذا الكفيل يرجع
علي الصبي ان كفل باذنه وان كان الصبي محجورا عليه ففان
الكفيل باطل ولا يكون للمشتري علي الصبي سبيل ولا علي الكفيل
وان كان المشن قايما اخذه المشتري وان استهلكه الصبي
لا يجبر عليه الضمان عند ابيه حنيفة ومحمد رحمهما الله ايضا
علي ما عرف في الوديعة هذا اذا ضمن بعد الشراء فان ضمن
في اصل الشراء بان قال المشتري اشترى هذا العبد منه بالنف
عليه ان تضمن انت هذا المشن او ضمن بعد الشراء قبل الدفع
بان قال المشتري ادفع المشن الي الصبي الذي اشتريت منه
هذا العبد علي انك ضامن او قال الضامن ادفع المشن الي
الصبي علي ان يضمن لك ثم استحق البيع يرجع المشتري
علي الكفيل سوا كان الصبي ماذونا له او محجورا عليه وتام
هذا ينظر في هذا الباب وفيه هذا الباب ايضا علي سبيل
الاستشهاد قال اقرض هذا الصبي مائة درهم علي ان يضمن
ضامن لك فاقرضه يكون له ان يرجع علي الكفيل وفي مجرد

الحيط هشام قال سألت محمد بن الحسن قال لا يجوز بيع من هذا
الحجر عليه متاعا وانما ضمان قيمته فباعه من له اقال له محمد
رحمه الله ما حال المتاع قلت قبضه واستولى له قال لا يضمن
الضمين لانه ضمن الثمن ولا يضمن عليه لانه لا يبيع فاسد ولو
قال ما يضمن من درهم ثمانية فانما ضمان له فباعه بثوب
يساوي خمسين وقبضه واستولى له يضمن قيمة الثوب
وقوله انما ضمان له مخالف لقوله انما ضمان للثمن الا ترى
ان رجلا لو قال لا خراج فلا يضمن بحجر اعطيه فيما يضمن له
فانما ضمان فباعه بغير فاسد وقبضه واستولى له كان الكفيل
ضامنا الذي ضمن لزم المشتري بفساد البيع ولو قال انما
الثمن لم يلزم الكفيل ذكر في آخر الفصل الرابع من كفالة
الذخيرة اذا ضمن الاب المهر عن ابنه الصغير لا يرجع علي
الابن ولو شرط وقت الضمان انه انما يضمن ليرجع على الاب
له ان يرجع وقد ذكرنا مسائلا ضمان المهر والثمن عن
الصبي في النكاح والبيع من هذا المجموع وفي آخر هذا
الفصل ايضا الكفالة والضمان بامر المكفول عنه وبامر
المضمون عنه انما يوجب الرجوع عليه الا من عند الاداء اذا
كان الامر مما يجوز اقراره على نفسه حتى لو كان المكفول
عنه صبيا محجورا عليه لا يرجع عليه وان كان بامر له ولو كان
عبدا محجورا عليه لا يواخذ به الحال وانما يواخذ به بعد الفاقة
ذكر في باب الدعوى على الكفيل والحيل من فتاوي رشيد
الدين اذا ضمن الاب مال ابنه الصغير وكفل انسان بذلك
المال لا يبيع لان المال امانة في يده والكفالة بالامانات

لا يبيع ولو قال ذلك الرجل ان استهلك الاب مال الصبي
فانما كفيل بذلك يبيع لانه اضاف الكفالة الى سبب الضمان
وبه فوايد ابي حفص الكبير رحمه الله الكفالة للصبي
المحجور عليه لا يجوز قبل له الصبي المحجور عليه من الضمان
النافع بدليل قبول الهبة والصدقة وفي هذا منقوعة فيصور
قال لان الهبة والصدقة يبيع بالافعل وفعله معتبر فاما
ها هنا لا بد من قبول وهو قوله وقوله معتبر قيل يشكل
بما لو اجر نفسه يجب الاجر وذا قوله قاله في الاجارة فقد يجب
الاجر من غير قوله فان رجلا لو استعمل انسانا من غير عقد
ورأى القاضي ان يوجب الاجر عليه يجب ولا عبرة بالقول
فيه وجوب الامر فيه **مسائل الحوالة** ذكر محمد رحمه الله
في الاصل الصبي المحجور التاجر في الحوالة مثل البالغ وفي
فوايد شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله صبي محجور عليه
اقر بماله واحال به الى آخره قبل الاخر الحوالة فالمقر له
يتمكن من المطالبة من المحتال عليه ام لا اجاب نعم كما في الكفالة
وفي وصايا الفتاوى الصغرى القاضي اذا احتال بماله اليتم
يجوز لكن يشترط ان يكون الثاني امل من الاول وان كان
مثله لا يجوز وذكر القاضي الامام فخر الدين رحمه الله في
الفصل الاول من بيع فتاويه الاب والوصية اذا قبل الحوالة
على شخص دون الحيل في المالا ان وجبه بعقدها جاز عند
ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ولا يجوز عند ابي يوسف رحمه الله
وان لم يكن واجبا بعقدها لا يبيع في قولهم وقد مر في
مسائل البيوع وذكر صدر الاسلام ابو اليسر رحمه الله في باب

مسائل الحوالة

الخلع من المبسوط في حين هبة مدركة الصغيرة ان الأب يختار
عليه نفسه شيئا قبل اذ حصة الزوج عن ذلك الغدر قال ولو كان
الأب مثل الزوج في الولاية ينبغي ان يبيع ايضا وقد ذكرنا في
مسائل النكاح من هذا الكتاب **في مسائل المأذون** قال
محمد رحمه الله في الأصل اذا اذن الرجل لابنه في التجارة وهو
يعمل البيع والشراء يمين المصبي ما ذونا له في التجارات وكذا
الوصي اذا اذن للصغير في التجارة وهو يعقل البيع والشراء
ومعني قول محمد رحمه الله في الكتاب اذا كان الصبي يعقل
البيع والشراء اذا كان يعقل معنى البيع والشراء بان كان يعرف
ان البيع سالب للملك والشراء جالب ويعرف الفرق بين البيوع
من الصبر القاحش لانفس العبارة فان كل صبي لو لقب
البيع والشراء تلقينا قال واذا باع الصبي شيئا من ماله نفسه
واشترعه لنفسه شيئا قبل الاذن وهو يعقل البيع والشراء
ينفقد تصرفه عندنا وينفذ باجازه الولي وكذا الصبي الذي
يعقل البيع والشراء اذا وكل عنه غيره بالبيع والشراء فباع
واشترى جاز عندنا والمذهب عندنا ان الصبي العاقل
معي العبارة فيما ينفعه من التصرفات سواء كان مؤلما
عليه اذا لم يكن كقبول الهبة والاسلام وفيما يتردد بين
الضرر والنفع كالتجارة وهو معي العبارة انفاذا لا نفاد
وفيما يضره من كل وجه كالطلاق والعتاق فهو فاسد
العبارة نفاد وانفاذا واعلم بان من له ولاية التصرف
والتجارة في مال الصغير فله ولاية اذنه في التجارة وكذلك
له ولاية اذنه العبد الصغير فالأب اذا اذن للصغير والعبد

كتاب النكاح
باب المأذون

كل

أب

ابنه الصغير في التجارة يجوز وكذا وصي الأب بعد موت
الأب وكذا اذن الجد ابه الأب اذا لم يكن له وصي من جهة
الأب يبيع وان كان حيا فانه لا يبيع اذنه لجد ولو اذن
القاضي لعبد اليتيم في التجارة وليس لليتيم وصي الأب جاز
اذن القاضي وان كان للصغير او المعتوه أب أو وصي وجد
او الأب فوايها القاضي ان ياذن للصبي او المعتوه في التجارة
فاذن له مع اذنه وان ابه الأب ذلك لانه الاذن في التجارة
حق الصبي قبل الولي فاذا طلب من الأب واياه الأب مأسر
الأب عافيا فانتقلت الولاية اليه القاضي كالولي في باب
النكاح وقد ذكرنا المسألة في مسائل النكاح وذكرنا الهدية
وكذا عبد الصبي المأذون يبيع ما ذونا باذن الصبي واذن
أبيه ووصيه والجد ولا يبيع ما ذونا باذنه العم ولا يجوز اذن
الأم وبه وخاله واخيه لان هؤلاء ليس لهم ولاية التجارة
فلا يكون لهم ولاية الاذن ولو ان امرأة ماتت وأوصت اليه
رجل وترك ابنا صغيرا ليس له أب ولا جد ولا وصي الأب
وتركت اموالا ميراثا لهذا الصغير فاذن الوصي لعبد من عبده
الذين ورثهم من الأم لا يبيع واذا مع الاذن للصبي في التجارة
يصير هو بمنزلة الحر البالغ فيما يدخل تحت الاذن فيجوز له
ان يواجر نفسه وان يستاجر لنفسه اجرا وان يبيع مما
ورثه عقارا كان او منقولا بما يجوز ذلك من الحر البالغ واذا
اقربدين التجارة مع اقراره وليس له ان يكتب مملوكا له
ولان يعتقه على ماله وكذلك ليس له ان يزوجه امته عند
ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله

الأب

له ذلك ومتى مع اذن الاب او الوصي او القاضي لعبد اليتيم
ولحق العبد دين نبل رقبته في دين التجارة عندنا واما قال
القاضي لعبد اليتيم اخو في الطعام خاصة او قال اخو في البر
خاصة فانه يعبر العبد ما ذونا له في التجارة كلها ولا يكون
هذا من القاضي قضا في فصل يختل فيه وان كانت هذه المسألة
مختلنا فيها ولو ان العبد تصرف فلفظه بذلك ديون من
التجارة الذم اذن له القاضي في ذلك ومن التجارة التي لم ياذن
له في ذلك وخاف ان يارب الديون اليه القاضي فابطل ديون
الغرماء الذين لم ياذن له القاضي في ذلك
فانه لا ينفذ تصرفه بعد هذا في التجارة التي لم ياذن له
القاضي ولو رفع قضاؤه اليه قاض اخر لا يكون لذلك ان يطل
قضاؤه كما في سائر المحظرات وكذلك لو قضى القاضي بحوال
تقضى فانه في انواع كلها واقبت ديون جميع الغرماء بعد
قضاؤه ولا يكون لقاضي اخر بعد ذلك ان يطله واذا
اذن الرجل لابنه في التجارة وهو صغير ومعتوه الا انه
يعقل البيع والشرا واذن له وصيه ثم ان الاب او الوصي
اقر احدهما عليه دين او بيع او شرا او تجارة او ودبعة في
يده او مضاربة في يده او رهنة او غير ذلك مما في يده او
جناية فان الاب او الوصي لا يصدقانه على شيء من ذلك
اذا كذبها الصبي او المعتوه وكذلك لو اقر الاب او الوصي
عليه عبد ما ذون له لهذا الصغير في التجارة اما بالدين
او التجارة كان اقراره باطلا هذه الجملة في ما ذون الدخيرة
والمحيط وفي ما ذون شيخ الاسلام القاضي اذاري الصغير

او المعتوه او عبد الصغير يبيع ويشترى وسكته لا يكون اخرا
اذا ناله في التجارة وهكذا ذكر المسئلة في الفتاوى والصغير
وفي ما ذون الهداية والصبي فيصير ما ذونا له يسكن
الولي اذ اراد يبيع ويشترى كما في العبد بل اولى لانه لا يحل
السكوت فيه الصبي ويحل في العبد وفي ما ذون شرح الطحاوي
اذا اذن لعبد في التجارة وهو لا يعلم لا يصير ما ذونا له كالقوله
ولو قال لاهل السوق بايعوا عبدي ثم قال اذنت له في
التجارة فبايعوه وهو لا يعلم باذن المولى فانه يصير ما ذونا
له قاله في الزيادة اذ قال الاب لاهل السوق بايعوا ابني
فلانا فانه اذنت له في التجارة فبايعوه والصبي لا يعلم فانه
لا يصير ما ذونا له من اصحابنا من قال في المسئلة روايات
وممن من فرق بين الصبي والعبد فقال في العبد يصير
ما ذونا له وان لم يعلم والصبي لا يصير ما ذونا له ما لم يعلم
وكفالة الصبي الماذون له لا تقهر سوا اذن له ابوه في الكفالة
او لم ياذن لانه تبرع بمحض وقد ذكرناه في سائر الكفالة
والصبي الماذون له لا يملك تزوج مما يليه لانه ليس من
التجارة كما اذكر في الهداية والصبي الماذون له هل يتمكن
من ان يتزوج امرأة هذا التقاليد يسيرا اليه انه لا يملك
وذكر في مختصر القندوري والعبد الماذون له لا يتزوج
ولا يزوج مما يليه ولا يكتب ولا يعق عليه مال ولا يهب
عليه بمومن ولا يغير عومنه وذكر في ايضا واذا اذن وليه
الصبي في التجارة فهو في البيع والشرا كالعبد الماذون اذا كان
يعقل الشرا والبيع وفي الماذون الجامع في الفتاوى الاب

اذا جاء بعد اليه السوق فقال له هذا عبد ابني الصغير وقد اذنت
له في التجارة فباعوه ثم استحققه مسقفة بعد ما لحقه الدين
سار الالب عاقرا ويخدم الاقل من قيمته ومن الدم وقام ينظر
في سابع شرح الطحاوي اذا اذنت لعبد في التجارة وهو لا يعلم
لا يصير ما ذواله كالوكيل ولو قال لاهل السوق يا بيعوا
عبدي ثم قال اذنت له في التجارة فباعوه وهو لا يعلم يا ذن
المولى فانه يصير ما ذواله قال وذكر في الزيادة انه في ما ذن
الجامع في الفتاوى والقاضي اذا اذنت لعبد الصغير في التجارة
والالب كارة جاز ولا يصير محجورا عليه بموت القاضي ولو كان
الاذن من الاب ومات صار محجورا عليه وفيه الاب اذا اذنت
لابنيه في التجارة فاشترى او هما صغيران ثم امر رجلا بان
يشترى من احد هما للاخر شيئا لا يبيع اذا كان هو المعبر
عنهما واذا عبر عن احد هما والاخر عقد بنفسه جاز وفي
ما ذن الفتاوى والصغير المولى والاب اذا قال اذنت لك
في التجارة فلا تبع بغير فاحش فباع يبيع لان الابن لا يقبل
التفصيل والعبد الماذون له او الصبي الماذون له يملك
البيع والشر بغير فاحش عند ابي حنيفة رحمه الله في شرح
خواهر زادة وحط الماذون له بغير عيب في المبيع لا يجوز
وبعيب يجوز لا يجوز تاجيل الماذون له دينه عن نفسه
وذكر في ذخيرة الصبي الماذون له اذا باع من ابيه فهو عليه
وجوه اما ان باعه بمثل قيمته او باكثر من قيمته مقدرا
ما يتقايين الناس في مثله او لا يتقايين او اقل من قيمته بحيث
يتقايين الناس فيه وفي هذه الوجوه جاز بيعه عند جميع

واما ان باعه باقل من قيمته بحيث لا يتقايين الناس في
مثله وفي هذا الوجه اختلاف الروايات عند ابي حنيفة
رحمه الله ذكر في بعض النسخ انه لا يجوز ذكره في بيعها انه
يجوز فصار عند ابي حنيفة رحمه الله في المسئلة روايات
واذا باع من الاجنبي باقل من قيمته مقدرا ما لا يتقايين الناس
فيه يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله بائنا الروايات وعند
لا يجوز هذا اذا باع من الاب فان باع من وصيه ذكر انه لو باع
بمثل القيمة او باكثر او باقل ما يتقايين الناس فيه جاز قالوا
ويجب ان يكون الجواب على التفصيل ان كان للصغير فيه
منفعة ظاهرة بان باع منه باكثر من القيمة بمقدار ما لا يتقايين
الناس فيه يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله
ولا يجوز عند محمد رحمه الله نعم الخلاف في هذه الصورة
في الجامع الكبير ولو باع بمثل قيمته او باقل من قيمته بحيث
يتقايين الناس فيه فعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله
لا يجوز وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله يجب ان تكون
المسئلة على روايتين وان اقر الصبي بقبض الثمن الذم
وجب على ابيه او وصيه اختلفت الروايات في هذا الفصل
ذكر في بعضها انه لا يجوز وقال شيخ الاسلام خواهر زادة
في شرحه ويجب ان يكون اختلاف الرواية في الاقرار على
قول ابي حنيفة رحمه الله اما على قولها فلا قرار للاب
والوصي لا يجوز رواية واحدة هذه الجملة في الذخيرة واذا
اذن الرجل لابنه في التجارة ثم حجر عليه مع حجره اذا كان الحجر
مثل الاذن على ما عرف في كتاب الماذون وكذلك الوصي اذا اذنت

للمصغير ثم حجر عليه مع حجره وكذلك القاضيه اذا اذن للمصغير
او المعتوه او لعبد هما في التجارة ثم حجر عليه مع حجره اذا كان الحجر
مثل الاذن والاب اذا اذن للمصغير فباع المصغير واشترى ولحقه
ديون ثم جارجل واستغنى المصغير فخر ما المصغير يرجعوت
عليه الاب بدويهم ولا يبطل الاذن بموت القاضيه وعزله وبطل
حجر القاضيه واذا اذن الرجل لابنه المصغير في التجارة ولو لعبد
ابنه المصغير ثم مات الاب والابن صغير كان موته حجر عليه ولو
كان الاذن من القاضيه لم يكن موته القاضيه حجر عليه وكذلك
الامام الاكر اذا مات لا يبطل الاذن ابضا واذا اذن الرجل لعبد
ابنه المصغير في التجارة ثم ادرك المصغير فالعبد يبقى ما ذونا
له علي حاله فوفقه بين هذا وبينها اذا ما مات الاب او من والصبي
صغير حاله فان عبده حجر وفوقوا ايضا بين الوكالة وبين
الاذن فان للاب اذا وكل رجلا ببيع ماله ابنه المصغير او
بشتره لا ينقض المصغير ثم مات الاب او ادركه الصبي فان
الوكيل ينقض وفي الاذن قالوا اذا ادركه المصغير عند ما
الاب يمضيه عنده والذبح ذكرنا من الجواب في الاب فكذا
الجواب في الوصي حتى ان الوصي اذا اذن للصبي او الفتى
في التجارة ثم مات الوصي او جن انجر الصبي والمعتوه
واذا اذن الاب لعبد ابنه في التجارة ثم مات الابن وورثه
الاب فقد انجز الامر وكذا اذا اشتراه من المصغير كان هذا
حجر علي العبد هذه الجملة في ما ذون الدخيرة للصبي الماذون
له اذا ادعي عليه رجل دعوى يحلف ويقضي عليه بالتكول
وهو المختاره وحكي عن نجم الدين رحمه الله انه كان يقول

كان الفقهاء يسمون قنذ يثوثه انه لصبي الماذون له لا يحلف
من غير رواية ثم وجدته رواية في المبسوط انه يحلف
في ما ذون كتابه الاحكام فيه دعوى في القناوي المصغير
ذكر في البابه السادس وستين من ادب القاضي ولو ان
رجلا له ابن لم يدرك اذن له في التجارة فاستدان دين او
الاب وتزك متاعا وعقارا والدي يحيط بما تركه لم يكن لابيه
ان يبيع شيئا مما تركه الا في مشغول بحقه الفرم فلا يملك
البيع الا برضا الفرم وكذلك العبد الماذون المديون في
سائل الحجر ذكر في مختصر القند وريه الاسباب الموجبة
للحجر المصغر والرق والجنون فلا يجوز تصرفه الصبي الا باذن
ولي ولا تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز تصرف الجنون
المفلوب بحال ومن باع من هؤلاء شيئا او اشتراه وهو يقبل
البيع ويقصده فالولي بالخيار انه شا اجازه ان كانت فيه
مصلحة وان شافحه وهذه المعاني الثلاثة فوجبه الحجر
في الاقوال دون الانفعال بالصبي والجنون لا يبيع عقودها
ولا اقرارها ولا طلاقها ولا عتاقها وان اتلفا شيئا لزمها
ضمانه واما العبد فاقواله نافذة في حق نفسه غير نافذة
في حق مولاه فان اقرب ماله لزمه بعد الحرية ولم يلزمه
في الحال ولو اقرب بعد اوقصاص لزمه لانه منفي علي اصل
الحرية في الدم ولهذا لا يبيع اقرار الولي عليه بالحد والقصاص
ويستند طلاقه لقوله عليه السلام لا يملك العبد والمكاتب
شيئا الا الطلاق وفيه شهاداته المنتقى بالسفيه المحجور عليه
اذا زوج ابنته او اخته الصغيرة لم يحز كذا عن محمد رحمه الله

وذكر في دعوى المنتقى وإذا دفع الوصي إلى الوارث حين
 أدركه ماله وهو من حجر عليه كفساده كان دفعه جائزا
 وهو يري من ضيافته الصبي المحجور عليه إذا استقر من ماله
 ليعطي صداقا امرأة مع استقرانه فان لم يعط المرأة ومرة
 فيه حواججه لا يواخذ به لا قبل البلوغ ولا بعده والعبد المحجور
 عليه لو استقر من ماله واستهلكه لا يواخذ به في الحال ونحو
 به بعد العتق لأن الصبي المحجور عليه ليس من أهل الالتزام
 فلا يبع التزامه أما العبد من أهل الالتزام إلا أنه لا يبع التزام
 في حق المولى ويصح في حق نفسه في حجر فتاوى قاضي خان
 وحيلة استقران الصبي المحجور عليه مرت في الودعة
في مسائل الشهادة في شهادته الدخيرة شهادة الوصي
 لابن الميت بدین علي الميت هل تقبل ان كان الابن صغيرا
 لا تقبل بالاتفاق وان كان الابن كبيرا كذلك الجواب عند
 ابي حنيفة رحمه الله وعندهما تقبل وهذا اذا كان الابن
 كبيرا حال ما قبل الوصي الوصاية وان كان صغيرا وشهد
 له بالدين بعد ما كبر لا تقبل الشهادة بالاجماع واذا
 شهد حران مسلمان بالغان في حق من الحقوق وكانا
 يوم اشهدا صغيرين او كافرين او عبيدين قبلت شهادتهما
 العبد والصبي والكافر اذا شهدا فرد القاضي شهادتهما
 ثم اعتق العبد وبلغ الصبي واسلم الكافر ثم اعادوا تلك
 الشهادة فانه تقبل شهادتهما بخلاف الفاسق اذا شهد
 وردت شهادته ثم اعاد فذلك الشهادة بعد التوبة لا تقبل
 وكذلك الزوج اذا شهد لزوجه وهو حر والزوجة لزوها

من هو الزوج

وهي حرة فرد القاضي شهادتهما ثم ارتفعت الزوجية
 فاعاد تلك الشهادة لا تقبل هذه الجملة في الفصل الثاني
 من شهادات الدخيرة وفي الدخيرة ايضا شهادة الصبي
 فيما يجد شي في الملاعب لا تقبل وفي شهادات الفتاوى
 الصغرى شهادة الصبيان فيما يحضرونه الا الصبيات
 يقبل عندهما ذلك ذكر في اخر كتاب القاضي اليه القاضي
 من فتاوى القاضي رشيد الدين وفي الشهادة بالتسامع
 اذا سمع من الصبيان لا يجوز له ان يشهد لانه لا يعتمد
 على قول الصبيان وهذا في حق صبي لا يكون كلامه مقبولا
 اما اذا كان الصبي ميما يجوز له ان يشهد اذا اخبره مثل
 هذا الصبي ولا يشترط لفظه الشهادة بل مجرد الخبر يكفي
 ولو سمع من المحدث وفي القذف والنسوان والصبي يجوز
 ان يشهد اما اذا كان نواصدقة ظاهرا ولا حاجة لحوان اذا
 الشهادة عند التسامع والتسامع ان يسمع من مواعيل
 للشهادة وفي شهادته المحيط وشهادة النساء بافراد
 عليه استهلاك الصبي وهو مباح الولد بعد الانفصال من
 الام او عليه تحرك عضو من اعضائه يقبل في حق الصلاة
 بالاجماع وفي حق الميراث قال ابو حنيفة رحمه الله لا تقبل
 الا شهادتي رجلين او رجل وامرأتين وقال ابو يوسف رحمه الله
 تقبل شهادة امرأة اذا كانت عدلة وفي شهادته القاذ
 الصغرى شهادة الوصي لليتيم بعد العزل لا تقبل وان
 لم يخاهم بخلاف الوكيل اذا شهد لوكله قبل المضمومة
 تقبل وفي متفرقات شهادات المحيط الاخوان اذا تزوا

ومحمد

اختها وهي صغيرة ثم ادركت فشهد انها اختها نفسها
لا تقبل شهادتها وشهادة القابلة علي تعيين الولد
يقبل بالاجمال حتي لو قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو
مني فشهدت علي الولادة امرأه ففي ام ولده لان الحاجة
اليه تعيين الولد وثبتت ذلك بشهادة القابلة بالاجماع
في اخر باب بيوت النسب من الهداية ذكر في شهاداته
المتقي نصرانيه اسلم وشهد بشهادة قاله ان كان عدلا
في النصرانية قبلت شهادته وان لم يكن عدلا حتى اسلم
سألت عنه هل كان عدلا في النصرانية فان كان عدلا في
النصرانية فان كان عدلا في النصرانية قبلت شهادته ولو
ان هبيا ابن خمس عشرة سنة احتلم ثم شهد شهادة فلا
باس بان تقبل شهادته ينظر في هذا الجواب فان كان
هشام يوده في الفرقة بينه وبين النصرانيه علي ان شهادة
الصبي حين احتلم لا تقبل حتي يقع في قلوب اهل محله انه
لا باس به في حال بلوغه كما قال في القريب اذا نزل بين
قوم لانه لم يكن له قبل البلوغ شهادة صبي احتلم ثم شهد
قال محمد رحمه الله لا تقبل شهادته ما لم يسأل عنه
وهذا علي قولهما لانها لا يكتفيان بظاهر العدالة في
فتاوي قاضي طهين الدين قال محمد رحمه الله في الجامع
الصغير رجل في يديه شيء سوي العبد والامة وسعه
ان يشهد انه لم جعل اليد علي رواية الجامع الصغير
فيها سوي العبد والامة دليل الملك ولم يجعله في العبد
والامة دليل الملك ولم يفصل بين الكبير والصغير وروي

ابن جماعة عنه انه فرق بين الكبير والصغير فجعل اليد
علي الصغير الذي لا يعبر عن نفسه دليل الملك ولم يجعل
اليه علي الكبير وعلي الصغير الذي يعبر عن نفسه دليل
الملك وعن ابن يوسف رحمه الله انه سوي بين العبد
والامة وبين ساير الاشياء جعل اليد في الكل دليل الملك
وهكذا روي عن محمد رحمه الله وهكذا روي عن ابن يوسف
رحمه الله في الاماروي عن ابن حنيفة رحمه الله وينظر
تمام هذا في شهاداته المحيط والدخيرة اهل المحلة اذا شهدوا
عليه وقف المكتب والشاهد صبي في المكتب مع او لم يكن
لا يقبل وقال بعضهم يقبل لان كون الصبي في المكتب
ليس بامور لازم في شهاداته المحيط **سائل الدعوى**
ذكر في دعوى الدخيرة ولو ادعي رجل علي صغير شيئا وله
وصي حاضر يوبد به الصبي المحجور عليه لا يشترط حضور
الصغير هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتابه القسمة ولم
يفصل بين ما اذا كان المدعي دينا او مينا وجسه الدين
مباشرة هذا الوصي او لا وجبه مباشرة وذكر الناطقي
في اجناسه اذا كان الدين واجبا مباشرة هذا الوصي لا يشترط
احضار هذا الصغير وفي ادب القاضي للخصاف اذا وقع
الدعوى علي الصبي المحجور عليه ان لم يكن المدعي بيعة
فليس له حق احضاره ولكن يحضر معه ابوه حتي اذا ازم
الصبي شيء يودي به ابوه من ماله وفي كتابه الاقضية
ان احضار الصبي في الدعوى شروط وموضع التاخير بين
من مشايخ زماننا من شرط ذلك سوا كان الصغير مدعي او

خضعاً عليه ومنهم من اذاع ذلك اذا لم يكن للمصير وجه
 وطلب المدعي من القاضي ان ينصب عليه وميراث جارية
 القاضي اليه ذلك وفي فتاوى القاضى طهيرا الدين رحمه الله
 والصحيح انه لا يشترط حضرة الاطفال الواضع عند الدعوى
 ويشترط حضرة المصير عند نصب الوصي لاشارة اليه
 هكذا ذكر في الفتاوى وفي كتاب الاقضية ومن شرط
 زما من ائمه ذلك وقال لو كان المصير في المهر بشرط
 اختيار المهر مجلس الحكم لا شك ان اشتراطه بعينه والاول
 اقرب اليه الصواب واشبه بالحقة وفي العبد المأذون
 له اذا حضره ديونه واراد القاضي بيعه فالتام في البيع
 العبد الاحضرة المولى ويبيع كسبه بدون حضرة مولاه
 ولو شهد الشهود على العبد المأذون له بفحش او ذم
 استهلكها او تخدعها او باقزاره بذلك او يبيع او يشتري او
 باجارة وانكر العبد ذلك ومولاه غايب قبلت شهادتهم
 ولا يشترط حضرة المولى ولو شهدوا عليه العبد المحجور عليه
 باستهلاك او بفحش ومحمد العبد ذلك لا تقبل البيعة
 هذه الاحضرة المولى ومعناه انها لا تقبل حتى لا يجادل
 المولى ببيع العبد اما تقبل شهادة علي العبد ويقبل القاضي
 عليه حتى يواخذه بعد الحق وان كان المولى حاضرا مع
 العبد وادعي المدعي استهلاكه ماله او غصبه ماله فالقاضي
 يعقبي عليه المولى وان ادعي استهلاكه وديعة او استهلاك
 بضاعة علي العبد المحجور عليه فعندها لا يسمع القاضي هذه
 البيعة علي المولى وعندها يوسع رحمه الله تستمع البيعة

علي المولى وان شهد الشهود على اقزار العبد ذلك لا يقضي
 علي المولى هذه البيعة سوا كان المولى غايبا او حاضرا والمصير
 المأذون له الذي اذنت له ابوه او وصي ابيه في التجارة
 يفتقر لقاضيه المأذون له في التجارة اذا شهد الشهود عليه
 بما هو من شأن التجارة قبلت شهادتهم عليه وان كانت
 الغنائم اذنت له غايبا اذا شهد الشهود علي فممي ما ذل
 لا تقبل شهادتهم او قدن وشرب خمر او زنا فغيره اعد القتل
 لا تقبل الشهادة سوا كان الاذن حاضرا او غايبا وفي القتل
 تقبل اذا كان الاذن حاضرا ويقضي بالدية عليه العاقلة ولو
 كان الاذن غايبا لا تقبل واذا شهدوا علي اقزار المصير والموت
 بعضهم ما ذكرنا لا تقبل الشهادة سوا كان الاذن حاضرا او غايبا
 هذه الجملة في دعوى الدخيرة والحيط وذكر القاضي الامام
 فقرا الدين رحمه الله في دعوى فتاويه وبينغي ان لا يشترط
 حضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكر شيخ الاسلام خواهرزادة
 وفي فتاوى القاضى طهيرا الدين اذني عليه الميت وينا والميت
 ورثته سفار لا يشترط حضرة الكل وحضرة الواحد يكفي
 وقال لو ادعي علي ميت دينا ورثته سفار فان كان الميت
 ومي لا يشترط حضرة الورثة وان لم يكن للميت ومي
 والصفار ومي يشترط حضرة الورثة الصفار وحضرة الوا
 يكفي وذكر رشيد الدين رحمه الله في فتاويه في باب دعوى
 الاب والوممي القاضي ينصب ومعا من الصغير عند الدعوى
 ولا يشترط حضرة الصغير بل يشترط ان يكون القاضي عالما
 بوجود الصغير فان يكون الصغير في ولاية القاضي لانه

نفسه الوصي ليس بقضاء لكنه من اعمال القضاء قال وهذا
دليل على ان عند دعوى الوصي لا يشترط حضرة الصغير وعند
القضا لا يشترطه وذكر رحمه الله في باب دعوى الدين على
المورث من فتاويه ولو ان رجلا ادعى ديناً على الميت وورثه
الكبار غيب والصغير حاضر فاقاضي بينهم من الصغير
وكيلاً يدعى عليه واذا قضي على الوكيل يكون قضا على جميع
الورثة نيران الغريم يستوفي دينه من نصيب الحاضر
اذا لم يقدر على نصيب الكبار فاذا حضروا الكبار يرجع بذلك
عليهم لان الدين مقدم على الميراث ذكر شمس الامية
الحلواني رحمه الله هذا الفرع في ادب القاض ويطرأ
هذه المسئلة في باب اثبات الدين والحقوق على الميت من
ادب القاضى للمصدر الشهيد وفي دعوى فتاوى قاضى
خان ولو ادعى على عبد محبور عليه مالا بالاستهلاك قاله
الفقيه ابو جعفر ليس له ان يذهب بالعبد الى بيته القاضى
بغير اذن المولى لما فيه من شغل العبد عن خدمة المولى
في تلك الساعة ولكن لو وجدته في منزل القاضى كان له
ان يجلبه رجل ادعى على غيره ان وصيى باع اقمشتي
منك كذا وكذا في حال سفري وانه قد مات قبل استيفاء
شي من الثمن فادفع اليه ثمن اقمشتي فقد قيل لا تصح
هذه الدعوى لان بعد موت الوصي حق قبض ثمن
ما باع الوصي يكون لو ارثه او لوصيه فان لم يكن له وصي
او وارث فالقاضي ينصب له وصياً قال وعليه قوله من
يقول من المشايخ في الوكيل بالبيع اذا مات قبل قبض الثمن

فحق القبض ينتقل الى الموكل بقبضه ان يقال هذا حق القبض
ينتقل الى المبيع بعد البيع ويصح الدعوى كذا ذكر في اوله
دعوى الدخيرة وقد مر شيء منه في مسائل البيوع وذكر
في اوله دعوى الدخيرة ايضا دار في يدي رجل ادعى لها آخر
فاقام صاحب اليد بيته على المدعى انه اشتريته هذه الدار
من وصيكي في سفرك بكذا الا انه لم يسمه الوصي واقام
على ذلك بيته هل تسع دعواه وبينت اختلاف المشايخ فيه
وكذا لو ادعى ان فلان باع هذه الدار مني باطلا لاقه القاضي
في حال سفرك ولم يتم القاضى واقام على ذلك بيته هل
تسع دعواه وبينت اختلاف المشايخ فيه وعليه هذا اذا شهد
الشهود وتسليم النسا الواقعة اياه الى المتولى الا انهم لم يسوا
الواقعة اذا سوا الواقعة دون المتولى فيه اختلاف المشايخ
والحاصل ان في دعوى الفعل والشهادة على الفعل هل
يشترط تسمية الفاعل فيه اختلاف المشايخ وادلة الكتب فيه
متعارضة وموضع هذه المسائل دعوى الدخيرة والحبط
وقد ذكرناها في فصل القضاء في الاجتهادات من كتاب الفصول
ذكر في الفصل السابع من دعوى الدخيرة واذا اختصم رجلا
في مبدل واحد منها يقول هو عدي وهو في يديها
فان كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي لا يقضي
لواحد منها بالملك مالم تقم البينة ولكنه يجعله في ايديها
وان كان الغلام كبيرا يتكلم او صغيرا يعبر عن نفسه فقالا نا
حرفا لقوله قوله ولا يقضي القاضي لها بشي لا بالملك ولا
باليد لما لم يتم البينة على ذلك ولو قال انا عبد احدها

لم يصدق وهو عبد مما بخلاف ما اذا قال انا حر الاصل وكذا اذا
كان العبد فيه يد رجل فاقرانه لا حوالم يصدق والقول قول
صاحب اليد ثم شرط في الكتاب ان يكون الغلام كبيراً يتكلم وانما
يقوله فيه بعض الشيء اذا كان يعبر عن نفسه وانما الشرط ان
يتكلم ويعقل ما يقوله فاذا كان بهذه الصفة يرجع اليه قوله
وان كان العبد فيه يد رجل وهو لا يعبر عن نفسه فقال صاحب
اليده عبد يي قال قول قوله ويقتضي له بالملك فان كان الغلام
وقال انا حر الاصل لا يصدق الا بحجة وكذا اذا قال لقيط انا
لقيط فهذا كقوله انا حر الاصل فان اقام ذواليد بينة انه عبد
واقام العبد بينة انه حر الاصل فيبينة العبد اولى هذه الجملة
في الدخيرة وفي قضا الجامع الصغير صبي في يد رجل يعبر
عن نفسه فقال انا حر الاصل قال قول قوله وان كان لا يعبر
عن نفسه فقال انا حر فهو عبد للذي في يديه وذكر في الفصل
التاسع من دعوى الدخيرة رجل ادعى علي رجل انه فقاعين
عبد له قيمته الف درهم ومحمد المدعي عليه دعواه والمدعي
مقرانه العبد حبي فاقام المدعي بينة علي دعواه والقاضي
لا يسمع ببينة ولا يقتضي بالارش المدعي عليه الا بحضور
من العبد ولو كان العبد ميتا او صغيرا لا يعبر عن نفسه
قال القاضي يقتضي بالارش للمدعي علي الفاق ولا يشترط حرفة
العبد ذكر في باب المساومة من الزيادة ان التناقض كما منع
هوية الدعوى لنفسه يمنع القيمة لغيره وذكر القاضي الامام
جلال الدين رحمه الله في المحاضر من اربعين لغيره فكل
لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوكالة

او وصاية وذكر مرشيد الدين رحمه الله في الباب الثالث عشر
من فتاويه الوصية اذا اقر بعين لاخر ثم ادعى انه للصغير لا يسمع
دعواه لاجل الصغير ورايت في شهادته المتقي رجل استعار
من رجل ثوبا ثم اقام البينة انه لابنه الصغير قال اقبل منه
البينة وذكر في المتقي ايضا رجل استعار ثوبا ثم اقام بينة
انه لابنه الصغير يقبل وهكذا ذكر في دعوى الجامع في الفتاوى
وذكر الديناري في فتاويه بهذا اللفظ متقوله وقد راد دعوى
كره مدع عليه دفع عنه كونه كره مدع له ملك منصت وان
من حريته حواسه لا يسمع هذا الدفع لان اقرار المتقولي عليه
الوقت لا يسمع فالحاصل ان اشارته الكتب في جنس هذه المسألة
ستارفة فيحمل عليه ان في المسألة روايتين والاب اذا باع
مال ابنه بعين فاحش ثم ادعى ان البيع وقع بالعين هل يملك
دعواه ذكرناه في مسائل البيوع وذكر في مسائل الدفع من
الدخيرة اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه واشهد علي
ذلك شهودا فكلها لابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم باع الاب
تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار
من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار عليه المشتري
وقال ان ابني كان اشترى هذه الدار من نفسه لي في صفري
وانما ملكه واقام عليه ذلك بينة فقال المدعي عليه في دفع
دعوى المدعي انك متناقض في هذه الدعوى لان استيجارك
الدار مني اقرار منك ان الدار ليست لك فدهواك بعد ذلك
الدار يكون تناقضا هل يكون هذا دفا لاختلاف الشاخص فيه
والصحيح انه لا يكون دفعا وان ثبت التناقض لانه تناقض

فيه خفا فان الابن يستبد بالشر الصغير وعسى لا يعلم بعد
البلوغ فلا يعرف الابن كون الدار ملكا له فيظن معة بيع الابن
فيقدم عليه الاستحجار فلما منه ان الدار ملكه المشتري وفي الحقيقة
ان الدار ملكه كذا ذكر السالف في الدخيرة وفي السالف اشكال
وهو ان دعوى الدار من الابن في هذه الصورة انما تقع ان لو
وقع بيع الابن بعين فاحش اما اذا وقع بيع الابن بمثل القربة
ينبغي ان لا يقع دعوى الابن لان الابن يملك بيع عقار الصغير
بمثل القيمة اذا كان مفعلا على ما قررنا في البيوع وذكر في
دعوى والد دفع من الدخيرة رجل مات وترك اولاد صغيرا
وكبارا وكبر الصغير وادعوا كذا في يد رجل ميرا ثا غلبهم
فادعى المدعي عليه في دفع دعواه ان اشتريت حصة الكبار
منهم وحصة الصغير من وصيهم من جهة القاضي بثمن
مثله او بعين يسير عند حاجة الصغير اليه فهذا دفع صحيح
لو اقام البينة عليه يدفع ولو كان مكان الدار عوض لا يشترط
ذكر الحاجة فالوصي يملك بيع العرف من غير حاجة ولا
يملك بيع عقاره الا الحاجة وفيها ايضا رجل مات وترك
ابنين صغيرين ولكل ابن قيم على حدة وفي يد احد الغنمين
دار بينهما دار الصغير الذي في ولايته ادعى عليه قيم
الصغير الاخر ان الدار التي في يده نصفها ملك الصغير
الذي ادعى ان قيمه بسبب ان هذه الدار كلها ملكا لوالد الصغيرين
فادفع اليه نصفها لا قيمه لاجل الصغير الذي انا قيمه فاقام
القيم المدعي عليه بينة ان والد الصغيرين قد كان اقرا في
حال حيوته ان هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايته

يدفع

يدفع عنه دعوى القيم المدعي عليه فان اقام القيم المدعي
البينة لدفع دعوى القيم المدعي عليه وقال انك ادعيت
قبل هذا نصف هذه الدار لاجل الصغير الذي في ولايتك
ارثا عن ابيه والان يدعي كلها للصغير الذي في ولايتك حصة
اخرى لا يدفع دعوى القيم المدعي عليه لكان التناقص ادعي
دارا في يد رجل ميرا ثا عن ابيه فقال المدعي عليه في دعوى
المدعي اشتريت هذه الدار من امك في صغيرك باطلا ف
القاضي فهذا دفع صحيح اذا ثبت ان البيع لحاجة الصغير
او لقضاء دين الميت وقد مر حقه من قبل كذا ذكر في الدخيرة
وذكر فيها ايضا رجل ادعى في تركه ميت وصية لانه الصغير
بثلث ماله واقام البينة على ورثته الميت وقضى القاضي
بالوصية لانه ثم ان الورثة اقاموا بينة على المدعي بطرف
الدفع انه قد كان اقرا قبل الحكم ان عليه الميت دين استغرق
لتركته كان هذا دفعا موصيا وبطل حكم القاضي وبطل رجل
او وصي لابني ابنه بثلث ماله واحد هما صغير والاخر كبير
واحد هما حي ثم مات الوصي فادعى ابو الصغير على وارث
الوصي لاجل ابنه الصغير الوصية من جهة الميت وادعى
الكبير الوصية لنفسه من جهة الميت وانكروا وارث الوصي
وقال في دفع دعواه ان هذا الكبير قد اقر بعد موت الميت
ان الميت ما او وصي له بشي وكذا لك ابو الصغير اقر ان الميت
ما او وصي لابني بشي هل يكون هذا دفعا فقد قيل في حق الكبير
هذا دفع لدعوى الاب لا لدعوى الابن حي لو كبر الابن وادعى
الوصية لنفسه تسع دعواه وقد قيل هذا ليس بدفع اضلا

وهو الاظهر والاشبه بالفقه كذا ذكر في الدخيرة ولو ادعى
احد الورثة وصية لابنه الصغير بعد التسمية هل تسع
دعواه قد كتبناه في مسائل التسمية وفي الدخيرة انهما
ادعى رجل علي اخراثة لفلان بن فلان عندك كذا وكذا وانما
صبي وجعل القاضي فلان بن فلان فادعى هذا الصبي
وهذا الصبي في دعواه هذا القاضي ثم ان ابيه فلان وكلني
بقبض الصغير هذا منك وذلك كذا وكذا وقبض القاضي
بوكالة المدعي بشرائطها وقبض المدعي المال ثم ان هذا
المدعي عليه بعد ذلك بزمان ادعى علي هذا الوكيل ان
هذا الصبي فلان بن فلان قد بلغ وكلني بقبض ماله
منك ايها الوكيل عن الوصي فقال الوكيل عن الوصي
بعثت المال الي الوصي هل يصدق فقد قيل لا يصح في
واصله الوكيل بالبيع اذا قال بعد ما عزل الوكيل بعثته
احسن وفيها ايضا صبي له عقارات مورثة ادعى بعد
بلوغه عقارا من عقاراته علي رجل ان وصيه باعه مكرها
وسلم مكرها واداسن رد ذلك من يد المشتري ثم ادعى
مرة اخرى ذلك العقاران وصيه باعه بفن فاحش
والقاضي يسع منه الدعوي الثانية اذ يجوز ان يباع مكرها
بفن فاحش وفي فتاوي القاضي الامام غفر الله له
اذا اقيمت البينة علي نايب الصغير ثم بلغ الصغير يقضي
عليه بتلك البينة ولا يكون اعادة البينة وكذا لو اقيمت
البينة علي المدعي عليه ثم مات يقضي بتلك البينة علي احد
من الورثة ثم غاب يقضي بتلك علي الوارث الاخر ذكر في

دعوي الدخيرة رجل له ابنتان صغير وكبيره اتام رجل
بينة علي هذا الرجل انه زوج ابنته الكبير منه فاقام
الاب بينة انه زوج ابنته الصغير من هذا الرجل فالبينة
بينة الزوج وذكر فيها ايضا رجل قال لامرأة زوجك ابوك
وانته صغيره وقالت المرأة زوجي بك وانا كبيرة قال لقول
قوله المرأة والابينة بينة الزوج ذكر رشيد الدين في باب
دعوي الاب والوصي من فتاويه احد الورثة بالغ والاخر
صغير فادعى رجل الدين عليهما بدون الوصي مع الدعوي
عليه الكبير ولا يشترط حضرة الصغير ووصيه لان احد الورثة
ينتقض خصما وفي محاضر فتاويه رجل مات عن امرأة
وابنتين احدهما صغير والاخر كبير غائب وترك بقرة
فادعى رجل هذه البقرة علي هذه المرأة فقالت المرأة شيئا
لي بالميراث والثاني بين الولدين احدهما كبير غائب والاخر
صغير لا وصي له فالدعوي تسع علي المرأة ويقضي بالبقرة
للمدعي لان احد الورثة يصلح خصما عن الميت ولو ان المرأة
انكرت ولم تقل انها ميراثه لها حق قضى القاضي لا يكون
قضا علي ولد بهما وذكر في باب دعوي الاب والوصي من
فتاويه قاضي بلدة جعل وصيا لیتهم فباع الوصي عقاره
بثمن المتل فبلغ الصغير وادعى العقار واقام البينة واخذ
العقار من المشتري بقضا القاضي ثم علم القاضي انه باع
الوصي بوخذ العقار منه ويسلم الي المشتري لانه لما ظهر
انه وصيه باع في زمان الصبا وباع بحجة شرعية مار الصغير
بايعا ببيع وصيه فخرج عن ملكه فلا يملك دعواه بعد ذلك

ملكاً مطلقاً ولد له غيابة أشترية من المشتري الذي
أشترى من الوصي بهم دعواه وفي هذا الباب أيضاً إذا
ادعى الوصي ديناً للفقير لا بد من يمين سبب الدين أنه
سبب الورثة أو بسبب آخر لأنه إن كان بسبب الورثة
يحتل أن التركة تسمن فوق هذا الدين في نصيبه فيكون
هذا قسمة الدين وأنه غير صحيح وفي هذا الباب أيضاً إذا
مات وله عليه غيرة دين فنصيب القاضي وسياجل الصغير
والكبير الفاني لأن للقاضي ولاية لأجل الكبير الفاني
مباشرة لحقه في التركة وفي الحاضر المردود من الذخيرة
وكتابته الدعوى والتبائن في دعوى وصي صغير من جهة
أبيه ديناً فرد بعلقة لم يكن في المحضران الدين لهذا الصغير
بأن سبب ولا بد من بيان ذلك لما قلنا قبيل هذا ولأن الشهود
في شهادتهم لم يشهدوا على موت الأب والأيضا إلى هذا
المدعي ولا بد من ورد محضر في دعوى العقار للصغير بالأذن
الحاكمي وقد كان أشترية والد الصغير لأجل الصغير وقد
استولى عليه أحد فرد المحضر بعلقة أنه لم يكن فيه إلا الأذن
الحاكمي لهذا المدعي من جهة هذا القاضي أو من جهة غيره
من القضاة وعلى تقدير أن يجوز الأذن من جهة قاض آخر
لا بد من إثبات الأذن الحاكمي عند أهل القاضي تسع خصوصاً
ولأنه لم يذكر فيه أن المدعي ما ذون له بالقهن لا يكون له
حق القبض عند زفر رحمه الله لأنه بمنزلة الوكيل والوكيل
بالخصومة لا يملك القبض عند هو عليه الفتوى فلا بد من
ذكر كونه ما ذون له بالقبض أو ذكر ما يدل عليه من كونه

أنه
وصي

وصيا

وصيا فإن أيضاً يثبت ولاية القبض ولا بد أيضاً من ذكر
الدين لجواز أنه لا يكون ما لا ولا بد من الشئ مثل الحق
عليه وقت العقد حتى لو ذكر في المحضر أشترية بمثل معلوم
هو مثل قيمة الدار لا يقع لم يقل وقت العقد قاله ورد محضر
فيه دعوى الصبي فرد بعلقة أنه الدعوى من الصبي غير
صحيحة وهذا مستقيم في الصبي المحجور عليه لما للصبي
الماذون له في دعواه المحجورة إن كان مدعيها وإن كان
مدعى عليه فإليه جوابه أيضاً صحيح ولو كتب في محضر دعوى
الوصي وهو الوصي في تركه إتمام من جهة الحكم وهم فلائ
و فلائ ولم يذكر أن التركة والإتمام هل كانت في ولاية
القاضي يوجب ذلك خلافاً عند بعض العلماء وفي محضر
دعوى الوصي إذا كتب وهو الوصي في أمور هذا الصغير
لا بد أن يذكر أنه وصي من أي جهة لأنه يختلف أحكامه
 باختلاف قضيته ولو كتب أنه وصي من جهة الحاكم ولم
يسم القاضي الذي ولاه جاز كذا الجاب عطاء ابن حمزة وكذا
متولى الأوقاف وقد ذكرناه في فصل خلل السجلات من
كتاب الفصول وفي فتاوى رشيد الدين وفي دعوى
الوصي من جهة القاضي لا بد أن يبين أنه وصي من
جهة الحكم إذا لم يكن في التركة وصي من جهة البيت لأنه
إذا كان وصياً من جهة البيت لا يملك القاضي نصيبه وصي
آخر من غير سبب موجب والسبب الموجب الخيانة
أو غيرها مما يستحق به العزل ذكر في باب دعوى النكاح
من فتاوى رشيد الدين ما نعت المرأة وعليها الزوج مهر ولها

اولاد من غير ان يخلوا ما ان كان الاب مفقود للمهر او منكر
 فان كان مقر الا بوجده منه لان الاب ملك حفظ مال الصغير
 وان كان منكر ان يصب القاضي ومبا ويثبت المهر على الاب
 وياخذ منه ويدفع اليه الوصية لانه لما انكر ظهور خياسته
 وعند ظهور الخيانة كان للقاضي ولاية دفع مال الصغير
 اليه الوصي في **سائل ادب القاضي** في مجموع التوازي
 السلطان اذا قال لصبي اذ ادركته فصل بالنساء واقضي
 جاز مثل شيخ الاسلام برهانه انه يدرجه الله السلطان
 المولى اذ اكله صبياً خلع هل يبقيه سلطاناً ام يحتاج اليه
 تقليد جديد لاجاب يحتاج اليه تقليد جديد وذكر في الشريعة
 عن محمد رحمه الله في النضر فيه اذا استوفى فاسلم ليس
 له ان يصلي بالناس وكذا الصبي اذا استقضى ثم بلغ
 يحتاج اليه تقليد جديد وفي العبد وارتبانه وفي الخير
 اذا استقضى الصبي ثم ادركه ليس له ان يقتضي بذلك
 الاصل وفي فتاوى النسفي سلطان مائة وتفقت الرعية
 عليه امن صغير له وجعلوه سلطاناً ما حال القضاء والخطا
 وتقليد هم اياهم مع عدم الولاية قاله ينبغي ان يكون
 الاتفاق عليه والى عظيم فيصير سلطاناً لهم فيكون التقليد
 منه وهو يحد نفسه بها لابن السلطان ويظهر لشرفه
 ويكون السلطان في الحقيقة هو القاضي اذا خرج الى القوم
 ويصير فيما في امور صغير او وقع وفي نكاح ايتام جاز
 كذا حكى في فتاوى ظهير الدين الرغيناني رحمه الله لانه
 ليس بقضاء ولا هو من امال القضاء ذكر صاحب المحيط

في الامور
 في الامور

في الاصل الحادي والثلاثين من شهادته الخط هذه
 المسئلة وقال هذا مشكل عند به لان القاضي انما يفتل
 ذلك بولاية القضاء الاتري انه لو لم يؤذن له في ذلك
 لا يملك فكان من جملة القضاة ينبغي ان يشترط الصبي
 ولو امر انما بالقسمة في الرضا في جاز باتفاق الروايات
 مع كونه الملتقط اليه عوي من الصبي لا تسع الا اذا كان
 ما ذوقه وفيه اقرار له عاويه والسبب الصبي التاجر
 والعبد التاجر يستحق ويقتضي عليه بالكلية وذكر الفقيه
 ابو الليث رحمه الله ان الصبي الماذون يحلف عند علمه
 وجهه في الملتقط وذكر في الفتاوى انه لا يمين عليه
 الصبي الماذون له حتى يدركه وذكر في النوادر يحلف الصبي
 الماذون له ويقتضي بكتولته وكذا ذكر في اقوال الاصل وعنه
 محمد رحمه الله لو حلف وهو صبي ثم ادركه لا يمين عليه فهذا
 دليل عليه انه يمينه معتبرة والصبي المحجور عليه لا يرفع
 اقراره ولا يتوجه عليه اليمين وينظر تمام هذه المسئلة
 مع اختلافاتها في ادبه القاضي من الدخيرة رجل ادعي
 عليه ولية صغيرة انه زوجه منه وانكر الولية لا يستحق عنه
 اية حنيفة رحمه الله خلافا لها بناء على انه لا يرفع اقرار
 الولي عليه وليته بالنكاح عنده خلافاً لانه لا يمين في
 النكاح خلافاً لها وكذا لو كانت الدعوى في الرضا والامر
 بالنكاح فهو عليا بخلافه ولو ادعي انه زوج ابنته الكبيرة
 منه وانكر الاب لا يستحق بالاتفاق بخلاف ما اذا كانت
 صغيرة فانه يستحق عندها لانه اقراره عليها جاز عندها

ثم اذا كانت كبيرة تسقط الامانة عليه العلم لانها تسقط
عليه فقل الغرض من ادب القاضي من الدخيلة ذكر القاضي
الامام فخر الدين في دعوى فتاويه ولو ادعي ضيعة او بيتا
انها له فقال ذوالبيد انما هي لابني الصغير لان لا يستحق
المدع عليه وكذا لو ادعي شفعة في دار فقال المشتري
انها لابني الصغير لا يكون للمدعي ان يسقط عنه لان اقرار
ولده الصغير قد صح ولزم ولو اسقطه فكل لا يصح نكوله
فانه قال المدعي ان هذا قد استهلك داري باقراره لولده
الصغير فاسقطه حتى يصير ضامنا عند النكول فهو عليه
الخلاف عند ما لا يسقط وعند محمد رحمه الله يسقط
وانما يسقط عند محمد رحمه الله اذا اراد ان ياخذ القيمة
عند النكول ما لو اراد ان ياخذ الضيعة لا يسقط ايضا
ثم اذا استخلفه وكل يقضي عليه بالقيمة عند لان عند
العقار يضمن بالغصب وكذلك بالحدود في رواية الحسن
عند ابي حنيفة رحمه الله وهو اختيار شمس الامية للحواشي
وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله باقرار
ولده الصغير لا يسقط عنه المهر ويحلف ويقضي
عليه بنكوله ويدفع الدار الى المدعي ثم ينتظر بلوغ المهر
فاذا بلغ وادعاه يدفع اليه ويضمن الاب للمدعي قيمة
العين وعليه قوله هذا القول لا فرق بين ما اذا اقر لابنه
الصغير ولا بينه الكبير الغائب او الاجنبي فانه لو اقر وقال
هذه الدار لابني الكبير الغائب لا يسقط عنه المهر ويحلف
واذا نكل يدفع الي المدعي فانه حضر الغائب بعد ذلك ومنه

كان له ان ياخذ الدار لسبق اقراره وبغض زمانا
فرقوا بين الاقرار للصغير وبين الاقرار للغائب والفرق
بين اقراره لولده الصغير لا يتوقف على تحديد الصغير
واذا صح اقراره ولزم ما اراد الملك لولده الصغير كما لا ينفيد
تحليفه لانه لو نكل لا يصح نكوله عليه ولده الصغير ما الاقرار
لغائبه لا يلزم بل يتوقف على التقدير فيفيد تحليفه بعد
ما اقر لولده الكبير فوقع هذا انه لو اقر لولده الصغير يضمن
ثم اقراره لاخر لا يصح اقراره ولو اقر لولده الكبير والغائب
اجنبي ثم اقر به لاخر قبل حضور الغائب مع اقراره للغائب
لما قلنا وقال القاضي الامام ابو علي السفي رحمه الله
اذا اقر للصغير يسقط عنه المهر سواء كان الصغير ابنا له
او لغيره ثم اذا لم يسقط الاب عليه دعوى المدعي عنه
بعض الشايع فلو اراد المدعي اقامة البينة انه ملكه اقرار
السفي ان يقيم البينة عليه الشراكان له ذلك ويكون
الاب خصما وتسمع البينة عليه لانه الاب قايما مقام
الابن كبير اكان خصما فكذا هذا كتبت من دعوى فتاوي
القاضي الامام فخر الدين في دعوى فتاويه ولو ادعي
ارضا في يد رجل انها له غصبها منه ذوالبيد فقال المدعي
عليه هي وقف علي سبيل الخير المعلوم لا ينفذ عنه الخصم
فان اقام المدعي بينة على ما ادعي يقضي له وان لم يكن
له بينة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
يحلف المدعي عليه على دعوى المدعي فان حلف برعب
وان نكل ضمن قيمتها المدعي عليه قوله محمد رحمه الله لانها

صارت وقفا باقراره فان ينكر بعد به عليه تسليمها اليه المدعي
بحكم اقراره بالوقف فيثبت قيمتها اليه ولو اقام المدعي
عليه البينة على الوقف فشهدوا بالله وقفه ولم يذكر
الوقف لا يندفع عنه خصومة ولا يبرأ من الضمان لان اقراره
وقفا باقراره فكان وجود هذه البينة وعدمها بمنزلة
والاقرار بالوقف بمنزلة الاقرار لولده الصغير او لولته الصغير
لغيره فكما يلزمه الاقرار لولده الصغير يلزمه الوقف وذكر
محمد رحمه الله في موضع اخر من دعويه فتاوى به قال الشيخ
الامام محمد بن الفضل رحمه الله وينبغي ان يقتضي بقوله
محمد رحمه الله ويقضي بالقيمة عند النكول كبل لا يجتالب
به في الحيلة فقال الامام عن نفسه قال وانما يستحقه عند
محمد رحمه الله اذا اراد المدعي ان ياخذ القيمة عند النكول
اما لو اراد ان ياخذ الضيقة والعقار عند النكول لا يستحق
ايضا ذكر في دعويه المنتقاة ودعويه الجامع في الفتاوى
القاضي اذا اودع ماله اليتم ثم ادعى المودع الرد على القاضي
واكثر القاضي قبض الوديعة منه فلا يمين عليه وكذا اذا
باع ثم ادعى المشتري الرد بالعيب عليه فقال القاضي ابراهيم
عن هذا العيب لا يكون يمين عليه القاضي وذكر في باب
دعويه مال الشركة من فتاوى رشيد الدين في نوادر ابن
هشام عن محمد رحمه الله ان القاضي اذا قبض ماله اليتم
ووضعه في بيته ومات القاضي ولا يدري اين المال ولم
يتبين ضمن فيه تركته وان عرف انه دفع اليه قوم ولا يدري
اليه من دفع لا يضمن ولو قال القاضي حال حيوته ضاع مال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

اليتم

اليتم عنده او قال انفقته عليه لاضمان عليه ولو مات
قبل بيعه ضمن ولا مانات تنقلب ضمنه بالموت من
تجهيل الا في ثلاث مسائل متفرقة الاول قاف واحد المتأولين
والسلطان اذا اودع الغنمية عند بعض القامنين ومات
ولم يبين عند من اودع فانه لا ضمان عليهم وينظر في
الفتاوى المصنف وفي ودیعة الذخيرة القاضي اذا قبض
اموال اليتامي ولم يبين فهذا على وجهين ان وضعه في
بيته لا يدري اين المال ضمن وان دفعها اليه قوم ولا
يدري من دفعها فلا ضمان وفي ادب القاضي من المتقاة
قاضي باع ماله اليتم او اودعه او باعه اليه بامر وهو يعلم
بذلك من رجل ثم مات هذا القاضي واستغنى غيره
فشهد قوم عنده انهم سمعوا القاضي الاول يقول بعث
فلانا مال اليتيم بكذا وكذا فهذه الشهادة تقبل ويؤخذ
المشتري بالمال وكذلك الوديعة وان لم يكن الاول
اشهد هم انه قضى بذلك وذكر فيه ايضا اذا جعل للايقام
وكيلا واجري عليه من جملة لقبض ديونهم ويتقاضي
فقبض شيئا فهلك في يده فقال ان كان المجعل اجري عليه
مساهرة لا يضمن ولو استأجره لقبض دين او عين يضمن
على قول من يضمن الاجير المشترك ذكر في ادب القاضي
من الذخيرة رجل التقط لقطعا فجاره رجل وقال ان هذا
اللقط الذي التقطه اخي وانا احق منه وانكر ذو اليد
انه اخوه يحلف ذو اليد عليه ذلك وفي فتاوى القاضي انما
فخا الدين رحمه الله ادعى على رجل انه عبده الصغير اتلف

عليه شيء و اراد ان يستخلف المولى كيف يشاء فله قال
يستخلفه بالله ما تعلم بان عبدك هذا استهلك كذا وكذا
و بان الله العظيم ليس له عليك شيء من الوجه الذي يجب
و ذكر فيها اجبتا اذا اتهم القاضي وصي اليتيم او قيم الوقف
و لم يدرع عليه شيئا مطلقا فانه يحلف بغيره الا لو قفوا له الصغير
في سائر الدعاوي اذا ادعى شيئا مجهولا لا يحكم بينهم فهو له
اليمينه يمنع الاستخلاف حتى لو ادعى عليه رجل انما استهلك
ما لي و طلب التخليص من القاضي او قال كان هذا اشركي
وقد خان في الرخ ولا ادري كم قدره و اراد ان يحلف الكفار
لا يجيبه القاضي الى ذلك و كذا القاضي اذا قال قضيت
بعض ديني ولا ادري كم قضيت او قال نسيت قدره
و اراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه ذكر القاضي
الامام في الدين في دعوي فتاويه الحر والعبد البالغ
والصبي والاذون في الحبس سواء وكذا الاقارب والاجانب
الا الوالدان والاعداد والجدات فانهم لا يجلسون في
ديونهم وروعتهم الا في النفقة وغيرهم يحبس بعضهم في
دين البعض و ذكر في الدخيرة الصبي التاجر الذي لم
يحتم بمنزلة الرجل في الحبس قال هكذا ذكر في بعض
المواضع لو ان غلاما راهق العلم استهلك لرجل ما لاوله
دائرا و ارض والاب له ولا وصي لم يحبس لذلك ولكن ان
شا القاضي جعل له وكلا لا يبيع ما له حتى يوفي الطالب
دينه وان كان له اب او وصي من يجوز بيعه عليه فانه
يحبس وبعض مشايخنا ما لو اليه الحبس مطلقا وجعلوه

كالبالغ

كالبالغ وكان شيخ الاسلام خيرا زاد فوجه الله يقول اذا كان
وصي يحبس تاديبا حتى لا يعود لثلمه وليصحب الوصي فيضار
الي قضيا الدين وان لم يكن له اب او وصي لم يحبس لان الحبس
انما شرع تاديبا و انذارا للاب والوصي فان لم يكن له اب
او وصي لم يوجد معنى الاضمار والحبس في حق الصبي
لم يشرع التاديب به في الاضمار فان حبس له ما اذا
كان محذورا عليه واستهلك لرجل ما الا فان كان له اب او وصي
يحبس بدينه يعني الاب او الوصي لان قضاء الدين الذي
عليه الصغير يلزم ابه ووصيه فبالامتناع يصير قائما به
وهو من وان لم يكن له اب او وصي نصب القاضي قريبا
ليبيع ما له بقدر الدين ويوفي الغرماء حقهم هذه الجملة
في ادب القاضي من الدخيرة وفي شهادته المنتقى
اذا اقام الوارث الكبير بينة على رجل مال للميت وحس
له ثم اراد تخليته وفي الورثة صفار قال ينبغي للقاضي
ان يستوثق للصفار وان لا يخلي سبيل المسجون حتى
يوفي حق الصفار وهكذا ذكر في المسئلة في فتاوي رشيد
الدين تغذي الصبي لا يجوز والحاصل ان العدد في الزكوة
ورسوله القاضي اليه الزكاة وفي المترجم عن الشاهد
الانجليي وعن الخصم الانجليي ليس بشرط عندنا ان يحنفه
وايه يوسف رحمه الله والواحد لا ياتي ويكنه الاثنان
اذا كان الشهود به حقا ثبتت بشهادة عدلين وان
كان حقا لا يثبت الا بشهادة الاربع بشرط الاربع واجمعوا
عليه انه ما سوى العدد من سائر شروط الشهادة سوي

التلخيص بلفظ الشهادة من العدالة والبلوغ ثم عقل والبصيرة
 ان لا يكون محمداً ودافى قد في شرط والخربة شرط بالاجماع في
 ظاهر الرواية والاسلام شرط بالاجماع اذا كان المشهود عليه
 مسلماً واجمعوا على ان التلخيص بلفظ الشهادة ليس بشرط
 وفي تركيبة الملامحة العدد شرط بالاجماع لان معنى الشهادة
 فيها ايتين لاختصاصه بمجلس القضاء في تركيبة القس
 عندها قال القاضي اياها وشهد شهادة في حكم
 الغيب اذا ائتم به من القوم لا بعد لونه حتى يظهر مندهم
 صلاحه وعدالة هكذا ذكر هذه الجملة في ادب القاضي
 من الدخيرة وقد مر في هذا في مسائل الشهادة
 من هذا الكتاب في **مسائل الاقرار** ذكر شمس الآيين
 السرخسي رحمه الله في اقرار الاصيل رجل اقر وهو صبي
 لفلان بالدين درهم وقال الطالب لا اقل اقررت بها الي بقاء
 البلوغ فالقول قول المقر مع يمينه لانه اضاف الاقرار
 الي حالة معهودة تنافي الضمان وكو قال اخذت مثل الف
 درهم وانا صبي او ذاهب العقل من مرض يعرف انه كان
 اضاحه فهو ضامن للحالة لان الاخذ فعل موجب للضمان
 عليه الاخذ سواء كان الاخذ صعباً او بالفا مجنوناً كان او باقلاً
 وذكر فيه ايضا احد الزوجين متى اضاف الاقرار بالنكاح
 الي حاله ينافي اصل العقد لان عدم الاهلية يكون القول
 قوله الا ان ثبتت الاخر ما يدعيه باليمين وذلك مثل ان
 يقول تزوجتك وانا صبي او انا مجنون وقد عرف منه
 المجنون فالقول قوله لانه اضاف العقد الي حالة معهودة

من هذا الكتاب في مسائل الاقرار

تنافي اهلية العقد فكان منكراً منه في وان كان لا يعرف جنس
 فالنكاح لازم وذكر في اقرار الجامع الاصفوري وفي دعوى
 فتاوى القاضية الامام فخر الدين رحمه الله رجل اقر وقال
 لا صراية تزوجتك وانا صبي وقالت لا بل تزوجتني وانت
 بالغ كان القول قد لم لا يذ القاضية لا يعرف بينهما بل
 يسأله هل تزوجتني يا ذك وليك فان قال لا يسأله هل اقر
 بهما بل يقر فان قال لا يسأله هل تجزى لان فان قال لا فينفذ
 ينفذ بينهما وقد مر في مسائل النكاح عند خيار البلوغ
 ذكر في باب دعوى طلاق اقراراً من المدعي عليه وما لا يكون
 من فتاوى رشيد الدين المدعي عليه جاحظ البراءة انه ابراه
 عنه هذا فلا تجب المدعي ان وقت البراءة كنت صعباً يجمع لانه
 اسند البراءة الي حالة معهودة تنافي صحة البراءة وفي
 اقرار الفتاوى الصغرى الصبي اذا اقر بالبلوغ ثم قاسم الوصي
 ان كان مراهما مع الاقرار والقسمة ولا يقبل قوله ان لم
 اكن باقلاً وان لم يكن مراهما قبل كان مثله لا يختم عادة لا يجمع
 الاقرار والقسمة فاذا تبين بهذه السئلة ان قتل اثني
 عشرة سنة البينة لا يجمع الاقرار وبعد اثني عشرة سنة لا يجمع
 ايضا لا بحالة بل انما يجمع بشرط ان لا يكون بحال لا يعلم مثله
 عادة وقد مر في مسائل الطلاق والقسمة ذكر في اقرار
 المشتبه رجل قال لرجل اكن علي الف درهم ولا يعلم المقر له
 ذلك ولم يحري بينهما خلطة ولا معاملعة لا يسعه ان يأخذه
 الا ان يعلم ان له عليه ولو اقر له بدار والمقر له صغير فكل
 وسعه اخذه منه وفي اقرار المشتبه قال محمد رحمه الله رجل

اعتقد جارية له ثم اخلفا في ولدها فقال الولي اعتقدك
 بعد ما ولدته ثم فهو عند ي وقال الامه ولدتها بعد
 ما اعتقدني فانه ينظر الى الولد فان كان يعرف عن نفسه
 قال قول قوله وان كان صغيرا لا يعرف عن نفسه
 قال قول قوله من هو في يد صغيرا وان اقاما مائة
 قال بيعة بينته اذا قال الرجل ان هذا الصغير ياتي
 الف درهم من فرض اقترضته او من بيعه فاقبضته
 والقبض ليس من اهل القوم والبيع فانه يقع اقاربه
 وان كان لا يتصور وجود السبب من جهة الرضا والكن
 انما يقع باعتبار ان هذا المقر محل البيوت الدين الصغير
 بمباشرة الولي سببه فالقبض السبب وجعلنا هذا
 المقر الزاما للمالك بحجة اخرى وهي مباشرة الولي سببه
 من كونه في حيل الدخيرة في مسائل النكاح على سبيل
 الاستشهاد وفي مختصر القدرية وان قال لجل فلانة
 الف درهم فان قال قد اوصي به فلان او مات ابو
 فودته فالأقرار صحيح وان ابعه الاقرار لم يقع وذكر
 المسئلة في الهداية هكذا ثم قال ولو قال المقر يا غني
 او امرضني لم يلزمه شيء لانه بين مستحيل وان ابعه
 الاقرار لم يقع عند اي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه
 الله مع في مسائل دعوى النسب ذكر في شهادات
 الجامع في الفتاوى في مسائل غم الدين النسخي رحمه الله
 عبد صغير في يدي انسان جات امرأة وادعت انها مسلمة
 وهذا الصغير ولد لها وهو حر وكل الرجل وكيلها وغاب

نسخة من كتابه

فاقيمت البينة على الوكيل يتبع في الفتوى ولا يسمع في
 النسب وذكر في دعوى الجامع النسخي صبي في يد رجل
 فقال هو ابن عبد فلان الغائب ثم قال هذا الذي لم يكن
 ابنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا جاز العبد فهو
 ابن الولي وتضمن المسئلة رجل في يده صبي ولد في يده
 وهو يجهل ولا يأتى المشتري بمات يده عتقا بالغ يوما
 فيقول الجامع بالنسب للعبد خوفا من انتفاض البيع فان
 هذا يكون محررا عند اي حنيفة رحمه الله لان الغائب
 ابن شهيد او كذبه او لم يعرفه منه تصديق ولا تكذيب
 لا يسمع دعوى المقر والعلل تعرف في الجامع الصغير صبي
 في يد مسلم ونهرا في فقال النسخي اني هو ابني وقال العلم
 هو عبد ي فهو ابن النصارى لانه لا يعارض بين دعوى
 الرق ودعوى النسب لترجح بالاسلام امرأة ادعت
 صبيانا انه ابنها لم يجز دعوتها حتى تأتي بامره بشهر على
 الولادة يريد به امرأة لها زوج لانها تصدت الزام النسب
 على الغير وسبب لزوم النسب قاييم وهو النكاح لكن
 الحاجة الي اثبات الولادة وتعيين الوالد وذلك يثبت
 بشهادة القابلة وشهادة القابلة على تعيين الولد
 مقبولة بالاجماع وقد ذكرناه في الشهادات قال وهذا اذا
 كانت منكوبة فان كانت معتدة وادعت النسب احتاجت
 الي حجة تامة عند اي حنيفة رحمه الله فان لم معتدة ولا
 منكوبة كان القول قولها من غير حجة وتام هذا ينظر في
 دعوى الجامع الصغير ذكر في كتاب دعوى النسب من الخير

ادعت امرأة علي رجل انه تزوجها وان هذا المصبي الذي
في يديها ابنه من هذا الزوج محمد ذلك فشهد رجلان على الزوج
بما ادعت المرأة فزعم القاضي شهادتهما بسبب من الاسباب
ثم ان احد الشاهدين ادعى ذلك لنفسه لا تقع دعواه عند
ابيه حنيفة رحمه الله وعلي هذا اذا شهدته امرأة علي حسب
مصيبي من امرأة ادعت نسبه فلم يتقبل القاضي شهادتهما
بسبب من الاسباب ثم ان الشاهد ادعت نسبه الولد
لنفسها لا يصح عند ابي حنيفة رحمه الله ولو كبر الاب
وادعى انه ابن الشاهد والشاهدة تذكره واقام بينته
علي ذلك قبلت بينته على امرأة تقر لمصبي انه ابنها وشهد
لها القابلة بثبوت النسب منها اذا صدقتا الصبي
في ذلك قالوا اما ذكر في الكتاب من الجواب انه يثبت
النسب من القابلة محمول على ما اذا لم يكن ثم منازع
اما اذا كان ثم منازع بان ادعت نسبه هذا الولد من رجل
اخر وذلك الرجل يثبته النسب الا بشهادة رجلين
او رجل وامرأتين ولا يثبت بشهادة القابلة عندهم
جميعا وان كان المنازع لها امرأة اخري ففي المسألة روي
في احدي الروايتين يقضي بالنسب منها اذا قامت
كل واحدة منهما امرأة وفي رواية اخري لا يقضي
بالنسب من واحدة منهما ما لم يقيم كل واحدة منهما
رجلين او رجلا وامرأتين والمسئلة موضعها كتاب
اللقطة امرأة حرة لها ابن صغير يعرف انه ابنها وليس
له نسبه معروفه من رجل قال رجل للمرأة هذا ابني

منك ومهاقته المرأة ففهم ابنها وكذا لك رجل حرة ابن صغير
يعرفه انه ابنه وليس للولد نسب معروفه من امرأة
قاله الرجل لامرأة حرة هذا ابني منك ومهاقته المرأة فهو
ابنها ويقضي بالنسب بينهما يعني بنكاح صحيح لا فاسد وتمام
هذا ينظر في الفصل التاسع من كتاب دعوة النسب من
الخير عبد صغير بين رجلين اثنى احد هاتين ادعى
الاخر انه ابنه مصبي دعوته عند ابي حنيفة رحمه الله
ويكون مولى لها وتمامه ينظر في الفصل العاشر منها
وذكر في اخر كتاب دعوة النسب ولا يعبر عن نفسه فان
صدقت الغلام الذي في يده ثبت نسبه منه والا فلا وان
اقر الذي في يده الغلام انه لقيط صحت دعوته هذه المجلة
في كتاب دعوة النسب من الحرة وفي باب دعوة
النسب من فتاوي رشيد الدين مصبي في يد رجل
فقال هذا ابني وابنيك وابنيك وقال الاخر صدقت
فانه ابن القابل او لا لو قال هذه الجارية ام ولدي وام
ولده او قال هي ام ولدي وام ولدك فقال الاخر صدقت
تكون ام ولدها وقال ابو يوسف رحمه الله في الفطرين
يكون لاسبقهما ولا يقف الا على قبول صاحبه ولو قال
هذا الولد مفي ثم قال ليس بولدي لا يصح النفي لانه ثبت
النسب فلا ينبغي بالنفي عبد صغير لا يعبر عن نفسه
بين رجلين ادعى احدهما انه ابني ثم ادعى الشريك الاخر
انه ابني فصدقه المدعي الاول فالولد ثابت النسب من
الاول لان دعواه اولى ثبت النسب من الاول فلا يمكن

منه القطع الا اذا وقع له عتوان من غير ان يثبت النسب
منها يصح ان يثبت من زوج باسمه وجات بولد
لا يثبت النسب لان اذ في عدة البلوغ اثني عشر سنة
فان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول عرضت
عليه النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحزف لخروج الحرب وكنت
ابن عشر سنين فوه في رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما
خبرته اني اثني عشر سنة عرضت عليه فقبلني وانما اولا
لكان الصبي هذه الجملة في ختاوي القاضي رشيد الدين
وعن نافع عن ابن عمر قال عرضني ابي علي رسول الله عليه
الله عليه وسلم يوم احد في القتال وانا ابن اربع عشر سنة
فلما جازني ثم عرضني يوم الخندق وانا ابن خمس عشرة سنة
فاجازني رجل زوج ابنته من رضيع ثم جات بولد فادعاه
المولى انه منه ثبت النسب لانه اقرب نسب من يملكه
وليس له نسب معلوم في دعوى الاصل صبي حربي يد
انسان يدعي انه ابنه ولا بينة له فاقام اخر البينة انه
ابنه فهو اول من ذى اليد لان له بينة ولا بينة لذي
اليد فاذا قضي القاضي للمدعي يكون الصبي حرا وان لم يعرف
امه الا ان يكون المدعي عبدا او الاصل في هذا ان المدعي
اذا اقام البينة وهو حر يكون الولد حرا الا ان يعرف انه
من امرأة وهي امه وان كان المدعي عبدا فالولد يكون مملوكا
ايضا الا ان يعرف ان امه امرأة حرة وانما صار هكذا لان
الفالب ان الحر يتزوج الحرة الامة فاذا ثبت النسب من
العبد فالظاهر انه الولد من المملوكة مالم يثبت خلاف

ذلك

ذلك فلهذا المقتضى يكون ولد الحر حرا وولد العبد عبدا
مالم يثبت خلافه صبي في يد رجل اقام رجل بينة
انه ابنه من امراته هذه واقام ذواليد بينة انه ابنه
من امراته هذه فذواليد اولي لان ما ثبتته الولادة وهو
القاضي فكان اولي كافي النتائج كذا في اثبات النسب
ولو كان ذواليد عبدا واقام بينة انه ابنه من امراته
هذه وهي امته واقام رجل بينة انه ابنه من هذه المرأة
وهي حرة فالحر اولي باثبات النسب من العبد لان في
بينته اثبات النسب واثبات الحرية ولو كان الخارج
من اهل الذمة والذمي في يده عبد يقضي النفي لان
في بينته اثبات النسب والحرية غاية ما في الباب
ان في بينة العبد اثبات الزيادة وهي الاحلام وفي
اثبات الاسلام لا تثبت زيادة قبض ولا زيادة ملك
وكان الخارج اولي ولو قال الخارج هو ابني من امراتي هذه
وقال ذواليد هو ابني ولم ينسب اليه امه وهما حران
والخارج اولي لان في بينته اثبات النسب من الخارجين
وفي بينة ذواليد من جانب واحد في مسائل الاكراه
ذكر في وصايا النوازل وهي اخذ السلطان الغالب
او تغلب على كورة فطلب بعض مال اليتيم فان اعطي
فهو ضامن قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان خاف
الوصي على اهله او نفسه القتل او التلف عضو من
اعضائه فدفع فلا ضمان عليه وان خاف على نفسه
الحبس او القيد فدفع فهو ضامن وان خاف ان يأخذ

ملك
في سائر الاكراه

ماله ويبقى له قدر الكفاية لا يحمل لعان يده فمال اليتيم
 ولود دفع فهو ضمان وان حبس واخذ ماله كله فلا ضمان
 عليه ان دفع ماله اليتيم وعاد كله اذا كان الوصي هو الذي
 اخذ فلان كان السليط الذي اخذ فلا ضمان على الوصي
 وباتي من هذا في مسائل الوضايح ان شاء الله تعالى السلطان
 اذا طعم في مال اليتيم فاعطاه الوصي شيئا من مال اليتيم
 ان كلفه يقدر على دفع الظلم من غير اعطاشي لا يجوز له ان
 يعطيه وانما اعطى ضمن وان كان لا يقدر على دفع الظلم الا
 باعطاء المال كان له ان يعطي ميانة للقاضي ولا يضمن في
 فصل تصرفات الوصي منه بيع قناوين القاضى الامام
 فخر الدين رحمه الله ورايته في موضع وكذا الحكم في الوصي
 في التركة لو طعم منه السلطان هو في وصايا العدة وصي
 من مال اليتيم عليه سلطان جابر وخاف ان لم يبر فرغه من
 يده لا يضمن وكذا المضارب قال ابو بكر الاسكاف ليس
 هذا قول علي بن ابي طالب هو قول محمد بن سلمة وهو لا يجازي
 وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله قال الفقيه واكثر
 الشايخ اخذوا بهذا القول الوصي اذا انفق على باب
 القاضى على وجه الرشوة يضمن وما اعطى على وجه الاجارة
 لا يضمن مقدار اجر المثل وقد مر في مسائل الاجارات وفي
 وصايا النوازل ولو اوصى اليها امراته وترك ورثة صفارا
 فما السلطان جابر فقول في داره فقيل لامراته ان لم
 تعطي شيئا استولي على العقار وقال ابو القاسم مما احتجوا
 جابرة والله يعلم المصلحة من نفسه وفي قناوينه النسفي

الوصي اذا طوبى بحياية دار اليتيم وكان بحيث لو امتنع
 اراد اذنت المونة قد دفع من التركة جناية حاربه فلا ضمان
 عليه وكان كالمصانعة هذه الالة الجناية في هذه الزمان
 الضقة بالخراج ولود دفع الوصي شيئا من مال اليتيم من ماله
 لا يضمن فكذا الجناية ويظهر حسب هذه المسائل في وصايا
 الذخيرة في فصل تصرفات الوصي وفي كراهة قناوين قاضي
 خان اذا كرهت المرأة رضاع صغيرا وكراه الرجل عليها ان يضع
 من لبن امراته صغيرا ففعل ثبتت الرضاع وفي كراهة قناوين
 قاضي خان اذا كره الرجل ان يزوجه ابنته الصغيرة من
 رجل ليس بكفولها او باقل من مهر مثلها لا ينفذ الحكم
 الا ان يبلغ مهر مثلها فان لم يكن كفوالها ينفذ الحكم
مسائل الجنايات قال محمد رحمه الله في الاصل الصحيح
 كالبالغ في دية النفس واطرفه اذا كان لها منفعة مقصودة
 بفوت يقطعها كاللسان واليد والرجل واشياء ذلك
 ويجب الارش كالتفويتها اذا علم مصتها في بعضها بالركة
 وفي اللسان بالكلام وفي العين بسند لها على النظر ولا
 يكتفى بالاصل فيقال الاصل هو الصورة لان بهذا احتمله
 التبذل وفي المحتمل لا يصلح للالزام وما كان في تفويته
 تفويت الجمال دون المنفعة كالاذن الشاحصة والشعر
 ففيها الدية كامسلة من غير تفصيل لان الجمال والورثة
 لا تتفاوت قال في الاصل واذا قطع ذكر مولود فان كان قد
 بدأ اصباحه بان يحرك ففي العدة القصاص اذا قطعه من
 الحشفة وفي الخطا الدية كالا وان قطع بعض الحشفة

في مسائل الجنايات

او بعض الذكر فلا يخفى ان وانه قطع الذكر من الاصل
فكذلك علي رواية الاصل وان اردنا ان نقرر الخبر في البول
وفي فتاوى الفضلاء او فيه لسان الدجاجة الدية اذا كان استهل
فاما اذا لم يستهل ولم يقرر ففقط حكومة عدل وفي
الهاروي اذا قطع لسان منبل وكما في بعض نادمي القاطع
انه اخر من في مباحه منياخ اخر من لم يقبل قوله وعليه
في الدية في الخطا والقصاص في العدة فان لم يسمع لم يباح
فعلي القاطع حكومة وذكروا في رحمته الله ان في لسان
الطفل حكومة عدل وذكروا الشيخ الامام انراهد الطوائف
انه عامقا ما بنا يقولون ان فيه كمال الدية لانه انما
مضرا ينتفع به حالة الانتفاع فانه صار بحال ينتفع به
ان مضرا ينتفع به لسانه ايضا وهو الظاهر ووقع في بعض
يخرج رواية الجامع بضامن محمد رحمه الله ان في لسان
الصبي ان استهل حكومة عدل وان تكلم فالدية كاملا وفي
الهاروي عن محمد رحمه الله في امرأة خرج راس ولدها
ولم يخرج منه شيئا غير الراس فخرج راس ولدها
عليه الدية ولا جعل عليه القصاص ما لم يخرج مع الراس
فصنه او اكش وفي الهاروي اذا قاعين صبي ساعة
ولد او بعد ذلك بايام وزعم الفاق انه لم يضر بهذه
العين او قال لا ادري ابصر بها ام لا كان عليه حكومة
العدل والقول قوله الا اذا شهد الشهود انها كانت
مصحفة لا يرون بها علة وان كان بطرف بها فحينئذ تجب
الدية وفي المنتقى قال محمد رحمه الله في الجنين اذا خرج راسه

من بطن امه فقطع انسلت لذيته او قاعينيه وقد علم انه
يضره ثم ولدته حيا فقلوبه الدية كالا وان الفتنة ميتا كانت
عليه ما نقصه او قال حكومة من فتيته الجنين وفي الحيا
لو مضى سن انقضت ففقط بيسبيل ضرره يستاق هو
فان كان الجنين عليه بالفا او صبيها في القلم يختلف الجواب
ان كان صغيرا يقتضي وان كان كبيرا لا يستاق لانه لا يتم
الهدوء قوله ان كان كبيرا يعني بالفاء قال ابو حنيفة
رحمه الله سن الصبي الذي لا يشفرانه لا شيء عليه وقال
ابو يوسف رحمه الله فيها حكومة عدل هكذا ذكر في
المنتقى وذكر في موضع اخر من المنتقى في سن الصبي
الذي لم يشفره الم يثبت دية كاملة وفي نوادر من رواية
قال سالت محمد رحمه الله عن قلع سن صبي او حنجره
امرأة فصلح الجاني ابا الصبي والمراة علي دراهم ثم شيعت
الشفر او الكسن فاخبرني ابا حنيفة قال ترد الدراهم
وكذلك قول محمد رحمه الله الا ان محمد اقال بمسك منها
مقدار ما دوي به السن هذه الجملة في الفصل الثاني
من جنايات الحيط ذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله
في النوازل صبي مات في الماء او سقط من سطح فمات
ان كان ممن يحفظ نفسه لا شيء علي الابوين وان كان
ممن لا يحفظ نفسه فعليه الكفارة اما الاول فلا ثمان
كانت له قوة حفظ نفسه كان في هذا كالبالغ واما
الثاني فلا ان حفظه عليها بتركه متلفين له فوجب الكفارة
عليها ان كان في حجرها وان كان في حجر احد من فاعليه الكفارة

حكاه عن تصويره الله وذكره في الفقه أبي بكر والفقيه
أحمد القاسم رحمه الله في الوالد من إذا لم يتفاد هذا الصبي
حتى سقط الصبي من سطح أو وقع في نار وماتت لشيء عليها
إلا أن التوبة واجاز الفقيه أبو الليث رحمه الله أنه لا كفارة
عليه أحد من إلا أن يكون سقط من يده لأن الكفارة على الأثام
أما تجب إذا اتصل فعله بالمثل الأثرية من خسرير على
قارعة الطريق فوقع فيها انسان وماتت أو كان سابقا
أو قايما الدابة فأصابته الدابة انسانا فماتت إيه لا كفارة
عليه كذا ما هنا وذكر في النوازل أيضا الأم إذا تركت الصبي
عند الأب وذهبت والصبي يقبل ثديي غيرها فلم يأخذ
والأب للصبي ظهر حتى مات جوعا فالأب ياتم وعليه الكفارة
والتوبة وإن كان لا يقبل ثديي غيرها وهي تعلم بذلك
فالأثم عليها وعليها الكفارة حكاه عن تفسير رحمه الله
وتجني السئلة مختلفا فيها كالأدوية وفي فتاوى أهل سمرقند
صبيته بنته ست سنين ممت وكانت جالسة الجنب
النار فخرجت الأم بعد خروج الوالد إلى بعض الجيران
فاحترقت الصبيته وماتت لادوية علي الأم ولكن إن كان
لها مال يعجبني أن تعتق رقبة مؤمنة أو تقوم شهر من
متابعين وتكون علي ندامة واستغفار لعل الله سبحانه
وتعالى يعفو عنها وهذا استحبابه فأما وجوب الكفارة
فهو علي ما ذكرنا قبل هذا قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير
رجل غصب صبيًا حرًا فمات في يده فجأة أو جحي وليس
عليه شيء وإن مات به عتقة أو نيسة حية تعلي عاتلة

الغاصب الدية هذا هو لفظ هذا الكتاب وفي الأصل قول
إذا غصب الرجل صبيًا حرًا فذهب به فماتت فدية علي
وجميع ما ماتت بأم لا يمكن الفرز والحفظ بأن قتل
أو أصابه جرح أو سقط عليه حائط أو نزل ما عتقه من العبا
فأصابته فقتلته أو نعتته حية أو أكله سبع أو ثدي
من حائط أو جبل فإن الغاصب يضمن في قوله بلم يات
الثلاثة ورحمهم الله وقال زفر والشافعي رحمه الله لا يضمن
واجعوا علي أنه لو قتل الصبي نفسه فماتت لأضرانه علي
الغاصب وفي العبد يضمن ماته بأم لا يمكن الفرز عنه
أو بأم لا يمكن الفرز عنه وفي المنتقى لو مات الصبي
في يد الغاصب من حر أو برد من غير فعل الغاصب كانت
ديته علي عاتلة الغاصب وإن غصب من الغاصب ولا
يدرر علي أم ميت فلا شيء علي الغاصب وأما زفره
والشافعي رحمه الله ذهب في ذلك إلى أن الغاصب
للصبي لو ضمن الصبي بهذه الأسباب فأما يضمن أما
بالفصبة أو بالجنابة عليه ولا يجوز أن يضمن بالفصبة
لأن الحر لا يضمن بالفصبة كالحرا الكبير وكما إذا ماتت حتفه
أنفه ولو كان يضمن بسبب الفصبة لضمن كافي العبد
ولا يجوز أن يضمن بالجنابة لأن الجنابة إما مباشرة أو تسبب
ولم يؤخذ من الغاصب مباشرة خيانة علي الصبي لأن
حد المباشرة أن يتصل بفعل الإنسان بغيره ويحدث منه
التلف كالجرح والضرب وخوها وهنا التلف لم يحصل من
الفعل الذي اتصل بالصبي وهو الفصبة وبلفه إنما حدث

من نفس الحياة فالمباشرة لم توجد ولهذا لم يثبت عليه الكفاية
ولم يوجد التسبب لان حد التسبب ان يتصل اثر فعله
بغيره لا حقيقة الفعل ويتلف باثر فعله وهذا لم يثبت ذلك
لانه اثر فعله حصل في المصيبة في المكان الذي نقله اليه ولم
يحصل به التلف باثره اس السبب وهذا يمنع وجوب الضمان
على المسبب كما لو وقع في اليد انسان فلم يثبت وقوع عليه
اخر فمات من وقوع الثاني عليه فانه لا ضمان عليه جازي
ولا يثبت تقولون بانه اذا قتل انسان فان الفاعب يضمن
ولو كان الفاعب من الفاعب تسببا الخيانة على المصيبة
لانه لا يضمن المسبب مع المباشرة كما في الحافر مع الدافع
فهذه اثبات زفر والشاخي رحمه الله وانه واقع واختلت
عبارة مشايخنا رحمه الله في هذه المسئلة من مشايخنا
من قال بان الفاعب انما يضمن عندنا بسبب الفاعب
لا بالحياة وذهب اليه ان الخلاف في المصيبة الذي لا يعبر
عن نفسه والمصيبة الذي لا يعبر عن نفسه مشبه العبد
من وجه لانه ليس بماله فقلنا تشبهه بالعبد من وجه
اذا هلك بامر يمكن الفرز عنه يضمن واذا هلك بامر لا يمكن
الفرز عنه لا يضمن توفير الشبهتين خطهما ومن سلك
هذه العبارة احتاج الى تخصيص قول محمد رحمه الله في
قوله ومن نصب صبيا فانه اطلق ولم يفصل بين مصبي
يعبر عن نفسه او لا يعبر فانه متى قال هذا القابل بوجود
الضمان اذا كان لا يعبر عن نفسه ويعدم الضمان اذا كان
يعبر عن نفسه فقد اثبت تخصيص ما لم يذكره محمد رحمه الله

ومن مشايخنا من قال بان الفاعب يضمن بالخيانة على المصيبة
لا بسبب الفاعب ثم اختلفوا ان يضمن بالمباشرة او
بالسبب قال بعضهم يضمن لانه باشر الا في حيث نقله
الى ذلك المكان من حيث انه التل في هذه الاسباب لا يحم
الا ما كن كاهوا والمصيبة اجز عن حفظ نفسه عن الاسباب
المتل في وانما يحفظ وليه فاذا قطع حفظ وليه عنه اضيف
التلف اليه فمضرة وفعله من حيث الحكم فصار مباحرا
لا يفرق من حيث الحكم وان لم يوجد حقيقة فالمباشرة حكما
مما فيه لا يخاف الضمان كما في المكره وشهود القصاص وان
اعتبر مباحرا حكما صار كانه اليه الحياة على المصيبة حتى نفسته
او التي للدار عليه او وضعه بين يديه السبع حتى اذنته
واذا كان كذلك يضمن فكذا هنا وهذا القابل لا يحتاج الى
تخصيص قول محمد في المصيبة رحمه الله بخلاف ما لو مات المصيبة
لان حدوث الموت بالحق لا يضاف اليه نفسه ونقله قال
الله تعالى ايها تكونوا يدرك الموت ومنهم من قال بان
الفاعب يضمن بالتسبب لا بالمباشرة لانه لم توجد
منه المباشرة حقيقة ولكن وجد حد التسبب وهو
ايصال اثر فعله به ويستقيم اضافة التلف الى فعله كما في
حفر البئر انضل التل باثر فعله وهو الحق بواسطة فعل
اخر وهو فعل المباشرة واستقامة اضافة التلف الى اثر
فعله فصار سببا والمسبب ضامن متى لم يحجب الضمانات
على المباشرة لانه ما لو نصب حرا كبيرا ونقله الى مكان
فاصابه شيء من هذه الصواعق لا يضمن لانه لم يوجد

هذا الجارية والتسبيح اما المباشرة فظاهرة واما التسبيح
 فلان التالف حينئذ لا يضاف اليه لان الكبير يمكنه حفظ نفسه
 عن الاسباب وكان كالماتشي اذا علم بالخير ووقع بها لا يفتن
 الجاهل بخلاف الصغير لانه يمكنه حفظ نفسه على ما رقبان
 ما التنا من سلسلة الكبر ان لو فعل الكبير المعصية وقبض
 فاصابه شي من هذه المتواترة التي يمكن التحرز منها فانه
 يكون فاسدا لا يميز بين حفظ نفسه هكذا ذكر شيخ الاسلام
 في شرحه وفي جنائات المنتقى قال ابو حنيفة رحمه الله
 في رجل تبطر جلا فطره قد ارم سبع فقتله السبع لم يكن
 على الذي فعل قود ولا دية ولا كفارة يعزرو ويضرب ويحبس
 حتى يموت وقال ابو يوسف رحمه الله واما انا فارغب
 ان يحبس ابد حتى يموت ولا يلزم علي ما قلنا لو حبس
 الطعام عن الصبي حتى مات فانه لا يضمن لانه لم يوجد
 المباشرة والتسبيح لان التالف حصل من الجوع والجوع
 غير جادته من قوله الذي انقل به وهو الحبس وانما جادته
 من طبعه فانه خلق على وجه يجمع الاتري انه من عبر حبس
 لعبر به الجوع فصار نظير الموت حتف الله في الكان الذب
 حبسه ولا يلزم علي ما قلنا اذا صاح الرجل بهبي على حائط
 او على شاطئ جبل فخرج فسقط ومات فانه لا يضمن نص
 الطحاوي علي هذا في مختصره لانه لم توجد المباشرة والتسبيح
 لان هذا اثر قوله لا نعلمه الاتري ان من قال لغيره قولا
 ومات عقيبها لا يضمن لان المتصل به القول لا الفعل ومن
 سلك هذه الطريقة لا يحتاج الى تخصيص قوله محمد رحمه الله

في الصبي فانه يقول سواء كان الصبي يعبر عن نفسه او لا يعبر
 فانه يضمن كما اطلقه محمد رحمه الله ولكن يحتاج الى تخصيص
 ما قاله محمد رحمه الله في قوله قتل الصبي او اصابه حجر
 ان القاصب ضامن فانه يحتاج اليه ان يحمل قوله قيل اذا
 حصل القتل مما لا يعتبر جنايته بان قيل هذا الصبي انسا
 فيه القاصب بقوله بان القاصب لا يضمن لان عند هذا
 القائل القاصب مسببه والصبي لا يضمن من امكن
 ايجاب القمان عليه المباشرة كما في الدافع والحافر كما في المعك
 والقائل هذه الجملة في الفصل الثالث عشر من جنائات
 المحيط ونظر شرح هذه المعاني على سبيل الاستقصاء ثم
 وانما نقلت منها قطرة من بحر وقصيرة من طويلا ونقلت
 غصبة الصبي الحرا اذا قتله رجل من يد القاصب كتبت
 من غصبة المنتقى في مسائل الفصيح من هذا المجموع
 فانه قال لو غصب حرا صغيرا فقتله رجل خطا في يده
 فلا وليا للصبي ان يتبعوا عاقلة ابها شأوا وينظر قامة
 ثم ذكر في المحيط وذكر الناطق سلسلة الفصيح على الصبي
 في صورة اخري وذكر فيها خلافا فقال صبي عليه حابط طاع
 به رجل فوقع ومات قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر
 رحمهم الله لا شيء عليه وفي نوادر رستم اذا صاح فقال
 لا يقع فوقه لا يضمن وان قال قع فوقه لا يضمن لان قوله
 قع امر بان يفعل فعل الوقوع فصار منزلة ما لو قال الق
 نفسه في الماء او قال في النار ونزل يضمن كذا هنا قال واذا
 قتل الصبي الغصوبه رجلا لم يكن علي القاصب شي

بالانفاق والادارة تعرف في الحيط واذا حمل الرجل الصبي
الحمل عليه دابة وقال له امسكه الي والحامل ليس بولي
الضعيف فسقط الصبي عن الدابة ومات يمين الحامل سوا
كان الصبي يستمسك لانه صار مضيا للضعيف بحمله على
الدابة وغاصبه الضعيف فبان اذا هلك باس يمكن الخرج
عنه والسقوط عن الدابة يمكن الخرج عنه بهد الخرج عليه
ولانه صار مستعلا للصبي في عمل من اعماله وهو اسك
الدابة بفيرا ذن ولبه وهلك بسبب استعماله وضمن
كما لو قال لصبي اصعد هذه الشجرة وانقص لي ثمارها
فصعد فسقط فماتت ضمن ومثله لو قال اصعد هذه
الشجرة وانقص لي ثمارها لاناكلها فسقط وماتت ضمن
لانه ما استعمله لنفسه وعجبه دية الصبي على عاقلة
الرجل لانه مخطي محض فانه قصد حمله على الدابة ولم
يقصد اهلاكه وكان مخطيا وشبه العمد يجب على العاقلة
فهنا اوله وتاويل هذه المسئلة اذا حمل على الدابة
وهي واقفة اما اذا كانت تسير اختلفت الروايات فيه
قال بعضهم اذا سقط الصبي والدابة تسير فهو ضامن
وهكذا اثبتة الحاكم في المختصر وتاويله اذا كانت تسير
بتسيير صاحبها حتى كان مضيا الي صاحبها سوا كان
الصبي يستمسك على الدابة ولا يستمسك فاما اذا
سارت بنفسها فلا ضمان عليه لانه المتلطف هي الدابة
فيكون حياراه وذكر في بعض الروايات اذا سقط الصبي
وهو يتسير الدابة يعني الصبي يسير وكان الرجل حمل الصبي

عليها وهي واقفة ثم يسيرها الصبي فوق فماتت لا ضمان
عليه الرجل لان السير مضى الي الصبي لا الي الرجل فصار كما
اذا حمل الصبي المقنوب بنفسه وان حمله عليها وهي واقفة
فاوطأت انسانا او طائته وهي واقفة تضمانه على صاحبها
وان طاهر وان اوطأته بعد ما سارت فان سارت بتسيير
الصبي والصبي من يسير الدابة فالضمان على عاقلة الصبي
وكذا لك ان افسدت ما لا ضمان ذلك في مال الصبي وليس
عليه الرجل من ذلك شيء وكان بمنزلة ما لو ناوله سكيناً قتل
نفسه لم يكن عليه ضمان كما اذا امره ان يصعد شجرة معينة
فصعد شجرة اخرى وهذا امره بما سالك الدابة لا بتسييرها
وهما كما اذا ناوله سكيناً وقال امسكه فقتل بذلك رجلاً او
الدابة على عاقلة الضعيف ولم يكن لعاقلة الضعيف ان يجعو
على عاقلة الامر لانه لم يستعمله في القتل وانما استعمله
في الامساك وان كان الصبي لا يستمسك ولا يسير الدابة
وقد حمله الرجل والدابة واقفة ثم سارت واوطأت انسانا
او افسدت متاعا لا ضمان عليه الصبي ولا عليه الحامل لان
الصبي بمنزلة الحمل والرجل يتسير الدابة وانما سارت
بنفسها واختيارها فكانت منقلبة وما اصابه المنقلبة
فانه يقدر لقوله عليه الصلاة والسلام العيا حياروا المراد
به اذا كانت منقلبة قاله وروي الحسن بن زياد عن ابي
حنيفة رحمه الله انه قال اذا قط صبياً والقاه في الشمس
حتى قتله الحرا والقاه في ظل يوم بارد فقتله البرد فعلى عاقلة
الدابة وكذا اذا قطه والقاه بين يدي سبع حتى اكله فعلى

عاقلة الذئبة ولو تعصب صبيها خرافة ذهب به الي بيتك
فقتله مكان الابن الخيار ان شاف من الذئبة علي عاقلة
بالفصيح فانه اشفاقا بالقتل ولو قتله اجنبي فيه وده
كان الاب بالخيار ايضا بالقتل بالقاتل بوم الفاصب
وعاقلة وان من عاقلة الفاصب الذئبة رجعو اليها في
مال القاتل وفي المنقوب رجل ام صبي ان يشق له ذل
من النهر او ارسله في حاجة فاحته او صلي لم يكن علي الرجل
شي فان عرق في العير او ضربته دابة او نهشت صبية كان
الذي امره ضامنا الذئبة علي العاقلة واذا حمل الرجل صبي
مع نفسه علي الدابة فوطيت الدابة انسانا فهدا علي وجهه
ان كان الصبي يستمسك علي الدابة فدية القتولة عليه
عاقلة لان سير الدابة مضافا اليها ومباركا لو ازدق بالفا
وقلي الرجل الكفارة لانها باشر اقلعه ومن باشر قتل انسان
تجب الكفارة عليه كذا هنا ولا كفارة علي الصبي لانه ليس
من اهله وان كان لا يستمسك فدية القتولة كلها تجب
علي الرجل ويكون الصبي كالثوب المبسوط علي الدابة
وان كدمت واقلعت انسانا او افسدت متاع النساء فجوا
فيه علي التفصيل الذي ذكرنا ثم اذا كان الصبي يستمسك
لا يرجع عاقلة الصبي علي عاقلة الرجل بشي لانها لو رجعت
انما ترجع لانه صار غامبا يحمل الصبي علي الدابة او حمل امر
للصبي بالسير لا وجه الي الاول لانه غاصب الصبي الحبر
لا يفهم ما تلف بفعل الصبي الا ترى انه لو قتل نفسه او رجلا
اخر لا يفهم الغاصب كذا هنا ولا وجه الي الثاني لان امره

بالسير لا لا يطلق اليه قد ذكرنا قبل هذا علي مثل الاستشهاد
اخر من قال لصبي امه هذه الشجرة وانفق عليه ثمارها
فصور فسقط ان الامر يفهم الذئبة علي عاقلة وكذا
لو اعطاه ثمارا او سلاتها لم يسكنه له ولم يامر به بشي فعطبه
به الصبي ولم يرد بقوله عاقلة به الصبي امه قتل نفسه
فان هناك علي العطي انما اراد به اذ سقطت يديه علي
بعض يديه فعطبه به وكذا لو امره بحمل شي او كسر خطب
بغير اذن ولية فتلف من ذلك يفهم ولو لم تكن يده
امسكه الي فعطبه بالسلاح اختلف المشايخ فيه وكذا اختلف
المشايخ فيما اذا قال له امه هذه الشجرة ولم يقل شي اخر
وقال انقض الثمار لنفسك فسقط فيه اختلاف المشايخ
رحمهم الله ايضا وقد ذكرنا في مسائل الفصيح ان المختار
في المسائلين الضمان وتاتي في مثل هذا الفصل ولو وقع
الخطب بين يدي عبد محصور عليه ولم يامر به بشي وكسر
العبد الخطب فوقع قطعة من ذلك علي عين الغلام
وذهبت عينه فلا شي علي صاحب الخطب هذه الجملة في
الفصل الثالث عشرة من جنائنه الحيطة وفي الفتاوى
المتفرقة لصاحب الحيطة في كتاب الفصيح ورد فتوى بعض
البلدان رجلا كان يكسر الخطب فجاء غلام رجل وقال اعطني
حتى اكسر الخطب فاجبه ان يعطيه فالج عليه في ذلك واخذ منه
القدوم وكسر بعض الخطب ثم قال اثبت باخري حتى اكسر
فاتي بخطب فكسر الغلام فضرب بعض المكسور من الخطب
علي عينه وذهبت عنه لا يكون علي صاحب الخطب شي لان

صاحب الخطب لم يامر الفلام بكسر الخطبة ولم يستعمله
في شيء وانما قيل العبد باختيار نفسه فلا يكون له الرجل ضامنا
لشيء وقد ذكرنا من قبل غرضه العبد واستغناؤه عند الغير
في فصل الضافات بين كتاب الوصية وذكر في الزادات
واذا مال الحائط الصغير فاشهد علي أبيه او وصيه فلم يفت
حتى سقطوا تليق شيئا فالضافة على المصبي ولا يجب شيء
من ذلك على الاب والوصي سواء سقطت اليه او لم تسقط
فان لم يسقط له الحائط حتى بلغ المصبي ثم سقط وقتل انسانا
لوماته الاب والوصي ثم سقط فلا ضمان علي احد لان حكم
ذلك الاشهاد قد بطل لان ولاية الاب والوصي زالت بموت
الاب والوصي ويبلغ الصغير حاد او كسفا او فعل فاعله
فكامل الرجل في داره فتولد منه تلون فالضمان علي الوصي
والكفيل التيام فعلها مقام فعل المصبي والمكمل فصار الموكل
والمصبي جانيبين واذا ضرب الرجل بطن امرأة فالقت
جنينها ميتا فعلي المضارب الغرة وهي عدة او امة قيمته
خمسماية درهم وهذا استحسان اخذته علماءنا رحمهم
الله والقياس ان لا يجب شيء وهو قول رفر رحمه الله
ويستوي في ذلك الذكر والانثى لان الابار في هذا الباب
مطلقة ولا كفارة علي المضارب وفي الفوائد المسموعة
اذا ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا ففيه الغرة هذا
اذا كان بعد اربعة اشهر حتى تنفخ فيه الروح اما اذا كان
اقل من ذلك لا يجب شيء وهل يكره اسقاط الجنين قبل ان
تنفخ فيه الروح قال العامة المشايخ لا يكره وبه افتي صاحب

المحيط وقال الامام علي النبي يكره وبه افتي ابو بكر محمد بن
الفصل رحمه الله والجنين اذا انفصل ميتا او جنينا
علي حدة في حق نوره من العباد في بعض الاحكام حتى يفتي
الجارية ام ولديه وتصير المواة فتتجابه وتخل المعتدة
للزواج وفي حق نفسه اعتن عضوا من اعضا الام حتى
لا يسمي ويرث وكذلك في حق أبيه اعتبر عضوا من اعضا
الاب حتى لا يقام عليه غللة الجنابة والكفارة في حق الله
تعالى فيعتبر الجنين في حق حكم الكفارة بمنزلة عضو من
اعضائها واذا خرج الجنين حيا ثم مات فعلي المضارب الدية
الكاملة وعليه الكفارة ويعتبر نفسا وولدا في حقه وفي
حق غيره سواء كان الحق لله تعالى او للعباد فيصلي عليه
ويسمي ويرث وتصير الجارية ام ولدت وتنقضي به العدة
قال ويكون بدل الجنين بين ورثته علي فرايض الله تعالى
يريد به الغرة اذا انفصل ميتا وانما لا يرث من غيره
اذا انفصل ميتا لان ذلك من حقه وفيها هو حقه اعتبر
عضوا من اعضا الام فان ماتت الام من المضرب ثم خرج
الجنين ميتا فلا غرة في الجنين بخلاف ما اذا خرج الجنين
حال حيوة الام ثم ماتت الام بعد ذلك او لم تمت فانه يجب
في الجنين الغرة وان ماتت الام من المضرب فعلي المضارب
دية الام في ثلاث سنين وان كان في بطنها جنينا فخرج
احدهما قبل موت الام وخرج الآخر بعد موتها وهما ميتان
يجب في الذي خرج بعد موتها شيء ولو خرجا ميتين بعد
موت الام لا يجب فيهما الغرة والجنين الاول هو الذي

خرج قبل موته الأم لا يرث من دية أمه شيئا لأنه لو انفصل
حياتها مات قبل موت الأم لا يرث من دية أمه شيئا فإذا
انفصل ميتا أو لم ينفصل من الأم منه لما ذكرنا والجنتين الآخر هو
الذي خرج بعد موته الأم لا يرث من أحد لأنه انفصل ميتا
ولا يرث عنه لأنه لم ينجب له شيء وإن كان الذي خرج بعد
موت الأم حياتها ماتت فقبضت الدية كاملة ويرث هذا الجنين
من دية أمه وما ورثه أمه من أخيه لأنه كان حيا وقت
موت أمه فموت ما كان متروكا أمه ومنزولا أمه ديتها
وما ورثته من أخيه وهل يرث هذا الجنين من الجنين
الأول إن كان الأب حيا لا يرث لأن الأخ يصير محجوبا بالأب
فإن لم يكن حيا يرث هذا إذا ضرب بطن حرة فالقتل جينا
ميتا والأم حية ينظر إن كان هذا الحمل حرا إن كان الحمل
منه المولود ينجب العدة ذكر كان أو أنثى وإن كان رقيقا
فكوفي ظاهر الرواية أنه يقوم على الهبة واللون التي
انفصل لو كان حيا ينظر إن كان ذلك ذكرا ينجب عليه
نصف عشر قيمته وإن كان أنثى ينجب عليه عشر قيمتها
وروي الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله
أن الضارب يضمن نقصان الولادة ولا شيء عليه والكل
بين أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وبين أبي يوسف رحمه
الله فرع لمسئلة أخرى إن الجنينة الخطأ على المالك
عن أبي حنيفة رحمه الله بمنزلة الجنينة على الأحرار
حتى قالوا لا يراد موجبها على الدية ويستعملها العاقلة
ثم في الجنين الحر العزة وذلك نصف عشر دية إن كان

ذكر أو عشر دية إن كان أنثى وفي جنين الأمة بحساب
ذلك من قيمته لأن القيمة في المالك مبنية على الدية في
الأحرار وعند أبي يوسف رحمه الله الجنينة في المالك
بمنزلة الجنينة في الأحرار ومن ضرب بطن بهيمة فالقتل
جنينا ميتا فإنه لا يضمن في الجنين شيئا ويضمن نقصان
الولادة إذا هبوا ويضمن ما هم هذا في جنائيات الحيض ما يوجب
في جنين الأمة يكون عليه الضارب وفي مال له لأنه الوجه
على العاقلة بخلاف القياس بالنسبة والنسب ورد بإيجاب
المهاينة على العاقلة في جنين الحرة في جنين الأمة
على أصل القياس وفي المنتقى إذا ضرب بطن أمة فالقتل
جنينا حيا ومات وقد يضمنها الولادة كان على الضارب
قيمة الجنين حرة في ماله وإن كان فيها وأنقصان
الولادة ولا شيء عليه من نقصان الولادة وإن لم يكن
فيها وفاؤه إتمام ذلك وذكر فيه أيضا رجل ضرب
بطن أمة وماتت الأم قال أبو حنيفة رحمه الله على
الضارب قيمة الأم في ثلاث سنين وأما إذا ضرب الرجل
بطن امرأته والقتل جنينا ميتا ذكر في الجامع أن على
عاقلة الأب العزة ولا يرث الأب منه لأنه باشر قتله
والمباشر لا يرث وإن كان مخطيا ولا كفارة على الأب
لما ذكرنا وفي المنتقى رجل ضرب بطن امرأة فالقتل
جنينا حيا ثم مات ثم ألت جنينا ميتا ثم ماتت الأم
بعد ذلك وللرجل الضارب بنت من غير هذه المرأة
وليس ولد من هذه غير هذه الذي ولدته عند الضربة

ولها اخوة من ابيها واما اهلها فعلى عاقلة الابعدية الولد
الذي وقع حيا ثم جازته نرثه من ذلك السدس وما بقي
فلا اخوة هذا الولد من ابيه واما الولد الذي سقط ميتا
فان فيه عرة على عاقلة الاب خمسية درهم ويكون
للأم من ذلك السدس وما بقي فهو الولد الذي وقع حيا
ونرث الأم من ذلك السدس أيضا لان لها سدس جميع
ما كان للأب الذي سقط حيا ومن ميراثها ورثت الأم من
جميع ذلك لا خوة لها واما ورثت الأم من ميراث الميت
لان اخوة اهلها وجبت بالضرورة وهو في ذلك الوقت
حي وفي المتن قال ابو حنيفة و ابو يوسف ومحمد
رحمهم الله لا كفارة عليه ولا يرثه منه وان القتل جنينا
ميتا فلا كفارة عليه ولا يرثه منه وان القتل جنينا
قده استباح من خلقه شيء او طفرم ماتت هي من تلك
الضرورة ثم القتل جنينا حيا وماتت في الاول العرة
وفي الأم الدية وفي الجنين الثاني الدية كاملة قال في
الزيادة رجل اشترى من اخراجارية وفيها دية
وطبها للشترى وجلبت منه ثم ان الجارية فترت بطن
نفسها متعمدة ايم متعمدة اسقاط الجنين والقتل
جنينا ميتا او شربت من الدوا ما يوجب سقوط الولد
متعمدة او وضعت في قباها ما يضر به الولد فدخلته
في الرحم فسقط الجنين ميتا ثم استحقها رجل بالبيعة
وقضى القاضي المستحق بالجارية وبالعقر على المشتري
يقال للمشتري ان امته قتلت ولدها وانه ولد هذا

الرجل واذا من لانه ولد المفور وروى له المهر وخرجها الجنين
مفتون بالعره فادفع امته واخذها المهر فاحسن الجواب
والنار شراهم ورحمهم الله التحد في فصل الجارية وتونس
ان سقط الجنين لا ينفك اليه من البيعة الا ان كان
هي منسوبة اليه ذلك والتسبب انما يوجب الجواب
العره فشرها فخرها اسقاط الولد لتغير مقتضى البيعة في التسبب
وعلى هذا العرة اذا فعلت ذلك بنفسها الجنان فليعاقبها العرة
ويشترط ان تكون متعمدة فليعاقبها بالكره وهذا اذا فعلت
بغير اذن الزوج وبغير اذن المولي ففعلت ذلك باذنها
فلا يبرأ من دية الجنين الا ان كانت متعمدة في ذلك الوقت
جنينا ميتا لا عرة عليه ولا كفارة ولا يرثه منه ولا يوجب
سقوط الولد ولا يتغير مقتضى البيعة في غير هذه
الضرورة انما اذا سقط الجنين سقطت البيعة والالتوبة
والاستبراء وان كان جنينا فعليه ان يكون او يلد اذا شربت
دوا يوجب سقوط الولد وتعدت ذلك في فتاوى ابو
الليث رحمه الله امرأة شربت دوا فافتتحت بطنها جنينا
جنينا ميتا الجنين ميتا ان على عاقلتها خمسية درهم في
عرة واحدة لو ارثت الرجل ابا كان او غيره فليكن لها
عاقلة ففي مالها في سنة قال ابو يوسف بن عيسى و ابو يله
ما ذكرنا وفي المتن رواية مجهولة امرأة شربت دوا فسقط
وكاشت شربت دوا لغير ذلك يعني لغير اسقاط الولد عليها
العره ولا كفارة عليها في قوله ايم حنيفة ومحمد رحمهم
الله ولا يرثه وقال بعضهم عليها الكفارة وهذا الجواب

بخلاف جواب الزيادة وفي فتاوى النفس في ميل عن
مخلوقه وهي حامل اجنالت لا سقطا العدة باسقاط الولد
قال ان اسقطت بفعول واجب عليها غرة ويكون ذلك
للزوج وفي العميون اذا ضرب بطن حامل فاصابه يده
الولد في بطنها فقطعها ثم ولده حيا فقتل الدية عليه
ما قتلته لانه خطأ واذا اشترى امه حيا فقام بنفسه اخفى
اغتره ما في بطنها ثم ضربها غدا في بطنها فالتقت جنينا
ميتا خريف المشرك في هذا الاصل في جميع النسخ وان تبع
الحائي ارش حرقه بغيره له الفضل وان نسخ البيع في
الاحقة ولزوم الولد بقتله من النسخ ولان الجنين
ايه حرا ووارثا فمقتله في النسخ وان شرب
الجنين له في النسخ في النسخ في هذه الحالة في
جنايات النسخ الاباء اذا ضربوا الصغار في
فعلهم من ذلك بطلان ضربه حيث لا يضرب فتاديب
او حيث يضرب ولكن فوق ما يضرب للتاديب ان يفتن
الدية في الكفارة وان ضربه حيث ما يضرب مثل
ما يضرب للتاديب فعليه الدية والكفارة عند ابي حنيفة
رحمه الله عليه الكفارة وعليه هذا الخلاف الوصي اذا
ضرب الصغير تاديبا والزواج اذا ضرب زوجته حيث
يضرب للتاديب مثل ما يضرب له حال نشوزها ضمن
بالدعوى والاب والوصي اذا سلم الصغير اليه معلم يعلمه
القرآن او عملا اخر فضربه المعلم للتعليم ان ضربه باذن الاب
حيث يضرب مثل ما يضرب للتعليم فلا ضمان عليه الاب

والوصي ولا علي المعلم وفي المنتقى عن ابي يوسف
وابي حنيفة رحمه الله ان الكفارة وان ضربه حيث
لا يضرب او فوق ما يضرب للتعليم فالعلم ضمان والواجب
ان ينادي حنيفة رحمه الله اذا ضرب الاب ابنه
بنفسه حيث ما يضرب للتاديب يضمن عند ابي حنيفة
رحمه الله ولو امر المعلم فضرب كذلك لا يضمن الاب
والمعلم والفرق بين كافي حنيفة رحمه الله بين الاب
وبين المعلم ان المعلم معين في الضرب والاب ليس
معين بل هو مستوف حقه لان مقتضى ضرب الصغير
راجعة اليه الصغير ومصلحة الصغير يعود اليه الاب يعلم
المعصية واستحقاق الانسان حقه عقيد بشرا لانه
كافي فضل الزوج في النسخ الاب يضربه بنفسه
ولم يضمن بالامر لان الاب في الضرب بنفسه
مباشرة بالامر يجوز ان يضمن وان لم يكن متعديا
في المباشرة كافي ضرب الزوج زوجته بالامر
فمستحب وليس بمباشرة والسبب انما يضمن اذا كان
متعديا في التنسيب اما اذا لم يكن متعديا فلا والاب
بالامر للمعلم بالضرب ليس متعدي لان الاب ولاية
ضربه الصغير فلهذا افترقا قال هشام في نواجره
عقيب مسئلة المعلم قلت لرحمته الله ان لم يكن
الاب قال له في امر الضرب شيئا قال يضمن وفي بعض
النسخ ان الاب اذا ضرب الصغير انما يضمن منه ابي حنيفة
رحمه الله اذا كان الاب يضربه للتاديب اما اذا كان

لتعليم الخزان لا يضمن كالمعلم فاذا افرق بين ضرب العلم
وبين ضرب الآب اذا كان الضرب للتعليم وذكر شمس الأئمة
للخزان رحمه الله في شرح الاجازة ان في ضرب الآب
ابنه وفي ضرب الزوج زوجته ورايتين من محمد رحمه الله
في رواية يضمنه وفي رواية لا يضمن واما الوالدة اذا
ضربت ولدها الصغير للتأديب لا شك اننا نضمن عندنا في
حقيقة رحمه الله وقد اختلف المشايخ على قولها قال
بعضهم يضمن وقال بعضهم لا يضمن وفي كتاب العال
للزوج ان يضرب امرأته ليعلمها الله عز وجل واذا ماتة
من ضربته ضمن وفيه كس الزوج ان يضرب امرأته على
ترك الصلاة والآب ان يضرب ابنته على ترك الصلاة وذكر
في كتاب الخزان يضمن الآب ابنته على ترك الصلاة وذكر
ولده للتأديب على الخلاف الذي ذكرنا وذكر مسلم في العلم
اذا ضرب الصبي يضمن الآب عليه الاتفاقة على ما قلنا
قال محمد رحمه الله في هذا من ابيه حنيفة رحمه الله
توكلفوا قبل هذا من محمد دعوى المناقضة على ابيه
حنيفة رحمه الله ووجهه ان آذنه الآب لنا اثر في افعال
الغلمان على العلم ففعل الآب بنفسه كيف يوجب الضم
على الآب حاله الآب اقوي من حال العلم وذكر الناطق
رحمه الله ان الانسان قد يستفيد امر من جهة غيره
ثم يكون حاله اقوي من حاله كالمعلم والآب والوميم
هنا وكذا الآب لا يتبع ولده الكبير ووميم الآب يملك
وكذا المربي من الموت لا يتبع اذا باع بالحياة ليسيره

لا يجوز ولا يكون عفو او الوميم يملكه فلا يتبع بالحياة
ليسيره وقيل هذا من محمد رحمه الله احتد لآل عليه رجوع
الي حنيفة رحمه الله عن قوله في فعل الآب ووجهه ان
اذن الآب لما اشر في سقوط فعل العلم فاوليه ان يوثق في منع
الغلمان عن الآب اذا فعل بنفسه واليه مال شمس الأئمة
الصريح في رحمه الله وذكر في شرحه ان ابا حنيفة رحمه الله
رجع اليه قوله ما هو المقصود وفي المختار من ابيه يوسف
رحمه الله في الآب ما توفي اذا ضرب الصبي انما لا يضمن
ولا يجوز ان يضرب شيئا من سائر اعضاء الصبي ومقتضى
ما يضمنه من سائر اعضاء الصبي انما هو الضم والفساد والحج
اذا بلغ او قسده او كان ياذن المولى في العبد او باذن
المولى في الصبي وشي من اهل النفس وما في فلا ضمان فيهم
وكذا كس الختان فهو لا يضمن في الخلاف واذا قطع
الختان ضمن الحشفة في العبد او في الصبي ففيه حكومة
عده وان قطع الحشفة كلها فان برأ الصبي في العبد كماله
القيمة وفيه الصبي كمال الدية وان ماتت فيه نصف الدية
في الصبي ونصف القيمة في العبد لانه اذا مات فالثاني
يصل بفعلين احدهما ما دون فيه وهو قطع الجلد والثاني
غير ما دون فيه وهو قطع الحشفة فيصير كس الضمان
اما اذا برأ قطع الجلد ما دون فيه ففعل كالمعلم يضمن
الحشفة غير ما دون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا
وهو الدية وتام هذا ينظر في جنايات الحيط وفي قوايد
صاحبه الحيط صبي جالي فقتاد وقال انصدي فندسه

فقد اعتاد اخذته من ذلك السبب بحسب دينه على باقاة
النصا وقد مر ذكره في مسائل الغصب تحت المبيع والمخت
خطا وفيه الدية على العاقلة والعتوه كالمجنون وفي
سفر قات جناياته الصيحا قال هشام في نوادره عن محمد
رحمه الله في جارية بين رجلين جات بولد فنجني الولد
جناية ثم اذناه احدهما تلزمه الله بقتلها في ماله وفي
الجامع الأصغر عن محمد رحمه الله فيمن اجتمع عليه الصيا
والحائض يريدون قتله ولا يقدر علي دفعه الا بالقتل
قال ليس له ان يقتله قال عمر بن شبيب ان قتلت الحرة
قاضيها ابو شبيب يقول له ان وايت عليه انفسه بالدفن عن
نفسه قال عمر بن شبيب في الطوائف قال في اسباب
القول ما قال ما جازي عن من سبته وكانت يهودي
بالضمان في الصبي والفتى اذا قتله الرجل
دافعا وكان الفتى ابو بكر يفتي بخدم الضمان لا دافعة
له غيره قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا القول
خلافه ما قاله في الروايات الظاهرة هذه الجملة في سفر
جنايات العرب وذكر في الفصل العشرين منها شئ محمد
ابن سنان عن جماعة كانوا يرمون عليه كلبه فتوروا فخطا
واحد منهم يا صاحبه صغيرة فماتت وعرف ان هذا
فلان ولم يكن ثم يشهد احد انه رماه فلان فصالح الارب
صالح السهم علي كره ثم طلبه المصالح هو الذي جرحها
فالمصالح ما عن وان لم يعرف غير معرفة السهم فالمصالح باطل
وان علم ان الجارح صاحب السهم ولكن لما استقبل الصغير

انها الطيرة ابوها وصفت وماتت فلا تدري ان ماتت
عن الطيرة او من الرعي ما حله المسلم قال ان كان صالح
الارب باذن سائر الورثة فالمصالح باطل وان كان البذل لسائر الورثة
ولا مبرأ منه للارب وان كان المصالح بغير اذنهم فالمصالح باطل
وهذا الا انه لاحق للارب في موجب الجناية فحينئذ حيث حر
عن الميوات فبعتوا ذن الورثة كافي صالح الاجنبية وفي
نوادر هشام قال ان سالت محمد رحمه الله عن قلع من صبي
او حلق رأس امرأة فصالح الجاني لما الصبي او المرأة على درهم
ثم نبت الشعر او السن فاضرب يدها با حنيفة رحمه الله
قال في نوادر هشام قال وكذا لك قول محمد رحمه الله ان محمد
يقوله محمد بن عمار ما يد او يدها السن فلتة وكذلك
ان كان هذا السن فماتت يدها او يدها فماتت حتى لم
يعد لها شئ قال في نوادر هشام صاحب اليد ان يدها
قد مضت وليست لها شئ قال في نوادر هشام ينظر اليها فانه
لا يكاد يفي هذه الجملة في هذا الفصل وذكر في الفصل
الثاني عشر منها ولوان صبي في يدها صبيته انسان
من يدها يدها والارب ممسك له حتى ماتت يدونة الصبي ملي
من جذبه ويرثه ابوه فان جذبه الرعي وجذبه الارب
حتى ماتت فعليه الدية ولا يرثه ابوه فان متفرقات
جنايات الصبي ذكر في غصب العيون جازي دفع
جارية اخرى فذهبت فذرها قال محمد رحمه الله عليها
مداق مثلها قال بلغنا عن عمر رضي الله عنه في جارية
تدافع في حمام فذهبت فذرها فاحديهما فمات الاخر

مدافق مشاهدا المسئلة صارت واقعة البتة بخارج
 وسرقة وخذ وقصته في زماننا وصورتها من مهنه راجع
 حثوا كذا رسده راكمه كذا او بود برت ان فرست كذا
 اورا كرفتند و بكارته زایل كرونند هل يجب الضمان على الاستا
 لا شك انها ان ارسلتها باذن وليها لا ضمان عليها وان ارسلها
 بغير اذن وليها هل يضمن الاستاد سعر مثلها قراس ما ذكرنا
 فيما اذا غصب مملوكا حر او غصب انسان حجب الدية عليه
 الفاضل بيننا ان حجب الضمان هنا على الاستاد ولا يجب
 على الكافر ولو كان حر ولا يفي الا بغير اذن وليها الضمان والقول
 فيما فعلوا يا نفسنا واما في الاصل لا يضمن المملوك دما او مالا
 فلا يفتقدون وجوب الضمان وانما هو في ماله لا في دمه
 ولا يفي عليه حتى يملك حقه الا في اقله لا يملك شيء فيه
 اكره الميسوق في بابه ان لا يضمن المملوك دما او مالا
 الذي يضمن صغيره من ذوات النفس استهانت بقاءه
 سيده امير و ابنه بان را برد استهانت وسقطت الصغيرة
 وذهبت عنه واما قال حجب الضمان بقدر النفس عليه
 بركه واجبه كذا قال هرجه ازاره في موضعة
 جانيه بوجوه اخرى وفي فوايد شيخ الاسلام برهان الدين
 الزنج اذ قال اعذرني بالاصح اجابه لا تعذر وقد ذكر
 بعض من السائل في مسائل الحدود وفي الجامع الاخر
 رجوع في كل اجنبية تسقطت فذهبت عذرته فعليه
 من المثل في سائر التفرقة بين الصغيرة والكبيرة
 وينظر جنس هذه المسائل في جانيات الفتاوى الصغيرة

مطلب

ذكر في الجاني وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله هيبان يلعن
 بالزمني فرت به جم اشارة فرج مسمي ابن شمع سفين او غوه
 شهنا فاذهب عيها قال الفقيه ابو بكر رحمه الله الدية
 في مال الصبي دون والده فان لم يكن للصبي مال فتنظر
 اليه ميسرة قال الفقيه واما وجب الدية في مال الصبي
 لانه كان لا يربي له عاقلة وبه كان يفي في الدية المرفقة
 وفي جانيات الفتاوى في ماله اليه انسان قد ذهب
 عيها لا ضمان في والده عند أبي بكر لانه يقول لا عاقلة
 له لعدم انما امره انما العاقلة للعرب للتاخر فان
 كان للصبي عاقلة حجب على عاقلة والده ولا يجب
 باقرار الصبي ولا شهادة الصبيان في ذكر في الجامع
 الصبي اذا غصب مالا من الغني لا يضمن عليه
 عنه ابي حنيفة رحمه الله وفي الدخيرة
 ويقتل الرجل بالاصبي وكذا يقتل بالرجل بيا قص
 الامراء والاصبي والجنون والاصبي البالغ في دية
 النفس ودية المرأة في النفس على ثمنه وبيع الرجل
 والعاقلة اذا تجلت الدية لا يجب سحابة على النساء
 والعبيد والامان نصبيان والمجانين او حجب القصاص
 لغيره او معتوه في النفس او في دية النفس ولا
 حق للاب في هذا القصاص فان الاب ملك استيقاوه
 عند علمنا خلافا للشافعي رحمه الله ولو اراد ان يملك
 عن قصاص وجب للصغير او للمعتوه في النفس لغيره
 دون النفس فله ذلك ولو اراد ان يعفو عن ذلك

فليس له ذلك واما الوصي هل يملك استيفاء قصاص وجه
 للصغير او المعتوه فان كان القصاص في النفس لا يملك
 بخلاف الاب وان كان في اذن النفس ذكر في عامة
 الروايات انه له ولاية الاستيفاء وفي بعض الروايات
 ليس له ذلك وان اراد الوصي ان يصالح عن قصاص
 وجه للصغير ان كان القصاص في النفس فيه روايتان
 علي رواية صلح الاصل ليس له ذلك وعلي رواية ديانة
 الاصل له ذلك وان كان القصاص في اذن النفس
 فعلي الرواية التي تملك الاستيفاء تملك صلح وهي الرواية
 التي لا تملك الاحتياط او هو القصاص في النفس فيه
 روايتان وان اراد الوصي الصلح في النفس
 وما دون النفس في سائر اقسام الوصي من قصاص
 وجه للصغير وخطبة في العدة والنفقة والنفقة
 الفاحش واليسير من الخط والناقص هل يملك استيفاء
 القصاص للصغير وكثير من مشايخنا المتأخرين ان
 القاصي كالقاصي في هذه الباب وذكر محمد رحمه الله في
 الكنيسانية في القاصي لا يستوفى القصاص للصغير
 في النفس وفي اذن النفس ولا يصالح قال الناطقي
 في واقعة عند يده القاصي كالوصي وتام هذا المظهر
 في المحيط في خيرته واذا وجد القاتل في دار مبيد او حشر
 لا يصير الصبر والمجنون القسامة بالاجماع ولما حجب
 القسامة والدية علي ما قلتهما هذه الجملة من الدخيرة
 البرهانية وفي نوادر صاحب المحيط امور مبيها باستقلال

مال انسان يقتل الصبي ثم يرجع علي الام والوقال لصبي
 انقمن هذه الحايطة ففعل وهلك لا يقتل ولو قال انقمن
 لي يميني اجزاء ولو قال اصعد هذه الشجرة وانقمن لي
 ثمارها فصعدوا كل الشجرة وبقيت الشجرة في حلقه ومات
 من ذلك لا ضمان عليه لانه اعترض علي فعله فعل الصبي
 ذكر في وصايا النخعي ولوان عبد الاتام حبي جنائية كانت
 لوصيهم ان يختار لهم ساكن العبد ويدفع ارش الجنائية
 من ماله الا ان يكون بينه وبين الجنائية وبين قربة العبد
 شيء متعلق فان قال الوصي عند القاصي اخترت اسالك
 العبد او اشركه علي نفسه فهو انقاص له بعد ذلك
 ان يرجع اليه في العبد فان لم يكن له مال غير العبد
 فعليه ان يبيع العبد ويدفع ارش الجنائية من ثمنه
 فان مات العبد قبل ان يبيعه بعد ما اختاره فالجنائية
 ذينة علي الاتام حتي يرضى بها الاقصاص في ابيد الصبيان
 لقوله عليه السلام رفع القلم عن الثلاثة وعبد الصبي
 وخطاه سوا عذنا ونجبه الدية في الحالين ويكون في
 ماله في فصل العمد لان العاقلة لا يعقل العمد ولا تقارة
 عليه في الخطا عذنا ولا يحرم عن النيرات خلافا للشافعي
 رحمه الله والجواب في المعتوه نظير الجواب في الصبي والمجنون
 كالصبي ايضا في الفصل الثاني من جنائيات الصبي
 كالبالغ في دية النفس ودية المرأة في النفس علي دية
 الرجل ذكر في الفصل السابع من جنائيات المحيط اذا قتل
 الرجل وله اوليا صغار وكبار فلكبار ان يقتلوا القاتل

وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس لهم ذلك حتى
تذكر الصغار كما ذكر هذا اللغوي الجامع وذكر في الأصل
بلفظ آخر اذا قتل رجل وله ورثة صغار وكبار ف اراد الكبير
ان يستوفي موجب القتل اما ان يكون القتل عمدا او خطأ
ان كان خطأ فان كان الشريك الكبير اما يستوفي جميع الدية
حصصه لنفسه بحكم الملك وحصصه الصغار بحكم الولاية وله
كان الكبير اخا او عيا ولم يكن وعيا الصغار يستوفي حصصه
نفسه ولا يستوفي حصصه الصغير وان كان القتل عمدا
ان كان الشريك الكبير او كان له ان يستوفي القصاص
بالاجماع وان كان الشريك الكبير اجنبيا بالدية شتم
بين اجنبيين احد الصغار والاخر من اهل البيت يستوفي
القصاص بالاجماع وان كان الشريك من اهل البيت
رحمه الله له ان يستوفي القصاص من اهل البيت وان
اراد السلطان ان يستوفي حصص الصغار مع الكبير فخذ
ايه حتى يرضى الله له ذلك خلافا لما اوجعوا على
ان القصاص ان كان كله للصغير فليس للاخ والعم والدة
الا يستوفي القصاص القوي جميعا من اهل البيت وان كان
كان كويته من اهل البيت ونار سيدة بر سر ديواره نشيبت
يود ونظاره عيه كرد كويته بر يشايه وفيه زود و در هيات
شب بيلو و شب هلاک شد و معلوم ينسب له اهل كويته
و در هيات صورت موجب اين قتل چه باشد و ذكر في جنايات
فتاويه قاضي القضاة فخر الدين رحمه الله صبيحة اجتماع
في موضع يلعبون ويرمون فاصابه سهم احد من امرة

طلب

ودعيت و الصبي ابن تسع سنين قال الفقهاء ابو بكر رحمه
الله ارسل عين المرأة في مال الصبي ولا شيء عليه الا بعد وان
لم يكن له مال فنظره اليه مؤسرة وانما اذ حجب الدية على
الصبي لانه لا يري للعير عاقلة قاله ثم انما يحجب الارش اذا
ثبت ربه بشهادة الشهود لا باقرار الصبي ولا بوجوه
منه فيها لان اقراره على نفسه باطل عليه قياس سلة
الكلاء دية والدروازي ينفي ان يحجب القسامة على
اهل مال الحلقة ومورثها كالا يادى و ضرر اكله اذا قتلوا
فاخلوا منه قتل يجعل القتل قتيلا وله فحجب الدية
والقسامة على اهل الحلقة وفي جنايات الجامع الصغير
قوم الشهود الى مورثه فاجلوا من قتل فالدية والقسامة
تلي اهل المال اذا عينوا او اكلوا من القويمين يعني
يدعي اوليا القتل على رجل من اهل البيت فقتلوا
بأمينه فيقتل ذلك من اهل البيت ويقتل في قاتل
صاحب الحيلة ذكر في باب القسامة في شرح
الطحاوي ولو من رجل في حلقة فاصابه سهم او حجر ولا يدرى
من اهل البيت فانه مات من تلك الحلقة فقتل اهل
الحلقة القسامة والدية وان كان مصطفي منه وحي فلا
شئ منه والله سبحانه وتعالى اعلم في الامور فان الله عليه
الغيب ذكر في المصطفي رجل حرام صبا حرام قتل رجل فقتله
فعل عاقلة الصبي الدية في ثلاث سنين ثم عاقلة الصبي
يرجع مما ائتم على عاقلة الامور ونظير هذا فمن رباط
في قطار رجل فقاتل صاحب القطار ثم يرجعون بذلك على

ادخلها فيه ولو امر الحر عبد كبير او منطير اما ذونا له او محجور
 عليه يقتل رجل ففعل بخير المولى بين الدفع والقدر ان يرجع
 المولى على الحر الامن بالاقل من قيمة العبد ومن القدر ان
 غصبه بالاستعمال ومن غصب عبد فخبر عبد الغاصب
 جنابة وخبر مولا به بين الدفع والقدر ان يرجع على الغاصب
 عبد محجور عليه كبير ام عبد محجور عليه صغير يقتل رجل
 فقتله وخبر مولا به بين الدفع والقدر ان يرجع على المولى
 لا يعتقه وان كان المامور مسيا حرا او الباقى بحاله فثبت
 ما قلناه المولى الدية ولا يرجع له على العبد من اقل الحال
 ولا بعد العتاق ولو كان العبد الامره مسيا حرا عليه
 والمامور ايضا صغير محجور عليه وباقى العتاق والاقبال
 لمولى المامور ان يرجع على الامره ولو كان العبد العتاق
 ولو امر عبد ماذون له مسيا حرا او محجور عليه او
 ماذون له صغيرا يقتل رجل فقتله وخبر المولى
 بين الدفع والقدر ان يرجع بالاقل في رقبة الامر ولو امر العبد
 الماذون له مسيا حرا يقتل رجل فقتله فدية المقتول
 على عاقلة العتاق ولا يكون لعاقلة الصبي حق الرجوع
 على الامر ولو امر مامور صغيرا ماذونا له في التجارة امر
 صغيرا او كبيرا ماذونا له في التجارة او محجورا عليه يقتل
 وخبر المولى بين الدفع والقدر ان يرجع بالاقل على الامر ولو امر
 مامورا ماذونا له في التجارة او محجورا عليه بالقتل فقتل
 حيا وجبت الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين
 لا يرجعون بذلك على الامر ولا على عاقلة لافي الحال ولا بعد

البلوغ لان هذا ضمان جنابة لا ضمان فحسب واليمين الماذون
 له لا يلحقه ضمان الجنابة وهو كالصبي المحجور عليه في
 ضمان الجنابة والصبي المحجور عليه لو امر بذلك لا يرجعون
 على عاقلة فكذا الصبي الماذون له لا يلحقه ضمان الجنابة
 وهو في ضمان الجنابة كالعبد المحجور عليه وتام هذه المسائل
 ينظر فيها الفصل الثاني عشر من جنائيات المحيط **مسائل**
الزنا والاحشاء ذبيحة الصبي والمجنون والمرأة حلال
 اذا كان يعقل ويعتد اما اذا كان لا يعقل ولا يعقل التسوية
 والذبيحة لا تحل لان التسوية على الذبيحة شرطا لنقض ذلك
 بالنقص وعدمه اتصفت بما ذكرنا ذكر في العهد ابقوا ذكر في الذبيحة
 معنى قوله ذبيحة اي يذبحها اي ذبح من ذبيحة الا ذبح
 وقوله يعقل وكذا ان معناه ان يكون من مشايخنا معناه يعقل
 التسوية في بعض من ذبحها ان الذبح يقطع الحلقوم
 والاذن ذبيحة الذبح حلال ويعقل من التسوية بحكم
 المحرمين يعتبر بها المحرمات النسب والافان والمجنون
 سواء امكن ان الرجل غنيا وله اولاد صغار كبار وليس
 للاولاد مال فليس عليه ان يضي عن اولاده في ثأمر الرواية
 وروية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان عليه ذلك
 وقد قيل ايضا عن ابي حنيفة وايه يوسف رحمه الله
 يلزمه ذلك وعند محمد وزفر رحمه الله لا يلزمه ذلك
 وان كان الاولاد مال ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله
 قال بعض مشايخنا على الاب والومى ان يضي عنه من ماله
 عند ابي حنيفة رحمه الله والامع انه ليس عليه ذلك

في مسائل الفناج والاحشاء

وذكر الحسن الأئمة الحواري رحمه الله على قوله أبي حنيفة
 وإليه يوسف رحمه الله حيث عليه في ماله وإن بقي منه
 الآب من قال القدر من رحمه في شرحه والمصحح أن
 يقال بأنه يقضي عنه ويأكل الصبي منه ما يمكنه ويتنازع
 بالباقي ما ينتفع بعينه وذكر المصنف الشاهد رحمه الله
 في شرح الأصحاب أن تغراف أنه إذا كان الأولاد مال ففي
 ظاهر الرواية لا يجب على الآب أو الوصي أن يقضي من ماله
 فإن فعل الآب أو الوصي ذلك ضمنه وهو بمنزلة من آكل
 حنيفة وإليه يوسف رحمه الله تعالى في الآب أو الوصي
 أن يقضي من ماله من عده وزفر رحمه الله ليس عليه
 ذلك فإن فعل الآب أو الوصي ذلك ضمنه وهو بمنزلة من آكل
 عليه ما رواه الحسن بن الحسن أن قال في قوله أبي حنيفة
 وإليه يوسف رحمه الله تعالى في الآب أو الوصي
 حال وفي الوصي من الشاخي رحمه الله بغيره قال
 أن كان الصبي ياكل فلا ضمان على الوصي وإن كان ياكل
 فعليه الضمان وفوق هذا القابل بين الآب والوصي من
 حيث أن يرضى الوصي بما ينفذ على الصغير فلا ضمان
 للصغير في حقه ظاهرة وإنما يكون للصغير نفق ظاهر
 إذا كان الصبي ياكل أما بغيره الآب فأنما لا ينفذ إذا كان
 ضاراً ولا يرضى منهم من قال لا ضمان على الوصي على كل
 حال لا ضمان على الآب وعليه الفتوى هذه الجملة من
 في حرة البرهان وفي يسوع فتاوى القاضي الإمام فخر
 الدين رحمه الله الآب لا يقضي من ماله الصغير فإن قضى من

ما لنفسه يكون متبرعاً في ماله القاضية الخ جعفر الاسترو
 الاضحية تجب في مال الصبي ويقوم به الآب أو وصيه أو الجد
 ولا يطعم منه أحد بل يطعم الصبي وخادمه والابوان ياكلان
 منه استحقاقاً ويجوز أن يشترى بذلك اللحم مطعوم للصبي
 ولا يشترى به شيء آخر وإن قضى الآب من ماله نفسه عين
 الصبي يفعل به ما يفعل بقرباؤه نفسه **في مسائل الوقف**
 إذا وقف على بيتا من بني فلان فإن وقف في حيوته وموته
 وهم عيشون لا يجوز وإن كان بعد الموت يجوز لأنه يصح
 مبرأاً عنهم وإن كانوا لا يوصون يجوز في حالة الحياة
 وبعد الموت لأنه موقوف وقفة العدة وفي المقتضى إذا
 وقف على بيتا من بني فلان فكل من أدركه لاحق لم يواظف
 في بلونه فالنكاح لا يملك له ذلك رجل قال الرضى وقفه
 على أصغر ولد يبعثني من بني فلان كان الوقف على الأصغر
 خاصة ويمنع من الاستحقاق من كان صغيراً عند الوقف
 لا عند جود الفلة إذا أقر لورثة بارئ في أيديهم أن
 مورثهم وقفها وسمي كل واحد أصغر ما في الأخرى
 أقاربهم ويصرف حصته كل واحد منهم في الغلة في الوجه
 الذي سمي وولاية هذا الوقف تكون للقاضي وإن كان
 في الورثة صغير أو غائب لا يقضي في حقه حتى يحضر
 الغائب ويبلغ الصغير هذه الجملة مذكرة في الفتاوى
 وفيه ذخيرة إذا وقف أرضاً على قرابته فسميت الغلة على
 قرابته على عدة رؤسهم الصغير والكبير والفقير والغني
 فيه سواء إذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده وفقره في الوقف

مسائل الوقف
 في مسائل الوقف

فله ذلك ان كان صغيرا خلافا لما اذا كان كبيرا فانه يثبت
 فقره بنفسه وومى الاجب في هذا من ان لا يجزى ان لم يكن
 اب ولا وصى الاجب وله اخ او عم او خال فله فولا اقله قرابة
 الصغير وفقره اذا كان الصغير في حجره استخسانا الا انه
 بين قبول الحقة واثبات القرابة نوع فرق فان الاخر
 تقبل الهبة على الصغير وان كان الاجب حيا او لا تثبت
 قرابة الصغير وفقره اذا كان الاجب حيا ثم ان كان الاخر
 او الفقير اذا لم يوضع موضع الخلة في ايديهم فاعرف
 نصيب الصغير من الخلة من دفع اليهم يوم وفاتها لا انما
 وان لم يكن موضعها لذلك موضع من ايديهم فاعرف
 بالنفقة عليه وان كان لقرابته وله كسرة لا يملك وهو
 فقير واحد الولد ولا حصة او فقره من الخلة من دفع اليهم
 من الوقت هذه الخلة من الخلة العاقبة من وقت الوفاة
 وتماثلها بغيره في تناوبه في الدين والدين الله
 القاضى في التولية الى صبي يجوز اذا كان له اهل
 الحقة ويكون له ولاية التصرف كان القاضي في اذنه
 الصبي وان كان الولي لا يملك كذلك التولية ويجوز تعيين
 التولية الى العبد المحور عليه لان المانع حق المولى وقد
 قال ذلك في سائل الوصايا ذكر في بيع شرح الطائفة
 وصية العبد لا يجوز وان اضافها اليه ما بعد البلوغ وان
 مات قبل البلوغ او بعد بطلت وصيته ولو اوصى في
 حال صفرة بوصية لا يجوز الا اذا جاز ذلك بعد البلوغ
 فيزيد بيع وتكون جازنة بمنزلة الابتداء وفي قضاي

الوصايا

الوارث من محروبه مقابل فيمن اوصى لصبي بماله سواء
 فقاه او وصيت له بهذا الماله فاعطوه اياه بعد موته
 ابيه او قاله اذا ذكره وجبته له الوصية بعد موته الوصية
 والوصية انه لا يدفع اليه الصبي الا بعد الوقت فان رفع اليه
 قاض فاعرف اياه بالصغير موضع الماله امر به دفع الماله اليه
 ولو قال الميت من مات اباي هذا الصبي فقد اوصيت له
 بكذا فهو وصية فيها ضعف في مذهبنا قال محمد
 بن مقاتل ما اعطيه فان الماله الذي اوصى به يوقع فان
 مات الصبي قبل موته ابيه بطلت الوصية ذكر في الهداية
 ولا يصح وصية الصبي وقال الشافعي رحمه الله اذا كان
 من وجهه لا يوصى له في الدين الا من اوصى به في
 او يافع من وجهه اعطاه اهل العلم ان كان وصيته في
 تجهيزه من وجهه وذلك جائز في ديننا من وجهه الفقيه رجل
 اوصى لولده من وجهه فان اوصى بغيره من وجهه الوصية
 فقراوه من وجهه او من وجهه وانماهم لا ينفذ وحققهم
 والوصية تملك وان كانوا يحضرون فالوصية منهم
 دوننا لاننا ننظر في وصايا الهداية وجبته هذا من
 في مسائل الوقف ذكر في الباب الخامس من الكتاب
 من ادب القاضي رجل اوصى الى عبد اوصى بخرجها
 القاضي من الوصية وجعل مكانها وصيا للميت لان العبد
 مشغول بخدمة المولى والوصية لا ينفذ اليه القسوف
 وهل ينفذ بغيره قبل ان يخرجها القاضي اما بغيره
 العبد ينفذ واختلاف المشايخ في تصرف المبي والمصح

وهذا المصنف ولو وكل رجلا يبيع ماله اخذها من الآخر فباع
لا يجوز والاب اذا باع مال الصغير من اجتيب بمثل القيمة
او كانت الاب حرة عند الناس او مستورا لم يحوز البيع
حتى لو كبر الابن ليس له ان ينقض البيع فان كان فاسدا
في العقار لا يجوز حتى لو كبر الابن له ان ينقض البيع عند
بعض الشايع وبه اخذ المصدر الشهيد الا اذا كان خير الصغير
فان باع بضعه فبسته وان باع ما سوي العقار فيه راقبانه
في رواية يجوز ويوجب الثمن ويوضع على يديه عدل وفي
رواية لا يجوز الا اذا كان خير الصغير على من باعنا وبه
اخذ المصدر الشهيد وفي نوادر هشام عن ابي بصير عن ابي
اذا باع الابن الصغير ما شته عشرة دراهم بدينار من ابي
من اجنيبه يجوز وان اشترى به ما شته دراهم بدينار من ابي
يجز وفي العمل من يبيع الصغير والشارع في هذه المسئلة
ولم يحوزها وقد اختلفوا في ان يوجب له في ادب
القاضي في اجاب لو مئارا ان يبيع من ابيه او من اولاد ابيه
مبدرا لا يفسد الحجر عليه قوله من يري الحجر لا يفسد الكفاية
للأب وفي نوادر من سائة عن محمد رحمه الله باع ثوبه
ابنه الصغير من اجل ياله درهم ثم قال في مرضه فبسته
من فلان الثمن ثم مات في مرضه لا يجوز اقرار الاب
وحاصل هذا الكلام ان الاب باقراره باستيفاء الثمن من
المشتري اقراره بانه مستدار من الثمن في ماله واقرار المورث
لو اشته باطل فمبار وجوده كعدمه ولو قال الاب في مرضه
قبضتها واستهلكتها لم يكن مفسدا ولا يبرأ المشتري منها

اذا اخذ منه الثمن ان يرفع عليه الاب او في ماله لان ذلك
الاقرار قد بطل فلا يثبت عليه الحكم اذا باع الاب على الصغير
داره فاذا هو لم يصغر اخره ما ينفذ فهو جائز ومن محمد رحمه
الله اذا اشترى الاب الصغير شيئا ونقد الثمن بنوي
الرجوع به عليه ولم يشهد على ذلك لم يقض القاضي
بالرجوع ووسع فيه فيما بينه وبين الله تعالى ان يرجع
وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رحمه الله رجل اشترى
دارا لابنه الصغير فعلى الاب ان ينقد الثمن وان مات
قبل ان ينقده فهو في ماله خاصة يعني ماله الاب ولا
يرجع في ماله الابن واذا اشترى دارا واشهد عند البيع
انه يرجع عليه ما اشته كان له ان يرجع به وكذلك كل شيء
يشترى من الابن عليه وكذلك كل دين على الابن
ففي نوادر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير رحمه
الله تفصيل في الشراء وان كان ما اشترى
شيئا من الاب عليه ان ينفذ ما اشترى من الاب الصغير
لا يرجع عليه الاب وان اشهد عليه ان يرجع وان كان
شيئا من الاب عليه ان ينفذ ما اشترى من الاب الصغير
ولا يصغر ماله او كان للمشتري دارا او مائة ان اشهد
وقته الشراء انه اشترى له ليوجع فله ان يرجع وان لم يشهد
لا يرجع ومن ابي حنيفة رحمه الله فيما اذا اشترى دارا
او مائة او مملوكا لابنه الصغير ان كان للابن مال فالحق
بالثمن على التفصيل انه اشهد وقت الشراء انه يرجع
وان لم يشهد لا يرجع وان لم يكن للابن مال لا يرجع

على الرجوع او لم يشهد ثم في بعض المواضع يشترط الاشهاد
وقت الشرا وفي بعضه يشترط الاشهاد وقت نقد الثمن
ونقول ان اشهد وقت نقد الثمن انه انما نقد الثمن ليحل
عليه يرجع وروى الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف
عن ابيه حنيفة رحمهم الله في رجل اشترى لابنه الصغير
ثوبا ودفعه اليه في ماله ثم ادى الثمن في ماله لا يرجع
الابن بشيء وروى بشر بن ابي يوسف رحمه الله في رجل
تزوج بامرأة عليه امة لابنه الصغير فهو جاز واذ اسلم الامة
يصير مثالا لامة مملوكة او مستقرضا فاسد ان يفتن
فتنتها الامة فدية واما ابي حنيفة رحمه الله وفيه قولان ابي يوسف
رحمهم الله لا يجوز اسطر الامة ويكون عليها الا في بيع الزوجة
وقد ذكرنا يهون هذه السائل في مسائل عام وسائل
البيوع والآباء انما يشترط ان يشترط الصغير في بيع
جازا مستقضا بانه يشترط حنيفة في بيع الصغير في بيع
ذكرناه في مسائل الرهن وهذا في بيع ابي في الآب
اذا باع مال الصغير يريد بن نفسه من ربه الدين جازا عليه
من الدين على ابيه حنيفة ومحمد رحمهما الله يجوز ويصير
الثمن قصا مائلا منه ويصير هو مائلا للصغير خلافا لابي
يوسف رحمه الله واجموا على ان الآب لو اراد ان يبيع
دينه من مال الصغير ليس له ذلك كذا ذكره شمس الامة
رحمهم الله في شرح كتاب الرهن وذكر القاضي الامام صدر
الاسلام في شرحه ان الآب يملك قضاء دين نفسه من مال
الصغير فيجوز ان يبيع السلسلة وابتون وهل الآب ان

يستقرض

يستقرض من مال الصغير تكلم المشايخ فيه واما من على
انه يملك ذلك وهل له ان يقرض ماله ذكر المشايخ انما قلنا
شتم الآخرة السر خسر رحمه الله انه في الروايات الظاهرة
ليس له ذلك ولو اقرض الآب ماله نفسه لولده واخذ رهن
من ماله لولده جاز وله ذلك وقد ذكرنا تمام هذه المسائل
في الرهن والبيوع استقرض الآب لابنه الصغير يجوز وكذا
لو اقرضا لاستقرض يجوز في وكالة الجامع في الفتاوى وفي
مرفق سائل البيوع واما استقرض الرعي للصغير ذكر
في رهن الهداية ولو استد ان الرعي الصغير في كسوته
وطعامه وورثته متاعا للبيت جاز لان الاستدانة جائزة
للحاجة والآن يفتن ابقا الحق فهو رهن في رهن هذا
الكتاب في بيع الآب لابنه الصغير شيئا فادام الآب
صغيرا في الرهن للابن لولده الآب فان اشترى الآب
منه الآب في بيع الرهن للابن لولده الآب فان اشترى الآب
خلفا للرهن للاستدانة في بيع الآب في رهن وفي حيل
الآب في رهن براءة الآب عن الثمن في رهن وفي حيل
لابن الصغير فقال يخرج الآب مقدار الرهن من ماله نفسه
وقد مائة دينار مثلا فيقول الآب اني اشتريت من
متاع البيت كذا مائة دينار وهذه مائة دينار قد اخذتها
من ماله شيئا لهذا الذي اشتريت وهذه الذي اشتريت
وقد فتن الآب فيكون له في يديه وبشهادة ملك ذلك
ومن محمد رحمه الله في النواذر انه قال لا يبرأ من الرهن
ماله يستقرض لانه يملك الثمن من ماله نفسه شيئا وعليه هذا

إذا خفت من مال الصغير في حاجة نفسه حتى وجه عليه
الضمان ثم أراد أن يعرضه فهو على ما قلنا وفي الفاروق
الثقة الذي لزم الأب بشر مال ولده الصغير لا يبرأ الأب
منه حتى يتسبب القاضى وكلاهما الصغير يقبض منه ثم بعد
قبضه يأمره القاضى برده على الأب حتى يكون في يده
عنه ابنه ودبعة هذه الجملة في وصايا الله خيرة وعدة
أكثر هذه السائل في سائل اليسوع وذكر رشيد الدين
في باب بعد عوي الأب والورثي من فتاويه إذا كان على
الرجل مهر وما تلت المراهقة بها صغيرا والأب يزن على
الأولد من المهر الذي فيه ذمته لا يسقط ثمن ذمة الزوج
الأب إذا صرح الأب بما أن استقرت لآجل الولد لا يقضي ثمنه
من المال الذي عليه واشهد على ذلك في حق لو
كبر الأب ليس له أن يجمع على الأب وفيه ثمنه
الله تعالى خازن الرزق الذي لا ينقصه إذا شهد
في القضا لا أنه لم يشهد كان الأب من المال الذي عليه
ولا يقبل قوله إلا به أو عوفته اليك لأنه المدين إذا
قال قضيت الدين الذي عليه لا يقبل قوله كما إذا ولو
اليسير الصغير ما قوب بنفسه وأعطاه من خير ما يجب
ذلك من المال الذي عليه يجوز أيضا إذا شهد على ذلك
إذا باع الأب داره من ابنه في مال والأب ساكن فيها
لا يصير ابن قابضا حتى يفرغها الأب حتى لو أنهدمت
والأب فيها يهلك على الأب وكذلك لو كان مائة الأب
أو مال وهو غير ساكن فيها فإن فرغها الأب صار لابن

المهر

قابضا

قابضا إذا غاب الأب بعد ما خول منها سكنها أو خول
فيها متاعا له أو سكنها عياله وكان غنيا صار بمنزلة
القاضى وفيه الفاروق لو باع الأب من ابنه الصغير
جبة وهي عليه الأب أو ثيابا أو ثوبا أو خاتما في
أصبعه لا يصير الابن قابضا حتى يفرغ الأب ذلك وكذلك
في الدابة والأب راكبها ولو قال الأب أشهد وأشهد
استقرت جارية ابني هذه بالقدر هم وابن صغير في
عياله جاز الشراء يصير الأب قابضا لها بنفسه السران
كانت في يومه والثمن دين عليه لا يبرأ إلا بالقيمة الذي
قلنا إذا اشترى الأب الصغير أجيرا بأكثر من أجر مثل عمل
الأجير بحيث لا تغايب الناس فيه إلا أن الأب علم يعلم
بذلك فأنكره الإسلام في شرح السراج في الأجرة تغذ
على الصغير إلا أن الأب على الصغير أن يشترط الأب إذا
أجر من مال الصغير في مال الأب لم يبرأ المستاجر
أجر المثل ما كان من غير أجر المثل هكذا
قاله من الشايع وقال بعضهم إذا كان الثمن خيرا
الصغير يجب النقض وقد مر في مسأله الأجر المستاجر
الثمن إذا باع مال الصغير من رجل عليه إليه ثم علم
المشتري بالمشتري عيبا فليس له أن يراجع القاضى
في الرد عليه بالعيب لأنه القاضى بمنزلة الرجل من
الصغير لأن بيعه خرج عليه وجه القضا بالنظر لا الصغير
وكذا لو باع بعض مال القاضى مال الصغير لا يبرأ المشتري
في الخصومة في الرد مع البائع لأنه قابض عن القاضى

القاضي اذا باع دارا لفقير فاذا هي لفقير اخر فيه ولايته
لا يجوز والمعي فيه انه تهديد حكم والحكم اذا وقع لا ينسأ
لا يقع لغيره والقاضي اذا باع مال اليتيم من نفسه او باع
ماله من اليتيم كذا ذكر في السير انه لا يجوز القاضي اذا
زوج الصغيرة البتية من ابنه لا يجوز وكذا الزوجها
من لا تقبل شهادته وقد ذكرنا سائر بيع القاضي من
نفسه ومن غيره مال اليتيم في مسائل البيوع والقاضي
اذا استاجر اجورا لليتيم اكثر من اجرا مثل حيث لا يستأجر
الناس فيه ولم يعلم القاضي بذلك فلا اجرا جرح مثل عمله
في مال اليتيم ولو قال القاضي تعددته الجور تعدد الاجار
عليه القاضي وجب جميع الاجر فيه مال القاضي القاضي
اذا اقر من مال اليتيم بجور وقد مر في مسائل البيوع والي
اذا باع التركة من مال ثلاثة اوجه مال اليتيم التركة
كبار اكلم او مضافا اليه مال اليتيم او مضافا اليه مال اليتيم
كلهم فالو مبيع بغير شيء منه في مال اليتيم ما كان له او
غروضا او عقارا سواء كانوا حضورا او غيبا على السيد دين
او لم يكن لكن اذا بيع بمثل البتية او بما يتفان الناس
في مثل ذلك لا يقضية اذا لم يكن في التركة دين يبيع
الوصي العقار لا الحاجة الصغار اليه شئ من الاقارب وغيره
او لغيره دعته اليه ذلك من كثرة خواجهها ومولاتها
حتى لو كانت تروى عليه فلا تقا قال شمس الائمة الحلواني
رحم الله هذا جواب السلف فاما المتأخرون من مشايخنا
قالوا لا يجوز للوصي بيع عقار الصغير اذا كان في البيت دين

لا وفاءه

لا وفاءه الا من ثمن العقار او يكون للصغير ثمن العقار او
يرغب المشتري في شرائه بضعف القيمة وان كانت
الورثة كبارا كلهم وهم حضورا وليس على الميت دين قالوا
لا يملك التصرف فيه التركة اصلا ولكن يتقاضي ديون الميت
ويقضي حقوقه ويبيع ذلك اليه الورثة هذا اذكر في الاصل
وفي المحتق عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله في
رجل او ممي اليه رجل ولهم اولاد كبار وكلهم حضورا وليس
عليه الميت دين ولم يوصي بوصية انه يجوز بيع الوصي
في كل شيء ما خلا العقار وكذا اذكر في ابي يوسف رحمه
الله قال ابو الفتح وهذا خلاف جواب الاصل فقد ذكر
في الاصل ان لا يملك بيع ماسوي العقار ايضا وان كان على
الميت دين من التركة حضورا وصحوا على انه يبيع كل التركة
بما كان له من غيرها زاد عليه الذي اختلفوا فيه قال ابو
حنيفة في بيع ماله ببيع ماله في بيع ماله لم يقض
الورثة في بيع ماله ببيع ماله في بيع ماله لم يقض
الدين بل ياتي الوصي ولا يبيع التركة الا هذا اذا كانت
الورثة كبارا وهم حضورا فان كانوا غيبا لم يأت
في التركة دين ولا وصية ببيع المنقول لان بيع المنقول
من ماله الحفظ قالوا هم سألوا عن بيعه رحمه الله عن
بيعة الكبير الذي عليه بيع الوصي في المتاع قالوا ان كان
بالكوفة في سيرة ثلاثة ايام ولا يبيع العقار الا بحق
ولو خيف هلاك العقار هل يملك بيعه اختلفوا في
قال بعضهم يملك استدلالا بالنقل وقال بعضهم لا يملك

اذا مفع

وهو الاصح لان الدار لا تملك ما لا يثبت في الحكم عليه لا في
 البصر وهذا اذا كانا كبارا غيبا وليس في التركة دين
 ولا وصية فان كان في التركة دين وهم غيب فان كان
 مستحقا فله ان يبيع العقار والمنقول جميعا وهل يبيع
 الزيادة ان كان منفوقا فله ان يبيع ولو كان عقارا فلم
 ذلك ايضا عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لما ههنا اذا
 كانت الورثة كلهم كبارا فان كان بعضهم كبارا وبعضهم
 صغارا فان كان الكبار غيبا والتركه خائفة عن الدين
 والوصية فخلو الوصي يبيع المنقول بالاجماع وله بيع حصة
 المتقار من العقار وهل يبيع حصة الكبار من العقار
 فعلى القائلين ان ذلك ان كانت التركة مشغولة والباقي
 غيب ان كان مستحقا يبيع العقار والمنقول جميعا وان
 لم يكن مستحقا لم يبيع من الدين من العقار والمنقول
 بالاجماع وهل يبيع من الدين من المنقول بالاجماع
 يبيع وفيه اختلاف على ان يبيع من الدين بالاجماع
 والتركه خائفة ان الدين والوصية فانه يبيع حصة
 المتقار من العقار بالاجماع وهل يبيع حصة الكبار
 فالشافعية على خلاف وان كانت التركة مشغولة بالدين
 فان كان مستحقا يبيع الكل وان غير المستحق يبيع
 بقدر الدين وهل يبيع الزيادة فعلى المخالف والاصل
 ان يبيع حصة الكبار والله انه مقيمت للوصية ولا يبيع
 من التركة شيئا له ولا يبيع الباقي فان الوصي كالمالك
 يبيع نصيب الصغير من المنقول يملكه يبيع نصيب الكبير

عقار

القائمه

القائمه ايضا وتام هذا مع معاينة بنظري وما بالادخيرة
 واذا باع الوصي شيئا من التركة بالنسيئة فان كان ذلك
 ضررا للدين بان كان عليه المنع والحد فقبل اجل الاجرة
 والاجور وحين هذا اقاله مشايخنا اذا استباع رجل شيئا من
 ماله اليتم بالحق والاخر بالحق وما ينفق الاول اصله ينتفي
 للوصي ان يبيعه من الاول الذي لا يثبت عليه المنع
 والحد عند الطلب وكذا في اجارة دار اليتيم وكذا امتوك
 الاوقاف وجميع املاك الاوقاف وصبي باع منه دار اليتيم
 من مجلس يعلم انه لا يمكنه اذا الشئ ذكر في الغناوي
 عن ابي القاسم اذا كان هذا يبيع رغبة اجل القاضي المستحق
 ثلث ثلثه ان كان له ملكه اذا الشئ والاقضى البيع في هذا
 الجواب ان اذن ان جواز البيع وان كان له لو رغب في التبع
 عن ابي القاسم رحمه الله وينبغي ان لا يجوز هذا البيع الا ان
 المشتري يملكه انما الشئ فان كان القاضي يبيع عليه
 الوصي والبيع على ذلك يبيع القاضي يبيع الوصي
 ويحكم بانه الا ان يبيع قناويه الفضل في بيع عقار
 ليقضي دينه الميت وفي يده من المال ما يفي بقضا
 الدين ياز هذه البيع لانه قائم مقام الوصي ولو فعل
 الوصي ذلك بنفسه جاز فكذا الوصي في قناويه اجرة
 الوصي رحمه الله رجل فاته واوصيه بثلاث ماله وخلف
 صنوقا من العقارات والوصي يبيع صنوقا للوصي في الوار
 ان لا يرضي الا من كل شيء الثلث ما يمكن بيع الثلث منه
 وصي اجر بعض التركة اجارة موسومة طويلا ليقضي

فهدى من الميت لا يجوز لما فيه من الغبن والمفسر الأول وفي
 هذا العمل كلام ينظر في اجارته الدخوة ومي باع شيئا
 من اموال اليتيم ثم طوالب منه بالكرامة ذلك ينظر فيه ذلك
 اثنان من اهل البصر والامانة فان قالوا بان الذي باع الوصي
 به قيمته لا يلتفت الى زيادة من بين يده وان كان فيه الزيادة
 يشترطه بالكرامة في السوق باقل لا يجب على الوصي دفع
 ما باع منه بالمزيد بل يرى ذلك اهل البصر والامانة فان
 اجتمع عليه ذلك رجلا من اخذ الوصي قولا في بعض المواضع
 يقول يعتد الوصي في قول الواحد وفي بعض ما شرط اليتيم
 وقيل اخذوا من اليتيم قوله محمد رحمه الله والاكتفاء بالاحقة
 قولها كافي التركة والقرينة الآية او الوصي باع مال
 الصغير ثم اقال المبتع مع الشفوي من الالة التوفيق
 دقيقة تنظر في مسائل البيع اذ لو من الوصي مال اليتيم
 يدونه استدان من اليتيم ثم كثرته في بيعه او اشتد
 من المرتبة لم يمتد اليتم فباع من اليتيم به من مال
 اليتيم وبيع المرتبة على اليتيم بحاله يطالب به الوصي
 وان غصبه الوصي من يد المرتبة واستعمل في حاجة
 الصغير وكل يفتن الوصي قيمته لحق المرتبة لا حق
 اليتيم ولو استعمله بعد الغصب في حاجة نفسه ضمن
 لحق اليتيم ان في الفصل الاول اذا اديت المرتبة من
 يذ لك مال اليتيم وفي الفصل الثاني لا يرجع به لك على
 اليتيم وان غصب الوصي عبد الرجل واستعمله في حاجة
 اليتيم ضمن قيمته المقتوب منه هل يرجع به لك في مال

متاع مو

اليتيم

اليتيم لا رواية عن اصحابنا فيه قال مشايخنا ينبغي ان لا يبيع
 وقدمت المسئلة في مسائل الغصب الوصي اذا اشترى
 اجبا لليتيم بالكرامة اجزا مثل قال القاضي الامام ركن الاسلام
 السعدية ان الوصي يبيع مستأجر النفس ويجب جميع الا
 في ماله ذكر شيخ الاسلام في شرحه ان الاجارة تقع للصغير
 ويجب اجور مثل ماله في الفضل على الصغير الوصي
 اذا احتال بمال اليتيم والثاني ما يلي من الاول جاز وان كان
 دونه وفي الملاح لا يجوز وان كان مثله اختلف المشايخ فيه
 وشارف الكتاب اليه لا يجوز وقد مر في مسائل الجواراة
 اذا باع الوصي دار صغير فاذا هي لمصغر اخر هو ماله فذلك
 جاز الوصي اذا باع مال اليتيم من نفسه او باع ماله نفسه
 من الوصي ما يؤول الى حقيقته رغب في الله عنه واخذ من
 الوداع ان الوصي يبيع ماله بغير ربحه اذا كان فيه
 ينقص من ماله فيقول له ان يبيع ماله بغير ربحه كل حال
 وتعلم ان البيع في حقيقته انما هو في قوله ان حقيقته
 ربح ماله بعضهم قالوا انه يبيع الوصي ماله بغير ربحه
 درهم ان مائة درهم ويبع ماله الوصي من نفسه ما يار
 في مائة درهم بالف وبعضهم قالوا ان يبيع ماله نفسه
 في ماله الفاجس مائة ويبع ماله الصغير من نفسه
 ما يار في خمسين بالف ثم اذا جاز بيع الوصي من نفسه
 عليه قوله ان حقيقته ربحه الله هل يكتفي بقوله بغير ربحه
 كافى الية ام يحتاج الى الشطرين بخلاف الآية ذكر الفقهاء
 وقال ولاية الية تثبت شرعا لا بقوله فكذا يبيع بغير ربح

اليد القبول، وصي اليتيمين اذا باع ماله اخذهما من الآخر
 ولا يجوز الصبي ان يادون له من جهة الوصي اذا باع ماله
 من الوصي فهو وكيل الوصي بنفسه وفيه كرامة تنظر
 لا يحال له فيه ومبايا الله خيرة في فصل نفقات الوصي منها
 وفي واقعات الناطق الوصي اذا امره انسان ان يشتري
 له شيئا من اليتيم فاشترى له لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى
 لنفسه على قوله له حنيقة رحمه الله الوصي اذا اخذ
 ارض اليتيم من ارضه اختار فيه المشايخ قال بعضهم يجوز
 مطلقا وقال بعضهم ان كان البذر من قبل اليتيم لا يجوز
 وان كان البذر من جهة الوصي جاز وذلك في الاصل ان
 كان البذر من جهة اليتيم يجوز وان كان من جهة الوصي
 لا يجوز وان كان مشكلا وامر المشايخ على ان لا يجرى ذلك
 ارض اليتيم من ارضه في اليتيم ما يصيبه من ارضه لا يجوز
 المنازعة وان كان البذر من قبل اليتيم لا يجوز
 وضمان الحق في اجازة المصلحة في ذلك ومبايا
 الامام ع من ارض يوسف رحمه الله ان وصي اليتيم اذا زرع
 بذر اليتيم في ارض اليتيم واشهد عند الزرع ان يظن ذلك
 قرضا عليه وان استاجر الارض لنفسه فان كان لا جرم
 خير اليتيم فاجل الاجر لليتيم والزرع الوصي وان كان
 الزرع من اليتيم فاجل الاجر لليتيم ولو استقر
 من قبل الوصي اليتيم وزرعه في ارضه نفسه فالزرع للوصي
 والاول قوله وان زرع لنفسه وكذا ان زرع بغير نفسه
 في ارض اليتيم وقال زرعها لنفسه فان كان في ذلك ربح

ظاهر لم يصدق ثم اصل هذه المسئلة دليل على ان الوصي
 يملك الاستقراض من مال اليتيم وذلك كوفي المستقر من ماله
 مسئلة تدل على انه لا يملك ذلك وهو وصي الوصي اذا
 استقرض شيئا من مال اليتيم واشهد على ذلك انه اخذ من
 ثم ضاع فلا ضمان على الوصي الا ان يجرى كمن يفتد بحسب الضمان
 ولو كان يملك الاستقراض لما وجبت عليه الضمان وان
 حركه وقال هشام بن نواخره سمعت محمد ارحمه الله يقول
 ليس للوصي ان يستقرض من مال اليتيم عند ابي حنيفة
 رحمه الله وما اذا زرع في ارضه فعل ذلك بالأساس به
 وذكر شيخنا الامام الحلي رحمه الله في شرح كتاب الوصي
 ان فيه اختلافا في المشايخ والوصي يملك اخذ مال اليتيم مضار
 وان اخذ من ارضه مشروفا دبراه له من ارضه فانه مضاربة
 فاسمها اجرة وهذه اشكل لا يظن ان ذلك في نفسه قد
 تنقذت ارضه من توريث الوصي في ارضه وهذا لا يجب
 لان حائل هذا ارض الوصي وصية يواجب فيه لليتيم ولا
 لا يجوز ان يواجب وصيا استقراض رجل دابة ليحل بها غالا
 منها ان مال اليتيم فعل حق جاز عن الحد ما رآه قال اذا
 طعن الدابة فان مما فيها مال اليتيم فهو فاعل الوصي
 في اليتيم وفيه اختلاف ذكرناه في مسائل الحارثية في
 مضاربة شيخ الاسلام الوصي اذا اجر نفسه لليتيم باقل من
 اجر مثل عمله حتى كان للمصغر فيه منفعة ظاهرة فيكون
 والوصي يملك التزوج بامة المصغر وداره في سكاك الدابة
 الوصي اذا رهن مال اليتيم بدين نفسه لا يجوز فيا ساء وجوب

استحسانا وهو قوله اي حنفية ومحمد رحمهما الله خلافا لاي
 يوسخ رحمه الله وهذه السلسلة بناء على ان الوصي اذا باع
 بال اليتم يدين نفسه بمنزلة الدين بمثل ما عليه من الدين
 عند اية حنفية ومحمد رحمهما الله يجوز لو يبيع هو ضامنا
 للوصي وعلى قوله اي يوسخ رحمه الله لا يجوز واجمعوا عليه
 انه لو اراد ان يوفي دين نفسه من مال الصغير ليس له ذلك
 واذا مع الوهن يدين نفسه عند ما وهلك في يد المرقون عاك
 عاقبه ويضمن الوصي للصغير قيمة الرهن اذا كان قربة الرهن
 مثل الدين ولا يضمن الزيادة لانه فيما زاد مودع مال الصغير
 وله هذه الرواية في المتن قال ما جازي قلت لم يرد رحمه الله
 الذي في الرواية اية اليتيم الي بلد يتقاضى منه قال لا
 ولكن النقص في مال اليتيم يوجب له دابة في مال الوصي
 القاضي في ذلك قال اجزاء حنفية فاما في المال يخرج
 فيه مال اليتيم في مال الوصي قال اليتيم يدين نفسه
 من مال اليتيم له ذلك في مال الوصي وفيه الوصي
 اليتيم رحمه الله قاله في تفسير للوصي ان ياكل من مال اليتيم
 ويتركه اذا ذهب في حاجته قال الفقيه الي اليتيم
 رحمه الله اذا كان محتاجا لقوله تعالى ومن كان محتاجا
 فلا تخشوا هذا استحسان بعد ما يتعين في مال الوصي
 انه لا يجوز له لقوله تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتيم
 ظالمين غير تفصيل ولعل ان الاوليه ما رت منسوخة بهذه
 الآية شيل ابن مقاتل عن وصي انفق مال اليتيم في حاجة
 نفسه قال لا يبرأ منه عليه اليتيم ولا يتقضي من نفسه الا

ان يسترى باليتيم يجوز شراءه ثم يقول الشهود كان اليتيم
 مليه كذا وكذا فانا اشترى هذا لم يبيعه فقضا وببرأ منه
 اليتيم وكذا لك هذه الحكم فيما اذا استهلك الوصي مال اليتيم
 وقال بعض مشايخنا لا يبرأ حتى ياتي الحاكم فيضربه بالخمسة
 فيضربه وياخذ من ماله ما يشاء الا ان يتقدر عليه الدفع
 الي الحاكم بان لا يجد القاضي او يخاف ظلمه فيجوز يسترى
 شيئا لليتيم بماله اليتيم وفي الواقعات وصي اخذ مال
 اليتيم في حرجه وانفقته ثم وضع له مثل ما انفق لا يبرأ اليه
 ان يكن فيه نعمة اليه وذكر في النواز ان من يبيع بواحدة يسترى
 للغير شيئا ويعطي ثمنه عنه من مال نفسه هذه الحيلة
 في وعنايا الدخيرة وذكر في النواز ان في موضع اخر الوصي
 اذا اشترى من اموال الوصي ودرهم الوصي ثم دفع من عنده
 في وصية اليه او انفق على ابيه في مال الوصي ارجوا
 انه يبرأ من ذلك في مال الوصي وفيه الوصي وفيه الوصي
 اخر من النواز ان من اشترى من مال الوصي وهو صغير
 يسترى شيئا ويعطي ثمنه من مال نفسه من ان قال الله
 وذكر في موضع اخر وصي اليتيم عليه دراهم من مال الوصي
 ختمها بنفسه او يقول اقضي من مالي الوصي في مال اليتيم
 حتى يبيع قضاها وفي رواية صاحب الحيلة ان من ملك
 الحقول مال الوقف حتى صار ضامنا ثم وضع مثل ما كان عليه
 مال السجد لا يخرج من العهدة والحيلة ان يرفع الامر الي
 القاضي حتى ينصب احدا من اليه ثم يدفع ذلك الرجل اليه
 ولما انفق في مارة السجد يخرج من العهدة وفي العدة ان

مصرف القيمة مال الوقف في حاجة نفسه ثم انفق في عمارة الوقف
 يتبرأ ولو جاء مسئلة وخطأ بدرهم الوقف بضمن الكل لا يبرأ من
 مسئلة كل واحد طريق براءة انه يصرف في عمارة الوقف او يامن
 القاضى رجلا بضمه منه للوقف ذكر ابن سماعه في
 نوادره عن ابي يوسف رحمه الله اذا انفق الوصي عليه
 القيمة من مال نفسه ومال اليتيم غايب فهو متطوع الا
 انه يشهد انه قرض عليه او انه يرجع في ماله فيسند له ان
 يرجع وفي واقعاتنا انما في الوصي اذا اشترى لنفسه بركس
 او ما ينفق عليه لا يكون متطوعا من غير فصل الوصي اذا
 اشترى لنفسه من مال نفسه كان له ان يرجع في ماله اليتيم
 كالوكيل والشرا اذا انفق الثمن من ماله وكذا الوقف في الوصي
 دين الميت من ماله نفسه كان له ان يرجع ولو ارثت
 كالوصي في عدا ودينه في فتاوى الفخري في مال الميت
 امرأة او ولد او غيره الوصي الياسر انفق في مال الميت
 اليه النفقة في المدة وقعت في نفسه فافقت عليه
 الصغار لتزوج في ماله بعد القسمة ان اشرفت عنه
 الانفاق انما لا تنفق لتزوج رجعت والا فلا في الغالب
 من شقة ذلك الدين انها تنفق انما ينفقان على
 اولادها الزوج والصلوة والمسئلة مذكورة في الوالد اذا
 قضى من امرأة ابنته الصغير انه لا يرجع اذا لم يشهد
 وفي النوازل اذا اشترى الوالد لولده الصغير شيئا وادى
 الثمن من ماله نفسه ليرجع في ماله ابنته ان لم يشهد
 الا اذا لم يرجع وقرض بين الوالد والوصي هكذا يفرق بين

الوالدة اذا كانت هي الوصية وبين ان يكون الوصية غيرها
 من النساء وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله الوصي اذا انفق
 الوصية من مال نفسه قيل ان كان وارثا يرجع وان لم يكن
 لا يرجع وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع وان كان نفسه
 تعالى لا يرجع وقيل يرجع على كل حال وذكر الحاكم في فصل
 البروات من شروط الوارث والوصي اذا قضى دين الميت
 ان شرط الرجوع فله ان يرجع فاما اذا ادين ولم يقل شيئا
 ثم قال ان كنت لا يرجع لا يصرف في ذك القاضى الا امامه في الدين
 في الفتاوى الوارث اذا قضى دين الميت من ماله نفسه
 فله الرجوع في التركة وان لم يقل وقته القضا اذا قضى
 لا يرجع في التركة ورايت في بعض الفتاوى انما اذا انفق
 في عمارة الوقف من ماله ان اشهد انه انفق ليرجع فله
 الرجوع في عمارة الوقف الوصي اذا اشترى بغير وقف
 في مال الميت فله الرجوع في مال الميت متطوعا بشرط الرجوع
 ام لا ولو ارثت في مال الميت ودكر رضى الميت في قباؤه
 المتولى اذا صرف في عمارة الوقف من ماله متطوعا
 ورفعه في نفسه من ماله نفسه كالوصي في مال الميت
 في مال الميت له اليه المصير ويرفع شفعه من ماله المتبرع وذكر
 في المدة قيم الوقف اذا ادخل جدي عافي دار الوقف ليرجع
 في ماله ذلك لان الوصي اذا انفق من ماله على اليتيم
 ليرجع له ذلك والاحتياط ان يبيع الجدي من اخره وشتره
 للوقف وفي فوايد صدر الاسلام طاهر بن محمود اذا اراد
 المتولى ان ينفق في عمارة المسجد من ماله ويكون له حق

الرجوع بيني وبينه ان يرفع الامر الى القاضي حتى يامر بالاستقرار
والانفاقة وفي فوائده صاحب المخطوطة انفق عليه الوقف
من ماله نفسه له الرجوع وان لم يشترط كالوصي وذكر
في الملتقى مسئلة تدل على ان القيم او الوصي لو انفق في
الوقف وفي مصالح اليتيم من ماله ليرجع فله الرجوع من
غيره وان يرفع الامر الى القاضي اما اذا رفع لا يصدقا لا ببيعة
فانه ذكر قيم الوقف اذا انفق في الوقف من ماله ليرجع
في غلته فله الرجوع وكذلك الوصي ولكن اذا ادعي لا يكون
القول قول من قد مر ما يتعلق به في فصل تقييدات الوصي
وتذكر في المخطوطة الوصي اذا اشترى الطعام او الكسوة
بشهادة الشهود يرجع في ماله الميت اذا كان على ذلك
بينة ولا يصدق عليه اداء الخراج ونفقة الثمن من ماله حتى
يقوم البيعة على ذلك اذا انكر الورثة ذلك كما ذكرنا اذا كان
عنده الوصي ماله فماله الميت الخراج او نفقة الثمن والكسوة
من المال الذي يدي ولذيقه في ذلك الوصي محددقا
فيما قال من غير بينة وذكر العبد المهد في المخطوطة
السادس من اب القاضية وانه ادعي الوصي ان اليتيم
انه انفق من ماله نفسه واراد الرجوع على اليتيم والوقف
لا يكون له ذلك لانه يدعي ديناً لنفسه على اليتيم والوقف
فلا يصدق من الدعوى وفي وصايا الجامع الكبير والي قال
الوصي ادرت خراج ارض اليتيم او جعل ابقه او فنان شي
ليس بماله الصغير او نفقة اقاربه بعد القرض او من عبد
او من يتيه لهم وانفقت عليه كذا وذلك نفقة مثله وادعي

انه ادعي هذه المسئلة من ماله نفسه ليرجع على اليتيم
لا يصدق الا ببيعة وتام هذا ينظر في الجامع وياتي بعده
هذا شيء منه ان شاء الله تعالى ذكر محمد رحمه الله في
وصايا الجامع الوصي اذا قال بعد البلوغ انفقت عليك ماله
في صغيرك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يصدق
في الفضل لانه في قدر نفقة المثل مسلط عليه شرعا والفضل
عليه ذلك اسراف فلا يكون مسلط عليه شرعا والاصل ان
الوصي متى اقربته من ماله الصغير بعد بلوغه وكذا
الصغير ان كان تقيها هو غير مسلط عليه من جهة الشرع
لا يقبل قوله الا ببيعة او بتقديرية الصغير بعد بلوغه
وكذلك لو قال ان اباك تركه مقيما وانفقت عليه كذا او
قال اشترى ثوبا مقيما بالثمن درهم وانفقت عليه كذا
او الرقيق او المال او الكسوة او الكسوة او نفقة
قوله مع غيره من نفقة مثله من ماله شرعا لان
ذلك احد من ماله الصغير من ماله الوصي كماله اصلاح
نفسه الصغير بالثمن او بالثمن لو كان اليتيم في يد رجل
يدعي فقال الوصي للقيم اني اشتريته من هذا الغلام بالثمن
من ماله وتبنيته وانفقت عليه كذا كذا من ماله الا
انه يصدق منه وانكر الابن ذلك لا يصدق في ماله صاحب
المد والغلط له لان في حقه شاهد او مدعي في اليتيم يصدق
في حق اليتيم حتى لا يضمن له شي لان اقر بما هو مسلط
عليه شرعا لان الشرا ماله الصغير والانفاق عليه نفقة
المثل من باب الحفاظ فصار كالمدعي اذا قال للمالك ان نفقت

هذه نفع الودعة الي فلان ودفعته اليه وصدقه المالك في الامر
 بال دفع وكذب به في الدفع بصدقة الودع في حق يراه نفسه
 في حق وجوب الضمان علي الوكيل والرسول ولو قال
 الوصي ان عبده هذه افدا بفق فباعه رجل من مسيرة ثلاث
 ايام واعطيه جعله اربعين درهما من مال له وكذبه الا
 في ذلك وقال لم يابق غلامي قط بصدقة الوصي في هذا مع
 عينة عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله
 لا يصح وقولوا حضن الوصي رجلا وقال ان هذا قد اخذ
 عبدا لهذا المصبي كان قد ابف وجاءه من مسيرة ثلاثة ايام
 فان القاضي لا يلزم شيئا من مال الابن الابينة علي الاثاق
 والرد وشك الوكيل قال اية اشتريت للمصبي فلا مانع هذا
 بالرجل بالثمن ورجل وقيضته وهلك عنده فان القاضي يلزمه
 ان يقول ما احب الغلام منه من مال المصبي والوصي
 للابن بقدر ما كبر ان يترك ما احب من ماله من ماله مات
 اليه منذ سنين فبيع حوله سنين فباعه الوكيل الوصي
 عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله قوله
 الوارث والوصي انما من حق يقوم له البينة وعنده هذا
 الخلاف اذا اختلفوا في الارض ما فقال الوصي بحد الارض
 وادبته حوله ثمان عشر سنين وقال الوارث لم يزل في
 هذا الارض ما منذ مات ابي ولم يكن في الارض ما من
 الخصومة فالقوله قوله الوصي مع عينة بالاجماع حكما
 للحال في الطاحونة اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه
 ولما دعي الوصي انه ادب ضمان بيع استهلكه المصغير

وقال المصغير بعد المباح لم استهلك شيئا فالقوله قوله
 الابن وكذلك اذا ادعيه انه ادب نفقة اقره المصبي بغير
 القاضي وانكر المصبي الفرض لا يصدق الوصي الابينة
 ولو قال له ان عبدا قد ابف الي الشام فاستاجرته رجلا
 بما يقدرونه فباعه وانكر اليتيم ذلك فالقوله قوله لا يصدق
 ما هو مسلط لانه اقر بلزوم المالك بالاستيجار قال ولو قال
 الوصي في جميع ما ذكرنا ادبت من مالي لا رجوع علي اليتيم
 لا يصدق الابينة هذه الجمل في وما يالجامع ذكر المصبي
 الشهيد في الباب السادس من ادب القاضي وينبغي للقاضي
 ان يحاسب الامانة علي ما جرى عليه يدب من اموال القايين
 ومن غلبه فان احسن بجنابة عزله واستبدله بغيره
 وان وجد من القايين وهو يتقبل قوله الوصي او القايين يدب
 من الامانة في الضميمة واليتيم وعنده ذلك اذا ادعيه
 ما يصدق عليه في تلك الامانة في ادب الوصي او القايين فقام
 القاضي في يقين قوله القاضي فيما يلو لا فكلنا قول
 الوصي والقايين قال المصغير احداهما في استخافه
 واختال المتأخرون فيه منهم من قال لا يستخاف القاضي
 القايين او القايين اذا ادعي عليه شيء معلوم يستخاف والثوم
 قالوا يستخاف لان هذا استخلاف للاختلاف والنظر لليتيم
 وماله الوقف في حق احسن بشي من الحيانه في امر الامر
 في الوقف واليتيم وهكذا حكم بختن باليتيم والوصي وفيه
 سائر الدعاوي لا يستخاف ما لم يدع عليه شيء معلوم وقد
 ذكرناه في مسائل ادب القاضي من هذا الكتاب وهو ان

القاضي يذهب في الزيادة لو كبر الضمان وطلبوا المال
 من الوصي فقال الوصي انفقته عليكم منه كذا وكذا شيئا وكذا
 نفقة مثلهم في تلك المدة وكذا بنه الورثة والقول قول
 الوصي بالاجماع وان كان القاضي اخذ من الوصايا وكر
 شيخ الاسلام ابو بكر في شرح وصايا الاصل اذا كانت الورثة
 صفار فقال الوصي انفقته عليكم كذا وكذا درهم من مالهم
 ان كان ما يدعي النفقة في تلك المدة نفقة مثلهم او زيادة
 يسيرة عليه نفقة المثل يكون القول قوله وعليه الميراث
 ان انقصه الورثة بعد البلوغ في ذلك بان قالوا انك توارثنا
 عانا ونفقنا فلما عانا الاجرة او قالوا بانك لا تنفق علينا
 وانما انفقنا فلما عانا غيرك عليه سبيل التبعض اذا ادعوا غثل
 ذلك عليه الوصي وجب الميراث عليه الوصي ان ادعوا غثل
 عليه الوصي وكذا فيهم الظاهر بان قالوا انفقنا فلما عانا وكذا
 شيئا قليلا لا يكفي في ذلك التبعض في نفقة المثل فانما
 لا يكون عليه الوصي ميراث في هذه الحالة ان ادعوا غثل
 الوصي انما ادعوا عليه في هذه الحالة نفقة مثلهم او
 زيادة يسيرة على نفقة المثل فاما اذا ادعوا زيادة على
 نفقة المثل بحيث يمكن الاحتراز عنها فانه لا يصدق
 الوصي ونفقة المثل عليه الضمان الا اذا خسر ما ادعي به
 محتال فان قال اشتريت لهم طعاما فشرقه ثم اشترت
 ثيابا فانك او مثل ذلك فانه يصدق مع الميراث لانه امين
 وفيه خسران وبيع رشيد الدين رجل مائة وترك ابنا كبيرا
 وصغيرين والكبير وصي من جهة الميتة او من جهة القاضي

فانفق على الصغار في حال صغرهم والقاضي ان يجانسب
 الوصي ولا يجبره على ذلك لو امتنع والقول قول الوصي
 الخراج وفيها النفقة بالمعروف ولم يشرقة لانه امين من
 جهة البيت والقول قول الامين مع الامين فيها جعل
 امينا ذكر في وصايا الدخيرة قاله محمد رحمه الله او وصي رجل
 بان يبيع عبده ويتصدق به على المساكين فباعه الوصي
 وتصدق بالشئ وهلك الشئ في يده ثم اسحق العبد من
 يد المشتري ضمن الوصي الشئ للمشتري ثم يرجع في جميع
 تركه للميت وهذا جواب ظاهر الرواية ومن محمد رحمه الله
 انه يرجع في ثلاث تركه الميت واذا هلك تركه لا يرجع
 على احد الا على الورثة ولا على المساكين ان كان قد نفقده
 على المساكين او لم يبيع الوصي تركه فاصاب صغيرا من
 الورثة او من غيرهم الوصي وتصدق بالشئ وهلك منه
 واستحق العبد من يد المشتري مع جميع المشتري بالشئ
 على الوصي ومن الوصي مال الصغار ويرجع الصغير
 بحسنه عليه الوصي ان كان القسيه من المشتري الوصي
 اليه ان يبيع عبده ويتصدق به على المساكين
 فباعه الوصي ويتصدق به على المساكين ثم اسحق العبد من
 يد المشتري بالشئ على الوصي ولم يرجع الوصي في مال القيم
 به واما يرجع على المساكين الذي نفقده من مال الشئ
 وهذه الرواية مخالفة رواية الجامع الصغير ما عليه
 دين الف درهم ولم يترك الا عبدا فباعه الوصي بغير امر
 القاضي وتصدق الشئ فباع عبده ثم اسحق العبد ثم

المستتر على الوصي فالوصي لا يرجع عليه الغريم بشيء إلا
انه يكون الغريم قال له بعد واقض ديني فيخلف يرجع
الوصي على الغريم اذا مات وفي يده ودائع شتى وتركه
اموالا وعليه دين يحيط بما له فقبض الوصي الودائع من
منزله الميت ليردها على اصحابها او قبض مال اليتيم ليقضي
به الدين فذلك المقبوض في يده فلا ضمان عليه وكذا اذا
لم يكن على الميت دين فقبض الوصي ما له من منزله
وهلك في يده فلا ضمان عليه لان له ولاية القبط ليرده
عليه الورثة الوصي اذا انفق التركة على الفقير حتى
فتيت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء غريم ادعى على
الميت ديناً ثابتاً بالبينة عند القاضي وقضى القاضي
بشيء من هذا المبلغ الغريم ان يضمن الى الغريم ما يجب
ان يكون الجواب في هذه المسئلة نظير الجواب اذا
قضى الوصي دين الميت ثم ظهر دين لغيره من اهل بيته ثم
ان الوصي انفق في اقل من القاضى عليه من اهل بيته
ولا على القاضى ولكن الغريم لا يرجع عليه الا في الاول
ويشاركه فيما فاته ان كان المقبوض قائماً وان كان
والكاشف عنه من المقبوض وان دفع اليه ولو
بغير امر القاضي فللتايب ان يضمن من الوصي حصة
من المقتضى ان شاء هل يرجع الوصي بما ضمن على قوله
ينظر ان كان في زعم الوهي ان الثاني يبطل في دعواه
وفيه انعام من البينة لا يرجع على الاول وان كان في زعمه
ان الثاني محق فيه دعواه وفيها انعام من البينة يرجع بذلك

على

عليه الاول لان في الوجه الثاني اعم الوصي ان صار غاصبا فيجب
الثاني بالرفع الى الاول فيضمن ولا كذا الوجه الاخر فيجب
مسألة النفقة كذا يقول ان انفق عليهم بما من القاضي
فلا ضمان على الوصي وان انفق بغير امره فعليه الضمان
لان الدين مقدم على الوراثة وعلى حق الورثة الوصي
اذا خلط مال اليتيم بماله نفسه لا يضمن لان الاحتراز عنه
في حق الوصي متعذر او مستحسن فيسقط اعتبار هذه الجملة
فيه وصايا الذخيرة وفي المتن اذا خلط الوصي ماله بماله
اليتيم فلا ضمان عليه كذا قال ابو يوسف رحمه الله وفي
مجموع النزاع في متفرقات الوصي ان يخلط طعامه بطعام
اليتيم ويأكل منه بالمعروف وفي فتاوى رشيد الدين الام
اذا خلطت الاموال الولد واشترت الطعام والكسوة مع
المعسر ما كان مازا وعلى حصته الا يجوز لانها كانت مال
اليتيم فله ان يضمن ما لا يضمن من اكله من الطعام
لان مال الدين موقوف له لا يراو وجب بقاء الوصي عقدا
لا ترجع الحقوق في يده العاقد لا يبرح ولا يبرأ منه وان
وجب بعقد الوصي عقدا ترجع الحقوق فيه الى العاقد به
عقد وسواء المديون ذكر المسئلة في باب مكاتبة الوصي
من كتاب الكاتب ذكر في ادبه القاضي من الفدية الوصي
اذا دفع المال الى المصبي لا يضمن وفي ظاهر الرواية يضمن
وفي المتن عن محمد بن رجل او صبي الى رجل وله ابن صغير فادرك
الصغير والميت دين على رجل فقبض الوصي الدين بعد
ما ادركه فهو جائز ولم يفصل قاله ثم ولو كان الابن نفاه عن

القبض بعد ما ادرك فقبض لم يحز قبضته الوصي اذا تولب
العقد لا يجوز ان كان تولب العقد يجوز عند ابي حنيفة رحمه
الله ومحمد يعني للورثة ذكره في صلح الميسرة واذا ابر الوصي
غير بما من غير ما البيت فهذا عليه وجهين ان كان الولي وجب
بمعاقبة الوصي فانه يجمع ابراه في كل ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله قيا و يعني من ماله ولا يصح في قول ابي يوسف
رحمه الله استرضانا والاختلاف فيه نظرا لاختلاف في الوكيل
الحق وان كان ذينا وجب لمعاقبة الوصي فانه لا يصح الا ابر
عندهم جميعا لانه منزلة وكيل الحق بمنزلة الوكيل بالقبض
والوكيل بقبض الدين لا يملك الا ابر الوصي اذا قضى ذينا
وجب على الميت وان اراد ان يكتبه كتاب البراءة للميت يكتبه
صاحب الدين في ذلك الكتاب ابي حنيفة يعني ان يكتب
الميت بخلاف ما لو اقبضني الوصي ذينا للميت لم يكتبه
الغريم كتاب براءة بل يكتبه فانه يكتب الوصي ذني بقبضته
من فلان كذا اذا ابرها ولا يكتب ابي حنيفة جميع البيت
عليه والفقهاء الوصي متى قبض على الميت قالوا ان
صاحب الدين في الكتاب انه استوفى من الوصي جميع ماله
على الميت فصار له الدين بهذا الاقرار مقر على نفسه من اقرار
الانسان على نفسه صحيح فاما الوصي اذا اقبض ذني الميت
فهو اقراره استوفى جميع ما عليه الغريم يكون الوصي مقرا
عليه الورثة لا على نفسه واقرا الانسان على غيره باطل ذكر
شيخ الاسلام ابو بكر في الاصل الوصي اذا قال لي على الميت دين
لا يخرج القاضي التوكه من يده كذا قاله شه ادوان ادعي شيئا

بعينه اخرجه قال الفقهاء وقد قيل ان الوصي متى ادعي
ذينا على الميت ولا بينة له فالقاضي يخرج من الوصاية لانه
يستقل اخذ ماله اليتم والاختيار عند ابي حنيفة القاضي يقول
له اما ان يبريه من الدين الذي يدعي واما ان يقيم البيت
عليه حتى يستوفي واما ان اخذك من الوصاية فانه ابراه
والا اخرجك وجعل مكانه اخر سئل ابو يوسف عن ومي بلغ
دار اثم ادعي ان الدار كانت بينه وبين الميت قال ان كانت
الدار في حيوة الميت في يده و تحت تصرفه ولم يمسك
الوصي ماله ما ادعي الا اذا قام بينة عاد له فيجعل الحاكم
وصيا للميت حتى يقيم الوصي البيت وكذا اذا ادعي الوصي
ذينا على الميت جعل القاضي للميت وصيا حتى يقيم البيت
على الوصي ثم الحكم بالخيار ان شاء تركه خارجا عن الوصاية
وان شاء ابراه بعد ما قضى دينه قال الفقهاء وذكر الخفاف
في اذنه ان القاضي في الوصي وصيا في ذلك الدين
خاصة في خروج الوصي من الوصاية وذكره القول له امح
وبدنا على وفقه من ابراه القناوية سئل ابو القاسم عن له علي
اخر دين فمات والطالب وارثه قال له ان ياخذ مقداره
حقه منه غير علم الورثة وفي القيون اذا ابراه الوصي الي امراته
وعليه امران كان له من المصامت مثل مهرها فله الاخر من
المصامت وان لم يكن له مصامت فله ان تبيع ما كان اصالح
للبيع ويستوفي صداقها من ثمنه رجل اقر عند القاضي ان
لفلان الميت عليه كذا الكذا من المال وعلى الميت ديون كذا ومن
ذلك المجلس فامر القاضي المديون بادا ما عليه الي غرما الميت

مع امره واذا دفع بري عن دين البيت ولو قضى هذه الدين
دين الميت بغوا من القاضي على فتوى شمس الائمة القاضي
رحمه الله ان القاضي منه مخرج ويسقط دين الميت وفي
اخر كتابه شيخ الاسلام رحمه الله مديون الميت اذا قضى
دين الميت الى غريم له علم الميت دينه كان ذلك مملوكا
للغريم الذي له على الميت دين هذه الجملة في الدخيرة
وقد ذكرنا هذه المسائل في كتاب الفصول واحدا الورثة اذا
قضى دين التركة من خالص ملكه حتى كان له الرجوع في
التركة فلو هلكت التركة قبل ان يرجع فيها ثم ورثها عن
ميت اخو لا يكون للذي قضى دين الميت ان يرجع في تركة
الميت الثاني وفي التقي رجل مات وترك ديناً وقد كان
اشتري به اب حوته ولم يقبضه ولم ينفذ الثمن وعليه
ديون ففقطي ابنه البايع الثمن وقبض الثمن فانه يكون
بينه وبين الغرماء ما قاله وهذا هو الحق
وصورة المسألة رجل مات وعليه ديون ويقبض الديون
رهن فيقضي بعض الورثة دين الغريم الذي رهن
واقفك الرهن فانه يكون بين الغرماء ولا يكون التوارث
الذي قضى الدين اوله به من بقية الغرماء في الدخيرة ذكر
في الفتاوى والقاضي اذا نصب وصيا في تركة ايتام وهم
ولا يتة التركة ليست في ولايته او كانت التركة في
ولايته والايتام لم يكونوا في ولايته او كان بعض التركة
في ولايته والبعض لم يكن في ولايته قال شمس الائمة
الكوفي رحمه الله يجمع النصب على كل حال ويقبض التناظم

والاستعداد او يصير الوصي وصيا في جميع التركة ايما كانت التركة
وكان ركن الاسلام على السعدية رحمه الله بقوله ما كان من
التركة في ولايته يصير وصيا وما لا فلاه وقيل يشترط لوصية
النصب كون الميت في ولايته ولا يشترط ان يكون التركة في
ولايته ورايت بخط بعض الشايع القاضي اذا نصب وصيا
في تركة ليست في ولايته لا يجوز وهو فتوى مشايخ
قرو وقاله الامام الطواني رحمه الله يجوز العبرة بالخصومة
وذكر شهيد الدين في فتاواه اليتيم اذا كان بخاري لا يجوز
نصب الوصي من قاضي سرقند ونصبه المتولي في وقف
ليس في ولايته القاضي قد كتبناه عليه الاستقصاء في الفصل
الاول من كتاب الفصول والوصي اذا اخاف قد اقبل الشايع
فيه ان القاضي يضم اليه امينا ثقة بمعه من الحيانة
يخرجه من الاماير او شار محمد رحمه الله في باب مكاتبة الوصي
ان القاضي يخرجه من الوصاية اذا كان الوصي بدلا الا
انه يجوز في الامام بمهاج الصغار ومن النظر في ماله
اختار الشايع في القضاء وصي ان القاضي لا يخرجه من
الوصاية بل يضم اليه امينا ثقة واما اذا كان قد لا كافيا لا يفي
القاضي ان يعزله ولكن مع هذا الوعزله يعزله وينصبه
وصيا اخر ذكره شيخ الاسلام في كتابه الوصاية في باب الوصي
والوصية وهكذا ذكر الصدر الشهيد في ادب القاضي
للخفاف وكان ظهور الدين المرغينا في رحمه الله يستبعد
هذا القول ويقول انه مقدم على القاضي لانه يختار الميت
نظام مقام الميت وفي فتاوى الفضلي رحمه الله وصي يجوز

عن القيام بأمر الميت فاقام الحاكم فيها آخرته قال الوصي بعد
ايام صرته قادرا على القيام بأمر الميت هل يعيده الحاكم الي
ما كان قال هو وصي علي حاله لا يحتاج الي اعادة الحاكم لانه
لم يذكر في المسئلة اقام فيها اخر مقامه حتي يتضمن ذلك غير
الاول وذكر القدوري ليس للقاضي ان يخرج الوصي من الوقف
ولا يدخل فيها معه فان ظهرت منه خيانة او كان فاسقا
معروفا بالشراخرجه ونصب غيره الوصي اذا قدم
الوصي الي القاضي واقر الغريم بالدين والموت وانكر
الوصاية الي المدعي فالقاضي ان شأ جعل هذا المدعي ومبا
وان شأ جعل غيره وصيا في الباب الثانية والستين من ادب
القاضي هذه المجلة في الدخيرة في كتاب الوصايا الوصي
اذا اراد ان يخرج نفسه من الوصاية في غير مجلس القاضي
ليس له ذلك كالوكيل بحضرة القاضي ان كان عدلا كما في
لا يشفي ان يخرج وان نزل مع هذا يتحمل الوصي اختلاف
المشايخ في ادب القاضي من العدة وذكر محمد بن حبه الله
في الجامع الصغير الرجل يوصي الي غيره قبله الوصي في حي
الوصي فالوصي لازمة حتي لو اراد الخروج منها بعد موت
الوصي ليس له ذلك وان رده في حيوته ان رده في
جهة مع الرد وان رده في غير وجهة لا يقع الرد ومعني
قوله في غير وجهة لا يقع الرد بغير علمه وتام هذا ينظر
في ادب القاضي للصدر الشهيد وفي وصايا الدخيرة قال
محمد بن حبه الله في الجامع الصغير الوصية لما في البطن جازية
والجراث له واجب والعبة له باطلة الوصي اذا قرأ علي

في مو

الميت

الميت بالدين لا يقع اقراره والمسئلة معروفة ولكن بهذا
الاقرار لا يخرج بان يكون خصما للغريم حتي لو اقام الغريم
بينة عليه بالدين تقبل ببينته فرق بين الوصي وبين
الوكيل بالخصومة في الدين من قبل المدعي عليه اذا قر
بالدين علي موكله في غير مجلس القضا فلم يقع اقراره فانه
يخرج من الخصومة مع المدعي حتي لو اقام المدعي بينة عليه
بالدين بعد ذلك لا تنضم والفرق في متفرقات وصايا
الدخيرة الوصي اذا اقر ان هذا عبد فلان وفي يده ثم ادعي
انه للصغير لا تنضم دعواه لاجل الصغير في فتاوي رشيد
الدين واذا اقر الوصي لاحد الورثة بعينه ان له من ميراثه
عنده كذا كذا درهم فارقا بقية الورثة ان يرجعوا الي الوصي
بخصمتهم كما اقر لهذا فقال الوصي لم يكن عندي غير هذا
فانه لا يضمن له شيئا هكذا ذكر المسئلة في كتاب السلم وفي
كتاب الوصايا اذا اقر الوصي لاحد الورثة وهو كبير بالكف درهم
من ميراثه عنده وفي الورثة صغير ثم عهد الوصي وقال
لم يكن عندي غير هذا يضمن للصغير مثل ذلك من مشايخنا
من قال انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فالصحيح ان
يقال ان في المسئلة روايتين اذا كان بعض الورثة صغيرا
وبعضهم كبارا واحدا كبيرا وصي علي الصغير وارادوا القسمة
قال الشيخ الامام ابو جعفر الكبير رحمه الله في فتاواه ان
الوصي يقسم بين الصغير والكبار ويقرر نصيب الصغير
ثم يبيع نفسه من اجنبي ثم يقسم بين الاجنبي المشتري وبين
الصغار ثم يشترى نفسه من الاجنبي فيحقق القسمة بين

الكل على هذا الوجه الوارث لا يمكن بيع التركة المشعولة
بالدين المحيط بالأرض الغرماة التي لا تبلغ لا ينفذ وقد مر من
قبل هذه الجملة فيه وصايا الدخيرة العبرانية ذكر في ما
النوازل والجامع في الفتاوى وصي باع شيئا من مال اليتيم
فادرك اليتيم فابن المشتري عن المثل وهو مصلح في
مفسد وقال أنت بري مما أذا لك وصي من ماله فهو طيب
وهو بري ولو قال أنت بري مما لي عليك لا يبرأ لأنه ليس
له عليه شيء وكذا الوكيل إذا باع شيئا فقال الوكيل أنت
بري مما لي عليك لا يبرأ لأنه ليس له عليه شيء إلا تزي
أنه لو أراد أن يستوفيه ليس له ذلك وإنما الدين للوكيل
قال النقيب أبو الليث رحمه الله ولا يأخذ به بل يبرأ من
الدين كله والدين له وللوكيل حق المطالبة وكذلك الوصي
حق المطالبة ذكر في النوازل من علي بن خنيدم قال
أحببت أبا يوسف في وصي لأنه لما مات له كان الوصي
يعطيه كل يوم ثلثي درهم فأنيت أبا يوسف فقلت أنه
لا يكفني فدعا أبو يوسف رحمه الله الوصي وأمره أن
يكل كل يوم درهمها وقال شريح رحمه الله استعوا على
اليتامي أموالهم فإن ما توافقد أكلوا أموالهم وإن ما شربوا
فسيرزقهم الله من فضله وفي الدخيرة والوصي أن لا
يفسق على الصبي في النفقة بل يوسع عليه لا على وجه
الأسراف وذلك يتفاوت بقله مال الصبي وكثرته فينظر
إلى ماله وينفق عليه بحسب حاله وذكر فيها أيضا وصي
انفق مال اليتيم في تعليم القرآن والآداب فإن كان الوصي

لا يصلح

لا يصلح لذلك لا بد أن يتكلم به شيئا مما يتقاني ملأته ذكر في
وصايا النقيب وصي قال لرجل أضيق عن فلان الميت دينه
فضمن الرجل ذلك بأموال الوصي وأداه قال يرجع الضامن مما
أدى في مال الميت ويأخذ الوصي به حتى يودي به من مال
الميت ولا يرجع على الوصي في ماله لأنه إنما ضمن عن الميت
ولم يضمن عن الوصي إلا أن الوصي يجوز أمره في مال الميت
والضمان عنه وإن كان الذي أمره الوصي خليفا له يعامله
ويأخذ منه استحسنته أن يرجع الضامن على الوصي في ماله
قال ولوان وصيا قال لرجل أضيق أنا وأنت ما علي فلان
الميت الذي أوصي إلي من الدين فعننا علي أن كل واحد
منهما كفيل عن صاحبه ضامن عنه فلقى الغريم الوصي
فأخذه بماله كله فأداه إليه من ماله فإن الوصي يرجع
على الذي ضمن معه بنصف الدين ثم يرجع ذلك الرجل في
مال الميت ويأخذ الوصي به إن كان في يده من مال الميت
وفيها أيضا رجل مات وأوصي باليد رجل ثم إن رجلا سوي
الوصي انفق على بعض الورثة نفقة وقال بعد ما انفق
انفق أبا مو الوصي وأما الوصي بذلك ولا يعلم ذلك إلا
بقول الوصي بعد ما انفق فالقوله قول الوصي إذا كان
الوارث الذي انفق عليه متغيبا وصي مر كرا كفت
بأخانه فأسيد رة عمارت كند باغله وأرخانه يتيه را كفت
بأدران خانه عمارت كند وكرد هل يرجع على الصغير من غير
شدة الرجوع فعلى قياس مسألة الأمر بالانفاق من الوصي
ينبغي أن يرجع وينبغي أن يكون على الاختلاف الذي فيها

اذا قال لعنوه انفق في عبارة واحدة فانفق قال الامام السرخسي
 رحمه الله يرجع من غير شرط الرجوع وقال الامام خواهرزاده
 لا يرجع بغير الشرط ذكر في المتن رجل مات وترك اثنين صغيرا
 وكبيرا واوصى الي رجل فقال الوصي اشهدوا اني قد قبضت
 نصيبه الصغير من جميع التركة وقاسمت الكبير وضاع نصيب
 الصغير من يدي فكتب الصغير وفي يد الكبير مال نفسه من
 التركة فقال ما تركه ابي الا ما في يداخي الكبير هذا وما قبض
 الوصي شيئا فالقول في ذلك ما قاله الوصي اذا قال قبل البلوغ
 ولا يشترط الكبير فيما في يديه وفيه ايضا رجل مات واوصى
 الي رجل وله بنون كبار وصغار فمات بعض الكبار وترك ولدا
 صغيرا قال يكون وصي الجرد وصيا له يجوز بيعه عليه ثمانية
 يجوز بيعه علي ابنه فيها دون العقار وفيه ايضا رجل اوصى
 الي رجل ومات فدفع الوصي الي الوارث ميراثه وكل شي كان
 له في يدي من تركة ابنه واشهد الابن عليه قبضه انه قبض
 منه جميع تركة والده فلم يبق من تركه والده قليل ولا كثير
 الا وقد استوفاه اذ غيب بعد ذلك دارا في هذا الوصي وقال هذا
 من تركة والدي لركها ميراثا ولم يقبضها قال فهو على محبته
 وقبل بينته ما قضى بها له ارايته لو قال قد استوفيت
 جميع ما تركه والدي من الدين عليه الناس وقبضته كله ثم
 جاء رجل بجد يدي ان لابنه عليه مالا لم تقبل بينته واقضى
 له الدين وصيه من مال اليتيم علي جابر وهو يخاف انه ان لم
 يبر بيقع المال من يده فهو مال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه
 وكذا المضاربة اذا مر بها مال قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله

ليس قول امينا رحمه الله وانما هذا قول ابن سلمة وهو
 اسخسان ومن الغيبة ابيه الليث عن ابيه يوسف رحمه الله
 انه كان يجبر الاوصيا المصانعة في اموال اليتامي واختيار ابن
 سلمة موافق لقوله ابيه يوسف رحمه الله واليه يعني واليه انما
 في كتاب الله تعالى اما التوفيق فكانت لسالكين يعملون في البحر
 فاردت ان اعيبها اجاز العيب في مال اليتيم بخافة اخذ المتقلب
 ذكره قاضي خان في وصايا فتاويه وفيها ايضا وصي انفق علي
 بابه القاضي من مال اليتيم فاعطاه علي وجه الاجازة لا يقمن قال
 محمد بن الفضل رحمه الله لا يقمن مقدار اجر مثل والذين اليسير
 وما اعطى علي الرشوة كان ضامنا وفيها رجل مات واوصى اليه
 امواته وترك ورثه صفارا فنزل سلطان جابر دارهم فقبل لها ان
 لم تقطيه شيئا استولى علي الدار والعقار فاعطت شيئا من العقار
 قال يجوز معها نعتها في **مسائل الفرائض** من شرائط القتل
 الذي به يتقاتل حرمان الميراث ان يكون المباش للقتل خاطبا
 حتي ان الصبي او الجنون اذا قتل مورثه لا يحرم عن الميراث لان
 حرمان الميراث عقوبة وهي ليسا من اهل العقوبة ذكر في
 جنايات الملتقة الاب او الوصي اذا ادب الصبي فمات ضمنا ولا
 ارث له او عن ابي يوسف رحمه الله في الاب والوصي انهما
 لا يقمن ولا يحرمان عن الارث وقد ذكرنا في مسائل الجنايات
 ما بان باحسنة رحمه الله رجوع الي قولها وقال بان الاب اذا
 ضرب ابنه ضربا معتادا ضامنا لا يقمن كافي العلم ذكره في
 المحيط عن شمس الامة السرخسي رحمه الله فعلي هذا ينبغي
 ان لا يحرم الاب عن الميراث عنده ايضا وفي اخرجنا يا ن

ط
 في مسائل الفرائض

